جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في:

العلوم الاقتصادية.

تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك.

السياحة كرهان بديل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر

من إعداد الطالب:

صكوشي حاسين

تحت إشراف الدكتور:

بوفجي عبد الوهاب

لجنة المناقشة:

أوسرير منور	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	رئيساً.
بوفجي عبد الوهاب	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة بومرداس	مشرفاً ومقرراً.
عراب عبد العزيز	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة بومرداس	عضواً ممتحناً.
أمقران مصطفى	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للمناجمنت	عضواً ممتحناً.
فارس فضيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	عضواً ممتحناً.
كواش خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	عضواً ممتحناً.

السنة الجامعية:2020–2021.

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله، جل في علاه، فإليه ينسب الفضل كله في إكمال هذا العمل والكمال يبقى لله وحده.

وبعد الحمد لله، فإني أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "بوفجي عبد الوهاب" الذي لن تفيه أي كلمات حقه على المجهودات المبذولة والمساعدات المقدمة في إنجاز هذا العمل.

أتقدم مسبقا بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذا العمل، وكل من مد يد العون والمساعدة على إنجاح وإتمام هذا العمل المتواضع، كما لا أنسى جميع الأساتذة الذين رافقوني طوال سنوات الدراسة؛

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل أفراد العائلة بداية بالوالدين الكريمين حفظهما الله وأدام عليهما الصحة والعافية، والزوجة الكريمة وأبنائي، والإخوة والأخوات، وجميع الأصدقاء والزملاء؛

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

جزاهم الله جميعًا كل خير.

الطالب: حكوشي حاسين

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه مهداة إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.

زوجتي الكريمة.

قرة عيني " نور اليقين، محمد الأمين".

الإخوة والأخوات.

كل الأهل والأقارب.

جميع الأصدقاء والزملاء.

إلى هؤلاء جميعا اهدي هذا العمل

البـــيان	الصـفحة
إهداء	
كلـمة شكر وعرفــان	
الفهرس	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الجداول	
مقدمة عـــامة	
الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة	
تمهيد	2
المبحث الأول: السياحة تطورها، أنواعها ودوافعها	3
المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة.....	4
المطلب الثاني: تعريف السياحة والسائح.....	7
المطلب الثالث: السياحة أنواعها ودوافعها.....	11
المبحث الثاني: السياحة كنشاط اقتصادي	17
المطلب الأول: السوق السياحي.....	18
المطلب الثاني: المنتج السياحي (العرض السياحي).....	20
المطلب الثالث: الطلب السياحي.....	25
المبحث الثالث: آثار السياحة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية	30
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة.....	31
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة.....	42
المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة.....	44
خاتمة الفصل.....	46
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية السياحية المستدامة	
تمهيد	48
المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة	49
المطلب الأول: السياق التاريخي ومفهوم التنمية المستدامة.....	49
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.....	56
المطلب الثالث: التنمية المستدامة أبعادها ومؤشرات قياسها.....	59
المبحث الثاني: السياحة المستدامة	65
المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة.....	66

المطلب الثاني: مبادئ وأهمية السياحة المستدامة.....	70
المطلب الثالث: السياحة كعامل في تحقيق التنمية الاستدامة.....	71
المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة	74
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحية المستدامة.....	75
المطلب الثاني: أشكال وأهداف التنمية السياحية.....	79
المطلب الثالث: محددات التنمية السياحية ومعوقاتها	87
خاتمة الفصل.....	92
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني	
تمهيد	94
المبحث الأول: العرض السياحي وتطوره في الجزائر	95
المطلب الأول: المقومات السياحية الطبيعية.....	96
المطلب الثاني: الموارد الثقافية والتاريخية والدينية.....	100
المطلب الثالث: إمكانيات الاستغلال.....	101
المبحث الثاني: الطلب السياحي ونموه في الجزائر	111
المطلب الأول: تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي.....	112
المطلب الثاني: تطور الليالي السياحية في الجزائر.....	116
المطلب الثالث: خروج السياح الجزائريين إلى الخارج" السياحة العكسية".....	120
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر	124
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة.....	125
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة.....	130
خاتمة الفصل.....	135
الفصل الرابع: الرؤية التنموية للسياحة بالجزائر في ظل اللاستراتيجية جديدة وآفاقها المستقبلية	
تمهيد	137
المبحث الأول: التنمية السياحية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	138
المطلب الأول: نظرة عامة حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.....	139
المطلب الثاني: أجندة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030).....	141
المطلب الثالث: الأقطاب السياحية للامتياز.....	145
المبحث الثاني: واقع الاستثمار السياحي في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة	157
المطلب الأول: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي.....	158
المطلب الثاني: واقع المشاريع السياحية في ظل الإستراتيجية السياحية.....	162

المبحث الثالث: معوقات وفرص التنمية السياحية المستدامة في الجزائر	172
المطلب الأول: معوقات تنمية السياحة المستدامة في الجزائر.....	173
المطلب الثاني: فرص تنمية السياحة المستدامة في الجزائر.....	184
خاتمة الفصل.....	189
الخاتمة العامة.....	196-191
قائمة المراجع.....	208-198
قائمة الملاحق.....	234-210
ملخص	

ملخص:

تعتبر السياحة أحد القطاعات الإستراتجية في تحريك عملية التنمية. نظراً للدور الهام والبارز الذي يلعبه القطاع في نمو اقتصاديات العديد من دول العالم، وما يخلفه من آثار إيجابية على مختلف القطاعات الأخرى. فهو يؤمن موارد مالية بالعملة الصعبة ويخلق فرص عمل مباشرة في الأنشطة السياحية وفرص عمل غير مباشرة داخل القطاعات التي تمد النشاط السياحي بالسلع والخدمات. وبالتالي تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق والمجتمعات السياحية. ونتيجة لدور السياحة كقطاع اقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية يعتبر أمرًا هامًا لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص ومعرفة واقع القطاع السياحي بالجزائر، بالوقوف على مختلف الإمكانات التي تحوزها في المجال السياحي، وكذا إبراز دور وأهمية القطاع كمساهم في الاقتصاد الجزائري، بإستعراض الواقع الحقيقي لمساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالوقوف على تطور الإيرادات السياحية ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تطور ميزان المدفوعات، بالاظافة إلى دور السياحة في التشغيل. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها أن تهميش القطاع السياحي وعدم إعطائه المكانة الحقيقية ضمن مخططات التنمية لفترة طويلة، إنعكس سلباً على مساهمته في الاقتصاد الوطني.

كما خلصت الدراسة كتقييم للإستراتجية السياحية الجديدة المنتهجة من طرف الدولة مطلع القرن الواحد والعشرين والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والتي تسعى من خلالها الدولة إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة. هي الأخرى واجهت عراقيل حالت دون التطبيق الفعلي لها، ويظهر ذلك من خلال النتائج المحققة حيث تذيلت الجزائر سنة 2017 الترتيب العالمي للبلدان الأقل تنافسية في المجال السياحي في تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس. وعليه توجب على الدولة إعادة النظر في العراقيل التي واجهت القطاع السياحي وتهيئة مناخ ملائم يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من القطاع للخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة، القطاع السياحي.

Abstract:

Tourism is one of the strategic sectors in moving the development process. Given the important and prominent role that the sector plays in the growth of the economies of many countries of the world. And the positive effects it has on various other sectors. It secures financial resources in hard currency and creates direct job opportunities in tourism activities and indirect job opportunities within the sectors that supply tourism activities with goods and services. Thus, it contributes to achieving economic and social balance in the tourist areas and communities. In many developing societies, tourism development has emerged as an effective and relatively effective tool in economic development, with a significant positive impact on all aspects of the economy. As a result of tourism's role as a pioneering and efficient economic sector, working on achieving economic development is important to ensure the sustainable growth of this sector.

This study aims to diagnose and know the reality of the tourism sector in Algeria, by examining the various capabilities (components) it possesses in the tourism field, as well as highlighting the role and importance of the sector as a contributor to the Algerian economy. By reviewing the real reality of the tourism sector's contribution to economic and social development by examining the development of revenues Tourism and its contribution to the GDP. As well as the evolution of the balance of payments. in addition to the role of tourism in providing additional job opportunities to reduce the unemployed national workforce during the period under study. The study found a set of results. the most important of which is that the marginalization of the tourism sector and its failure to give it a real place within the development plans for a long period of time has negatively affected its contribution to the state's revenues, and thus, on the national economy.

The study also concluded as an evaluation of the new tourism strategy adopted by the state at the beginning of the twenty-first century. That is represented in the directive scheme for the tourism preparation, through which the state seeks to develop and revitalize the tourism sector and integrate it into the global tourism market within the framework of the conditions for sustainable tourism development, which also faced obstacles that prevented its actual application. This is evidenced by the results achieved. as Algeria ranked in 2017 the world's least competitive countries in the field of tourism in a report by the World Economic Forum for Davos. Accordingly, the state must reconsider the obstacles that faced the tourism sector and create an appropriate climate that helps achieve the desired goals of the sector to get out of dependency on Oil and gas.

Keywords: Tourism - sustainable development - sustainable tourism development - tourism sector.

Résumé:

Le tourisme est l'un des secteurs stratégiques du développement. Compte tenu du rôle important que joue ce secteur dans la croissance des économies de nombreux pays du monde, il a un impact positif sur divers autres secteurs Il garantit des ressources financières en devises fortes, crée des emplois directs dans les activités touristiques et des emplois indirects dans les secteurs qui fournissent des biens et des services au tourisme. Il contribue ainsi à l'équilibre économique et social des zones et des communautés touristiques. En raison de l'importance du tourisme sur le plan économique, il est indispensable de promouvoir son développement pour assurer une croissance durable du secteur.

Le but de cette étude est de diagnostiquer la réalité du secteur du tourisme en Algérie en identifiant les différentes possibilités qu'il possède, ainsi que de souligner le rôle et l'importance de ce secteur en tant que contributeur à l'économie algérienne. Examiner la réalité de la contribution de ce secteur névralgique au développement économique et social en évaluant l'évolution des recettes touristiques et leur contribution au PIB, ainsi que l'évolution de la balance des paiements, en plus du rôle du tourisme dans l'emploi. L'étude a révélé une série de constatations, dont la plus importante était que la marginalisation du secteur du tourisme et le fait de ne pas l'inscrire depuis longtemps dans le programme de développement avaient nui à sa contribution à l'économie nationale.

L'étude s'est également conclue par une évaluation de la nouvelle stratégie du tourisme adoptée par l'État au début du XXIe siècle, à savoir l'orientation pour le développement de ce dernier, à travers lequel l'État cherche à développer et dynamiser le secteur et à l'intégrer dans le marché mondial du tourisme dans les conditions d'un développement touristique durable. L'Algérie a également rencontré des obstacles à sa mise en œuvre effective, comme en témoignent les résultats obtenus, en effet en 2017, l'Algérie a été classée mondialement parmi les pays les moins compétitifs en matière de tourisme dans un rapport du Forum économique mondial de Davos. L'Etat doit donc revoir les obstacles rencontrés dans le secteur du tourisme et créer un environnement propice à la réalisation des objectifs du secteur afin d'échapper à la dépendance vis-à-vis du secteur des carburants.

Mots clés : **Tourisme, développement durable, développement du tourisme durable, secteur du tourisme.**

قائـــمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
01	أقسام المسافرين.	10
02	دوافع السياحة والسفر.	16
03	مراحل دورة حياة المنتج السياحي.	24
04	العلاقة بين مختلف أنواع الطلب السياحي.	29
05	التوزيع الجغرافي لحركة السياح في العالم لسنة 2016.	33
06	التوزيع الجغرافي للإيرادات السياحية في العالم لسنة 2016.	33
07	نموذج عن الحساب الخارجي للسياحة.	35
08	نسبة مساهمة الناتج السياحي(المباشر وغير المباشر) في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لعام 2007.	40
09	أداء الاستثمار السياحي في بعض الدول العربية لسنة 2007.	41
10	أهداف التنمية المستدامة.	58
11	المقومات الطبيعية والجغرافية للمواقع السياحية في الجزائر.	99
12	تطور إجمالي عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية في الجزائر للفترة "2000-2017".	106
13	توزيع عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية بالجزائر حسب نوع المنتج السياحي خلال الفترة "2000-2017".	108
14	تطور توزيع الأسرة في المؤسسات الفندقية بالجزائر حسب الإطار القانوني خلال الفترة "2000-2017".	110
15	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة "2000– 2016".	114
16	تطور عدد ليالي المبيت للسياح المقيمين بالجزائر خلال الفترة "2000-2017".	118
17	تطور عدد ليالي المبيت للسياح الغير مقيمين بالجزائر خلال الفترة "2000-2017".	119
18	تطور عدد الليالي السياحية للأجانب في الفنادق الجزائرية في الفترة "2000-2011".	120
19	خروج السياح الجزائريين إلى الخارج خلال الفترة "2000-2017".	122
20	الدول الخمسة الأكثر جذبا للسياح الجزائريين خلال الفترة "2010- 2016".	123
21	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة "2000-2017".	127
22	تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في الجزائر للفترة "2000-2017".	128
23	تطور ميزان المدفوعات السياحي بالجزائر للفترة " 2000-2017".	130
24	تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي بالجزائر للفترة "2000- 2016".	134
25	أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.	141
26	الجهاز الإداري المكلف بتنمية السياحة بالجزائر.	144
27	التوزيع النسبي للمشاريع السياحية للفترة (2002-2007).	165
28	توزيع المشاريع السياحية في الجزائر حسب طبيعتها خلال الفترة (2008-2017).	171

قائـــمة الجـــــداول

رقم	العنـوان	صفحة
01	مقومات العرض السياحي.	21
02	تطور عدد السياح والإيرادات السياحية العالمية في الفترة "2000-2016".	32
03	تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة "2000-2015".	37
04	مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.	53
05	مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة.	77
06	الأهداف المختلفة للتنمية السياحية.	86
07	توزيع عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب فئة المؤسسة للفترة "2000-2016".	104
08	توزيع عدد الأسرة حسب تصنيف الفنادق خلال الفترة "2000-2017".	105
09	توزيع عدد الأسرة حسب نوع المنتج السياحي في الجزائر للفترة "2000-2017".	107
10	توزيع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب الملكية القانونية للفترة "2000-2017".	109
11	تطور إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة "2000-2016".	113
12	تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي للفترة "2000-2016".	114
13	دوافع زيارة الأجانب للجزائر خلال الفترة "2010-2016".	115
14	تطور عدد الليالي السياحية للمقيمين بالفنادق الجزائرية خلال الفترة "2000-2017".	117
15	تطور عدد الليالي السياحية بالجزائر لغير المقيمين خلال الفترة "2000-2017".	118
16	تطور عدد الليالي السياحية للمسافرين غير المقيمين "الأجانب" في الفنادق بالفترة "2000-2011".	119
17	خروج السياح الجزائريين إلى الخارج خلال الفترة "2000-2017".	121
18	الدول الأكثر جذباً للسياح الجزائريين خلال الفترة "2010-2016".	122
19	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة "2000-2017".	126
20	تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة "2000-2017".	128
21	تطور ميزان مدفوعات السياحة بالجزائر خلال الفترة "2000-2017".	129
22	نصيب الفرد من الايرادات السياحية المحققة بالجزائر خلال الفترة "2000-2014"	131
23	تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة "2000-2016".	133
24	عدد الفنادق وطاقة الاستيعاب بالقطب السياحي شمال – وسط.	148
25	وكالات السياحة والأسفار حسب كل ولاية بالقطب السياحي شمال – وسط.	149
26	توزيع مشاريع المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (آفاق 2030).	156
27	مشاريع الاستثمار السياحي قيد الانجاز للفترة "2002-2007".	162
28	مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة للفترة "2002-2007".	163
29	مشاريع الاستثمار السياحي المنجزة للفترة "2005-2007".	164

30	طلبات الاستثمار في المجال السياحي خلال سنة 2007.	166
31	مشاريع الاستثمار السياحي قيد الانجاز للفترة "2008-2017".	167
32	مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة خلال الفترة "2008-2017".	168
33	مشاريع الاستثمار السياحي لم تنطلق بعد خلال الفترة "2009-2017".	169
34	مشاريع الاستثمار السياحي المنجزة للفترة "2008-2017".	170
35	مراكز التكوين السياحي والفندقي في الجزائر.	175

مقدمة:

يمثل تحقيق النماء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي الذي يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لكل دول العالم. تُعد السياحة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالغة الأهمية، فهي تلعب دوراً رائداً في عملية تحريك التنمية الشاملة. لقد تم الاعتماد عليها في كثير من الدول في سبيل زيادة مواردها المالية وخلق فرص عمل مباشر وغير مباشر لفئات واسعة من اليد العاملة. وتشير الإحصاءات الصادرة عن منظمة السياحة العالمية، أن القطاع يوفر حوالي 330 مليون فرصة عمل على مستوى العالم بما يوازي عُشر الوظائف العالمية، إضافة إلى أن القطاع كان مسؤولاً خلال السنوات الخمس الماضية عن توفير واحدة من بين كل أربعة فرصة عمل جديدة يتم إضافتها على مستوى الاقتصاد العالمي. مع حلول القرن الواحد والعشرين وما شهدته هذه المرحلة من تقدم صناعي وتطور إقتصادي وإجتماعي، عُد قطاع السياحة كصناعة اقتصادية قائمة بذاتها لما أصبح يحقق معدلات نمو مرتفعة، من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجماليPIB على المستوى العالمي لتمثل نحو 10.4% خلال سنة 2019 أي 8.9 تريليون دولار أمريكي ومن المتوقع أن تصل 11.5% سنة 2029 أي ما يعادل حوالي 13085 مليار دولار أمريكي، أما على مستوى الدول العربية بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي PIB 11.4%، كما سجل قطاع السفر والسياحة نموا بنسبة 3,5 عام 2019، متجاوزاً معدل نمو الاقتصاد العالمي للعام التاسع على التوالي.[1]

لقد تحول مفهوم السياحة من مجرد إشباع رغبات الأفراد للتمتع بالمواقع الطبيعية والترفيه في المدن والحواضر إلى صناعة تسعى للتوسع المستمر، وتعمل على خلق طلب دائم على خدماتها، وذلك عبر عرض الخدمات السياحية في شكل متطور ومتجدّد. وإستناداً إلى الدراسات الشاملة التي أعلنت عنها المنظمة العالمية للسياحة فإنه من المتوقع أن يصل عدد السياح في العالم إلى 1,6 مليار سائح سنة 2020، كما أنه من المتوقع أن توظف السياحة حوالي 11% من إجمالي اليد العاملة في سنة 2026. إلا أنه نتيجة لإنتشار جائحة كورونا "كوفيد-19" عدلت منظمة السياحة العالمية توقعاتها لعام 2020 بشأن السياحة الدولية الوافدة، فإنها تتوقع في تقرير أولي لها يشير إلى إنخفاض عدد الوافدين الدوليين يتراوح بين 1% و3%، مما يترجم خسارة تتراوح مابين 30 و50 مليار دولار في عائدات السياحة الدولية.[2]

تعتبر التنمية السياحية من القضايا المعاصرة، نظراً للدور الهام والبارز الذي يلعبه قطاع السياحة في نمو إقتصادات كثير من دول العالم، وما يخلفه من آثار إيجابية على مختلف القطاعات الأخرى. فهو يؤمن موارد مالية بالعملة الصعبة ويخلق فرص عمل مباشرة في الأنشطة السياحية وفرص عمل غير مباشرة داخل القطاعات التي تمد النشاط السياحي بالسلع والخدمات. وبالتالي يساهم في تحسين ميزان المدفوعات وزيادة

[1] محمد اسماعيل، جمال قاسم، اثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2020.

[2] https://www.unwto.org/ar/news/covid-19-unwto-calls-on-tourism-to-be-part-of-recovery-plans تاريخ الاطلاع 2020/09/26.

الدخل الوطني والفردي،الخ، فتحقق بذلك حداً أدنى من التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المناطق والمجتمعات السياحية. وفي كثير من المجتمعات النامية برزت التنمية السياحية كأداة فاعلة ومساهمة نسبياً في التنمية الاقتصادية. ونتيجة لدور السياحة كقطاع إقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية يعتبر أمرًا هامًا لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة.

وعلى ضوء التغيرات المعاصرة من تقدم ورقي وزيادة في معدلات الدخل الوطني والفردي في مختلف مناطق العالم، كل هذا أحدث العديد من الأضرار والمخاطر نتيجة إستخدام الموارد المتاحة وإستنزافها، مما أدى إلى التفكير الجدي في الحلول التي تضمن تحقيق إنسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورات الحفاظ على البيئة ومواردها. لقد إلتئمت العديد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية منذ نهاية القرن الفائت التي سعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الاحتياجات القائمة والتحديات المستجدة وظهر في خضم ذلك المصطلح المحوري والثابت وهو مصطلح "التنمية المستدامة". هذا الأخير الذي يستند على فكرة التسيير الأفضل للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم المساس بمستقبل الأجيال القادمة. إن التنمية السياحية هي جزء أصيل ومحوري من مكونات التنمية المستدامة بإعتبار السياحة صناعة مستديمة منتجة وفعالة ذات تأثير إيجابي كبير على جميع جوانب الاقتصاد، وهي ركيزة أساسية وأداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستديمة من خلال تطبيق مبادئ السياحة المستدامة.

الجزائر على غرار بقية الدول، تمتلك مقومات سياحية متنوعة وثرية مترامية على ربوع الوطن نادراً ما تكون مجتمعة في بلد واحد، إلا أن القطاع السياحي لم يرق إلى المستوى المطلوب، ويتجلى ذلك في عدة أسباب كان لها الأثر الكبير للحد من تنمية القطاع السياحي منها: ضعف نوعية الخدمات السياحية، عدم إستقرار الإطار التنظيمي والتشريعي للنشاط السياحي، مشكل العقار السياحي، الفساد الإداري وغياب الشفافية، ضعف البنية التحتية، ضعف أداء الوكالات السياحية، الخ، بالاظافة إلى قلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع في مختلف المخططات التنموية، منذ إنطلاق الخطط التنموية في نهاية سنوات 1960. ولمعالجة وضعية القطاع السياحي ومواجهة المشاكل الأساسية التي تواجهه وإعطائه دفعاً جديداً يمكنه من تحقيق نتائج إيجابية، توجهت الدولة في بداية القرن الواحد والعشرين إلى وضع إستراتيجية سياحية جديدة سميت المخطط التوجهيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030).

1-**الإشكالية الرئيسية:** تتمحور إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم الطريقة الكفيلة بالنهوض بقطاع السياحة، وجعله يواكب التطور الحاصل في السياحة على المستوى الدولي بما يسمح بالحصول على عائدات معتبرة تساهم في زيادة دخل الدولة. في هذا الإطار فإن السؤال الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه والذي يمكن صياغته على النحو الأتي:

➢ **في ظل الإمكانات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، وفي إطار الإستراتيجية السياحية الجديدة (SDAT2030) المعتمدة، هل يمكن أن يكون القطاع السياحي بديلاً من أجل تحقيق تنمية مستدامة بالجزائر؟**

2-**الأسئلة الفرعية:** تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم السياحة؟ وما هو أثرها على النشاط الاقتصادي ؟
- ما هو مفهوم السياحية المستدامة؟ و كيف يمكن أن تتحقق التنمية السياحية المستدامة؟
- ما هي المقومات السياحية التي تملكها الجزائر؟ وما مدى إمكانية توظيف وإستغلال هذه المقومات السياحية لتطوير قطاع السياحة في الجزائر؟
- هل أدت الإستراتجية السياحية المتبعة (SDAT 2030) إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر؟ وما هي الإجراءات الكفيلة التي من شأنها النهوض بالسياحة في الجزائر؟

3- **فرضيات الدراسة:** لمعالجة بحثنا قمنا بصياغة الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة والتي تبقى دائما قابلة للاختبار والمناقشة.

- الأعوان الاقتصاديون والمستثمرون الذين ينشطون في القطاع السياحي في الجزائر هي مؤسسات صغيرة أو متوسطة، لا تملك هذه المؤسسات القدرة المالية للتمويل الذاتي لإستثماراتها، والقطاع البنكي هو الممول الأساسي للاستثمارات السياحية وهو قطاع عمومي على الأغلب؛
- الجزائر بلد ريعي تشكل صادرات المحروقات ما يقارب 100% من مداخيله من النقد الأجنبي؛
- لمدة طويلة خلال الفترة 1970-1990، عانى القطاع السياحي من تهميش متعمد لدوافع إيديولوجية؛
- الاستثمارات الأجنبية في القطاع محدودة جداً، المؤسسات العالمية الرائدة في مجال السياحة يقتصر وجودها في الجزائر على عدد محدود من فنادق 5 نجوم وإستثماراتها هي بصيغة التسيير عن طريق عقود الإمتياز.

4-**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الموضوع في التعرف على مقومات السياحة والتنمية السياحية المستدامة، وكذا الوقوف على الدور الذي تلعبه في تطوير اقتصاديات الدول السياحية. كما تتجلى أهميته أيضا في الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تحسين ميزان المدفوعات، بالاظافة إلى توفير فرص شغل إضافية للحد من البطالة. وهذا راجع إلى الأهمية البالغة التي أعطيت لهذا القطاع في بداية القرن الواحد والعشرين من طرف صناع القرار، من خلال وضع إستراتيجية سياحية جديدة سميت المخطط التوجهيي للتهيئة السياحية (SDAT2030).

5-**مبررات اختيار الموضوع**: هناك عدة أسباب كانت الدافع لإختيار الموضوع لعل أهمها:

- إعتبار السوق السياحية في الجزائر سوقاً خصبة لتحقيق تنمية سياحية واعدة، لما تملكه من مقومات طبيعية وتاريخية، الخ، مما يجعلها قطباً سياحياً هاماً؛
- الوضع المتردي للقطاع السياحي بالجزائر، وذلك راجع إلى قلة إهتمام مختلف الحكومة بالقطاع السياحي في مخططات التنمية في الفترة 1970-1990، والوضع الأمني الذي عاشته البلاد 1990-2000، فالقطاع السياحي يشكل إحدى البدائل المتاحة لإحتلال مكانة هامة في الاقتصاد الوطني؛
- النتائج الاقتصادية المرضية التي حققتها الدول المجاورة في المجال السياحي، على الأخص تونس والمغرب، والتي يمتاز منتجها السياحي بالتشابه مع المنتج السياحي الجزائري؛
- التفكير الجدي في إستقرار الاقتصاد الوطني لمرحلة ما بعد البترول، وذلك من أجل تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي.

6-**أهداف الدراسة**: نأمل من خلال هذه الدراسة إلى تشخيص القطاع السياحي في الجزائر، ويمكن حصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- المساهمة في تطوير القطاع السياحي، من خلال البحوث والدراسات العلمية والقابلة للتجسيد على أرض الواقع؛
- المساهمة في إعطاء صورة حية (آنية ومستقبلية) عن القدرات السياحية المتوفرة، وتسليط الضوء على كيفية العمل على إستغلالها بطريقة جدية وفعالة مستقبلاً؛
- إيجاد نوع من التوازن في السوق السياحية الجزائرية، من خلال تحقيق عرض سياحي يتماشى مع الطلب الفعلي لها، وكذا التقليل من السياحة (العكسية) وإيجاد الحلول اللازمة لتشجيع السياحة الداخلية؛
- إبراز واقع القطاع السياحي في الجزائر، والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية كقطاع مساهم في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- إبراز جهود الدولة لتشجيع القطاع السياحي من خلال السياسة السياحية المنتهجة والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2030) ؛
- نشر المفاهيم الأساسية والمستحدثة لموضوعي التنمية السياحية والتنمية المستدامة، وتحديد طبيعة العلاقة بين القطاع السياحي ومختلف أبعاد التنمية السياحية من منظور التنمية المستدامة.

7- **حدود الدراسة**: يتمثل الإطار المكاني والزماني للدراسة فيما يلي:

أ- **الحدود المكانية**: يتمثل الإطار المكاني للدراسة في إسقاطها على الجزائر، وذلك راجع إلى أن قطاع السياحة لا يزال دون المستوى المطلوب، وفي نفس الوقت الجزائر تعتزم في مطلع آفاق الدراسة إستقبال أكثر من 11 مليون سائح، إرتأيت أن تكون بلدي الجزائر هو مكان الدراسة؛

ب- **الحدود الزمانية**: إختلفت الحدود الزمنية في الدراسة، على حسب ما هو متاح من إحصائيات، وتركزت في الفترة من "2000-2017"، إذ حظيت الفترة ما بين"2000-2030" بإهتمام كبير من قبل السلطات المعنية بالسياحة، إذ كشفت الدولة عن نيتها خلال هذه الفترة لأجل النهوض بالسياحة لجزائرية ولهذا بالضبط إخترنا هذه الفترة لكي تكون مجالاً لدراستنا، بغية معرفة الشيء الجديد الذي جاء به القطاع السياحي، بالإضافة إلى تقييم الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية (SDAT2030).

8- **المنهج المتبع**: للإحاطة بمختلف جوانب الدراسة والإجابة على إشكالياتها وإختبار فرضياتها من أجل تحقيق أهداف البحث، إعتمدنا في الأساس على المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث نعتمد على المنهج الأول في إطار التعرض للمفاهيم العامة للسياحة، التنمية السياحية والتنمية المستدامة. بغية إستيعاب الإطار المفاهيمي للموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده. وأما المنهج التحليلي فكان بقراءة وصفية تحليلية للمقومات التي تزخر بها الجزائر الطبيعية، التاريخية، الخ، من خلال تحليل الإحصائيات الدالة على تطور عدد الفنادق وحجم طاقتها الاستيعابية وتصنيفاتها هذا فيما يتعلق بجانب العرض السياحي، أما من جانب الطلب السياحي فكان من خلال تحليل البيانات الإحصائية الدالة على تطور عدد السياح الوافدين وليالي المبيت على حسب نوع الخدمة المطلوبة وكذا خروج السياح الجزائريين إلى الخارج، كما قمنا بتحليل مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مساهمته في ميزان المدفوعات وكذا مساهمة السياحة في العمالة، بالاظافة إلى تحليل الإستراتيجية السياحية المتبعة من طرف السلطات القائمة على القطاع السياحي من خلال الوقوف على واقع الاستثمار السياحي قبل وبعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يشارف على نهايته.

9- **صعوبات الدراسة**: من بين الصعوبات التي واجهتها:

- عدم توفر الإحصاءات الكافية وحداثتها والتي تتناسب مع طموحات الدراسة؛
- عدم دقة الإحصاءات المقدمة من قبل مصالح وزارة السياحة والصناعة التقليدية وتضاربها مع الإحصاءات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات وحتى وزارة السياحة نفسها.

10-**الدراسات السابقة**: هناك عدة دراسات تناولت الموضوع حسب وجهة نظر كل باحث. سنحاول إبراز أهمها حسب ما أتيح لنا كما يلي:

أ- دراسة (كواش خالد، 2003-2004) بعنوان: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية- حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. **هدفت الدراسة** إلى إبراز أهمية السياحة كقطاع له وزنه الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة الواقع السياحي المعاش من خلال تحليل مؤشرات القطاع والوقوف على النقائص والمعوقات. كما ركزت على أهمية السياحة في الجزائر وآفاق القطاع السياحي في ظل التغيرات العالمية، مستنداً على بعض التجارب لدول عربية.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياحة في الجزائر لم تلعب الدور المنوط بها في مجال التنمية الوطنية على الرغم من توفرها على الإمكانات هائلة وذلك راجع كونها لم تحضى بالأولوية في البرامج التنموية. إختلفت دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث إرتباطها بالتنمية المستدامة، بالاظافة إلى فترة الدراسة جاءت كدراسة تقييمية لرؤية التنموية للسياسة السياحية الجديدة المعتمدة من طرف السلطات المعنية والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2030".

ب– دراسة (قويدر لويزة، 2009–2010) تحت عنوان: اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. **هدفت الدراسة** إلى تبيان الأثر الكبير الذي تلعبه السياحة في قضايا التنمية سواء من ناحية تدفق رؤوس الأموال أو تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الأقاليم، كما سعت إلى عرض واقع السياحة في الجزائر عبر المخططات التنموية منذ الاستقلال وأهم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر منذ سنة 1988 للانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط إلى اقتصاد السوق، والمشاكل التي عانى منها القطاع، **وتوصلت الدراسة** أن للقطاع السياحي أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي بالنظر إلى الآثار الايجابية التي حققها، حيث صنفه البعض في المرتبة الثالثة بعد قطاع المحروقات وصناعة الطائرات، وبالرغم من الأهمية الاقتصادية الكبرى للقطاع من جهة وثراء بلادنا بالمنتجات السياحية التي تتمتع بالتميز والتفرد إلا أن القطاع يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطويره، كما أنه مازال يعاني من النظرة الضيقة التي تحصره في نطاق المنشآت الفندقية بالرغم من أنه أوسع من ذلك. وعليه يتوجب على السلطات المعنية ترقية وتنمية هذا القطاع لأخذ دوره الفعّال والمنتظر منه في الاقتصاد الوطني. إختلفت الدراستان في الفترة محل الدراسة حيث ركزت الدراسة السابقة على السنة التي تلت إستقلال الجزائر (1963) إلى غاية سنة 2006، أما دراستنا إعتمدت على الفترة (2000-2017) والتي تعتبر إنطلاقة جديدة للسياحة الجزائرية نتيجة خروج البلاد من العشرية السوداء من جهة، وكذا النظرة التنموية للسياحة من جهة أخرى من خلال الإستراتجية السياحية الجديدة.

ت– **دراسة (عامر عيساني، 2010)**، بعنوان: الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة. حيث **هدفت الدراسة** إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، تناول الباحث الجوانب النظرية للسياحة والتنمية المستدامة، ومختلف الآثار الناجمة عنها، كما تطرق إلى واقع الإستراتجية السياحية في الجزائر ومقارنتها مع الاستراتيجية السياحية لمصر وتونس، ومعرفة المحاور الإستراتيجية التي إختارتها كل من تونس ومصر لتطوير قطاعها السياحي من خلال دراسة تقييمية للتجارب السياحية للبلدان محل الدراسة. **وتوصلت الدراسة** أن القطاع السياحي في الجزائر لم يرق إلى المستوى المطلوب نتيجة إهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية لسنوات طويلة مما انعكس سلبا على القطاع، وأنه لابد من الأخذ بالدروس الناتجة عن تجارب البلدين في المجال السياحي. إختلفت الدراستان في فترة الدراسة

حيث ركزت الدراسة السابقة على الفترة (1999-2007) وهي فترة خروج البلاد من المشكل الأمني الذي عاشته وبداية إنطلاقة جديدة للسياحة الجزائرية من خلال بعث جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، أما دراستنا إعتمدت على الفترة (2000-2017) حيث تعتبر هذه الفترة كافية لتقييم وتشخيص لواقع السياحة بالجزائر من منظور الإستراتيجية السياحية الجديدة، بالاظافة إلى أننا قمنا بدراسة تقييمية لواقع المشاريع السياحية قبل وبعد إنطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT2030"، وفي الأخير تناولنا أهم معوقات وفرص تنمية السياحة المستدامة في الجزائر.

ث- **دراسة (عوينان عبد القادر،2012-2013)** بعنوان: السياحة في الجزائر، الإمكانات والمعوقات (2000-2030) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2030"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03. **هدفت الدراسة** إلى تشخيص واقع السياحة الجزائرية وموقعها من السياحة الدولية بصفة عامة، والسياحة العربية بصفة خاصة، بدراسة مقارنة مع بعض التجارب السياحية العربية (مصر، تونس والمغرب)، كما هدفت إلى فحص واقع الإمكانيات والمقومات السياحية واستعراض أهم العراقيل والعقبات التي تقف أمام النهوض بالقطاع السياحي بالجزائر، بالاظافة إلى تحليل الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الإستراتجية السياحية الجديدة "SDAT 2030". **وتوصلت الدراسة** أن الخيارات الإستراتجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال ساهمت بدرجة كبيرة في ضعف القطاع السياحي، ومنه فإن دفع عجلة قطاع السياحة بالجزائر مرتبط بالتطبيق الفعلي للإستراتجية السياحية الجديدة. إختلفت دراستنا عن الدراسة السابقة من خلال تقييمنا لواقع السياحة بالجزائر في ظل الإستراتيجية السياحية المعتمدة من خلال المؤشرات السياحية، بالاظافة إلى تقييم لواقع المشاريع الاستثمارية السياحية (الجارية، المتوقفة، لم تنطلق بعد والمنجزة) قبل وبعد إنطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2030".

ج- **دراسة (موفق علي،** 2002) تحت عنوان: أهمية السياحة في الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر. **هدفت الدراسة** إلى التعريف بالسياحة كنشاط اقتصادي في التنمية، والدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، من خلال أثرها ميزان المدفوعات وإمتصاصها لقدر من البطالة، كما سعت الدراسة إلى تبيان آثار الإصلاحات التنموية والمراحل التي مرت بها السياحة الجزائرية عبر المخططات التنموية 1980الى سنة1989 والمرور إلى مرحلة اقتصاد السوق، **وتوصلت الدراسة** إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لم يلعب الدور المنتظر في التنمية، ويجب منحه مكانة أكبر في إطار السياسات التنموية العامة. وإختلفت دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث فترة الدراسة (2000-2017) تعد هذه الفترة إنطلاقة جديدة للسياحة بالجزائر، بالاظافة إلى الهدف من الدراسة والذي يستند على تقييم واقع السياحة بالجزائر في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة "SDAT 2030"، وفرص ومعوقات التنمية السياحية المستدامة.

ح- **دراسة (حميدة بوعشة، 2011-2012)** بعنوان: دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف. **هدفت الدراسة** إلى التعرف على الإطار النظري لمختلف المفاهيم حول السياحة وتطور حركة السياحة العالمية والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، وكذا التنمية المستدامة والتنمية السياحية المستدامة من خلال مؤشراتها وأبعادها وعلاقة السياحة بالبيئة. بالاظافة إلى إبراز دور القطاع السياحي في بعض اقتصادات الدول العربية المعروفة في المجال السياحي باستعراض تجربة كل من مصر، تونس والمغرب. وسلطت الضوء على القطاع السياحي الوطني من خلال الإمكانات والمؤشرات السياحية ومختلف المخططات التنموية للسياحة، كما تطرقت إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة على الاقتصاد الوطني. **توصلت الدراسة** الى أن السياحية في الجزائر رغم امتلاكها للمؤهلات إلا أن حصتها تبقى ضعيفة في الاقتصاد الوطني من خلال ضعف الإيرادات السياحية والعجز الدائم في الميزان السياحي، وذلك يعود إلى ضعف الاستثمار في القطاع السياحي والتأخر في انجاز المشاريع المقررة خلال المخططات التنموية. يعود الإختلاف في دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث فترة الدراسة، بالاظافة إلى أننا قمنا بتشخيص وتقييم واقع الاستثمار السياحي بالجزائر قبل وبعد إنطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2030"، وفرص ومعوقات التنمية السياحية المستدامة.

خ- **دراسة (عشي صليحة، 2004-2005)** تحت عنوان: الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة. **هدفت الدراسة** إلى تشخيص القطاع السياحي في الجزائر ومقارنته بتونس والمغرب لتميز هذا الأخير بنفس الخصائص، وكذا حصر المعوقات التي حالت ولازالت تحول دون الاهتمام بهذا القطاع في السياسات التنموية في الجزائر، كما قامت بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في البلدان محل الدراسة. **وخلصت الدراسة** أن تطور السياحة يؤثر بشكل ايجابي على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان السياحية، هذا محققته كل من تونس والمغرب من نتائج هامة على مستوى إيراداتهما السياحية عكس القطاع السياحي الجزائر الذي سجل عجز طيلة سنوات الدراسة، وذلك راجع إلى إهماله في برامج التنمية والاعتماد الكلي على قطاع المحروقات. وإختلفت دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث فترة الدراسة، بالاظافة إلى الهدف من الدراسة والذي يستند على تقييم واقع السياحة بالجزائر في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة "SDAT 2030". بالاظافة إلى التطرق لفرص ومعوقات التنمية السياحية المستدامة التي حالة دون تحقيق النتائج المرجوة.

د- **دراسة (سماعيني نسيبة، 2013-2014)** بعنوان: دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة وهران. **هدفت الدراسة** إلى توضيح

أهمية قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة أسباب تراجع القطاع السياحي في الجزائر، من خلال إستعراض واقع السياحة في الجزائر بالتعرف على مختلف المقومات السياحية ومختلف المراحل التي مرت بها، بالاظافة إلى عرض أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، **وتوصلت الدراسة** أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية هائلة، إلا أن عدم الاهتمام بها خلال المسار التنموي حال دون الاستفادة منها في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية. إختلفت دراستنا عن الدراسة السابقة من حيث الرؤية التنموية للاستراتيجية السياحية الجديدة، والوقوف على واقع الاستثمار السياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT 2030". إلا أنه تبقى هذه الدراسات جديرة بالاطلاع والدراسة لما تحتويه من معلومات قيمة في مجال البحث العلمي أو بالنسبة للقائمين على القطاع السياحي.

11-**هيكل الدراسة:** من أجل معالجة إشكالية البحث والوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول فصلين خصصا للجانب النظري وفصلين خصصا للجانب التطبيقي.

تعرضنا في الفصل الأول الذي كان بعنوان: **الإطار النظري للسياحة**. تطرقنا فيه إلى التطور التاريخي للسياحة ومختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة والسائح، وكذا أنواعها ودوافعها، كما عرجنا من كون السياحة صناعة لابد من معرفة طبيعة هذه الصناعة والمنتج الذي تنتجه (العرض السياحي)، وأهم مكوناته وخصائصه وتصنيفاته، وكذا الطلب على هذا المنتج وعوامل وإجراءات تشكيله وكيفية إلتقاء العرض والطلب (السوق السياحي)، ثم تناولنا بالدراسة والتحليل آثار السياحة وأهميتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

أما الفصل الثاني والموسوم: **بالإطار المفاهيمي للتنمية السياحية المستدامة**، فقد تناولنا من خلاله السياق التاريخي للتنمية المستدامة ومختلف المفاهيم المتعلقة بها وأهميتها، ومؤشرات قياسها، وكذا الفرق بين التنمية التقليدية والتنمية المستدامة، كما تطرقنا فيه إلى تبيان مفاهيم السياحة المستدامة والتنمية السياحية المستدامة، وكذا أهميتها وخصائصها ومتطلبات تحقيقها.

ومن خلال الفصل الثالث الذي كان عنوانه: **دراسة تحليلية لواقع مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني**، فقد حاولنا تبيان العرض السياحي في الجزائر وتطوره من خلال الوقوف على مختلف المقومات والإمكانات السياحية التي تملكها الجزائر، والتي تعتبر بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، بالوقوف على تطور توزيع عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب فئة المؤسسة وطاقتها الاستيعابية. كما عالجنا الطلب السياحي ونموه في الجزائر من خلال تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي، وكذا الوقوف على تطور الليالي السياحية في المؤسسات الفندقية بالجزائر، بالاظافة إلى معرفة حركة السياح الجزائريين نحو الخارج "السياحة العكسية"، كما تطرقنا إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في

الجزائر من خلال التطرق إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، بالاظافة إلى مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالجزائر.

أما الفصل الرابع والموضوع تحت عنوان **الرؤية التنموية للسياحة بالجزائر في ظل الإستراتيجية الجديدة وآفاقها المستقبلية** حاولنا من خلاله معرفة واقع التنمية السياحية في الجزائر في إطار الإستراتيجية السياحية الجديدة، بإعطاء نظرة عامة حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ومراحل تنفيذه، بالاظافة إلى التعريف بالأقطاب السياحية والقوى الحقيقية لكل قطب سياحي، كما تطرقنا إلى واقع الاستثمار السياحي في الجزائر في من خلال الوقوف على السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتسهيل وتطوير القطاع السياحي، بالاظافة إلى تشخيص وضعية المشاريع السياحية وأهم العراقيل التي حالت دون تطويره، وإعطاء الحلول التي بالإمكان أن تعطي دفعاً قوياً للقطاع السياحي وجعله مورد هام للاقتصاد الوطني، وبصورة مستدامة.

وفي الأخير وكخاتمة عامة، سنحاول إبراز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وإعطاء جملة من التوصيات المتعلقة بالدراسة.

تـمهيـد:

السياحة نشاط اقتصادي بالغ الأهمية إذ تلعب دوراً حيوياً في تحريك عملية التنمية الشاملة. وتعتبر السياحة من الصناعات الرائدة التي تدر دخلاً كبيراً، وقد تم الإعتماد عليها في كثير من الدول ونجحت في زيادة مواردها. وبحلول القرن الواحد والعشرون وصفت صناعة السياحة بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نمواً وتطوراً. ويتجلى ذلك في التزايد المستمر لعدد السياح وتدعيم إيرادات الدول، وإنتقل بذلك مفهوم السياحة من مجرد إشباع رغبات الأفراد المؤقتة بالتمتع إلى صناعة تسعى للتوسع المستمر، وتعمل على خلق طلب مستمر على خدماتها، وذلك من خلال عرض الخدمات السياحية في شكل متطور ومتجدّد.

تعتبر السياحة دراسة ملحة أمام كل باحث مهتم بالقطاع السياحي، نظراً لبروزها كعلم بالدرجة الأولى، وكصناعة متميزة بالدرجة الثانية عن باقي الصناعات، والتي أضحت اليوم أحد الأولويات في برامج التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو.

وعلى ضوء ما سبق، قسمنا هدا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: السياحة تطورها، أنواعها ودوافعها.

المبحث الثاني: السياحة كنشاط اقتصادي.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، وأثرها على النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: السياحة تطورها، أنواعها ودوافعها

أصبحت السياحة في عصرنا الحالي غذاء الروح والترفيه عن النفس ويجب أن يتمتع بها أو يمارسها كل إنسان مهما كان عمله. ويختلف مدى تأثر الإنسان بالسياحة بنوعية العمل الذي يمارسه أو بطبيعة البيئة التي يعيشها ووقت الفراغ المتوفر لديه والدخل الفائض عن حاجته الذي يملكه.

ويعد القرن الواحد والعشرون نافذة مفتوحة على السياحة، وذلك نظراً لما حظي به هذا القطاع من إهتمام، خصوصاً بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ تعد هذه الأخيرة نقلة مهمة في تاريخ السياحة، نظراً لما وفرته من عوامل عديدة، أهمها تطور ونمو العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية، وما تبعها من حرية تنقل الأفراد والممتلكات وتوفر أوقات الفراغ، كذلك نمو المداخيل وتطور وسائل النقل ووسائل الإتصال التي كان لها الدور الكبير في تحفيز الإنسان على معرفة خبايا العالم. وسنتطرق لهذا من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة.
المطلب الثاني: تعريف السياحة والسائح.
المطلب الثالث: السياحة أنواعها ودوافعها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياحة

لا يمكن دراسة أي علم أو صناعة أو ظاهرة بدون أخذ فكرة عامة عن تاريخ هذا العلم أو الظاهرة. بدأت السياحة منذ نشوء الإنسان وكانت بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها وكان الغرض منها هو ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة.

يرجع الأستاذ "**شمولر جوستاف** " وهو خبير سياحي، أن منشأ السياحة يعود إلى نشأة الإنسان نفسه وأن حاجات الإنسان الغريزية كالطعام والأمن هي التي دفعته إلى السفر والترحال. فعندما كانت منطقته لا توفر له حاجياته من الطعام والأمن، بدأ يبحث عن مناطق توفر له ذلك، إضافة إلى رغبة الإنسان في التغيير المؤقت لمكان إقامته وهو ما نسميه اليوم "السياحة".[1]

ما من صناعة في العالم لاقت الرواج والإنتشار مثلما لاقته صناعة السياحة في السنوات الأخيرة، بحيث يمثل دخل السياحة شريان الحياة في بعض الدول، وتعكس صناعة السياحة مدى التطور والتقدم الحضاري للشعوب، لأنها تعتمد على التقدم العلمي والتكنولوجي وعلى النشاط الإنساني والذي له أبعاده الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.[2]

السياحة ظاهرة قديمة قدم البشرية نفسها وبالتالي من الصعب تحديد البداية الحقيقية لها، وإن كانت كظاهرة قد أخذت تتبلور كمفهوم ونشاط إقتصادي وظاهرة إجتماعية مع بداية عصر النهضة وفي ظل الثورات الزراعية والصناعية في المجتمعات الأوروبية، ويمكن حصر تطورها الزمني في المراحل التالية:

أولاً– مرحلة العصور القديمة: تمثل مرحلة الحضارات القديمة الفترة الأولى من حياة الإنسان أي العصر البدائي، ولم يكن هناك قوانين تحكم تصرف الإنسان، وكان دافعه للسفر الحصول على الطعام والمأوى وتوقي المخاطر والبحث عن مناخ أفضل أو الرعي، ومع تطور معارف الإنسان وخبرته ظهرت دوافع أخرى كالتجارة ومقايضة السلع وأبسط مثال هو رحلة الشتاء والصيف عند العرب التي كانت تقوم بها قريش بغرض التجارة بينهم وبين بلاد الشام واليمن، ورحلة سيدنا موسى عليه السلام وقصة خروجه من مصر بعد إضطهاد فرعون له، الخ، والكتب الدينية غنية بمثل هذه الرحلات.[3]

ومع ظهور رق التجارة وتحسن النقل البري والبحري، إزدادت إمكانيات الترحال والإنتقال عند الشعوب ذات الحضارات القديمة خاصة الفينيقيين واليونان والرومان، حيث أن الفينيقيين إنطلقوا من الساحل اللبناني يجوبون حوض البحر الأبيض المتوسط حتى وصلوا بحر الشمال والبحر الأحمر والبحر الأسود

---

[1] على موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، الجزائر، 2001-2002، ص08.

[2] ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 12.

[3] صكوشي حاسين، مدى مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامة– دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن"2000-2010"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر، 2012، ص 04.

وذهبوا بعيداً إلى إن وصلوا الشاطئ الغربي لإفريقيا. ولم تقتصر رحلاتهم على أهداف تجارية بل تعدت إلى أهداف توسعية وإستكشافية لإشباع رغبة السفر والمتعة لديهم، وبالتالي كانوا الرواد الأوائل للسياحة.[1]

أما الإغريق فقد إشتهروا برحلاتهم البرية والبحرية لزيارة المواقع المقدسة المشهورة مثل موقع دلف، إليوس وايبدور، الخ، كما أنهم كانوا يسافرون لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي ظهرت منذ سنة 776 قبل الميلاد التي كانت تحتضنها مدينة أثينا.[2]

ثانياً– مرحلة العصور الوسطى: تمتد هذه المرحلة بين القرن الثامن إلى القرن الرابع عشر، كان إتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة، الحج، الرحلات والدراسة. لقد إنفرد العرب في هذه الفترة بتطوير مبادئ السياحة، وقد وضعوا الأسس الأولى لمعظم فروع السياحة، وقد إنطلق الرحالة العرب يجوبون العالم، وترك هؤلاء الرحالة وثائق سياحية فذة ومن أبرز الرحالة العرب في تلك العصور **إبن بطوطة** الذي وضع كتاب « تحفة الأنظار في غرائب الأبصار وعجائب الأسفار»، **أبو عبيدة البكري** الذي وضع كتاب عن غرب إفريقيا بعنوان« المسالك والممالك» [3].

أما بالنسبة للأوربيين رحلة الإمبراطور الفرنسي **شارلمان** إلى بغداد في عصر الخليفة هارون الرشيد عام 197هـ، والايطالي المشهور "**ماركو بولو**" برحلته إلى الصين وكان بصحبة والده وعمه. وكانت فلسطين بداية رحلتهم ثم أرمينيا ثم إنحدروا بطريق أرض الجزيرة إلى الخليج العربي ثم إلى بكين عاصمة الصين.

أخذت معظم الرحلات في بداية هذه المرحلة شكلاً دينياً تخص السفر لزيارة المعابد الدينية ثم تجاوزتها إلى الأماكن المقدسة، كما أن العرب بعد الإسلام بدأت رحلاتهم بغرض الدعوة للدين الإسلامي ونشره وبغرض الحج والعمرة لمكة المكرمة والمدينة المنورة، بالإضافة إلى السفر بهدف الإستطلاع والإستكشاف أو حتى بحثاً عن الرزق عندما يحل بهم الجفاف حيث أن المسلمين وصلوا إلى جنوب الصين وأوربا وجزر اليابان في الشرق وغرب إفريقيا وشرقها.[4]

ثالثاً– العصر الحديث: تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر، حدثت فيها تغيرات عديدة في المجال العلمي دفعت بالسياحة إلى مرحلة متقدمة جديدة وكانت السبب الرئيسي في إيصالها إلى ما هي عليه من الشمولية في العالم المعاصر، أبرزها الإكتشافات الجغرافية الحديثة مثل إكتشاف "**كولمبس**" لأمريكا في عام 1492م، ثم رحلة الملاح البرتغالي" **فاسكودي كاما**" إلى الهند والذي إكتشف

[1] فضل أحمد يونس، الجغرافيا السياحية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993، ص 11.

[2] حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، البليدة، الجزائر، 2006، ص36.

[3] صكوشي حاسين، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[4] ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16-17.

فيها رأس الرجاء الصالح في عام 1498م، ثم رحلات " **ماجلان** " البرتغالي في القرن السادس عشر حول العالم.[1]

إرتبط التطور الجديد للسياحية بالثورة الصناعية وما رافقها من تقدم كبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذه المرحلة تطور الإنسان تطوراً كبيراً في فكره وعلمه ونمط حياته، وبدأت النهضة في حياة الإنسان الحديث والتي شملت كذلك صناعة السياحة، حيث يمكننا القول بأن السياحة الحقيقية بدأت في هذه المرحلة وأخذت تتطور تطوراً سريعاً واكب تطور المجتمعات والدول، حيث كان إنعكاس طبيعي لما أحدثته الثورة الصناعية. وقد تأثرت صناعة السياحة كثيراً في هذه المرحلة، بعد أن مرت بركود كبير أثناء الحروب، إلا أنها إزدهرت وتطورت كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن كل الإختراعات من " طائرات– سفن– سيارات" التي أستعملت في الحرب تم إستغلالها بعد ذلك في الحياة المدنية، وبالتالي إنعكس إيجاباً على صناعة السياحة في العالم، وأكثر ما ميز هذا العصر، تزايد أعداد السياح.[2]

رابعاً– المرحلة المعاصرة: تبلور مفهوم السياحة وتطور في هذه المرحلة كما تنوعت أهدافها وتزايد عدد السياح بشكل كبير. وإمتازت حركة السفر بمختلف وسائل النقل البرية والبحرية والجوية بكثافة كبيرة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الإنتعاش الإقتصادي والإجتماعي. ويعتبر القرن العشرون بمثابة العصر الذهبي لصناعة السياحة، ويرجع الإنفجار في المجال السياحي إلى ما يلي:[3]

- إستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية بإنتهاء الحرب؛
- النمو الإقتصادي السريع وإرتفاع القدرة الشرائية لدى الأفراد وإرتفاع مستوى دخولهم؛
- التطور التكنولوجي الكبير، خاصة في وسائل النقل بأنواعه ووسائل الإتصال بأنواعها المختلفة؛
- تزايد أوقات الفراغ وإنخفاض أوقات العمل اليومي والأسبوعي للعمال، وزيادة مدة الإجازات؛
- الإنفجار السكاني لاسيما النمو الكبير في عدد سكان المدن وإرتفاع مستويات التعليم وتنامي الرغبة لديهم في الإطلاع والتعليم نتيجة لزيادة الوعي عند السكان بمختلف شرائحهم؛
- تطور المؤسسات والتجهيزات السياحية وتنوعها حيث أنشئت فنادق من مختلف الدرجات تناسب مختلف الأذواق والمداخيل، بالإضافة إلى تنوع وإنتشار المطاعم وآلات السفر وغيرها؛
- ظهور منظمات دولية عديدة تهتم بتنمية السياحة كالمنظمة العالمية للسياحة التابعة لهيئة الأمم.

إنعكس كل هذا إيجاباً على تطور الحركة السياحية في العالم بشكل عام وفي أوروبا بشكل خاص، وتحولت السياحة من ظاهرة إنتقال بسيطة ومحدودة في أهدافها ومظهرها إلى ظاهرة إنسانية عالمية متعددة

---

[1] فضل أحمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] يوسف شرع، التخطيط لتنمية العرض على السياحة من خلال الطلب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص إقتصاد وتنمية، 2016-2017، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، ص 10.

[3] Mesplier Alain, Durafour Bloc Pierre Le tourisme dans le monde Breal, paris , France, 2002, p 20.

الأبعاد، تشمل كل الطبقات، خاصة الطبقة العاملة حيث أنه يمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة السياحة الشعبية.[1]

يمكن إعتبار السياحة نشطت دولياً بعد الحرب العالمية الثانية، شأنها شأن جميع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم بعد الحرب، حيث أدركت الحكومات والهيئات أن السياحة لم تعد نزهة فقط بل هي إقتصاد وإستثمار وعمالة ووعاء ضريبي. لذا إتجهت إلى التخطيط السياحي في أوسع معانيه وبهذا أصبحت علماً وفناً شأنه شأن أي عنصر من عناصر الحياة تخضع للدراسة والتحليل.[2]

المطلب الثاني: تعريف السياحة والسائح

سنحاول في هذا المطلب، التطرق إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالسياحة والسائح.

أولاً– تعاريف السياحة: وردت العديد من المحاولات لتعريف السياحة حسب تعدد الجهات الدارسة لها، فهناك من ينظر للسياحة على أنها ظاهرة إجتماعية ومنهم من ينظر للسياحة على أنها ظاهرة إقتصادية.

ولفظ السياحة لغة يعني التجوال، وعبارة (ساح في الأرض) تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وكلمة السياحة هي كلمة عربية معروفة عند العرب منذ القدم تعني السير في الأرض والتنقل بأرجائها، وهي مأخوذة من السيح وهو الجري على وجه الأرض.[3]

وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في أكثر من موضع، ففي سورة التوبة فقد وردت في الآية الثانية في قوله تعالى:﴿ فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين﴾، ومعنى الآية هنا خطاب للمشركين بأن يسيروا في الأرض آمنين غير خائفين لمدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم أحد.

أما الموضع الثاني من نفس السورة في الآية(112) في قوله تعالى :﴿ التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين﴾، معنى السائحون هنا الصائمون لقول الرسول صلى الله عليه وسلم :"سياحة أمتي الصوم"، ويقول المفسرون أن السائحون هم المسافرون للجهاد أو طلب العلم.

وفي سورة التحريم في الآية الخامسة في قوله تعالى :﴿ عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا﴾، معنى سائحات هنا صائمات، سمي السائح صائما لأنه يسيح في النهار بلا زاد.

أما كلمة السياحة في الإنجليزية نجد أن TO TOUR تعني يجول ويدور أما كلمة TOURISM فهو لفظ مستحدث وكان يطلق على طلاب العلم الإنجليز في أوروبا.[1]

---

[1] عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنا، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2003، ص 36.

[2] Lozato Giotart, Jean Pierre, Gèographie du tourisme, Pearson èducation, France, 2003,p28.

[3] صكوشي حاسين، مرجع سبق ذكره، 07.

وفي هذا السياق بذلت الكثير من الجهود لتعريف السياحة، وذلك بسبب تشابك الأنشطة المكونة للنشاط السياحي، ولمعرفة وتحديد مفهوم السياحة نستعرض المفاهيم التالية:

- عرفت السياحة من قبل العالم الإقتصادي النمساوي **"هيرمان فون شوليرون" HERMAN VON** SHOLLERON" عام 1910 بأنها" الإصطلاح الذي يطلق على كل العمليات خصوصاً العمليات الإقتصادية التي تتعلق بدخول وإقامة وإنتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية دولة و ترتبط بهم إرتباطاً مباشراً" ويعتبر هذا التعريف تعريفاً منضبطاً لأنه أقر مبدأ هاماً وهو إعتبار السياحة من العوامل الإقتصادية ويسمى بعامل المبادلات التجارية السياحية.[2]

- تعرفها الأكاديمية الدولية للسياحة على أنها:" إصطلاح يطلق على الرحلات الترفيهية وعلى هذا الأساس هي مجموعة الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية وهي صناعة تتعاون على سد حاجات السائح"، وقد إعتبر هذا التعريف السياحة صناعة قائمة بذاتها.[3]

- عرّفت المنظمة العالمية للسياحة "OMT" السياحة على أنّها: « نشاط إنساني وظاهرة إجتماعية تقوم على إنتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة لهم إلى مناطق خارج مجتمعاتهم لفترة زمنية لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام كامل لغرض من أغراض السياحة المعروفة ».[4]

من التعاريف السابقة للسياحة نستخلص التعريف الشامل كالآتي:

" السياحة هي عبارة عن عملية إنتقال الأفراد من مكان إقامتهم المعتاد إلى أماكن أخرى سواء داخل محيط البلد(سياحة داخلية) أو خارجه(سياحة خارجية) لمدة لا تقل عن 24 ساعة، لأسباب إجتماعية أو ترفيهية....وغيرها. وهي تؤثر وتتأثر بالمحيط الاجتماعي، الثقافي، الإقتصادي، السياسي، البيئي، التكنولوجي...".

من التعاريف السابقة يمكن حصر خصائص السياحة فيما يلي:[5]

- السياحة في المقام الأول هي صادرات غير منظورة، أي أنها واحدة من الصناعات التي يقوم المستهلك بالإنتقال بنفسه للحصول عليها في مكان إنتاجها، فهي لا تنتقل إليه، ذلك إن الدولة المضيفة لا تتحمل أي أعباء لنقل تلك السلعة إلى المستهلك(السائح). وبذالك تحتفظ بالعملة الصعبة، علاوة إن هذا المنتج

---

[1] ماهر عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، جامعة الدكتور يحي فارس، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المدية (الجزائر)، الطبعة الخامسة، ص ص:68- 69.

[3] علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000، ص 126.

[4] هدى سيد لطيف، السياحة بين النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1994، ص14.

[5] أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007-2008، ص ص: 343.

السياحي ورغم أنه صادرات فمن المعروف إن أي صادرات تخضع لرسوم جمركية، وفي هذا المنتج، فإن الدولة لا تتحمل أي أعباء وكل هذه النفقات يتحملها المستهلك، حيث يأتي للحصول على المنافع الروحية و النفسية التي يرغبها. علاوة على أن السائح وأثناء فترة إقامته يقوم بالإنفاق على مختلف السلع والخدمات، ويستخدم هذا الإنفاق في زيادة الدخل القومي حيث أن الدخل القومي يعادل الإنفاق على الإستهلاك زائد الإنفاق على الإستثمار زائد الإنفاق الحكومي زائد صافي الصادرات، وعليه فإن الإنفاق السياحي يعتبر أحد العناصر الهامة لزيادة الدخل.

- السياحة منتج تصديري، يتعرض في بعض الأحوال إلى درجة من عدم الإستقرار، لتعلقه ببعض التأثيرات الخارجية وكذا تأثره بمرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل وعنصر الموسمية وذلك على النحو التالي[1]:

أ) تعرض الطلب السياحي للمؤثرات الخارجية: يتعرض الطلب السياحي لبعض المؤثرات الخارجية فتضعف من قوته تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وخاصة ذات التأثير القوي كالدولار و الأورو.

ب) مرونة السياحة بالنسبة للسعر والدخل: يتأثر الطلب السياحي بالتغير في أسعار الخدمات والسلع التي يستخدمها السائح، كما تتأثر السياحة بالتغيرات التي تحدث في دخول السائحين، وإن كان الدخل لا يمكن معرفة آثاره بسرعة، أما المرونة السعرية فهي سريعة التأثير.

ج) موسمية النشاط: يتصف النشاط السياحي بالموسمية، وموسمية النشاط ترجع إلى عدة عوامل تتركز في الإجازات المدرسية والإجازات في المنشآت الصناعية وغيرها، كذلك العوامل المناخية الجغرافية في كل من الدول المصدرة والراغبة للسائحين تدعو إلى هذه الظاهرة، وتقضي الموسمية في النشاط السياحي إلى:

- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر، إلى ضرورة أن تكون الأرباح خلال الموسم كافية لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة؛
- ضياع الموارد نتيجة تعطل الطاقة الإنتاجية في الفترات غير الموسمية مما يؤدي إلى بطالة موسمية؛
- التوسع في الدخل خلال فترة الدورة الموسمية يؤدي إلى زيادة التركيز الموسمي.

ثانيا– تعريف السائح: حسب المنظمة العالمية للسياحة كلمة السياحة تحتوي على مفهومين:[2]

أ– **السائح:** "كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل بحيث أسباب الزيارة (السفر) تكون من أجل الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الديانة، الرياضة أو حضور المؤتمرات....".

ب– **المتجول:** كل زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته 24 على الأكثر خارج مقر إقامته المعتاد.

وعلى هذا الأساس فإن الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح هم:[1]

---

[1] أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، مرجع سبق ذكره، ص 344.

[2] بوشنافة أحمد، بحوصي مجدوب، مداخلة بعنوان: دور السياحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر دراسة حالة الجنوب الغربي، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر– الواقع والآفاق، أيام 12و11 ماي 2010 بالبويرة، الجزائر، ص 03.

- الأشخاص الذين يسافرون إلى بلد ما بغرض الحصول على وظيفة أو عمل بها؛
- الأشخاص الدارسون بمختلف الأطوار العلمية؛
- الأشخاص المقيمون عند الحدود ويعملون في أراضي دولة أخرى؛
- أفراد القوات المسلحة الأجنبية؛
- اللاجؤن السياسيون أو أصحاب الإقامة الدائمة؛
- أعضاء الهيئات الدبلوماسية؛
- أصحاب عقود العمل.

التعريف الشامل يمكن تعريف السائح على أنه: "الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة في مناطق الجذب السياحي وفقا لمتطلبات وحاجات ورغبات كل سائح". وللتوضيح أكثر نقوم بعرض الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): أقسام المسافرين

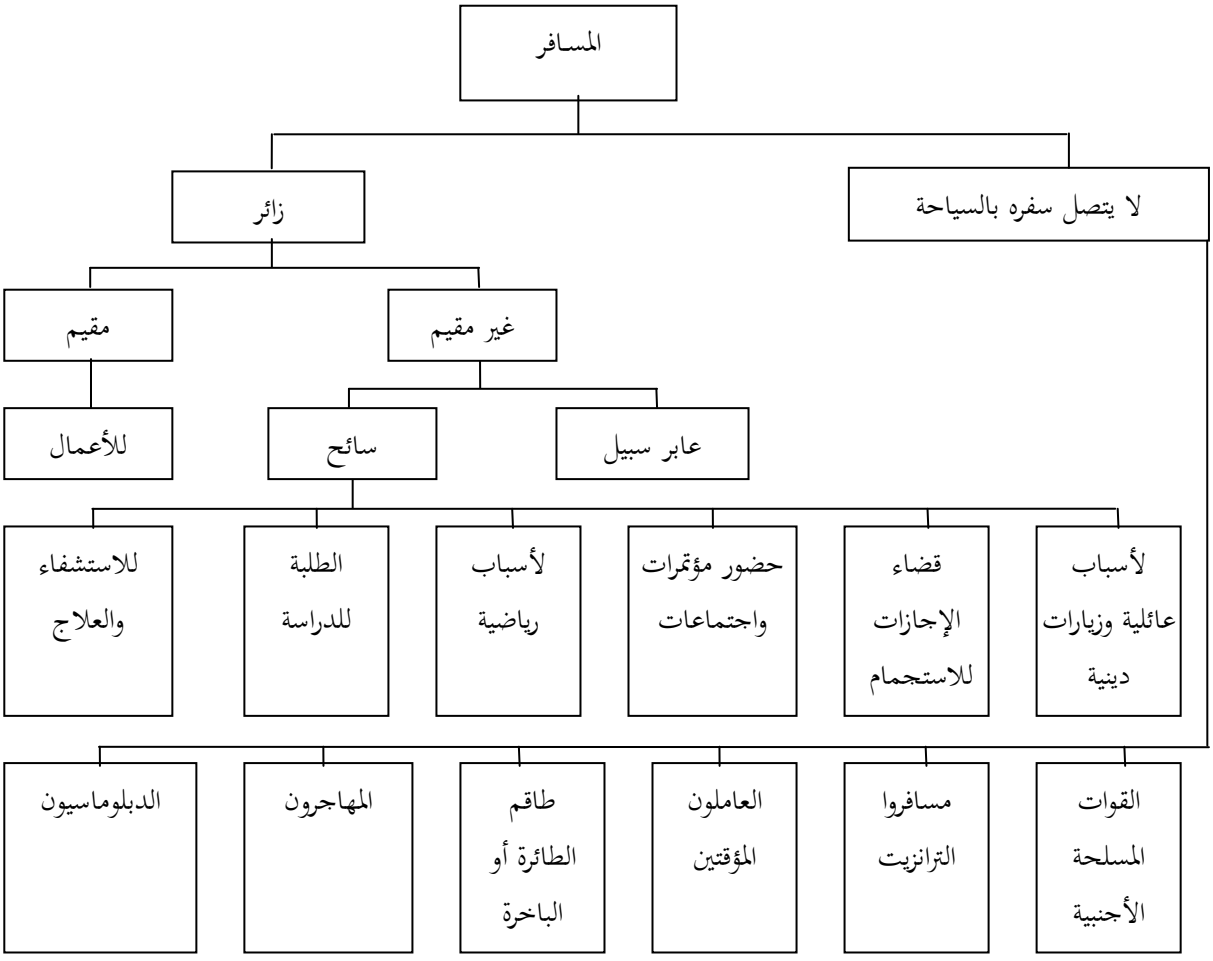

المصدر: يسري دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، دراسات وبحوث انتروبولوجيا السياحة الملتقي المصري للإبداع والتنمية ، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص165.

[1] خالد كواش، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة حالة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 13، الجزائر، 2005، ص48.

المطلب الثالث: السياحة أنواعها ودوافعها

تتعدد أنواع السياحة تبعاً للدوافع والرغبات والإحتياجات المختلفة، فهناك السياحة الثقافية الترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية بالإظافة إلى أنواع أخرى جديدة ساعد على ظهورها وإنتشارها التقدم والتطور العلمي والإقتصادي والإجتماعي.[1]

أولاً– أنواع السياحة: صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة للسياحة وفقا لعدة عناصر كما يلي:

1- **طبقا لعدد الأشخاص المسافرين:** حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية:[2]

1.1 – سياحة فردية: هي عبارة عن سياحة غير منظمة ولا تعتمد على برنامج منظم أو محدد، يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما، وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم، كل سائح من هذه المجموعة له دوافعه ورغباته الخاصة التي جاء من أجل تحقيقها والتي تتوقف على مقدرته المادية.

2.1– سياحة جماعية: هي عبارة عن سياحة منظمة ويطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة، وكل سفر أو رحلة لها برنامج خاص ومحدد وسعر محدد، وتعتمد على تحقيق رغبات المجموعة، إذا تكون هذه الرحلات متعددة ومتنوعة.

2-**طبقا لنوع وسيلة النقل المستعملة:** حسب هذا المعيار نجد:[3]

1.2– سياحة برية: وهي السياحة التي يستعمل فيها السياح أثناء تنقلاتهم وسائل نقل برية. مثل السيارات والحافلات والقطارات...

2.2– سياحة بحرية: وهي التي تعتمد على السفن والبواخر، من خلال مياه البحار والأنهار.

3.2– سياحة جوية : وهي التي تعتمد على الطائرات المختلفة.

3-**طبقا لمدة الإقامة:** حسب هذا المعيار نجد:[4]

1.3 – سياحة طويلة الأجل: في هذا النوع يختار السائحون مكاناً يتوافق مع رغباتهم، ويبقون فيه لمدة تزيد عن شهر، بغية العلاج مثلاً أو العيش الهادئ...الخ، وغالباً ما يحمل هذا النوع من السياحة صفة الدورية أو التكرار، أي نفس السياح يزورون نفس المكان سنة بعد سنة.

---

[1] محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1995، ص 112.

[2] ماهر عبد الخالق السيسي، صناعة السياحة (الأساسيات والمبادئ)، مطابع الولاء الحديثة، الاسكندرية، 2002، ص 52.

[3] يسرى دعبس، السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة، مصر، 2001، ص ص : 113-128.

[4] كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 78.

2.3– سياحة متوسطة الأجل: تمتد فترة هذا النوع من السياحة من يومين وقد تصل إلى أسبوع، يقضيه السائح في مكان ما، وفق برنامج مسطر من قبل المحطات السياحية. ويمتاز هذا النوع بديمومته على مدار السنة، نظراً لتعلقه بعطلات نهاية الأسبوع أو مختلف المناسبات.

3.3– سياحة قصيرة الأجل(العابرة): وهي التي تنتج عن إنتقال السيّاح من بلد لآخر ويتطلب هذا التنقل الوقوف عند بعض الدول، والبقاء فيها لمدة تتراوح بين يوم إلى يومين، هنا تقوم الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لزيارة الأماكن الأثرية والحضارية والأماكن المهمّة لهؤلاء السياح في البلد محل الضيافة.

4-**طبقا للحدود السياسية (المناطق الجغرافية):** ونميز من خلال هذا المعيار السياحة الداخلية والسياحة الدولية والإقليمية.[1]

1.4– السياحة الدولية: تعني هذه الأخيرة وحسب المنظمة العالمية للسياحة، الإنتقال الظرفي للأشخاص، إنطلاقاً من مكان إقامتهم إلى دولة أخرى ليس بهدف العمل المأجور وإنما بهدف الترفيه، الرياضة، الثقافة والدين...، على أن لا تقل مدة الزيارة عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة. وبعبارة أخرى هو إنتقال الأشخاص من مكان إقامتهم إلى منطقة أخرى متعدين الحدود السياسية للبلد، بغرض السياحة. ويتأثر هذا النوع من السياحة بعدّة ظروف وعوامل منها:

- مدى سهولة الحصول على تأشيرات الدخول؛
- مدى إنخفاض الأسعار المكلفة للرحلة؛
- مدى حسن المعاملة وإحترام السياح في البلدان المستقبلة لهم؛
- توفر الأمن والإستقرار؛
- مدى توفر الخدمات السياحية.

2.4– السياحة الداخلية "المحلية": تعني إنتقال أفراد الدولة من أماكن إقامتهم إلى أماكن أخرى بغرض السياحة، لكن بشرط ألا يتعدوا الحدود السياسية لبلدهم. وتتمثل في الرحلات القصيرة وزيارة الأرياف...

3.4– السياحة الإقليمية: وهي الخاضعة لدول الإقليم وتعني تنقل الأشخاص بين دول الإقليم مثل دول المغرب العربي، دول الإتحاد الأوروبي، دول جنوب شرق آسيا...الخ، ومن مميزات هذه السياحة إنخفاض تكاليف الرحلة نسبيا بالمقارنة مع السياحة الدولية وذلك نظراً لقصر المسافة التي يقطعها السائح.

[1] صكوشي حاسين، مرجع سبق ذكره، ص 20.

5-**طبقا لأغراضها:** وتندرج تحت هذا المعيار الأنواع التالية:[1]

1.5- سياحة المتعة (الترفيه والاستجمام): تكون الزيارة فيها من أجل قضاء العطل "الإجازات" في الأماكن التي تشتهر بإعتدال الطقس أو بالمناظر الطبيعية وهدوء ربوعها وجمال شواطئها، وصحاريها، الخ، وهي من أهم الأنواع السياحية المنتشرة حالياً.

2.5- السياحة الثقافية: يكون الهدف من ممارسة هذا النوع من السياحة تنمية المعارف الثقافية، بزيارة المناطق الأثرية المشهورة لمشاهدة الآثار والتعرف على الحضارات القديمة، كذلك زيارة المتاحف والمعابد. وكمثال على ذلك تقوم الدول العربية سنوياً بإختيار عاصمة للثقافة العربية ومن بين هاته العواصم نجد قسنطينة(الجزائر) سنة 2015، صفاقس(تونس) سنة 2016، الأقصر(مصر) سنة 2017، الخ، وتم إختيار بيت لحم(فلسطين) لتكون عاصمة للثقافة العربية لسنة 2020.كما تقوم المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم بإختيار كل سنة 03 عواصم للثقافة الإسلامية.

3.5- السياحة العلاجية: شهدت السياحة العلاجية خلال العقدين الأخيرين نمواً مضطراً نجم عن تزايد الأفراد الذين أصبحوا يبحثون عن الخدمات العلاجية بأسعار أفضل، أو بحثاً عن خدمات علاجية غير متوافرة في بلدانهم. وتشمل العوامل المحركة لنمو السياحة العلاجية من خلال توفير التكاليف، الحصول على الرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة، قضاء فترات النقاهة، الخ. ولقد إستطاعت مجموعة من دول العالم أن تصبح مركزاً للسياحة العلاجية، وأن تجذب السياح إليها من مختلف دول العالم ومن بين هذه الدول نجد الهند، ماليزيا، تايلندا، تونس، الأردن، الخ. وعلى سبيل المثال حقق قطاع السياحة العلاجية بالهند حوالي 3 بليون دولار سنة 2015. وتعتبر من الوجهات السياحية العلاجية الأقل تكلفة والأعلى جودة، كما تمتلك 23 مستشفى معتمد من طرف اللجنة الدولية المشتركة، وتضم الهند أكبر مجموعة من الأطباء والمسعفين في جنوب آسيا(1,2 مليون طبيب من أطباء القلب، 170 ألف أطباء الأسنان، 2 مليون ممرضة).[2]

4.5- السياحة الدينية: فكرة الزيارة فيها تكون بقصد ديني، التي تقتضي زيارة الأماكن المقدسة. فنجد المسلمين يتجهون في موسم الحج إلى الكعبة المشرفة أو زيارة مسجد وقبر الرسول صلى الله عليه وسلم، ونجد الشيعة يتجهون لزيارة الأضرحة بالنجف وكربلاء في العراق. بالمقابل نجد المسيحيين يقدسون البابا فيقومون بزيارة الفاتيكان، وتقام في هذه الأماكن الشعائر الدينية كل حسب ديانته.

5.5- السياحة الرياضة: تساهم السياحة الرياضية بشكل فعال في تنشيط حركة السياحة سواء الداخلية أو الخارجية. وتكون الزيارة فيها لغرض المشاهدة أو ممارسة مختلف الألعاب والهوايات الرياضية والإشتراك

[1] كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[2] خير الدين بوزرب، عمار عريس، تنمية السياحة العلاجية كمدخل لتطوير القطاع السياحي- قراءة في بعض التجارب الدولية الرائدة مع إمكانية إستفادة الجزائر منها، كتاب، 2017، تاريخ الاطلاع: 2019/12/29، متاح على الخط:
https://www.researchgate.net/publication/332082845_tnmyt_alsyaht_allajyt_wdwrha_fy_ttwyr_alqta_alsya

في المسابقات والبطولات العالمية، كتسلق الجبال، ألعاب القوى، رالي السيارات، مباريات كأس العالم....وغيرها، فمثلا أقيمت آخر دورة لكأس العالم لكرة القدم بروسيا سنة 2018، وتشرف قطر على تنظيمها لسنة 2022.

6.5- سياحة الأعمال "التجارية": تكون الزيارة بها بقصد تجاري يضعه السائح في إعتباره الأول، ويقوم بهذا النوع من السياحة رجال الأعمال والتجار ويزورون المعارض والأسواق التجارية الدولية، كالقيام بعقد الصفقات التجارية، والوقوف على مختلف المنتجات الحديثة في الدول الأخرى. فمثلا يقدر سوق سياحة الأعمال بفرنسا حوالي 30 مليار أورو، إذ تمثل سياحة الأعمال 30% من رقم أعمال السياحة. وحسب دراسة بريطانية فإن الفنادق لوحدها تحتل نسبة 53% من زبائن الأعمال.[1]

6- **بعض الأنواع الأخرى للسياحة**: للسياحة أنواع أخرى نوردها فيما يلي:[2]

1.6- السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر: هي كل تنقل للأشخاص لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا العلاجية العالية أو بواسطة مياه البحر (يتم بواسطة هذه المياه معالجة الكثير من الأمراض، مثل: مرض الروماتيزم، أمراض الكلى...).

2.6- السياحة الصحراوية:كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على إستغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه وإستكشاف.

3.6- سياحة المهرجانات: تعتبر من أنواع السياحة الحديثة، حيث تكون الزيارة فيها بغرض حضور أو المشاركة في المهرجانات المختلفة الثقافية، الفنية، الرياضية، الخ. والتّي تهدف إلى تحقيق الروّاج العام والجذب السياحي، وتحظى سياحة المهرجانات بإهتمام كبير من الدول.

4.6- سياحة المعارض: ويقصد بسياحة المعارض هنا تلك السياحة التي ترتبط بزيارة المعارض الصناعية والتجارية والفنية والتشكيلية ومعارض الكتاب. والتي من خلالها نتطلّع إلى الإنجازات العلمية والتكنولوجية والحضارية لمختلف الدول.

5.6- سياحة المؤتمرات والإجتماعات: ظهرت هذه السياحة في أواخر القرن العشرين نتيجة تطور العلاقات الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية بين دول العالم. وتعد هذه السياحة من المصادر الهامّة للإيرادات السياحية.

---

[1] جنان عبد المجيد، صباح حصيد، سياحة الأعمال خيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية، المؤتمر الدولي حول السياحة رهان للتنمية المستدامة(دراسة تجارب بعض الدول)، يومي 24 و 25 أفريل 2012،جامعة سعد دحلب- البليدة، الجزائر، ص05.

[2] الأخضر عزي، صالح بزة، مقارنة حول موضوع السياحة كقطاع اقتصادي متكامل في التنمية المستدامة، تحليل واقع وآفاق ترقية مناطق التوسع السياحي في ولاية المسيلة، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق، أيام 12و11 ماي 2010، بالبويرة، الجزائر، ص06.

ثانياً– دوافع السياحة: يقصد بدافع السياحة هنا الرغبة والميول اللّذان يدفعان بالإنسان إلى التنقل من منطقة إلى مناطق معينة دون غيرها، لأجل إشباع حاجات في نفسه، وتختلف دوافع السياحة من شخص إلى آخر، فقد تكون هذه الدوافع إقتصادية، أو إجتماعية أو دينية أو صحية ...، فهناك العديد من الدوافع ليست على مستوى واحد من الأهمية، وعليه سنحاول تقديم أهم الدوافع التي تؤدي إلى قيام النشاط السياحي، وتتمثل أهم هذه الدوافع فيما يلي:[1]

1- **دوافع ثقافية وتاريخية:** تكون لمشاهدة المعالم التاريخية والآثار، والتعرف على تاريخ الحضارات القديمة، ومشاهدة المعالم الحضارية المشهورة في العالم مثل زيارة تمثال الحرية في نيويورك، أو برج إيفل في باريس، أو الأهرام في مصر... وغيرها. والمشاركة في المناسبات الثقافية كحضور المهرجانات والمعارض ومختلف المواقع الفنية. بالإظافة إلى ذلك الإطلاع على حياة الناس في البلدان الأخرى والتعرف عليها وعلى أعمالهم وثقافاتهم ونمط وطريقة معيشتهم الإجتماعية والثقافية. وأيضا تنمية المقدار العلمي والثقافي والمعرفي لدى الفرد. بالإظافة إلى معرفة أخبار الساعة وما ينجر عنها من تعرّف على مدى التقدم العلمي وعلى ما يدور في العالم.

2– دوافع دينية: تكون لغرض السفر بدافع زيارة الأماكن المقدسة كزيارة المسجد الأقصى، أو زيارة الكعبة المشرفة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم في أوقات الحج والعمرة من كل سنة. ونجد بالنسبة لغير المسلمين زيارة المعابد المختلفة عبر العالم للتعبّد كزيارة الفاتيكان...

3– دوافع إجتماعية: يكون الغرض منها زيارة الأقارب والأصدقاء كزيارة أماكن الميلاد أو أماكن قضاء الطفولة. وقد يكون الدافع بزيارة البلد الأم إن كان السائح يعيش في غير بلده الأصلي، بالإظافة إلى الرغبة في زيارة أماكن سبق أن زارها الأصدقاء في البلد الأم وتركت إنطباعا معينا لديهم.

4– دوافع صحية: تكون السياحة هنا بهدف السفر لغرض العلاج والتداوي وذلك بزيارة المنابع والحمّامات المعدنية، وكذا البحث عن طقس يلاءم المريض كأن يبتعد عن الجوّ البارد بحثاً عن الجوّ الدافئ أو العكس. وقد يكون البحث عن الرّاحة النفسية والتمتع بالهواء النقي والإسترخاء بعد الشفاء من مرض معين.

5– دوافع إقتصادية: تكون لغرض الأعمال وعقد الصفقات التجارية بالنسبة لرجال الأعمال، وقد نجد أن التدفق السياحي يزداد في حالة إنخفاض الأسعار في البلد السياحي، وذلك بغرض التمتع بالخدمات السياحية المقدمة لسياح بأقل الأسعار، وإقتناء مختلف السلع بأقل الأثمان. بالإظافة إلى فارق العملة الناتج عن التحويل يؤدي إلى تدفق السياح إلى بلد ما، تكون عملته منخفضة لغرض التمتع بالخدمات السياحية.

6 – دوافع رياضية: تقوم السياحة من خلال هذا الدوافع على المشاركة في مختلف الألعاب الرياضية

[1] خالد كواش، السياحة: مفهومها– أركانها–أنواعها، دار التنوير للنشر والتوزيع 159 شارع طرابلس، حسين داي الجزائر، الطبعة الأولى، سبتمبر 2007، ص 77.

كالألعاب الأولمبية أو مباريات كأس العالم... وغيرها، وأيضا حضور الجماهير من مختلف أنحاء العالم للمشاهدة أو تشجيع ممثليهم في تلك الألعاب أو لتشجيع فريق معين...

7 – دافع الراحة والإستجمام والترفيه: يندرج تحت هذا الدافع الرغبة في الإستجمام والراحة والتمتع بوقت الفراغ بعيداً عن ضغوطات العمل والهروب من الجو الروتيني اليومي للعمل. وقد يكون بهدف الرغبة في مشاهدة الطبيعة والتعرف على خباياها.

ونلخص مما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02):دوافع السياحة والسفر

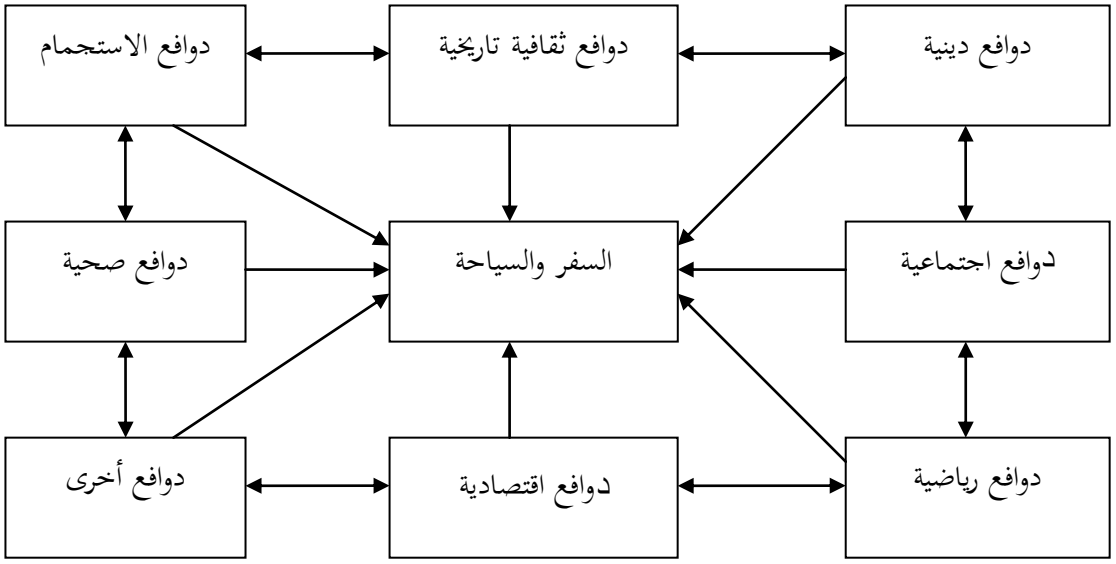

المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص51.

المبحث الثاني: السياحة كنشاط إقتصادي

من خلال ما سبق لتحديد ظاهرة السياحة، إتضح أنها حاجة وسلعة في آن واحد، وأصبح العالم ينظر إلى صناعة السياحة قاطرة للتنمية الإقتصادية سواء في البلدان المتقدمة إقتصادياً ذات مصادر الدخل المتعدد أو البلدان السائرة في طريق النمو والساعية إلى تعزيز مصادر دخلها بتنشيط وترويج السياحة. لقد أصبحت السياحة قطاع إقتصادي له أهمية كبيرة كباقي القطاعات الأخرى وبإمكانه المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لأي بلد.

وإنطلاقا من كون السياحة صناعة سنحاول معرفة طبيعة هذه الصناعة والمنتج الذي تنتجه (العرض السياحي)، وأهم مكوناته وخصائصه وتصنيفاته والطلب على هذا المنتج وعوامل وإجراءات تشكله وكيفية إلتقاء العرض بالطلب (السوق السياحي).

المطلب الأول: السوق السياحي.

المطلب الثاني: المنتج السياحي (العرض السياحي).

المطلب الثالث: الطلب السياحي.

المطلب الأول: السوق السياحي

يستخدم رجال الاقتصاد لفظ السوق السياحي ليشيروا إلى السياح المشترين والى أصحاب المنشآت السياحية البائعين الذين يتعاملون في السلع والخدمات المحددة بقوى العرض والطلب.[1]

أولاً– تعريف السوق السياحي: هناك عدة تعاريف للسوق السياحي نذكر منها:

- يعرف السوق السياحي على أنه: "وجود عدد كبير من الأشخاص الذين يسافرون أو يرغبون في السفر سواء داخلياً من مدينة إلى أخرى(سياحة داخلية) أو من دولة إلى دولة أخرى (سياحة دولية)، وذلك من أجل الحصول على منتج (خدمات سياحية) تتوافر له كل مقومات الجذب السياحي، ويرتبط السوق السياحي كأي سوق بقوى العرض والطلب".[2]

- السوق السياحي: "يمثل كافة الأفراد والمؤسسات التي تسعى لإشباع حاجات ورغبات معينة في أقطار أو أماكن سياحية تقدم عدداً من المنتجات التي قد ترتبط بمواقع أثرية أو دينية أو ثقافية ومن خلال وسائل مساعدة كالنقل بأنواعه والفنادق والمطاعم وغيرها، كما يتضمن السوق السياحية مستويات مختلفة والتي تضم السياحة المحلية والإقليمية والدولية".[3]

وعليه فإن السوق السياحي مهما كانت طبيعته يتمثل عادة في الأفراد الذين يحتاجون ويريدون خدمة سياحية معينة ولديهم القدرة على شراء هذه الخدمة السياحية، بالإظافة إلى وجود الرغبة في الإنفاق على تلك الخدمة السياحية مع عدم وجود عقبات تمنع ذلك.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف الشامل للسوق السياحية هو" مكان إلتقاء قوى الطلب السياحي الممثلة بالسياح وقوى العرض السياحي الممثلة بالمنظمات والهيئات الحكومية أو الخاصة المتعلقة بالقطاع السياحي. بهدف توفير مختلف الخدمات والمنتجات السياحية لإشباع حاجات ورغبات السياح في المناطق السياحية".

ثانياً– أنواع الأسواق السياحية: تتنوع الأسواق السياحية حسب أهمية السوق، من حيث حركية النشاط السياحي من جهة، ومن جهة أخرى حسب مناطق المقصد السياحي على النحو التالي:

1– حسب الحركية السياحية: تنقسم إلى:[4]

1.1- **الأسواق الرئيسية:** يتمتع هذا النوع من الأسواق السياحية، بأهمية كبيرة لدى الدول المستوردة لسائحين، حيث تمثل هذه الأسواق المصدر الرئيسي للطلب السياحي، الذي تعتمد عليه هذه الدول وتحظى

---

[1] محيي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 156.

[2] أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[3] عدمان مريزق، كريم قاسم، واقع السوق السياحية الجزائرية للفترة (2003-2008) وسبل ترقيتها، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر – الواقع والأفاق– معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي البويرة، الجزائر، يومي 11و12ماي2010، ص 02.

[4] يوسف شرع، مرجع سبق ذكره، ص 107.

هذه الأسواق بإهتمام رجال التسويق والمنشئات السياحية من حيث دراستها وتركيز الجهود التنشيطية فيها، لإستمرار حركة التدفق السياحي القادمة إليها.

2.1- **الأسواق الثانوية:** تقل حركة السياح من هذه الأسواق عن حركة الأسواق الرئيسية، بحيث لا تحتل نفس المكانة والأهمية لذلك سميت بالأسواق الثانوية، تعبيراً عن إنخفاض أهميتها لدى الدول المستوردة للسائحين، ولا تعتبر المصدر الرئيسي للحركة السياحية بها.

3.1- **الأسواق النشطة:** يقصد بالأسواق النشطة، درجة فعالية السوق وحجم التعاقدات التي تتم بها على بيع البرامج السياحية للسائحين، والشركات والوكالات السياحية خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال درجة إستجابة الطلب السياحي في هذه الأسواق، وتقاس درجة نشاط السوق السياحي بعدة عوامل أهمها:

- حجم التعاقدات التي تتم في السوق السياحية سنويا؛
- درجة إستجابة الطلب السياحي للنشاط التسويقي؛
- معدل الزيادة في الحركة السياحية القادمة من هذه الأسواق في فترة معينة؛
- عدد الشركات والوكالات السياحية الموجودة في هذه الأسواق وحجم نشاطها.

4.1- **الأسواق الكامنة:** هي الأسواق التي لا تمثل في الوقت الحالي مصدراً رئيسياً للطلب السياحي، نتيجة لوجود بعض الظروف سواءاً كانت إقتصادية أو إجتماعية، وفي الغالب ما تكون سياسية مرتبطة بالأمن، ولكنها تتحول إلى أسواق فعالة بمجرد زوال هذه الأسباب.

5.1- **الأسواق المحتملة:** هي الأسواق التي يمكن أن يصل فيها الطلب السياحي إلى أعلى مستوى ممكن، نتيجة الجهود التسويقية والتنشيطية المتزايدة، فكل جهد إضافي يترتب عليه زيادة محدودة في الطلب السياحي.

2-**حسب المناطق الجغرافية للسوق:** تنقسم الأسواق السياحية، من حيث البعد الجغرافي إلى عدة أنواع منها ما يلي:

1.2- **الأسواق السياحية الداخلية:** هي الأسواق التي تقدم فيها الدولة لمواطنيها خدمات سياحية بهدف تشجيعهم على إرتياد المناطق السياحية بها تنشيطاً للسياحة الداخلية. وقد تقوم بعض الدول بتخفيض أسعار خدماتها السياحية لمواطنيها، لتسهيل الحصول على الخدمات والمنتجات السياحية، وذلك بهدف زيادة درجة الوعي والثقافة السياحية لديهم.

2.2- **الأسواق السياحية الخارجية:** وفقاً لهذا النوع، فإن السوق السياحية لا تشمل فقط الخدمات التي تقدمها دولة ما لمواطنيها فقط، وإنما تشمل الخدمات والمنتجات التي تقدمها لأكثر من دولة في نفس المنطقة.

المطلب الثاني: المنتج السياحي (العرض السياحي)

إن تعقد الظاهرة السياحية يرجع بالدرجة الأولى إلى تعقد طبيعة المنتج السياحي نظراً لصعوبة تحديد العناصر التي تكونه، بسبب إختلافه في المكان والزمان، فقد إعتبره مجموعة من خبراء السياحة بأنه خليط من عناصر غير متجانسة، والتي تؤخذ مستقلة بعضها عن البعض الآخر، لتشكل العرض السياحي الوطني أو الدولي، وبعبارة أخرى، أنه تلك المجموعات من الخدمات المقدمة للسياح، أثناء تنقلهم، إقامتهم وأثناء تجوالهم.[1]

سنحاول من خلال هذا المطلب، التطرق للسياحة كمنتوج خدمي، وذلك من خلال تقديم تعريف للمنتج السياحي وتصنيفه، وإبراز مكوناته وخصائصه.

أولاً– تعريف المنتج السياحي: يعرف المنتج السياحي كما يلي:

- يقصد بالمنتج السياحي "هو مجموعة العوامل والمقومات الطبيعية، الثقافية، التاريخية، المادية والوسائل والإجراءات التي لها القدرة على جذب السياح إلى مكان معين.[2]

- ويعرف المنتج السياحي بأنه: "مجموع المعالم الطبيعية وعناصر الجذب المختلفة في منطقة معينة، بالإظافة إلى الخدمات والتسهيلات المتنوعة (النقل، إجراءات السفر...)، والتي من شأنها خلق رغبة لدى السائحين بزيارة هذه المنطقة. ويتسم هذا العرض السياحي بأنه عرض للخدمات السياحية والتي يصعب تخزينها أو نقلها من مكان لآخر وكذلك يجب إستهلاك هذا العرض في مكان وجوده".[3]

- يعرف المنتج السياحي" تلك المقومات والإمكانات المتوفرة في السوق السياحي بشكلها الخام. أي ما يتوافر عليه البلد من خامات سياحية من شواطئ، جبال، غابات، أماكن أثرية، دينية، علاجية...وغيرها، أو بالشكل الإصطناعي وهو ما تقدمه الدولة من خلال المؤسسات السياحية المتنوعة للخدمات السياحية".[4]

من خلال ما تم عرضه من تعاريف سابقة، نحاول الوصول إلى تعريف شامل للعرض السياحي كما يلي:

التعريف الشامل للعرض السياحي هو: "كمية السلع والخدمات التي بالإمكان تقديمها في المنطقة السياحية داخل البلد للسياح خلال فترة زمنية معينة، حيث أن هذه الخدمات تكون عبارة عن خدمات أساسية مثل خدمة الإيواء والإطعام أو خدمات تكميلية كالمواصلات، الإتصالات السلكية واللاسلكية... ".

---

[1] عليان فتحي، دراسة تحليلية لسلوك السائح الجزائري نحو المنتجات السياحية الداخلية– دراسة ميدانية في ولايات" البليدة، تيبازة، بومرداس"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص الاتصال في التسويق، جامعة البليدة، 2016، ص 34.

[2] ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن والأفاق المستقبلية، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 11.

[3] كواش خالد، مكانة وأهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، الجزائر،1997، ص 36.

[4] يوسف شرع، مرجع سبق ذكره، ص 37.

حتى نوضح أكثر ما تم عرضه من مغريات سياحية، نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (01) مقومات العرض السياحي

المقومات	عوامل الجذب السياحية	الأنشطة السياحية
المقومات الطبيعية	**العوامل الطبيعية:** التضاريس، السلاسل الجبلية، الأنهار، الحمامات المعدنية، الشلالات، الغابات ، السهول، الكهوف، الصحاري، الثروة الحيوانية، المناخ، الخ.	- السياحة العلاجية - السياحة الصحراوية - السياحة الرياضية - السياحة الترفيهية - السياحة الاستكشافية - السياحة العلمية - السياحة البيئية
المقومات التاريخية والثقافية	**العوامل التاريخية:** المتاحف، الآثار التاريخية والدينية، التراث الشعبي، العادات والتقاليد، الصناعة التقليدية والحرفية، الأعياد الوطنية والدينية، الحدائق، المسارح،الخ.	- السياحة الدينية - السياحة الاثرية - سياحة المهرجانات (الوطنية والدينية) - سياحة الاعمال - سياحة الترفيهية - سياحة الاستجمام
المقومات البشرية	**العوامل البشرية:** الفنادق، الطرق، المؤسسات السياحية، لوحات الارشاد، المراكز التجارية، المعارض، وسائل النقل (بري- بحري- جوي)، وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية.	- المؤسسات السياحية - مؤسسات النقل - مؤسسات الاتصال - الوكالات السياحية - المرشدين السياحيين

المصدر: عليان فتحي، دراسة تحليلية لسلوك السائح الجزائري نحو المنتجات السياحية الداخلية- دراسة ميدانية في ولايات" البليدة، تيبازة، بومرداس"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص الاتصال في التسويق، جامعة البليدة، 2016، الجزائر، ص 36.

ثانياً– تصنيف المنتج السياحي: حتى يمكننا الوصول إلى تحديد المنتج السياحي، سنقوم بعرض لمختلف التصنيفات التي قدمها مختصي السياحة في هذا الشأن:

1- وضعت المنظمة العالمية للسياحة 07 مكونات لتصنيفها للمنتج السياحي نلخصها فيما يلي:[1]

- التراث الطبيعي: وما يحتويه من مقومات سياحية كالمناظر الطبيعية، منابع المياه، الشواطئ والأنهار، الصحراء، الغابات، الجبال؛
- التراث الطاقوي التقليدي؛
- التراث البشري: المعطيات الديمغرافية، ظروف المعيشة، العادات والتقاليد، والمعطيات الثقافية الأخرى؛
- الجوانب التنظيمية والدستورية والسياسية "القانونية و الإدارية"؛
- الجوانب الإجتماعية والتركيبات والبنيات الإجتماعية والعرقية للبلد؛
- وسائل الخدمات "النقل، الإيواء، الإطعام، الاتصالات....."؛
- الأنشطة الإقتصادية والمالية.

2- **صنف Robert lanquard** المنتوج السياحي إلى ثلاثة عناصر أساسية:[2]

- مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية والتاريخية التي تجلب السائح للاستمتاع بها؛
- مجموعة التجهيزات والوسائل التي لا تعتبر العامل الأساسي في جلب السياح، غير أن عدم توفرها يمنع السائح من السفر، كوسائل النقل المختلفة" البرية، الجوية، البحرية"، ووسائل الإيواء، المطاعم والتجهيزات الثقافية الرياضية ولترفيهية؛
- مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات السفر "الدخول والخروج" ذات العلاقة مع وسائل النقل.

ثالثاً– مميزات وخصائص المنتج السياحي: يتميز المنتج السياحي بمجموعة من المميزات والخصائص أهمها:[3]

- إرتباطه بالعامل البشري، وبالتالي تتأثر جودة المنتج السياحي بالمهارات والتصرفات السلوكية بدرجة كبيرة؛
- لا يقدم المنتج السياحي بشكل فردي، بل في تشكيلة متناسقة من المنتوجات أو الخدمات السياحية؛
- المنتجات السياحية جزء كبير منها، ينتج ويستهلك في نفس المكان والزمان، نظراً لطبيعتها غير المادية مثل التظاهرات الثقافية، الخدمات الثقافية؛

[1] عبد الرزاق براهيمي، عبد الحفيظ مسكين، أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر– الواقع والآفاق، أيام 11و12 ماي 2011، بالبويرة، الجزائر، ص ص: 14- 15.

[2] Robert lanquard, le tourisme international, séri que sais-je, NO1694, france,1981, p 39.

[3] موسى رحماني، حدانة أسماء، تسويق المنتوج السياحي الصحراوي الجزائري في ظل التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر– الواقع والآفاق، أيام 11و12 ماي 2011 ، بالبويرة، الجزائر، ص ص:03- 04.

- إمكانية الإحلال، كإستبدال بعض المنتجات السياحية بأخرى، مثل وسائل النقل (الطائرة بالباخرة) بإعتبار النقل جزء من المنتج السياحي؛
- إعتماد المنتج السياحي على العناصر الطبيعية (الموقع الجغرافي) جمال الطبيعية، طبيعة الأرض، إعتدال الطقس، جفاف الجو، المعالم الطبيعية، الخ، إلى غير ذلك من العناصر البشرية المتمثلة في الآثار التاريخية والمعالم الحضارية؛
- المنتج السياحي غير قابل للتخزين أو النقل، فلا يمكن مثلا نقل الفنادق والمطارات من منطقة إلى أخرى وهذا ما يضيف سمة أساسية لهياكل السياحة إنها ذات تكاليف ثابتة ومرتفعة؛
- صعوبة التحكم في المنتج السياحي وكمثال على ذلك نجد أن العناصر الطبيعية أو عوامل الجذب السياحي التي تعتمد على المقومات الطبيعية لا يمكن التحكم فيها أو تغيرها لأن الله سبحانه وتعالى أوجدها في دولة معينة؛
- تأثر المنتج السياحي بالموسمية؛
- المنتج السياحي سريع التلف؛
- المنتج السياحي غير متجانس.

رابعاً– دورة حياة المنتج السياحي: لكل منتج دورة حياة يمر بها وتتغير عبر الزمان، فبالنسبة للسياحة نلاحظ كيف نشأت ونمت وتوسعت وأصبحت تقدم خدمات متنوعة وكثيرة، وتعتبر عملية توجيه المنتج السياحي بما يتوافق مع حاجات ورغبات وتوقعات السياح التي تعد أحد المتطلبات الرئيسية لصناع القرار في المناطق السياحية للبلد المضيف. وعموماً فإن دورة حياة المنتج السياحي تمر بأربعة مراحل" مرحلة النمو المبكر– مرحلة النمو السريع– مرحلة النضج– مرحلة التدهور".[1]

يمكن الإشارة إلى بعض المنتجات السياحية كالآثار، فإنها تستثنى من دورة الحياة، حيث أن هذه المنتجات بمرور الوقت تزداد قيمتها وأهميتها للسياح، مع ضرورة العناية اللازمة والكافية بها.[2]

[1] أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة ، الطبعة الأولى، دار كنوز المصرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص ص: 54- 55 .
[2] فتحي عليان، مرجع سبق ذكره، ص 131.

والشكل الموالي يوضح دورة حياة المنتج السياحي.

الشكل رقم (03): مراحل دورة حياة المنتج السياحي.

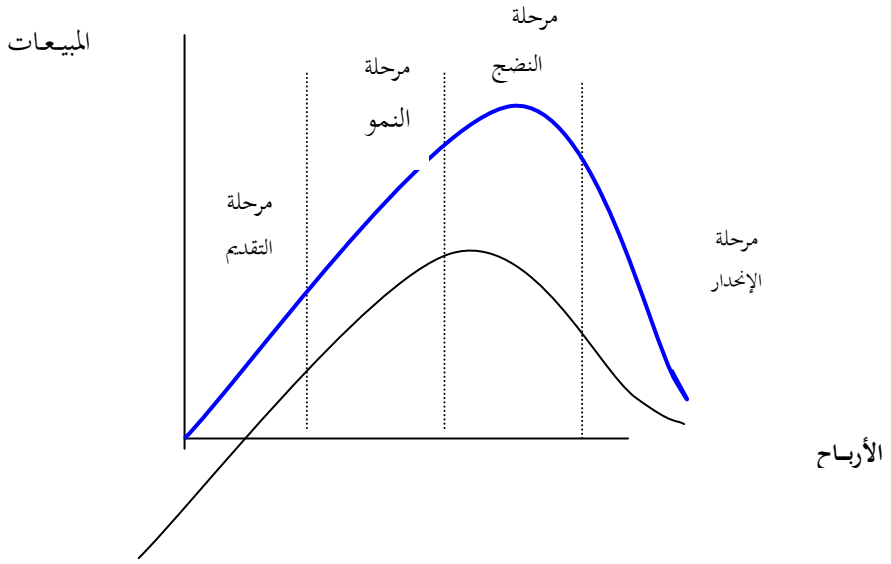

المصدر: علي فلاح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي: مدخل صناعة السياحة والضيافة، الطبعة الأولى، دار المنير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص 94.

لكل منتج دورة حياة معينة يمر بها وتتغير عبر الزمان، كما أن دورة حياة المنتج السياحي تمر بأربعة مراحل، وذلك من خلال الشكل رقم(03) نوجزها فيما يلي:

1-**مرحلة النمو المبكر**: في هذه المرحلة تكون الخدمة في تطور مستمر وتصبح متيسرة للمستفيدين منها (السياح)، وتحتاج هذه المرحلة إلى ترويج كبير ومتنوع لإعطاء تفاصيل أكثر عن المكان السياحي لتعريف به، وتكون المنافسة ضعيفة في هذه المرحلة، وبالتالي إرتفاع الأرباح بصورة بطيئة.

2-**مرحلة النمو السريع**: في هذه المرحلة يصبح المكان مشهوراً ومعروفاً من قبل السياح، وحصة السوق من السياح تزداد بصورة سريعة، وتبدأ الخدمات بالتوسع أكثر وتتنوع وتزداد المنافسة، وبالتالي تتجه الأرباح بالصعود السريع، كما أن في هذه المرحلة تبدأ الأسعار بالإستقرار.

3-**مرحلة النضج**: تبدأ الأرباح في هذه المرحلة بالإنخفاض في منتصفها، ويبدأ البيع بالإنخفاض وكذا حصة السوق تبدأ بالإنخفاض، وتقوم الشركات السياحية بتنفيذ خططها وتنويع خدماتها للمحافظة على الأرباح، ولغرض المحافظة على حصة السوق يجب إدخال عدة تعديلات على المنتج السياحي وكذا الخدمات المقدمة، وفي هذه المرحلة تزداد المنافسة وتصبح مؤثرة وفعالة وتزداد الإعلانات والترويج لغرض المحافظة على السوق.

4-**مرحلة التدهور(الإنحدار)**: في هذه المرحلة تبدأ الأرباح بالهبوط السريع وتقل حصة السوق والمبيعات وإذا إستمرت إلى فترة طويلة نرى أن المنطقة تنتهي نهائياً أي سوف لا يزورها أي سائح إلا إذا تم صرف مبالغ كبيرة على الإعلان والترويج وتحسين الخدمات. تحتاج هذه المرحلة إلى جهود كبيرة لبحوث السوق والتخطيط السياحي والتنفيذ وجعل المنتوج يبقى في مرحلة النضج.

المطلب الثالث: الطلب السياحي

يعتبر الإستهلاك السياحي عاملاً رئيسياً لتنشيط وتنمية قطاع السياحة، فكلما زاد الطلب في هذا القطاع كلما إرتفعت عائداته وتعددت فرص تطوره والعكس صحيح. غير أن الطلب السياحي شديد التأثر بعدة عوامل لاسيما الخدمة السياحية من إقامة وإطعام ونقل وإتصالات وتوفير الأمن... وتعتبر هذه الخدمات شرطاً لتحقيق الجذب السياحي.

أولاً– تعريف الطلب السياحي: تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم الطلب السياحي رغم إختلافها في الصيغة إلا أنها تتفق في المعنى لذا سنورد البعض منها:

- يعرف الطلب السياحي على أنه:" أولئك الأشخاص الذين يسافرون أو المحتمل أن يسافروا إلى منطقة معينة لإشباع رغباتهم في فترة معينة وبسعر معين، وتتحكم فيه مجموعة من العوامل على المستوى العالمي منها على الخصوص: توفر أوقات الفراغ ، توفر الإمكانيات المادية، توفر وسائل النقل بمختلف أنواعها.[1]

- يعرف الطلب السياحي كذلك على أنه:" العدد الكلي للأشخاص الذين يسافرون أو يرغبون في السفر لأجل إستخدام التسهيلات والخدمات السياحية في أماكن بعيدة عن محل إقامتهم المعتادة، وقد يكون الطلب السياحي فعالاً أو كامناً.[2]

أ– **الطلب السياحي الفعال:** هو ذلك الطلب الذي يجمع بين الرغبة في السفر إلى المناطق السياحي وقدرتهم على إستخدام خدماتها.

ب– **الطلب السياحي الكامن:** وهو الطلب الذي لم يخرج إلى حيز التنفيذ بسبب عقبات تحول دون تحقيق هذه الرغبة، بمعنى أنه الطلب الذي ينقصه أحد عناصره الأساسية.

- يعرف الطلب السياحي أيضا على أنه:" الطلب الحالي والمحتمل على منتج سياحي معين من وجهة نظر الدافع للسفر، وبمعنى آخر فإن الطلب السياحي يعني أولائك الذين يسافرون إلى منطقة معينة لإشباع رغباتهم في فترة معينة وبسعر معين ".[3]

من خلال ما تم عرضه من تعاريف، يمكن وضع تعريف شامل للطلب السياحي كما يلي:

الطلب السياحي "يمثل مجموعة من الأفراد يقومون بالسفر خارج مكان إقامتهم المعتاد، بدوافع مختلفة ومتنوعة وفي بعض الأحيان متناقضة طبقا للحاجات والرغبات، ويقومون بإستهلاك كمية السلع والخدمات في المنطقة السياحية خلال فترة زمنية معينة".

---

[1] عبد الرزاق براهيمي، عبد الحفيظ مسكين، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] أحمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[3] مبارك بلاطة، كواش خالد، سوق الخدمات السياحة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 4، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص 157.

ثانياً– خصائص الطلب السياحي: يتميز الطلب السياحي بالخصائص التالية:

1– المرونة: تعني درجة إستجابة الطلب السياحي للتغيرات في هيكل الأسعار أو التغيرات في الأحوال الإقتصادية أو السياحية أو الإجتماعية...، حيث أن الطلب السياحي عالي المرونة إتجاه التغير في الأسعار أي كلما إنخفضت الأسعار في منطقة ما زاد تدفق السياح إليها والعكس صحيح. لكن ليس في كل الحالات لأن بعض المناطق السياحية الراقية جداً فإنها كلما إنخفضت الأسعار قل تدفق السياح إليها، والسبب أن هذه المناطق مخصصة لطبقة معينة من السياح(رجال الأعمال، الممثلين...) إذ يعتبرونها نوع من الفخر والتباهي وعند إنخفاض الأسعار يقل تدفق هذا النوع من السياح.[1]

2– الحساسية: يعتبر الطلب السياحي عالي الحساسية إتجاه التغيرات الإجتماعية والسياسية والأمنية والتغير في أنماط السفر فالبلدان غير المستقرة سياسياً وأمنياً أو التي تتعرض لإضطرابات سياسية وإجتماعية لا تستطيع جذب السياح حتى وإن كانت أسعارها منخفضة أو أقل من البلدان المنافسة.[2]

3– التوسع: إن الطلب السياحي يتجه إلى التوسع سنويا بمعدل غير ثابت، ويتغير تبعاً لتغير الظروف المتولدة في الدول المصدرة للسائحين والمستقبلة لهم، وأهم العوامل التي أدت إلى التوسع والزيادة في الطلب السياحي:[3]

- التقدم العلمي والتكنولوجي السريع وخاصة في وسائل النقل؛
- إهتمام كبير من الدول السياحية بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية؛
- ظهور الرحلات السياحية الشاملة التي تنظمها الشركات السياحية العالمية في معظم دول العالم بأسعار منخفضة.

4– الموسمية: تعني إتجاه الطلب السياحي للإرتفاع في فترات معينة، حيث يصل الطلب إلى ذروته خلال فترات معينة من العام (أعياد، مواسم معينة..)، فالسياحة الموسمية هي مجموعة من المتغيرات التي تحدث للطلب والعرض من السلع والخدمات السياحية بسبب عوامل تتكرر سنوياً، لذلك يجب على الهيئات والشركات السياحية بدراسة وافية للمواسم المختلفة في كل سوق سياحي حتى تتمكن الدول المستقبلة من وضع الخطط السياحية الملائمة لمواجهة الطلب السياحي المتزايد في فترات محددة.[4]

---

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 151

[2] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 59 .

[3] عصام حسن الصعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي– دراسات للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 118.

[4] نفس المرجع، ص 118.

5- المنافسة: عدم سيادة المنافسة الصافية أو إحتكار القلة في السياحة، وخاصة الدول التي تمتلك آثار قديمة يصعب على الدول المنافسة منافستها في هذا المجال أو الدول التي تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق.

6- عدم التكرار: عادة لا يتصف الطلب السياحي بصفة التكرار أي أن تحقق درجة عالية من الإشباع والرضا لدى السياح لا يعني قيامهم بتكرار نفس الزيارة إلى نفس المنطقة فعند توفر الوقت والمال في مرحلة قادمة فإنه سوف يفضل زيارة لم يشاهدها من قبل أو لا يعني أنه سوف يحصل على نفس درجة الإشباع والرضا عند زيارته لنفس المنطقة في المرة القادمة.[1]

ثالثاً- العوامل التي تساعد على زيادة الطلب السياحي: إن الطلب السياحي مرتبط بالعوامل التالية:[2]

1- **توفر المال"مستوى الدخل":** يعد من أهم العوامل البشرية المؤثرة في صناعة السياحة لتأثيره المباشر على مستوى الطلب السياحي، إذا يعني إرتفاع مستوى الدخل تزيد في الإقبال على السفر والسياحة وخاصة خلال العطل سعياً وراء الترويح على النفس والمتعة والعكس صحيح في حالة إنخفاض الدخل، ومن الطبيعي أنه كلما إرتفع مستوى الدخل كلما زاد الإقبال على السياحة. وكمثال لذلك ضمن أحد الإحصائيات في أمريكا طرح السؤال التالي(ماذا تعني الحياة الجيدة لك؟) فكان 60% من الأجوبة كان السفر(السياحة) وكانت نفس الأجوبة في أوروبا. أما المواطن في دول العالم النامي لا يفكر في السياحة إلا من باب الرفاهية والمباهاة.

2- توفر وسائل النقل وانخفاض تكاليفها: يعد النقل سبباً من أسباب قيام صناعة السياحة وإزدهارها ونتيجة لها في نفس الوقت، وبواسطتها أيضا يتم ربط المناطق السياحية بأسواق الطلب السياحي، إذ ساهم التطور المستمر في وسائل النقل بمختلف أنواعها(طائرات، بواخر وسيارات)، وما أتاحته من إمكانيات الإنتقال السريع لأي مكان في العالم، مما يعني أن النقل يشكل أساساً هاماً من أسس قيام صناعة السياحة ورواجها. وكمثال على ذلك كان الإنتقال من بريطانيا إلى نيويورك يستغرق أيام طويلة في البحر ومحفوفة بالمخاطر، حتى أصبح الإنتقال من بريطانيا إلى نيويورك بعد إستعمال الطائرات المدنية في عام 1956 يستغرق 14 ساعة فقط، ثم تقلصت إلى 9 ساعات والآن تستغرق الرحلة من لندن إلى نيويورك 5-6 ساعات بالطائرة العادية إذ أصبح العالم كأنه قرية صغيرة.

الأسعار ومعدلات الصرف: السائح يختار البلد الذي يوفر له منتجات (خدمات) سياحية جيدة وبأسعار معقولة. ومن نتائج دراسة لمنظمة السياحة العالمية أنه من المنتظر حدوث تطور إيجابي لحركة السياحة العالمية بعد سنة 2016 بمعدل نمو يصل إلى 5% في المتوسط. وفي سوق السياحة العالمية تأتى الصين وبريطانيا

[1] احمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2] محمد خميس الزوكة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

والولايات المتحدة في المراتب الأولى. وفى سنة 2015 إرتبط الإنفاق السياحي بقوة عملات هذه الدول. وقد تضاعف الإنفاق السياحي للصين منذ سنة 2014 بصفة خاصة في إتجاه أمريكا واليابان، وعلى العكس من ذلك فقد تراجعت حركة أسواق السياحة في روسيا والبرازيل رغم إنخفاض قيمة عملاتها الوطنية مقابل الدولار الأمريكى واليورو. وقد إرتفع الإنفاق السياحي في أمريكا بنسبة 9% وفي بريطانيا بنسبة . 6% وكان الإنفاق السياحي متواضعاً نسبياً في ألمانيا وإيطاليا وأستراليا بنحو4%، بينما كان الطلب السياحي في كل من فرنسا وكندا ضعيفاً.

3- زيادة الوقت المخصص للترفيه: يعني التحرر من أعباء العمل ومسؤولياته، وحصول العمال على العطل مدفوعة الأجر. مما يعني الحرية في إختيار الكيفية التي يتم بها قضاء هذا الوقت، ولا يعني وقت الفراغ ضرورة السفر والسياحة وإن كان يشجعها في معظم الأحوال وخاصة إذا توافرت عوامل أخرى مشجعة، وتتحدد أهمية هذا العامل من خلال متغيرين رئيسيين هما طول وقت الفراغ، وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان. وبمقارنة بسيطة كان عدد ساعات العمل سنة 1890 تقدر بـ 60 ساعة عمل في الأسبوع وتبقى 44 ساعة فقط للراحة أما سنة 1960 فقد كانت عدد ساعات العمل الأسبوعي 48 ساعة أما وقت الراحة فقد إرتفع إلى 56 ساعة، أما في الوقت الحالي فأصبحت مدة العمل تقدر بـ 35 ساعة أو أقل في بعض الدول.

4-**العقيدة الدينية:** تعد من العوامل الهامة المؤثرة في السياحة الدولية، حيث أن الرغبة في زيارة الأماكن الدينية تمثل دافعاً لاتجاه أعداد من السياح إلى أماكن معينة من العالم خلال فترات محددة كما هو الحال لإتجاه المسلمين إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج أو العمرة. كما لا يمكن تجاهل المناطق التاريخية والأثرية كعامل بشري مؤثر في السياحة، كالآثار الرومانية وبرج بيزا في إيطاليا التي تجذب أعداد ضخمة من السياح كل عام، ونفس الشيء بالنسبة لتأثير كل من الآثار الإغريقية في اليونان والفرعونية والإسلامية في مصر ....

وخلافا لهذه العوامل القاعدية، هناك عوامل أو عناصر أخرى تدخل في تكوين فكرة السفر والتنقل وهي مرتبطة بما يلي:[1]

5-**الديمغرافيا:** التزايد المستمر في عدد السكان يؤدي إلى ظهور أجيال جديدة تدخل مراحل عمرية جديدة تحتاج إلى إشباع رغباتها من الخدمات السياحية، حيث إن الطلب السياحي متأرجح بين فئة من الأعمار فهو مرتفع لدى الشباب ومنخفض لدى الكبار.

[1] كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2004، ص93.

6- **درجة التعمير والتمدن:** الهجرة من الريف إلى المدينة وخاصة في الدول النامية والتي تجعل إزدياد الطلب على الخدمات السياحية في المدينة فالأشخاص الذين يقطنون المدن الكبرى، هم الذين يقبلون على السياحة أكثر من الذين يقطنون الأرياف.

رابعاً– أنواع الطلب السياحي: يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للطلب السياحي:[1]

1- **الطلب السياحي العام:** يقصد بهذا النوع من الطلب هو الطلب العام على إجمالي الخدمات السياحية بغض النظر عن النوع والوقت أو المدة،الخ، فالطلب السياحي يرتبط بالعملية السياحية ككل وليس بنوع محدد أو برنامج خاص من برامجها. وينتشر هذا النوع من الطلب السياحي في الدول المتقدمة سياحياً(فرنسا، اسبانيا، أمريكا...) التي بإمكانها توفير خدمات سياحية متنوعة ومتكاملة.

2- **الطلب السياحي الخاص:** يرتبط هذا النوع من الطلب السياحي ببرنامج سياحي معين يريده السائح لإشباع رغباته وإحتياجاته، ومن هنا فإن الطلب السياحي الخاص يعتبر طلباً خاصاً بسائح معين أو فئة معينة من السياح.

3- **الطلب السياحي المشتق:** يرتبط هذا النوع من الطلب على الخدمات السياحية المكملة للبرنامج السياحي مثل الطلب على الفنادق، شركات الطيران، شركات النقل السياحي أو الوكالات السياحية، أو الطلب على خدمات معينة أو خاصة. والشكل الموالي يوضح العلاقة بين مختلف أنواع الطلب السياحي:

الشكل:04 : العلاقة بين مختلف أنواع الطلب السياحي

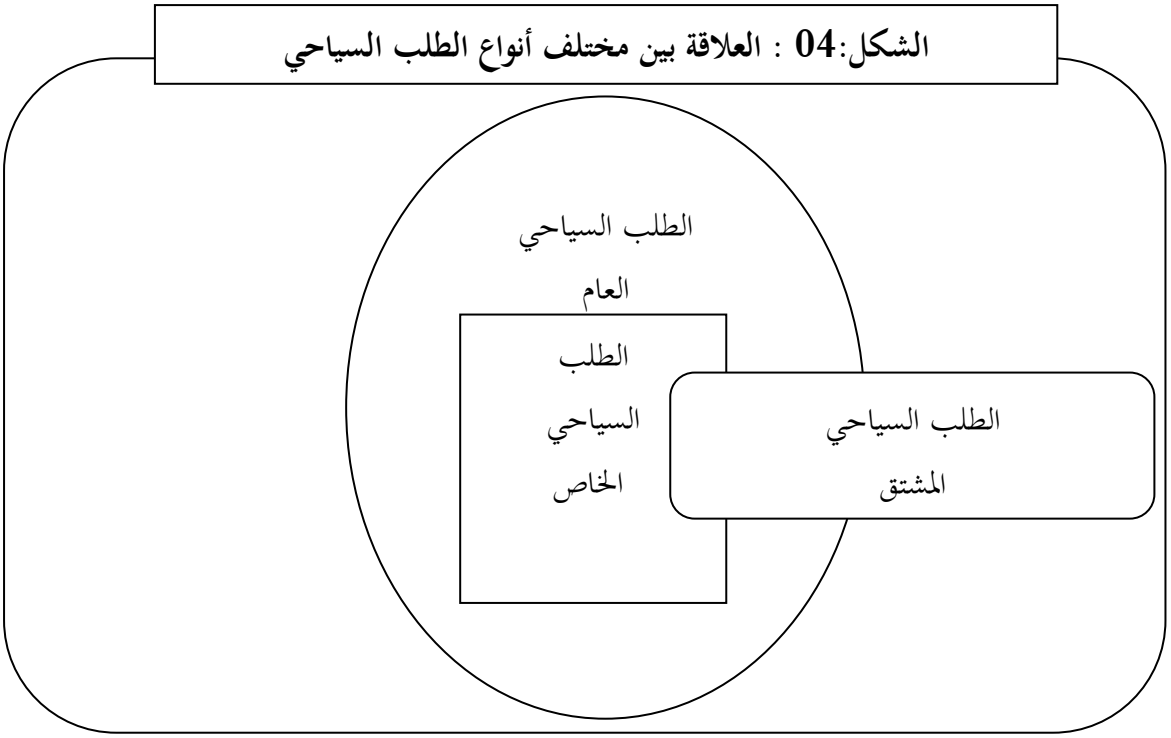

المصدر: ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 155.

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، مرجع سبق ذكره، ص ص:154- 155.

المبحث الثالث :آثار السياحة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية

السياحة بإعتبارها نشاط إنساني وإقتصادي إنتقلت من مرحلة إلى أخرى محققة مزايا عديدة. وقد ظهر إهتمام الكثير من الدول بهذا القطاع الحسّاس حيث ترجم هذا الإهتمام من طرف الحكومات في تشجيع الإستثمارات السياحية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين الخاص والعام، وبذلك أصبحت السياحة اليوم أهم تجارة في العالم.

وبناءا على مجموعة بيانات مستمدة من المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTT) فإن السياحة تمثل أكثر من 10,1 % من الناتج الوطني الخام(PIB) العالمي و10,7 % من الاستثمار و11,7 % من الموارد الجبائية للدول و التي تمثل عوامل مهمة في التنمية الإقتصادية وبالتالي فإن السياحة لها أثر كبير على التوازنات الإقتصادية الكبرى منها العمالة، الإستثمار، توازن التبادلات الخارجية .[1]

و وفقا لإحصائيات المنظمة العالمية للسياحة، فقد إرتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين من 683 مليون سائح في عام 2000م إلى 1235 مليون في 2016، كما إرتفعت خلال الفترة ذاتها عائدات السياحة الدولية 478 مليار دولار إلى 1220 مليار دولار، وبلغت عائدات السياحة العالمية في 2016 ما يناهز 3,34 مليار دولار لليوم أو ما يعادل 988 دولار لكل سائح وافد[2]. مما يشهد على أهمية هذا النشاط في الحياة الاقتصادية، وتتحدث توقعات المنظمة العالمية للسياحة لسنة 2020 فحسب التوقعات سيبلغ عدد السياح1,6مليار سائح مقابل مداخيل مالية مساوية بـ2000مليار دولار.[3]

رغم إختلاف الآثار الإقتصادية والإجتماعية للسياحة وذلك بإختلاف أنواعها، فإن التجارب المأخوذة من مختلف الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل. وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة.
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة.
المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة.

[1] منظمة التعاون الإسلامي، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2017.

2 عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، جوان 2016، ص 70.

[3] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س SDAT2030 »،الكتاب رقم 01، الجزائر، 2008 ص 27.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة

تلعب السياحة دورا متميزاً وفعالاً في إقتصاديات العديد من الدول لما تحققه من مزايا وفوائد عديدة على المجتمع. وتعتمد كثير من الدول على السياحة كمصدر هام من مصادر الدخل بالعملة الصعبة، وسد العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الدخل الوطني..الخ، وبصفة السياحة نشاط إقتصادي يؤثر ويتأثر بفعل عوامل يمكن أن نجملها في النقاط التالية:[1]

- طبيعة عوامل الجذب الرئيسية أو المغريات السياحية (مستوى العرض السياحي) وعلاقتها بالتدفق السياحي؛
- كثافة وحركة الإنفاق السياحي في الأقاليم المستقبلة أو المقصودة (الدول المضيفة)؛
- مستوى التنمية الإقتصادية في الدول والأقاليم المستقبلة أو المقصودة؛
- حجم وقوة القاعدة الإقتصادية في الدول المقصودة (الدول المستقبلة للسائحين)؛
- مستوى إستثمار ودوران الإنفاق السياحي في الدول المستقبلة؛
- إستراتيجيات وأسس التغلب على موسمية الطلب السياحي في البلدان المصدرة؛
- أسعار الخدمات السياحية بالمناطق المقصودة، ومقارنتها بأسعار الخدمات وجودتها في المناطق المجاورة، كما هو الحال في المقارنة بين أسعار الخدمات في مصر بالأسعار في تونس والجزائر وإسبانيا والمغرب،الخ؛
- طبيعة القوانين والنّظم والتشريعات التي تنظم أنشطة السياحة.

ويمكن لنا أن نحدّد أهمية السياحة، من خلال دراسة الآثار التي تعكسها على الإقتصاد، والتي بدورها تقسّم إلى قسمين رئيسيين هما: آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة.

أولاً– الآثار المباشرة للسياحة: تلك التي ترتبط مباشرة بالإنفاق الفعلي على وسائل النقل السياحية وتسهيلات الإقامة، الخ، وتتمثل آثار السياحة فيما يلي:

1- **تدفق الموارد المالية:** من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة كبيرة وملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية، لاسيما وأن أغلب الدول السائرة في طريق النمو تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات واللازمة لإنشاء الإستثمارات الواجبة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ويمكن تلخيص هذه التدفقات فيما يلي:[2]

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الإستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق، المطاعم، القرى السياحية...)؛

[1] يسري دعبس، مرجع سبق ذكره، ص 514.

[2] أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، "تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية "، الطبعة الثانية، 1999 المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص 18.

- المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛
- الفروق في تحويل العملات؛
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات إقتصادية أخرى؛
- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين.

وفيما يلي جدول يوضح تطور الإنفاق السياحي الدولي (الإيرادات المالية) لقطاع السياحة خلال الفترة " 2000- 2016"

الجدول رقم (02): تطور عدد السياح والإيرادات السياحية العالمية في الفترة" 2000-2016"

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السياح(مليون)	674	809	953	998	1045	1093	1137	1189	1235
الإيرادات السياحية (مليار$)	477	676	961	1073	1110	1197	1252	1196	1120

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي، السياحة الدولية في الدول الأعضاء: الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، 2017، ص 75.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح إنتقل من 674 مليون سائح سنة 2000 مقابل 477 مليار دولار من المداخيل المالية، وتطورت هذه الأعداد لتصبح 653 مليون سائح سنة 2010 مقابل 961مليار دولار، وفي سنة 2016 بلغ عدد السياح مستوى قياسي حيث قدر بنحو 1235 مليون سائح مقابل 1120 مليار دولار من المداخيل المالية.

أما من حيث المناطق الأكثر إستقطابا للسياحة لسنة 2016، فقد إحتلت أوروبا المرتبة الأولى من حيث عدد السياح الوافدين بـ 615,2 مليون سائح بنسبة 49,81% ثم تليها آسيا بـ 308,7 مليون سائح بنسبة 23,2%، ثم أمريكا بـ 199,9 مليون سائح بنسبة 16,18%، ثم منطقة إفريقيا بـ 57,8 مليون سائح بنسبة 4,68%، في الأخير منطقة الشرق الأوسط بـ 53,6 مليون سائح بنسبة 4,34%.

والشكل الموالي يظهر ذلك:

الشكل رقم"05": التوزيع الجغرافي لحركة السياحة في العالم لسنة 2016

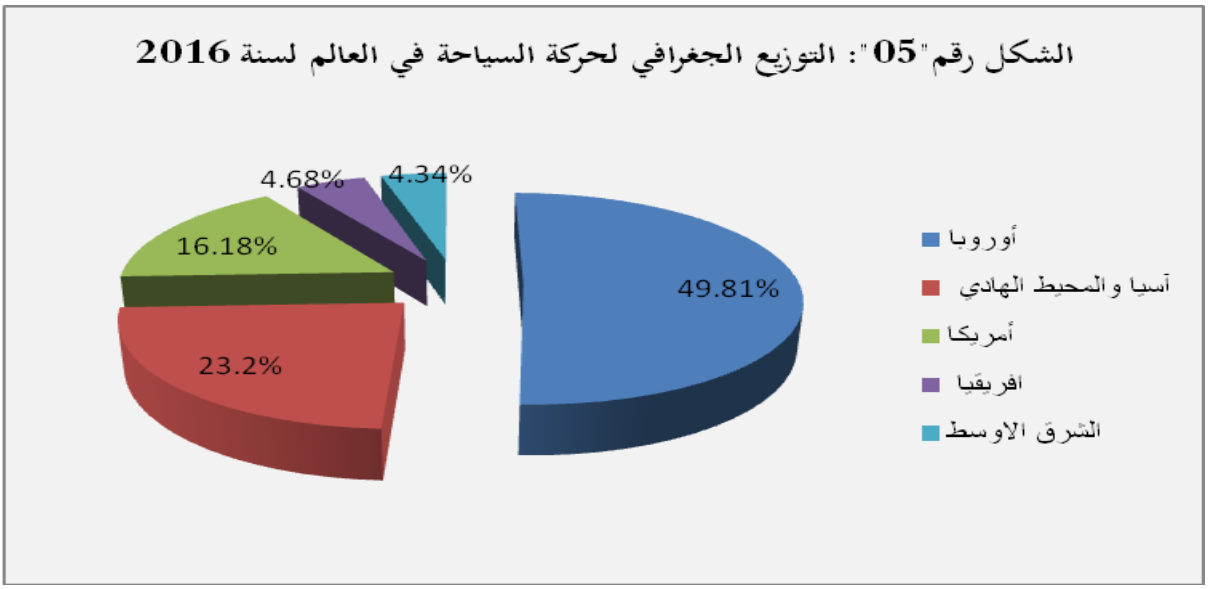

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات منظمة التعاون الإسلامي.

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للإيرادات السياحية لسنة 2016، فنجد أن أوروبا تستقطب أكبر قدر من الإيرادات السياحية وقدرت بنحو 36,7% من إجمالي الإيرادات السياحية العالمية، ثم تليها منطقة أسيا والمحيط الهادي بنحو30,05%، وتليها القارة الأمريكية بـ 25,66%، ثم منطقة الشرق الأوسط بـ4,72% ، وفي الأخير إفريقيا بـ 2,85%، والشكل الموالي يظهر ذلك:

الشكل رقم " 06": التوزيع الجغرافي للايرادات السياحية في العالم لسنة 2016

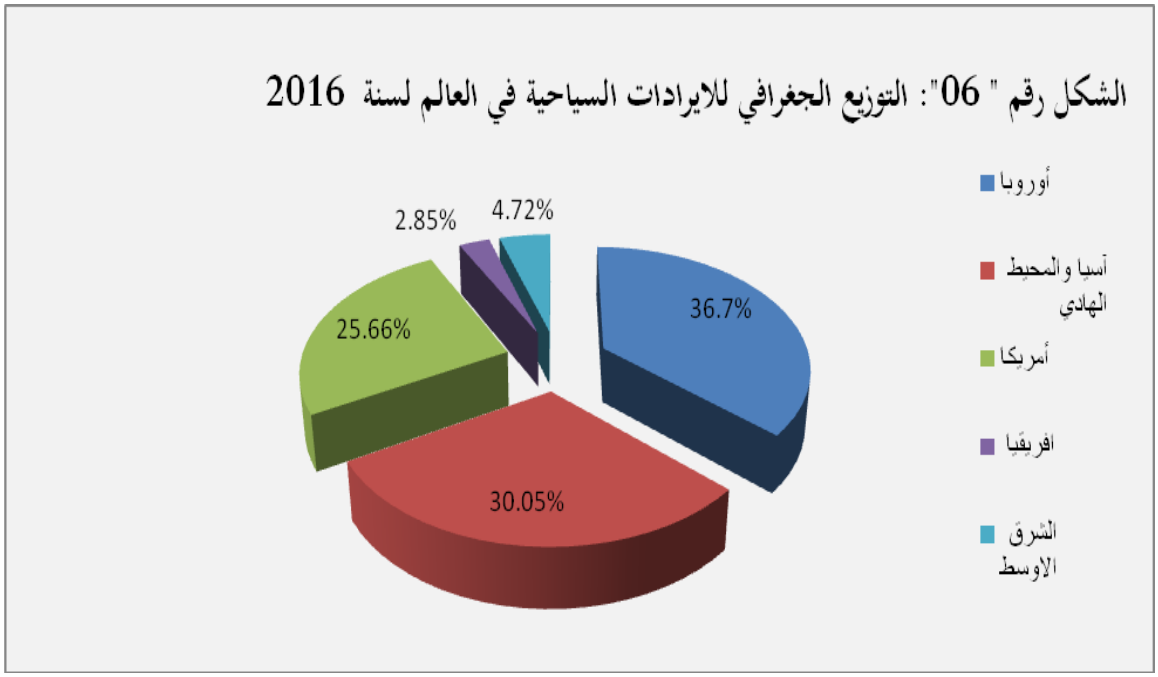

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات المنظمة التعاون الاسلامي.

2- أثر السياحة على ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كصناعة تصديرية غير منظورة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات الخاص بالدولة إيجاباً، كما يترتب على النشاط السياحي آثاراً سلبية على ميزان المدفوعات. ويمكن تقسيم الآثار المباشرة للنشاط السياحي في ميزان المدفوعات بشكل عام إلى صنفين:[1]

2-1- الآثار الايجابية: وتنشأ عن:

- دخول السياح الأجانب داخل البلد وإنفاقهم على مختلف السلع والخدمات السياحية، يعني هذا تصديراً غير منظوراً للسلع والخدمات السياحية، وبالتالي يزيد رصيد الدولة من النقد الأجنبي؛
- إستعانة المنتج الأجنبي بالسلع والخدمات الوطنية سواء كانت سلع منظورة مثل"المشروبات، الأغذية، المعدات... "، أو غير منظورة مثل "خدمات القوة العاملة الوطنية التي تعمل في المنشات السياحية الأجنبية" هذا يعني تصديراً لها، ويترتب من خلالها زيادة رصيد الدولة من العملات الأجنبية.

2-2- الآثار السلبية: وتنشأ عن:

- خروج السياح المواطنين خارج البلد وإنفاقهم على مختلف السلع والخدمات السياحية في البلد المضيف، يترتب على ذلك خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي إنخفاض رصيد الدولة من العملات الأجنبية؛
- لجوء المنتج السياحي الوطني إلى إستيراد السلع والخدمات الأجنبية سواء منظورة أو غير منظورة يترتب عنه خروج رؤوس الأموال وبالتالي إنخفاض رصيد الدولة من النقد الأجنبي " العملة الصعبة".

وفيما يلي شكل رقم (07) يوضح الميزان السياحي:

[1] منى طه الحوري، السيد إسماعيل محمد الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص: 125 - 130.

الشكل رقم(07): نموذج عن الحساب الخارجي للسياحة

النفقات		**الإيرادات**	
العناصر	**القيمة**	**العناصر**	**القيمة**
– النفقات السياحية (الإنفاق السياحي بواسطة المواطنين في الخارج)	.....	– الإيرادات السياحية (الإنفاق السياحي بواسطة السياح في الداخل)	.....
– تحويلات العاملين الأجانب في السياحة للخارج	.....	– تحويلات المواطنين العاملين في السياحة للداخل	.....
–الاستيردادات المنظورة (السلع الغذائية، سلع التجهيز، الآلات والمعدات السياحية....)	.....	– الصادرات المنظورة(البضائع الاستهلاكية الدائمة، السلع، إنتاج الصناعات التقليدية... ..)	.....
– النقل(الحصة المدفوعة لشركات النقل الأجنبية)	.....	– النقل(الحصة المدفوعة من قبل الشركات الأجنبية)	.....
– الاستثمارات السياحية المنجزة من قبل الأجانب	.....	– الاستثمارات السياحية المنجزة في الخارج	.....
– دفع (تسديد) فوائد الاستثمارات الأجنبية وتعويض رأس المال	.....	– مردودية الاستثمارات المنجزة في الخارج	.....
– مصاريف التكوين في الخارج	.....	– التكوين السياحي للعمّال الأجانب	.....
– المداخيل المدفوعة لليد العاملة السياحية الأجنبية	.....	– مدا خيل اليد العاملة السياحية الوطنية في الخارج	.....
– الإشهار	.....	– الإشهار	.....
– الخدمات المختلفة	.....	– الخدمات المختلفة	.....
مجموع النفقات	.....	مجموع الإيرادات	.....
رصيد مدين (فائض)		رصيد دائن (عجز)	

المصدر: خالد كواش، مكانة وأهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 1996–1997، ص59.

يلاحظ من الجدول السابق أن الميزان السياحي يتشكل من حقلين، الحقل الأول (الإستيراد) والحقل الثاني (الصادر)، فإذا تفوق الحقل الأول هذا يعني وجود عجز في الميزان السياحي، وتكون المساهمة سلبية للنشاط السياحي في ميزان المدفوعات، أما إذا تفوق الحقل الثاني فهذا يعني وجود فائض في الميزان السياحي وتكون المساهمة إيجابية للنشاط السياحي في ميزان المدفوعات.

ويمكن حساب أثر السياحة في ميزان المدفوعات من خلال الفارق بين العوائد السياحية (RT) والإنفاقات السياحية (ET) هو نتيجة الميزان السياحي، ويمكن إستخراجها كما في المعادلة التالية:[1]

$$BT=RT- ET$$

حيث أن: "BT" تعني رصيد الميزان السياحي.

تكون ايجابية إذا تفوقت العوائد على الإنفاقات السياحية، وتكون سالبة إذا حدث العكس، حيث أنه توجد طريقة للموازنة بين نتيجة الميزان السياحي"BT" من جهة ونتيجة ميزان المدفوعات"BM"

وتعتمد بإجراء مقارنة نسبية بين نتيجة الميزان السياحي من جهة ونتيجة ميزان المدفوعات بعد طرح الميزان السياحي منه، من جهة أخرى كما في المعادلة التالية:

دور السياحة في ميزان المدفوعات $BM=BT\times 100$

2.1- أثر السياحة على العمالة: يعتبر قطاع السياحة مصدراً رئيسياً للتوظيف والعمالة، حيث تشير الإحصائيات والدراسات على أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى، وتمثل حوالي 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي، وقد أجريت دراسات حول مدى تأثير السياحة على العمالة وخلصت إلى ما يلي[2]:

- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة؛
- بالنسبة لباقي النشاطات السياحية توفر وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي؛
- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة، تنشأ وظائف بنسبة 100% من الوظائف التي توفرها الفنادق، والمحصلة النهائية أن السياحة تخلق 2,75 وظيفة لكل غرفة، فإذا كان يخطط لإنجاز 100 غرفة فندقية جديدة، فإن عدد الوظائف المترتبة عن ذلك 275 وظيفة مباشرة وغير مباشرة.

يعد قطاع السياحة من أبرز القطاعات القادرة على خلق وتوفير مناصب الشغل في العالم، لأن الإنفاق على النشاط السياحي يؤثر في قطاعات متعددة في إقتصاد أي بلد، والوظائف التي تخلقها السياحة لا تشترط وجود مهارات خصوصا في مستوياتها الدنيا. هذا وتشير الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل في قطاع

[1] منى طه الحوري، السيد إسماعيل محمد الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص ص:132-131.

[2] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 34.

السياحة إلى أن هذا القطاع يستقطب ما يفوق 9% من إجمالي اليد العاملة في العالم خلال الفترة «2000-2015»، حيث بلغ سنة 2015 عدد المناصب 283578000 منصبا بنسبة زيادة قدرها 17,76% عن سنة 2000، كما أنه من المتوقع أن توظف السياحة حوالي 11% من إجمالي اليد العاملة في سنة 2026، والجدول الموالي يبرز تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2015)[1].

الجدول رقم(03): تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة "2000-2015"

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة من عمال العالم %	9.9	9.7	8.9	9	9.1	9.3	9.4	9.5

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، جوان 2016، ص 71.

3.1- أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل: عندما يحدث الإنفاق السياحي، فإنّ هذا الإنفاق قد يؤثر على الإقتصاد القومي من نواحي متعددة، فعندما يدفع السائح مبلغاً من النقود مقابل الخدمات التي حصل عليها، فإنّ هذا المبلغ يعتبر دخلاً لمن حصل عليه، أو بصورة أخرى، يمثل هذا الإنفاق إنتقال الأموال من السائحين إلى أصحاب المؤسسات السياحية بشكل دخول، جزء من هاته الدخول يتسرب في شكل إدخار أو كتحويلات للخارج أو كإستثمارات في مشاريع خارج الدولة، والجزء الثاني يعاد ضخّه في الإقتصاد وذلك بشراء السلع والخدمات أو دفع الأجور، وهنا تتمّ الدورة الأولى للإنفاق، وتستمر العملية لتشكل لنا عدّة دورات. وهذا ما يفسر إقتصادياً بالمضاعف (مضاعف الإنفاق). وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ زيادة الدخول الناتجة عن الإنفاق السياحي، لا تستفيد منه المنشآت السياحية فقط، وإنّما يتعدّاه ليشمل قطاعات أخرى في الإقتصاد الوطني، نظراً للترابط الوثيق بين مختلف القطاعات الوطنية. وزيادة الإنفاق فيها يؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل. الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع معدل الإنفاق على السلع الاستهلاكية، وإرتفاع معدّل الإدخار الذي يؤدي إلى زيادة الإستثمار. ومن المسلّم به أنّ كلّ إستثمار جديد يولّد إنفاقا، وكلّ إنفاق ينشأ دخولاً وهذا ما يساعد على تنمية وزيادة الدخل القومي. وفيما يلي:[2]

- مدى تزايد عدد السياح من جهة، ومدى تزايد وتوقع النمو في معدلات الإنفاق السياحي، والذي سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتدعيمه؛
- ظهور القطاع السياحي كصناعة بجانب القطاعات الأخرى، يزيد من دخول القوى العاملة التي دخلت إلى هذا المجال الجديد، وبالتالي ينتج عن ذلك زيادة في الناتج القومي والدخل القومي على حد سواء؛

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2] أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18- 19.

- إتساع النشاط السياحي يؤدي إلى إرتفاع الوعاء الضريبي نظراً للضرائب المفروضة على الأرباح الصناعية والتجارية والضرائب على الدخول بالإضافة إلى رسوم التأشيرات ورسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بالسياحة، كل هذا يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من القطاع السياحي وبالتالي زيادة الدخل القومي؛

- تؤدي السياحة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للأفراد، نتيجة تجديد قواهم الجسمية والذهنية، نتيجة الترويح عن النفس، كما تعمل على زيادة النمو الحضري نتيجة أعمال التشييد والبناء والمرافق والتسهيلات السياحية لمواجهة كل ما تتطلبه حركة السياحة؛

- إنّ التحول إلى أنشطة السياحة كنشاط خدمي في المناطق والأقاليم التقليدية، كما هو الحال في الريف أو المجتمعات المحلية الصحراوية إلى تغير أنماط إستخدام الأرض. نتيجة مدّ شبكات الطرق وخدمات البيئة الأساسية كالصرف الصحي والكهرباء ومياه الشرب النقية، ومن ثم إقامة المنتجعات الريفية والفنادق وهذا يؤدي إلى إرتفاع أسعار الأراضي. وحلّ مشكلة التخلف عن هذه المناطق.[1]

4.1- أثر السياحة على المستوى العام للأسعار: ممّا لا شك فيه أنّ السياحة كغيرها من القطاعات الإنتاجية تزيد من الإنتاج والإستهلاك، وبذلك تميل الأسعار إلى الإرتفاع نتيجة لإرتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع و الخدمات وخاصة إذا لم يستطع المعروض منها مواجهة الطلب عليها. هذا التركز الزماني والمكاني في الإستهلاك السياحي يكثف من الطلب على الخدمة السياحية، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية تنعكس على إرتفاع الأسعار والتي تولد آثاراً عامة أهمها:[2]

- بالنسبة لآثارها على الإستهلاك، يؤدي إرتفاع الأسعار إلى إستبعاد شرائح إجتماعية محلية عن شراء بعض السلع المتاحة في سوق الدولة المصدرة للسياحة لمصلحة السائحين الذين يقدرون على شرائها بالثمن الأعلى، وتزداد خطورة الأمر إذا كانت سلع ضرورية؛
- يؤدي إرتفاع الأثمان إلى زيادة نفقات الإنتاج في الإقتصاد المنتج للخدمة السياحية ومن ثم الحد من القدرة التنافسية في السوق المحلية؛
- تؤدي الزيادة في الطلب السياحي إلى التوسع في إستخدام الأرض مما ينعش المضاربة العقارية، الأمر الذي يبعد الأموال عن مجالات الاستثمار المنتجة؛
- يصعب الإرتفاع المستمر في الأسعار عملية الحساب اللازم لإتخاذ قرارات بشأن إقامة مشروعات جديدة نظراً لصعوبة توقع إتجاهات الأسعار المستقبلية أي التأثير على القرارات المستقبلية ومنها الإستثمار في قطاع السياحة.

[1] أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] حدة متلف، دور الموارد البشرية في صناعة السياحة في الجزائر- دراسة ميدانية بوكالات السياحة لولاية باتنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة تسيير الموارد البشرية، جامعة باتنة، الجزائر، 2015-2016، ص24.

ثانيا– الآثار غير المباشرة للسياحة: تنشأ من حقيقة أن ألوان النشاط أو التجارة الدّاخلة في السياحة تتأتى من أماكن تجارة وصناعة أخرى لا ترتبط مباشرة بالسياحة.

1– أثر المضاعف السياحي: الدخل السياحي لا تقتصر آثاره الإقتصادية على المبلغ المحدد به هذا الدخل فقط، بل تتعدى إلى مضاعفته نتيجة الطبيعة الخاصة بالإنفاق السياحي، وتداخل المنشآت السياحية من فنادق وغيرها، في معاملات ذات طبيعة متباينة في قطاعات أخرى، حيث أنّ أثر المضاعف هو أنّ المبلغ الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الإقتصاد الوطني دورات تتعدد بحسب قوة هذا الإقتصاد، يكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي. وتفصيل ذلك أنّه بالإضافة إلى زيادة حجم العمالة وزيادة حجم المرتبات والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة السياحة والعملات التي تتحصل عليها الدولة السياحية تستخدم في إستيراد بضائع ومواد ويختلف تقدير حجم أثر المضاعف من دولة لأخرى بحسب حجم المعاملات التي تتم[1].

ويمكن صياغة معادلة المضاعف السياحي بالشكل الرياضي كالآتي[2]:

$$\text{المضاعف السياحي} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي الناتج عن الانفاق السياحي الاولي} + \text{التغير في الدخل القومي الناتج عن الانفاق السياحي المتولد}}{\text{التغير في الدخل الناتج عن الانفاق السياحي الاولي}}$$

وبالتالي نستطيع بواسطة المضاعف السياحي التوصل إلى الدخل الكلي الناتج عن النشاط السياحي، ليس فقط داخل حدود القطاع السياحي، بل على مستوى القطاعات الأخرى أي على مستوى الاقتصاد القومي ككل.

والشكل الموالي يبين نسبة مساهمة الناتج السياحي(المباشر وغير المباشر) في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لعام 2007.

[1] كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[2] مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 106.

الشكل رقم(08): نسبة مساهمة الناتج السياحي(المباشر وغير المباشر) في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لعام 2007.

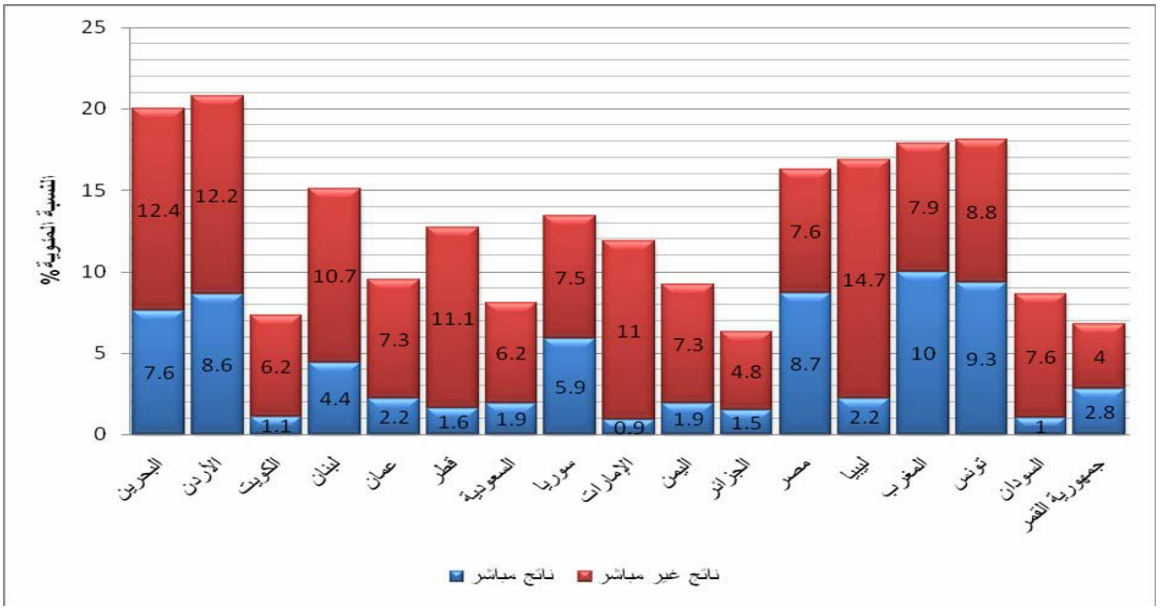

المصدر: صندوق النقد العربي، الفصل الثاني عشر، التعاون العربي في قطاع السياحة، 2008،ص 225.

2- أثر السياحة على سوق بعض السلع: تتأثر أسعار بعض السلع بالطلب السياحي، حيث توصّلت المنظمة العالمية للسياحة بعد الأبحاث والدراسات التي قامت بها، أنّ معظم السياح يتجه إلى شراء بعض السلع المقصودة والنادرة والتي لا تتواجد إلا في ذلك المكان المزار. فيقبل السائح على شرائها التي تشتهر بها الدول (كالساعات السويسرية والملابس الصوفية من إسكتلندا والحرير من إيطاليا والسجاد والمنسوجات اليدوية من إيران وتركيا والهند، الخ). إن الطلب على هذه السلع، يؤدي إلى إرتفاع أسعارها، ومن ثم تنميتها والرفع من مستواها. وقد يؤدي إلى ظهور صناعات أخرى لم تكن موجودة أصلا.[1]

3- أثر السياحة على تنمية المرافق الأساسية: إنّ صناعة السياحة تحتاج دائما إلى بنية أساسية ومرافق خدمية متعددة، تساعد على زيادة حركة التدفق السياحي، لذلك كان على الدولة المستقطبة للسياح أن تعمل على تطوير هذه البنية، وذلك من خلال إنشاء الطرق وتعبيدها وتطوير وسائل النقل وتوفير مختلف وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية. كذلك يتوجّب على الدولة أن تهتم بتوصيل المياه الصالحة للشرب لمختلف المناطق السياحية، ومدّ شبكات الصرف الصحي، وتوصيل الكهرباء والغاز... إلى غير ذلك من مستلزمات الحياة الضرورية. وبتوفر هذا كلّه نجد أصحاب المشاريع يتشجعون للقيام بإستثمارات سياحية في هذه المناطق، ممّا يجعل البنية التحتية تتطور وتزداد كفاءة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التدفق السياحي. وإرتفاع حقيقي لمستوى معيشة السكان[2].

[1] احمد عبد السميع علام، مرجع سبق ذكره، ص:353- 356.

2 يسري دعبس، مرجع سبق ذكره، ص541.

4- أثر السياحة على زيادة الاستثمار: الإستثمار السياحي يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من إستثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع. ويعتبر الإستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة. كما أن تطور الإستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية للإستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض و حجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية و مدى إهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.[1]

وتتفاوت نسبة مساهمة الإستثمار السياحي في الإستثمار المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى بشكل كبير، حيث تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام 2007 إلى إرتفاع نسبة الإستثمار السياحي إلى جملة الإستثمار المحلي في كل من السودان، الإمارات وليبيا حيث بلغت 32,9%، 30,6% و28,7% على التوالي، في حين تصل هذه النسبة أدنى مستوياتها في الجزائر 5,9% والسعودية 6,5%. والشكل الموالي يبين أداء الإستثمار السياحي في بعض الدول العربية لعام 2007.[2]

الشكل رقم(09): أداء الاستثمار السياحي في بعض الدول العربية لسنة 2007.

المصدر: صندوق النقد العربي، الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في قطاع السياحة، 2008، ص 221.

[1] بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس ، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر – الواقع و الآفاق، معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي بالبويرة، الجزائر، يومي 11-2010/05/12ص 6.

[2] صندوق النقد العربي، الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في قطاع السياحة، 2008،ص 221.

5- أثر السياحة على قطاع المواصلات: يعتبر النقل عاملاً مهماً في تطوير السياحة والعكس صحيح، حيث أنه بدون توفر وسائل النقل لا يمكن أن يحدث أي تطور سياحي، وذلك بفعل عدم تنقل السياح إلى المناطق التي تعاني من مشكلة وسائل أو قلة تجهيزات النقل. كما أن التطور الحاصل في قطاع المواصلات قد أحدث قفزة نوعية في قطاع السياحة بفضل تطوير السيارة والقطار والسفينة والطائرة.

وكمثال على ذلك، نأخذ جزر موريس التي كانت تشكو من نقص في أسطولها للنقل الجوي، وبفعل تنامي السياحة الجماعية وإقبال أعداد كبيرة من السياح، دفع هذا الأمر بالسلطات الموريسية إلى إقتناء العشرات من الطائرات، وبالتالي، فإن السياحة سمحت بتطوير قطاع النقل فيها.[1]

6- تنمية العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة: إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية و تطويرها بإمكانه أن يحقّق درجة معينة من التكامل الرأسي الأمامي والخلفي والتكامل الأفقي الذي يتمثل في دخول المنظمة السياحية في إنجاز نوع محدد من النشاطات مثل التوسع في إنشاء الفنادق. ويحدث هذا التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الإقتصادية الأخرى بإفتراض زيادة المشاريع السياحية، حيث أن هذا يتبعه ظهور مشروعات جديدة في قطاعات أخرى لمواجهة الزيادة في عدد السائحين. ونستطيع أن نطبق هذه الحالة على قطاع النقل، فبزيادة عدد السيّاح ينتج طلب جديد على الحافلات السياحية مما يؤدي إلى الزيادة في إنتاجها وكذلك الزيادة في عدد المطاعم وإنتاج المواد الغذائية.[2]

7- المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي بين الأقاليم: إن قيام الدولة بتوجيه وتوزيع المشاريع السياحية الجديدة سواء كانت خاصة أو عامة، وطنية أو أجنبية بين الأقاليم المختلفة، قد يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم، و ذلك بخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان وإيصال هذه المناطق بالمناطق المتقدمة بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية. وللدولة عدة أدوات من أجل تحقيق هذه السياسة كمنح المستثمرين في المناطق الريفية والنائية إمتيازات جبائية ومالية وفنية وبالتالي ينتج عن هذا التوازن الإقتصادي للدول حل الكثير من المشاكل الإجتماعية.[3]

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة

السياحة كنشاط إنساني وظاهرة إجتماعية تسود المجتمعات المختلفة التي تتمتع بالمغريات وعناصر الجذب السياحية، فتؤثر فيها سلباً وإيجاباً، لأنها تقوم على التفاعل المباشر بين ثلاثة أطراف(السائح، البيئة الإجتماعية وأفراد المجتمع المضيف)، مما ينتج عنها العديد من الآثار الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على عادات وتقاليد وقيم ومبادئ المجتمع المضيف سواءاً بالإيجاب أو السلب.[4]

---

[1] شبوطي حكيم، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] صكوشي حاسين، مرجع سبق ذكره، ص55.

[3] أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

تتمثل التأثيرات الإجتماعية والثقافية للسياحة، فيما يلي:[1]

-السياحة تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي والثقافي لدى المواطنين وزيادة إرتباطهم وشعورهم بالإنتماء لأوطانهم والمحافظة على تراثه وآثاره؛

-تزيد من الإهتمام المستمر بصيانة المرافق والعمل على تحسين الخدمات بالمناطق السياحية المختلفة والمحافظة على الحرف اليدوية وتطويرها؛

-تؤدي السياحة إلى النهوض بالمستوى الإجتماعي والسلوكي لدى أفراد الدول تجاه السياح، وتأثير المضيفين عليهم من خلال إهتمام السياح بمظاهر سلوك المضيفين مما يؤدي إلى النهوض بالأنماط الإجتماعية السائدة الإيجابية؛

-إن النشاط السياحي يعمل على زيادة محصلة المعارف الخاصة والعامة لدى الأفراد، إلا أن التوسع السياحي لا بد أن يصاحبه عملية تعميق للروح الوطنية وتنمية القيمة الحضارية وهذا يبدو دائماً في عمل الدولة المستقبلة للسياح على إحياء تقاليدها وتراثها المعماري والصناعات والحرف اليدوية والأنشطة والفنون الشعبية حيث يحقق السير في هذا الإتجاه دورًا فعالاً في حماية القيمة الثقافية؛

-يعمل النشاط السياحي على تحقيق هدف سياحي بتحقيق الصورة الذهنية للدولة المضيفة ونشر البيانات التي تؤكد على توافر الأمن والإستقرار فيها، كما أن القواعد السياسية في الدولة المضيفة هي التي تحدد وتنظم النشاط السياحي فيها؛

-أن النشاط السياحي يعزز فرص التفاهم والتواصل الإنساني وتعميق أواصر التبادل الثقافي والتفكير بين الشعوب.

في الحقيقة الآثار الإجتماعية الناتجة بفعل السياحة تقبل إحتمالين:[2]

1- الآثار الإجتماعية الإيجابية: تتمثل في:

- التغيير في التركيب الإجتماعي أو البناء الإجتماعي للسكان؛
- التغيير في البناء المهني؛
- إيجاد أو خلق مهن جديدة؛
- التغيير في تركيب الطبقات الإجتماعية؛
- التغيير في السلوك الإنساني؛
- التغيير في المواقف والإتجاهات والعادات والسلوك الأخلاقي.

[1] عليان فتحي، ترجع سبق ذكره، ص 20.

[2] كواش خالد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 116- 117.

2- الآثار الاجتماعية السلبية: من بين الآثار السلبية للسياحة نذكر منها:[1]

- تعمل السياحة إلى عجز الإقتصاد القومي في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة بالنسبة للبلد عن الوفاء بإحتياجات المواطنين من السلع والخدمات؛
- تآكل القيم الاجتماعية: يتطلب النشاط السياحي الإهتمام بالمناطق السياحية المختلفة بتعميرها وتنميتها وإعدادها لإستقبال السياح (قرى سياحية، فنادق ومنتجعات) يتولد عن ذلك قيم وتقاليد جديدة وغير مألوفة مما يؤدي الى تغيرات جذرية في هذه المجتمعات؛
- التصادم الثقافي نتيجة التعارض والإختلاف بين الأفكار والأساليب الغالبة في المجتمع والقادمة من الخارج من خلال أسلوب بعض السائحين وتصرفاتهم الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الشعب المضيف وإحساسه بالمرارة والرفض السلبي للسياحة بكل معانيها؛
- السياحة في ظل إقتصاد متخلف تزيد من إنتشار عوامل الفساد الإجتماعي والأخلاقي. فمثلا بعض الدول تعاني من إنخفاض في مستويات المعيشة، ونقص الإمكانيات المتاحة. ففي الوقت الذي يدخل فيه السياح البلد مما يؤدي إلى إتجاه نسبة من أبناء هذه الدول إلى تحقيق مكاسب سريعة وإن كانت بوسائل غير مشروعة.

المطلب الثالث:الآثار البيئية للسياحة

برزت أهمية تقييم الأثر البيئي في السياحة وحتميته مع زيادة الوعي والحس البيئي لدى صانعي القرار في المواقع السياحية، ذلك بسبب الإشكاليات المتزايدة التي ظهرت في العديد من المواقع السياحية، وتكمن أهمية تقدير الأثر البيئي على إبراز التأثيرات السلبية والإيجابية للمشروعات السياحية.

1- الآثار البيئية الإيجابية: إن التخطيط السليم للتنمية السياحية يمكن أن ينتج عنه العديد من الآثار الإيجابية على البيئة المحيطة بمختلف المقاصد السياحية ومن أهمها:[2]

- زيادة الإتجاه الإجتماعي لقضاء العطل بالمنتزهات والمناطق المفتوحة للهروب من فوضى المدن وما خلفه النمو الإقتصادي والإجتماعي من آثار سلبية على المجتمعات بداخلها؛
- زيادة الحرص على تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد السياحية المختلفة داخل الدولة مع المحافظة عليها من التدهور؛
- الإرتقاء بمستوى جودة مختلف العناصر البيئية؛
- الإتجاه العلمي نحو النموذج المستدام للتنمية؛

[1] نعيم الظاهر وسراب الياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الاردن،2007، ص 98.

[2] فتحي عليان، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- النشاط السياحي يؤدي إلى زيادة الإهتمام والحفاظ على البيئة، لأنها مورد من موارد السياحية؛
- تعمق الوعي البيئي لدى الإنسان في الحفاظ على البيئة؛
- يزيد الإهتمام بالبيئة والمحافظة عليها ضد التلوث؛
- يزيد من الحفاظ على التراث والتقاليد، لأن التمسك بالتقاليد يزيد من إقبال السياح على البلد، مما يعطيه زيادة في التميز عن الدول الأخرى.

ومن أجل تطبيق نظام بيئي متكامل، ووصولاً للسياحة المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الإلتزام بالقوانين البيئية المحلية، من خلال الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ولتحسين صورة المنشأة أمام السائحين ظهرت إتجاهات حديثة تهتم بالبيئة تحت شعار حماية البيئة اليوم إستثمار الغد. من بين هذه الإتجاهات (شهادة السياحة الخضراء، شواطئ الراية الزرقاء، الفنادق الخضراء، شهادة الايزو، الخ.). فمثلا 20% من شواطئ أوروبا تلتزم بشواطئ الراية الزرقاء، التي من شروطها أن يكون الشاطئ طبيعياً أي عدم المساس بمعالمه، عدم وجود حيوانات أليفة، عدم إستخدام تكنولوجيا مضرة بالبيئة، أن يكون هناك ممرات وأماكن للمعوقين...وغرها.

2-**الآثار البيئية السلبية:** إن النمو السياحي السريع غير المخطط تنتج عنه الكثير من الآثار السلبية المحيطة بمختلف المقاصد السياحية هي:[1]

– الإضرار بالمواقع التاريخية والأثرية نتيجة غياب الرقابة مما يؤدي إلى ظهور الممارسات الضارة بهذه المواقع (السرقات وتهريب لبعض الآثار).

– مواقع إقامة المشاريع السياحية هل يتعارض مع مشاريع أخرى أكثر جدوى منه إقتصادياً وإجتماعياً وبيئياً، وهل النظم البيئية المحيطة بالمواقع السياحية تحمل الملوثات الغازية والسائلة والصلبة التي تنتج عن هذه المشاريع.

– الإستعمال غير العقلاني للأرض، من خلال تشييد البني التحتية والفوقية للمشاريع السياحية. يؤدي هذا التوسع إلى إمتداد هذه المشاريع إلى الأراضي الزراعية والى مناطق ذات تنوع نباتي وحيواني نادر. فمثلا وضعت مقاطعة "بوتولام" لائحة ضد تجريف الأرض، بهدف تجنب المشاكل البيئية الناجمة عن المواد المجرفة على نطاق واسع لإنتاج الطوب والبلاط. وعندما علمت أمانة المقاطعة التأثير السلبي للائحة على صغار منتجي الخزف قامت بإستثنائهم، وبالتالي تمكنوا من مواصلة حرفتهم، وسُمح لهم بتجريف مترين مكعب شهريا، وكان تأثير ذلك على البيئة ضئيلاً.

[1] عامر عيساني، مرجع سابق، ص 41.

خاتمة الفصل:

تُعد السياحة نشاطاً اقتصادياً هاماً، كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومع التطور التكنولوجي الذي شهده العالم خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية حظيت بقدر كبير من الاهتمام، إذ أصبحت في كثير من الدول بمثابة شريان الحياة والمحرك الديناميكي للتنمية الاقتصادية حتى أضحت من أكبر الصناعات في العالم. تخوض عالم الاقتصاد وتنافس أهّم القطاعات الأخرى كالنفط وصناعة السيارات،الخ.

تنفرد صناعة السياحة عن الصناعات الأخرى، بعدّة خصائص ومقومات مختلفة، فهي تعد صناعة مركبة تتألف من عدّة عناصر طبيعية وبشرية وحضارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً في محيطها الاجتماعي السياسي، البيئي، الاقتصادي والقانوني، لذلك تتعدد أنواعها وأنماطها ومحاورها، وتتباين آثارها.

تتجلى أهمية السياحة من خلال الآثار التي تعكسها على النشاط الاقتصادي نظراً لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتدفق الموارد المالية من النقد الأجنبي، وأثرها على ميزان المدفوعات، وتوفير مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة وتنمية المرافق العامة. وهو ما يجعل القطاع أحد أهم الفرص المساندة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العديد من الدول.

تمهيد:

أصبحت التنمية الشغل الشاغل لمعظم الدول وحكومات العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد الموارد المتاحة المادية والبشرية بطريقة عقلانية، ضمن سياسات وإستراتجيات في إيطار التنمية المستدامة للمساهمة في رفع النمو الإقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة.

ورغم الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا أنها أصبحت بعداً هاماً في إستراتجيات التنمية، فلا يكفي أن تقاس التنمية ببند الناتج المحلي الإجمالي كما كان الحال إلى وقت قريب، ولكن لابد أن يضاف لها وصف آخر وهو أن تكون مثقفة مع مقتضيات الإستدامة.

وتعتبر التنمية السياحية من القضايا المعاصرة، نظراً للدور الهام والبارز الذي تلعبه في نمو إقتصاديات العديد من دول العالم، كونها تؤمن موارد مالية بالعملة الصعبة وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات وتساهم في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، كما تعمل على إيجاد نوع من التوازن الإقتصادي والإجتماعي في المناطق والمجتمعات السياحية، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية. ونتيجة لدور السياحة كقطاع إقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق التنمية الإقتصادية يعتبر أمرًا هامًا لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة. لذلك إرتأينا في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: السياحة المستدامة.

المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة

يعد العمل على تحقيق التقدم والرقي وبلوغ زيادات في معدلات التنمية وإحداث تقدم في مستويات الرفاهية المعيشية مسعى كل الدول بإختلاف مستواها التنموي، حيث أن هذا التقدم من شأنه أن يحدث العديد من الأضرار والمخاطر نتيجة إستخدام الموارد المتاحة وإستنزافها، مما أدى إلى التفكير الجدي في الحلول التي تضمن تحقيق إنسجام بين متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومتطلبات البيئة ومواردها، هذا التصور صار يعرف بالتنمية المستدامة والتي تعتبر الغاية المنشودة من تسيير الإقتصاديات على إختلاف درجة تقدمها وذلك من خلال بذل أساليب التعاون الدولي تحت إشراف الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، حيث تم إنعقاد عدد من القمم العالمية والمؤتمرات الدولية التي سعت إلى بناء رؤية تنموية مشتركة تتجاوب مع الإحتياجات القائمة والتحديات المستجدة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: السياق التاريخي ومفهوم التنمية المستدامة.
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة ومبادئها.
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: السياق التاريخي ومفهوم التنمية المستدامة

في ظل المتغيرات المعاصرة ظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يقوم على فكرة التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم المساس بمستقبل الأجيال القادمة.

أولاً– السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة: لعل أول فكرة لظهور الإهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما عام 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والإقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم. دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[1]

وخلال نفس السنة، إنعقدت الدورة الخامسة والأربعين للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة سنة 1968، حيث إتخذ المجلس قرارًا أكد فيه الحاجة لإجراء مكثف، على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة، ودعا إلى عقد مؤتمر خلال عام 1972 حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية مؤلفة من ممثلي 27دولة، من بينها دولة عربية واحدة وهي مصر.[2]

وفي نفس السنة ينشر نادي روما تقريراً مفصلاً حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك بإستغلال الموارد الإقتصادية حتى عام 2100. ولعل من أهم نتائجه هو أنه سيحدث خللاً خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث وإستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها. كما تم نشر دراسة جاي فورستر بعنوان "حدود النمو "والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي إستنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة. لقد أبرزت هذه الدراسة إتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة 30 عاما قادمة.[3]

في جويلية 1972 تم إنعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم بحضور 112دولة، حيث تم عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الإقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الإقتصادية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.[4]

---

[1] محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000، ص294.

[2] حميدة بوعشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011- 2012، ص 49.

[3] حميدة بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[4] الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص 25 .

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرًا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الإنقراض. كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة. وحذر التقرير من أن إستمرار تلك الإنبعاثات سيخلق تغييراً في المناخ يؤدي إلى ذوبان الجليد القطبي. وقدر العلماء وجود ثقب في طبقة الأوزون في الفضاء العلوي يبلغ 28,3 مليون كم في سبتمبر 2002 نتيجة زيادة إستخدامات غازات الكلورفولرو كاربون.[1]

في 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية. وفي 27 أفريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرًا بعنوان"مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند(Bruntland) حيث أظهر التقرير فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على مراعاة الموارد البيئية وتلبية الحاجات المستقبلية.[2]
تضمن هذا التقرير المرتكزات الأساسية للتنمية المستديمة:[3]

1-**التنمية النوعية:** أوجد التقرير تصوراً أو نموذجاً جديداً للتنمية قائماً على إحداث التوازن بين النمو الإقتصادي والنظام البيئي، والإستغلال المحكم لإمكانيات الإقتصاد المتاحة لتدعيم أهداف وتوجيهات النمو على المدى الطويل.

2-**التحديات التكنولوجية:** يعتبر التقرير أن التحديات التكنولوجية الحديثة المتطورة يعد من أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق أهداف وطموحات التنمية المستديمة، ويستدعي ضرورة تطوير الأساليب والتقنيات التكنولوجية المعتمدة في الإنتاج الصناعي والزراعي وإيجاد الأساليب الحديثة في إنتاج وإستهلاك وتحويل الطاقة وإستعمال تكنولوجيا نظيفة غير ملوثة للبيئة للتقليل من التغيرات المناخية والإحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون وغيرها من المشاكل البيئية.

[1] الطاهر خامرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 25- 26.

[2] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص2.

[3] لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008، ص4.

3-**الحكم الراشد الدولي**: حسب وجهة نظر التقرير، فإن إحداث التوافق بين متطلبات التنمية وإختيارات البيئة يتطلب وجود بعد مؤسساتي وتنظيمي وتشريعي، وتزداد الحاجة إليه خاصة في ظل تزايد آليات العولمة من خلال تكثيف الجهود الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

إتخذت جمعية الصحة العالمية في ماي 1989 قراراً أوضحت فيه أن التنمية الصحية شرط ضروري لتنمية إجتماعية وإقتصادية، وأن الإستخدام العقلاني لموارد الأرض له أهمية قصوى لتحقيق الصحة للجميع ولحل المشاكل الإيكولوجية. وإعتبرت أن التنمية العشوائية تزيد من الخطر المحدق بالصحة للأجيال الحالية والقادمة ولإستمرار العملية الإنمائية ذاتها.[1]

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة "قمة الأرض" في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 14جوان 1992. تبنت حكومات 127 دولة جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، ويتضمن خطة لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض، حيث يحدد المسائل البيئية والتنموية التي تهدد بإحداث كوارث إقتصادية وبيئية ويطرح إستراتجية للتحول إلى ممارسات تنموية أكثر إستدامة والتي تعرف بالتنمية المستدامة.[2]

خصص المؤتمر إستراتيجيات وتدابير تحد من – أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة مابين التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للإستمرار والتنمية، وملائمة بيئيا. وقد خرج المؤتمر بعدة نتائج منها:[3]

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛
- إعلان ميثاق الأرض، يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على إستراتيجيات قابلة للإستمرار؛
- جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض؛
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة، خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛
- إقرار إتاحة للإتفاتة البيئية لكافة الدول، مع إحترام حقوق الملكية الفكرية؛
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيويتو الذي يهدف إلى الحد من إنبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة إستخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة وزيادة إستخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لإمتصاص الغازات الدفيئة.

---

[1] أوريسي هيبة الله، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، سنة 2011-2012، ص92.

[2] سيد فتحي أحمد الخولي، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة عبد العزيز- الاقتصاد والإدارة، السعودية، 2000، ص 4.

[3] أوريسي هيبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ومن خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ سنة 2002 بجنوب إفريقيا، تم تحديد أولويات التنمية المستدامة التي تتركز في المجالات التالية: "المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات والبحوث"، بهدف التأكيد على الإلتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:[1]

- تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.
- إستعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- إقتراح الإجراءات المطلوب إتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ويمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مراحل تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي
2	منتصف ستينيات إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الإقتصادي+ التوزيع العادل
3	منتصف سبعينيات إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية
4	منذ سنة 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان.
5	منذ قمة الأرض سنة 1992	التنمية المستدامة = النمو الإقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الإقتصادي + الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

المصدر: عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008 ، ص ص:286- 287.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، نوفمبر، 2005، ص4.

ثانياً– مفهوم التنمية المستدامة: قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة فإنه من المفيد إيضاح كل من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لأنه كثيراً ما يقترن مصطلح النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

1-**تعريف النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الإقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الإقتصادية وغير الإقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات. ومن تعاريف النمو الاقتصادي ما يلي:[1]

- يعرف سيمون كازنتس "الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1971 النمو الإقتصادي بأنه: "إرتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع إقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب إليها".
- أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للإقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الإقتصاد هي في إتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

2– تعريف التنمية الإقتصادية: هناك عدة تعاريف للتنمية الإقتصادية منها ما يلي:

- تعرف التنمية الإقتصادية على أنها "العملية الهادفة إلى تعزيز نمو إقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية، التي تجعلها أكثر تقدماً وتطورًا، مما يؤثر على المجتمع تأثيرًا إيجابياً، عن طريق تنفيذ مجموعة من الإستراتجيات الإقتصادية الناجحة".[2]
- تعرف أيضا "هي عملية حضارية مخططة وموجهة لإحداث تغيير مقصود في البنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع، وهو تغير لا ينتظر أن يتم دون وجود خطة تضعها وترعاها السلطة العامة في بلد ما".[3]

3-**تعاريف التنمية المستدامة:** للتنمية المستدامة العديد من التعاريف تركز جلها على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، من خلال الحصول على الحد الأقصى من المنفعة، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

ومن بين تعاريف التنمية المستدامة ما يلي:

- **تعريف هيأة الأمم المتحدة:** وقد عرفتها بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية " بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه " لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها.[4]

---

[1] جلال خشيب، النمو الاقتصادي، www. Alukah.net ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/22.

[2] مجد فرارجة، مفهوم التنمية الاقتصادية، www, mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع، 2018/04/23.

[3] ناصف عبد الخالق، تخطيط وتنمية القوى البشرية لأغراض التنمية المحلية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الحادي والعشرون، العدد الخامس، الأردن، 2006، ص 36.

[4] دوجلاس موس شيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000، ص17.

- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة** برئاسة رئيسة وزراء النرويج السابقة "جرو هارلم برونتلاند" من خلال التقرير الذي صدر عام1987. يتلخص المفهوم بعبارة بسيطة هي: "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة –للإستجابة لحاجاتها أيضاً".[1]

- وعرفها W.Rucklshaus مدير البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو إقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليست متناقضتان.[2]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة هي: "التنمية التي تلبي إحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بإحتياجات الأجيال المستقبلية مع عدم إلحاق أضرار بالجانب البيئي".

من التعريفات السابقة يمكن إستخلاص الخصائص التالية:[3]

1-**الإستمرارية**: وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمّكن من إعادة إستثمار جزء منه، وبالتالي إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

2-**تنظيم إستخدام الموارد**: القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

3-**تحقيق التوازن البيئي**: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع الإستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

كما أعلن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة "قمة الأرض" في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في 1992، عن الخصائص التالية:[4]

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- هي تنمية ترعى تلبية الإحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- هي تنمية تضع تلبية إحتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والإجتماعية.
- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا. لذلك فهي تنمية تشترط عدم إستنزاف قاعدة

---

[1] Alain Jounot, le développement durable (100 questions pour comprendre et agir), AFNOR editions, 2004, p 3.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 25.

[3] مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص 3.

[4] أوريسي هيبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 99.

الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها إنتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن إستمرار الحياة.

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات إستخدام الموارد، وإتجاهات الإستثمارات والإختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بإنسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

كما حددت أربع مساهمات أساسية للتنمية المستدامة وهي:[1]

- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيدًا وخاصة فيما يتعلق بكل ما هو طبيعي وإجتماعي في التنمية.
- أن التنمية المستدامة تتوجه أساساً لتلبية إحتياجات الطبقات الأكثر فقراً أي التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصائص الخاصة بكل مجتمع.
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

وتختلف التنمية المستدامة من منظور الدول المتقدمة والمتخلفة، فبالنسبة للدول المتقدمة هي لإجراء تقليص مستديم لإستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، أما بالنسبة للدول المتخلفة هي ترشيد توظيف الموارد الطبيعية من أجل تخفيض حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة مجموعة من المبادئ الأساسية التي تبنى عليها لتحقيق أهدافها نوجزها فيما يلي:

أولاً: مبادئ التنمية المستدامة: يمكن إبراز المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات الإجتماعية، الأخلاقية والسياسية كالآتي:[2]

1- **المشاركة:** بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة والفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حسن الإنتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة المشاريع البيئية؛
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي؛

[1] *Edward Barbier, The Concept of Sustainable Economic Development,1987,P 37.*

[2] حميدة بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

– إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغير.

2- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية، المحاسبة، الحوار، الرقابة والمسؤولية من أجل تجنب الفساد وجميع العوامل الأخرى التي من شأنها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

3– التضامن: أي التضامن بين الأجيال والفئات الإجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة وتأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية.

4**– حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية:** يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية الحيوانية من الإنقراض بالإضافة إلى منع إستنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع إستخدام الطاقات المتجددة. فعندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أقل بكثير وأكثر فعالية من العلاج حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الإستثمارات في البنية التحتية وتضع معظمها في الحسبان التكاليف عند تصميم إستراتجياتها المتعلقة.

5– تحقيق المعرفة: يجب أخذ التدابير لتعزيز التعليم والوصول إلى معلومات تحفز الإبتكار والوعي والمشاركة الفعالة للجميع من أجل التنمية المستدامة.

6–**إستيعاب التكاليف:** بمعنى أن قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف خلال دورة حياتها من التصميم والإستهلاك إلى التخلص النهائي.

7–**الإنتاج والإستهلاك المسؤول:** يجب إجراء تغيرات في الإنتاج والإستهلاك حتى تكون لهذه الأخيرة أكثر قابلية للإستمرار من الناحية الإجتماعية والبيئية بإعتماد الكفاءة البيئية من خلال حسن إستخدام الموارد.

ثانياً– أهداف التنمية المستدامة: تسعى فكرة التنمية المستدامة إلى توجيه السياسات التنموية المستقبلية الفاعلة بحيث تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

1–المحافظة على المصادر وإستمرار تزويدها للأجيال القادمة عن طريق الإستخدام الفعال للطاقة غير المتجددة وللمصادر المعدنية من خلال الإنتاجية العالية وإعادة التشغيل وتطوير تقنيات بديلة غير مؤذية للبيئة مع المحافظة على التنوع البيولوجي.

2–تحسين وتطوير البيئة المبنية. فالمحافظة على المصادر الطبيعية والمصنعة تحتاج إلى تقليل إستهلاك الطاقة والمحافظة على إنتاجية الأرض وتشجيع إعادة إستخدام المباني. وتختلف الإستدامة تبعا لحجم وكثافة وموقع التجمعات البشرية وهنا لا بد من تطوير تقنيات في الطاقة والبناء والتصنيع والمواصلات لتحقيق هذه الإستدامة. والتنمية

[1] مجد عمر حافظ إدريج، استراتجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح في نابلس، فلسطين، 2005، ص ص: 22–23.

وإستعمال البيئة المبنية لا بد وأن تحترما البيئة الطبيعية وتنسجما معها وتصمم العلاقة بين الإثنتين لتكون واحدة متوازنة محسنة.

3- تحسين نوعية البيئة. فالتنمية يجب أن تحترم البيئة بحيث تقلل من التلوث وتحمي النظام البيئي وصحة الإنسان.

4-تحقيق العدالة الإجتماعية، والحد من سياسات التنمية التي تزيد حجم الفجوة بين الغني والفقير.

5-تفعيل مبدأ المشاركة السياسية.كلما زاد حجم المساواة زاد حجم التغيرات الأساسية في الإستهلاك ومواقع المصادر وأنماط الحياة. كما أن الإستدامة البيئية لا يمكن تحقيقها دون التزامات سياسية لإحداث التغيير من الأعلى والمشاركة من الأسفل.

الشكل رقم(10): أهداف التنمية المستدامة

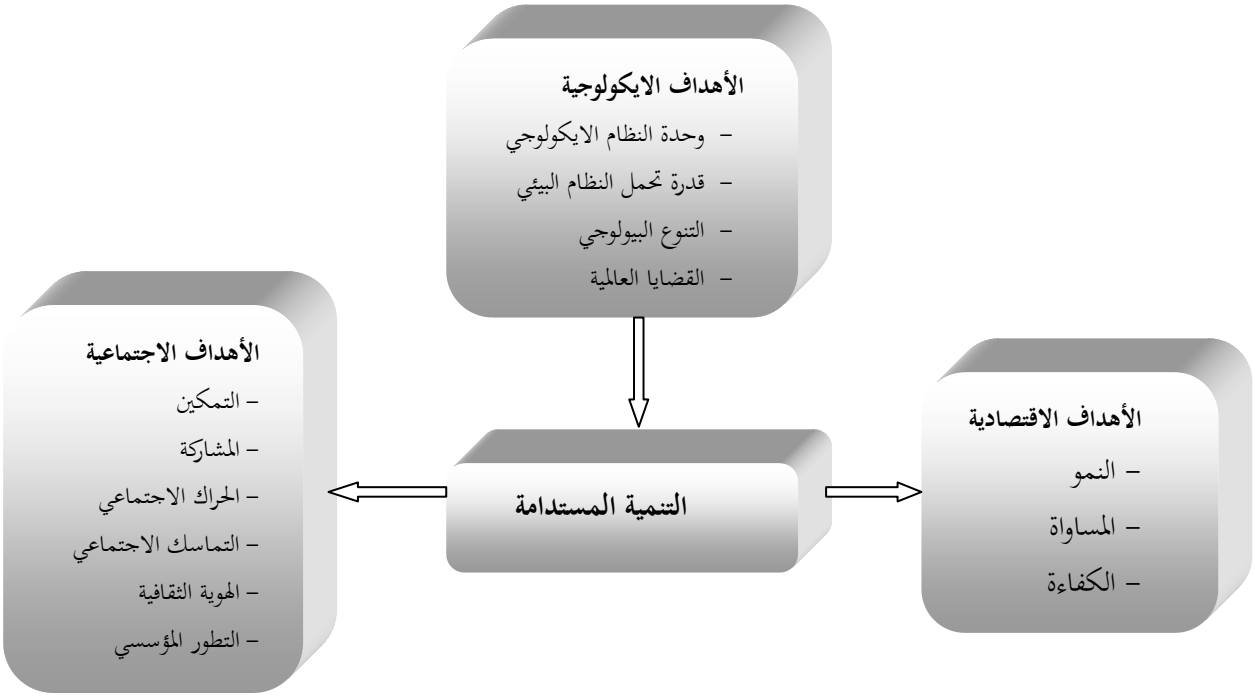

المصدر: بهاز الجيلالي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008، ص 69.

يرى الإيكولوجيون من خبراء البيئة على ضرورة الحفاظ على البيئة لأجل تكامل الإيكولوجية وضمان الإستقرار لنظام العالمي. بينما يسعى الإقتصاديون إلى زيادة الرفاهية البشرية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجية الراهنة، أما علماء الإجتماع يركزون على أن العوامل الأساسية الفعالة في التنمية هم الأفراد ومدى إحتياجاتهم ورغباتهم.[1]

[1] بهاز الجيلالي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008،ص 69.

المطلب الثالث: التنمية المستدامة أبعادها ومؤشرات قياسها

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية أن التنمية حتى تكون مستدامة يجب ألا تتجاهل العوامل البيئية، وألا تؤدي إلى إستنزاف الموارد الطبيعية، كما يجب أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية والتكنولوجيا السائدة من هذا المنطلق تتحدد أبعاد التنمية المستدامة كالآتي:

أولاً– أبعاد التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضاً الجوانب الإقتصادية والإجتماعية فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي والبعد البيئي والتي يجب التركيز عليها جميعا بنفس المستوى والأهمية. وقد حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المنعقد في "جوهانزبورغ" سنة 2002 الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة:[1]

1- **البعد البيئي:** يشمل البعد البيئي للتنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ بها بغرض الإحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر هي:

- النظم الإيكولوجية، الطاقة؛
- التنوع الإيكولوجي؛
- الإنتاجية البيولوجية؛
- القدرة على التكيف.

أدت المشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي إلى أن يكون هناك قناعة كاملة بأن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر ضروري لعملية التنمية، فقد أصبحت عملية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها تتصدر سلم الأولويات والإهتمامات الدولية والوطنية، نظراً إلى أن إستنزاف البيئة والإخلال بتوازنها يؤثر سلباً على التنمية. وتقوم فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة أن إستنزاف الموارد البيئية الطبيعية التي تعتبر ضرورية لأي نشاط إقتصادي سيكون له آثار ضارة على الإقتصاد والتنمية. لذلك فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي والنظام البيئي دون إستنزاف للموارد الطبيعية. وقد أصبح العمل من أجل القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل ليس فقط من منظور العدالة الإجتماعية، وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي. وكانت الدراسات التي أعدها نادي روما وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وتقرير بروندتلاند وغيرها خطوات تهدف لإيجاد إرتباط واضح بين البيئة والتنمية ولإعطاء معنى واضح وذو دلالة للتنمية المستدامة.[2]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] فاتح بن تونة، الطاهر خامرة، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص5.

ونجد من الأبعاد البيئية ما يلي:[1]

أ- الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، منها التغير المناخي وثقب طبقة الأوزون ونوعية الهواء... وغيرها، وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان وإستقرار توازن النظام البيئي، كما أن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي إستخدام الإنسان لمصادر الطاقة الملوثة والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى، وتقاس من خلال:

- **التغير المناخي:** ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاث ثاني أكسيد الكربون.
- **طبقة الأوزون:** يتم قياسها من خلال إستهلاك المواد المستنزفة للأزون.
- **نوعية الهواء:** يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في محيط المناطق الحضرية.

ب- التنوع الحيوي: إن الإستخدام المستدام للموارد الطبيعية من حيوانات ونباتات وأسماك تكفي إحتياجات الإنسان الدائمة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال:

- **الأنظمة البيئية:** ويتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.
- **الكائنات الحية:** ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالإنقراض.

2- **البعد الاقتصادي:** يتمحور البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة حول الإنعكاسات الراهنة والمستقبلية للإقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة إختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، وفقاً للبعد الإقتصادي، وتعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، بإعتبار البيئة هي القاعدة والأساس للحياة البشرية الطبيعية وكذا النباتية.[2]

تتطلب التنمية الإقتصادية إستخدام المزيد من الموارد، وبناءاً على نوعية الموارد المستخدمة يتحدد تأثير النمو الإقتصادي على البيئة، وتدور العديد من النقاشات حول الإنعكاسات السلبية لهذا النمو إلى جانب سوء تخصيص الموارد وسوء إستخدامها، مما يؤدي إلى تدهور البيئة وإستنزاف بعض الموارد ونضوب موارد أخرى وما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية تهدد حياة الإنسان. وأصبح التساؤل الملح في هذا الإطار هو: ما هو أفضل أسلوب لإستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الإقتصادي مع المحافظة على رصيد الأصول الإقتصادية والإيكولوجية على إمتداد الزمن لضمان إستدامة التنمية والعدالة بين الأجيال؟.[3]

[1] بهاز الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] فاتح بن تونة، الطاهر خامرة ، مرجع سبق ذكره، ص5.

حيث نجد الأبعاد الاقتصادية تتمثل في:[1]

أ– حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: حيث نرى أن سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية. فنجد مثلاً أن إستهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط في البلدان النامية مجتمعة.

ب– إيقاف تبديد الموارد: التنمية المستدامة في البلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عن طريق تحسين مستوى كفاءة إستخدام الطاقة، بما يتيح للبيئة من إستيعاب مخلفات إستخدامها مع إمكانية تجديد الأنظمة البيئية مع التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. بالإظافة إلى تغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كإستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالإنقراض.

ج–مسؤلية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة: تقع على عاتق البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، حيث أن إستهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية مثل المحروقات أسهم في مشكلات التلوث بدرجة كبيرة، وبالتالي فإن للبلدان المتقدمة الموارد المالية والتقنية والبشرية تجعلها في الصدارة في إستخدام تكنولوجيات أنظف وتستغل الموارد بكثافة أقل.

د–المساواة في توزيع المداخيل: وذلك بجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة فالفرص غير متساوية في الحصول على التعليم والخدمات الإجتماعية وعلى الموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الإختيار وغير ذلك من الحقوق الأساسية التي تشكل حاجزًا هاماً أمام التنمية.

هـ–الحد من التفاوت في المداخيل: التنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية وتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية وتحسين فرص التعليم ... وغير ذلك يعمل على تحفيز التنمية.

3– البعد الاجتماعي: يتعلق هذا الجانب بما هو نوعي للتنمية وهدفها الأساسي والمحوري هو إستمرارية الحياة للإنسانية بمكوناتها الإجتماعية والثقافية في ظل الإنصاف والعدالة وتكافؤ الفرص، وفيما يلي أهم عناصر البعد الإجتماعي[2]:

- المساواة في التوزيع؛
- المشاركة الإجتماعية؛
- التنوع الثقافي.

[1] بهاز الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 40.

إن ضعف الإهتمام بالأبعاد الإجتماعية في إستراتيجيات التنمية كان السبب في فشل الكثير من البرامج التنموية ونتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية على المجتمع والبيئة، حيث تزايدت ممارسات الأفراد التي تحدث إضطرابات في الظواهر الطبيعية، ووصلت إلى حد إحداث بعض التغيرات التي كانت لها نتائج سلبية على كثير من نواحي الحياة وفي مناطق مختلفة من العالم، ومن ثم دعت الضرورة إلى توجيه إهتمام أكبر للبشر في السياسات والبرامج الرامية إلى تحفيز التنمية. كما إنشغل الفكر التنموي بالجوانب البشرية التي تهتم بمدى نجاح التنمية المحققة في تلبية حاجات البشر وتحسين نوعية الحياة بمعناها الشامل للنواحي المادية والمعنوية.[1]

ونجد من بين المؤشرات الإجتماعية ما يلي:[2]

أ– المساواة الاجتماعية: ترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص وإتخاذ القرارات وفرص الحصول على العمل والخدمات العامة منها الصحة والتعليم والعدالة، الخ، وتبقى المساواة الإجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق.

ب– الصحة العامة: هناك إرتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية من أهم مبادئ التنمية المستدامة، وبالتالي فإن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة وغلاء المعيشة يؤدي إلى تدهور الصحة وتقاس من خلال:

- **حالة التغذية:** تقاس بالحالات الصحية للأطفال.
- **الوفاة:** تقاس بمعدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات.
- **الرعاية الصحية:** تقاس بمدى إستفادة السكان من الخدمات الصحية.

ج–السكن: إن توفر المسكن المناسب من أهم إحتياجات التنمية المستدامة، إذ أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم والنامي حيث أن الكثير من الفئات الإجتماعية محرومة لا تجد مأوى لها. إن شروط الحياة تتأثر دائماً بالوضع الإقتصادي ونسبة نمو السكان والبطالة وسوء التخطيط العمراني والحضري...

د–الأمن: يتعلق الأمن بالتنمية المستدامة بالأمن الإجتماعي وحماية الأفراد من الجرائم، فالعدالة الإجتماعية والسلم الإجتماعي تعتمد على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، ويتم قياس الأمن الإجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل ألف شخص من سكان الدولة.

ثانياً – مؤشرات قياس التنمية المستدامة: ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية، لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة زمنية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، نظرا إلى إختلاف أهداف التنمية وتعددها وإختلاف الأولويات. كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية بحيث أن هذه الأخيرة تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية، على أساس أن هذه التغيرات مستقلة، بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الإقتصادية

[1] فاتح بن تونة والطاهر خامرة ، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] بهاز الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص77.

والإجتماعية والبيئية. إن أي تغير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى، حيث أن للمؤشر الجيد في قياس التنمية المستدامة خصائص عدة نلخصها في ما يلي:[1]

- أنه وثيق الصلة بالموضوع المراد دراسته؛
- حقيقي ويعكس الواقع؛
- له القدرة على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين؛
- قابل للمقارنة، ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم؛
- حساس تجاه التغير عبر الزمان والمكان.

وتكتسي مؤشرات قياس التنمية المستدامة أهمية بالغة، حيث لا يمكن وضع سياسة وطنية فعالة لتحقيق تنمية مستدامة بدون قياس مؤشرات دقيقة تسمح بتقييم الوضع الحالي للبلد إتجاه إستدامة التنمية. وقد تم صياغة هذه المؤشرات من طرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بما يعرف بتوصيات أجندة 21 وهي مؤشرات تشمل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة:[2]

يضم الكتاب الصادر عن لجنة التنمية المستدامة نحو 130 مؤشر مصنفة في أربعة مجموعات كما يلي:[3]

1- المؤشرات الإقتصادية: من أهم المؤشرات الإقتصادية نجد:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إجمالي الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- مجموع الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- المؤشرات الإجتماعية: ومن أهمها:

- مؤشر الفقر البشري؛
- معدل البطالة؛
- معدل التعليم؛
- معدل النمو السكاني.

3- المؤشرات البيئية: منها:

- متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية؛
- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة؛

[1] عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص262.

[2] بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة وحقيقي صليحة، السياحة البيئية كأداة لتفعيل وإرساء أبعاد التنمية المستدامة- دراسة حالة الجـزائر- المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بعض الدول)، يومي: 24-25 أفريل 2012، جامعة البليدة، الجزائر، ص 03.

[3] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013، ص 267.

- كميات الأسمدة المستخدمة سنويا؛
- الأراضي المصابة بالتصحر؛
- التغير في مساحات الغابات.

4- المؤشرات المؤسسية: ونجد منها:

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة؛
- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة؛
- مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة.

المبحث الثاني: السياحة المستدامة

بعد مؤتمر الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992 توصل العالم إلى مصطلح التنمية المستدامة بما في ذلك التنمية الزراعية المستدامة أو الصناعية أو الثقافية أو السياحية، بمعنى أن السياحة المستدامة هي جزء من التنمية المستدامة والتي تسعى إلى جعل السياحة أكثر إستدامة وحفاظاً على مصادر المجتمع الثقافية والطبيعية للأجيال الحالية والقادمة من خلال تطبيق مبادئ السياحة.

تعد السياحة من الموضوعات التي أثارت ومازالت تثير جدلا في إفرازاتها المتعددة وقد أعطت للإدارة أبعاداً جديدة وفرضت أدواراً معقدة مما أدى بالإدارات أن تتحول في إهتماماتها نحو الإستدامة. وبما أن السياحة أصبحت صناعة مستديمة منتجة وفعالة ذات تأثير إيجابي كبير على جميع جوانب الإقتصاد، وكونها ركيزة أساسية وأداة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستديمة، إذ تعمل السياحة على تعزيز النمو الإقتصادي. ونظراً لأهمية العلاقة الخاصة المتبادلة بين صناعة السياحة والبيئة داخل دائرة إهتمام السياسات البيئية، حيث تعتمد صناعة السياحة ذاتها بشدة على نوعية ومجال البيئة التي يمكن أن تقدم من خلاله منتجاً سياحياً يمكن أن يتيح للسائحين الذين يبحثون عن الأماكن الجذابة غير الملوثة لزيارتها، وبالتالي يمكن أن تكون السياحة حليفاً لعملية حفظ البيئة وإستدامتها وقوة إقتصادية وسياسية داعمة لها. كذلك تساعد المجتمع بأن يكونوا أكثر إدراكاً ووعياً للمشاركة في الحفاظ على البيئة بواسطة النشاطات السياحية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة.

المطلب الثاني: مبادئ و أهمية السياحة المستدامة.

المطلب الثالث: السياحة كعامل في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة

السياحة المستدامة هي النمط السياحي الذي يدعم التوازن الثلاثي(الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي)، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها، أي هي نقطة التلاقي ما بين إحتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم.

أولاً– السياحة المستدامة في المؤتمرات الدولية: ظهر مفهوم السياحية المستدامة في المؤتمرات الدولية وكانت بدايتها.[1]

1- أقترح مبدأ الإستدامة للسياحة أوائل عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة، حيث من المتوقع من السياحة المستدامة أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد بطريقة تتيح تلبية الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على الثقافة والعمليات الإيكولوجية الأساسية والتنوع البيولوجي والنظم العلمية للحياة. بالرغم من أن السياحة لم تكن مدرجة في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، فإن القرار بأهمية مبدأ الإستدامة في السياحة من طرف أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص المعنية بالسياحة الدولية، أفضى إلى صياغة جدول أعمال للقرن 21 الخاص بالأسفار و صناعة السياحة في عام 1995.

2– ميثاق السياحة المستدامة: تم إصدار هذا الميثاق بلانزروت بإسبانيا سنة 1995 حيث تم التطرق إلى أن السياحة ظاهرة عالمية وأنها عنصر أساسي وإيجابي من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لكثير من البلدان، كما أنها من مسببات تدهور البيئة. لذلك يجب وضع إستراتجية عالمية لمواجهة التحديات البيئية لهذا القطاع. كما دعا الميثاق المجتمع الدولي، سواء الحكومات أو المشتغلين في السياحة من القطاع العام أو الخاص، إلى تطبيق وإعتماد المبادئ والأهداف التي جاء بها الإعلان من حيث إحترام التوازن في المناطق الهشة والحساسة بيئياً.

3- **إعلان برلين:** وهي إتفاقية دولية حول التنوع البيولوجي والسياحة المستدامة في مارس 1997 حيث أدرك المشاركون أهمية القطاع السياحي وعلاقته بالبيئة، وأن حماية التنوع البيولوجي من أولويات الحكومة والمنظمات الدولية. كما ينبغي للأنشطة السياحية إستخدام التكنولوجيا السليمة لتوفير المياه والطاقة ومنع التلوث، الخ.

4- **المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة التي تمت سنة 1999:** ركزت بشكل خاص على الدور الذي تلعبه السياحة في التفاهم والإحترام المتبادل بين الشعوب وإمكانية التمتع بموارد الأرض هو حق للجميع كما دعت إلى حرية تنقل السياح. ويستند في جزء منه إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما يحدد حقوق العمال وأصحاب المشاريع في القطاع السياحي في التدريب والحماية الاجتماعية، الخ.

[1] حميدة بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 71.

5- إعلان كبيك: تم هذا الإعلان سنة 2002 وتضمن تقديم توصيات للمشاركين في القمة إلى الحكومات والمشتغلين في قطاع السياحة والجهات المعنية الأخرى إلى إتخاذ تدابير مختلفة لتعزيز تنمية السياحة البيئية وجعل أنواع السياحة أكثر إستدامة من خلال الحفاظ على التراث الطبيعي والمناطق الحساسة بيئياً.

ثانياً- تعريف السياحة المستدامة: هناك مفاهيم متعددة للسياحة المستدامة يعبر بعضها عن تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية وحمايتها أو عن طريق زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة، وقبل التطرق إلى مفاهيم السياحة المستدامة لابد من معرفة بعض المصطلحات المرتبطة بهذا المفهوم وهي:

1- **السياحة الحديثة:** ويقصد بها الإتجاه الجديد الذي ظهر في دوافع وإتجاهات السياح، وذلك لمواجهة التأثيرات السلبية على مقومات الجذب السياحي، سواء كانت مقومات طبيعية أو من صنع الإنسان. وأهم ما يميز هذا الإتجاه هو توافق التغيرات التي طرأت على أسلوب التعامل مع الأنشطة المتعلقة بالسياحة نتيجة إستخدام التكنولوجيا الحديثة مع التغيرات التي طرأت على العملاء الجدد وإتجاهاتهم إلى مقاصد سياحية تتميز بمستوى عالٍ من المحافظة على البيئة. وأن الطبيعة هي القاعدة لسياحة المستقبل.[1]

2- **السياحة البديلة:** هي عبارة عن النشاط السياحي الذي يقدم المتعة للسائح وفي نفس الوقت لا يتسبب في تدمير البيئة الطبيعية ويعمل على الحفاظ عليها وتحسين عوامل الجذب إليها.[2]

ولقد تركز مصطلح السياحة البديلة في البداية على مفهوم السياحة التي لا تدمر البيئة وتحافظ على الإطار الإيكولوجي وتفادي الآثار الضارة للتنمية السياحية. إلا أنه أستخدم بكثرة في السنوات الأخيرة ليدل على السياحة التي لا تستهدف فقط المحافظة على البيئة الطبيعية وإنما تقدم الدعم أيضا لتطوير البيئة لمصلحة السكان المحليين والزوار. كما تعتبر السياحة البديلة إحدى المبادرات التي طرحت لمواجهة الآثار السلبية للسياحة، وبالتالي تعتبر السياحة البديلة طريق فعال لحسن إدارة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتوجيهها لخدمة الدولة المضيفة سياسياً وإعلامياً وحضارياً وإجتماعياً وإقتصادياً.[3]

3- **السياحة الخضراء:** هي ذلك النوع من السياحة الذي يستغل المصادر الطبيعية بشكل عقلاني، أو من خلال فرض المعايير البيئية على مكونات النشاط السياحي. مثلاً في مجال النقل يمكن إستخدام الوقود الأقل تأثيراً على البيئة، أو تقليل الكلفة التشغيلية للكهرباء والماء في المطارات، الخ. ونتيجة تضاعف أضرار الإنسان وأخطار صناعاته على البيئة وبالتالي تعد السياحة الخضراء من النشاطات الإقتصادية الفريدة كصديقة للبيئة وتحاول بكل ما أوتيت من قوة إلى تخفيض أضرار الإنسان على البيئة إلى حدها الأدنى.[4]

---

[1] أوريسي هيبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] محمد الصيرفي، السياحة والبيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 260.

[3] أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 130.

[4] أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية " الأسس والمرتكزات"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 56.

4- **السياحة البيئية:** هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك هي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والإنخراط بها.[1]

5- **تعريف السياحة المستدامة:** يمكن تعريف السياحة المستدامة كالآتي:

-عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة المستدامة على أنها: "تلك التي تلبي إحتياجات السياح والمواقع المضيفة، بالإظافة إلى حماية وتوفير الفرص للمستقبل. وهي بذلك القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كما يتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".[2]

-السياحة المستدامة هي: "الإستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية، على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي دون وقوع الأضرار على الطرفين. تلبي السياحة المستدامة إحتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي".[3]

-السياحة المستدامة: "تعني تحقيق مستوى الرفاهية للأجيال الحالية التي تأتي من السياحة مع عدم الإضرار بحصة الأجيال القادمة من هذه الرفاهية"، ونعني بالأجيال الحالية والقادمة كلا من السياح والسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي التي تتوفر فيها الموارد المختلفة، وبالتالي فإن السائح المحلي يستفيد من هذه المواقع ومشاهدتها والتمتع بها سواء كانت طبيعية أو أثرية مع عدم الإضرار بهذه المواقع تاركا إياها للسياح القادمين ليستفيدوا منها.[4]

ومما سبق نستطيع القول أن السياحة المستدامة: "هي الإستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية من أجل تلبية حاجيات السياح (محليين أو أجانب) دون المساس بالجانب البيئي والثقافي وذلك بشكل مستمر ومتواصل لتحقيق التنمية الإقتصادية".

---

[1] سالم حميد سالم، طارق سلمان، الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد 02، العراق، 2009، ص 93.

[2] سامية لحول، راوية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11-03/12 /2013. ص 07.

[3] إبراهيم بظاظو وآخرون، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 88.

[4] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

من خلال ما ورد من التعاريف السابقة للسياحة المستدامة نستخلص الخصائص الآتية:[1]

- سياحة فيها عدالة إجتماعية بإشتراك الشعب بصنعها ومعرفة حاجات السكان، وذلك من خلال مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع، والإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛
- سياحة تعمل ضمن حدود الموارد الموجودة داخل البلد، كما أنها تعمل على الإقلال من التأثيرات الملوثة للبيئة والتشجيع على إستخدام الطاقات النظيفة خاصة في قطاع النقل والمواصلات، بالإظافة إلى معالجة النفايات وإعادة إستخدامها؛
- سياحة تقدم إمكانية الإستجمام وفرص المعرفة والثقافة للأجيال الحالية والقادمة دون المساس بالبيئة؛
- سياحة تسمح للضيف أن يستمتع ويجد ما ينشده إلى جانب حماية المجتمع المضيف والبيئة؛
- سياحة تتوازن مع الصناعات الأخرى والأنشطة ضمن إطار الاقتصاد الوطني، وذلك بإنشاء مشروعات سياحية تتوزع بين مختلف أقاليم البلاد، مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم خاصة المتخلفة منها إقتصاديا، وبالتالي تحسين المستوى المعيشي وزيادة رفاهية الأفراد وإستغلال الموارد الطبيعية بمختلف الأقاليم؛
- سياحة تتكامل مع الخطط المحلية والإقليمية والدولية.

وهناك عدة عوامل ساهمت في ربط ظاهرة السياحة بمبدأ الإستدامة من خلال النقاط التالية:[2]

- الإستدامة تقتضي المحافظة على الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية والموارد السياحية الأخرى، بهدف ضمان الإستمرار بصلاحية إستخدامها في المستقبل. كما هي تقدم الفوائد للمجتمع حاليا، لأن أهمية الإستدامة في السياحة مرتبطة بإعتماد السياحة على تلك الموارد كسلع تجذب السياح، فمعالم البيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والتراثية والأثرية في المكان هي رأس المال الثابت، فإذا كانت تلك الموارد مشوهة أو مهملة فإن السياحة تبقى بعيدة، ولهذا فإن البداية في تحقيق الإستدامة لتلك المواقع تبدأ من حمايتها وصيانتها بشكل يمهد لتطويرها وتقديمها ضمن العرض السياحي بالشكل المناسب.
- تنمية السياحة وفق قواعد الإستدامة، تؤمن تخطيطها وإدارتها ويجنبها المشاكل البيئية أو الإجتماعية، وتدفع السلطات لدراسة وتحديد طاقة الإستيعاب وتعليمات الإستخدام لتلك الموارد من قبل السكان والسياح ونظام الإشراف والضوابط المتعلق بتلك الأمور.
- معايير ومستويات الجودة البيئية هي ناحية مهمة في عملية إتخاذ قرار الزيارة من قبل السائح، والسياحة تكون الحافز للسكان والزوار لتحسين شروط البيئة في المقاصد السياحية.

[1] صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر، دار حازم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 2002، ص 31.

[2] عمل مشترك بين وزارة الشؤون البيئية السورية و وزارة البيئة اللبنانية (كتيب)- خطة إدارة لتطوير قطاع السياحة، ص 06.

-لقد أصبح إنطباع السائح عن المكان قبل وأثناء الزيارة عاملاً مهماً في مدى إقبال السياح والزوار على البلد المضيف، فالمنتجعات السياحية مثلا تتطلب دوما تحديثا دوريا لتبقى مستمرة في مواكبة متطلبات السائح وتحقق أهدافها التسويقية.

-عوائد السياحة تنعكس على المجتمع المحلي، وعلى السلطات المحلية أن تعمل على توزيع معظم تلك العوائد على أوسع شريحة من السكان لتحقيق شروط الإستدامة للسياحة.

-أصبح موضوع الاستدامة (Durabilité)يتناول على نحو متزايد في السياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية والمحلية في مجال السياحة.

المطلب الثاني: مبادئ و أهمية السياحة المستدامة

أدى الإهتمام المتزايد بالسياحة إلى تعاظم دورها في التنمية، خاصة في ظل ظهور مصطلح الاستدامة.

أولاً– مبادئ السياحة المستدامة: عند محاولة دمج الرؤى والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية، يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار:[1]

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من إستراتيجيات التنمية المستدامة للدولة. كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع؛
- يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ التي تحترم ثقافة وبيئة وإقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية؛
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والإستخدامات الإقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة؛
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة؛
- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والإجتماعي والإقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع؛
- يجب حماية البيئة والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات، والإرتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية، وإيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة .وتحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبيئية؛
- يجب مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع، والإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء؛

[1] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 93.92.

– يجب أن يتم تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

ثانياً– أهمية السياحة المستدامة: تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وتوفير فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الإجتماعية والثقافية لعموم أفراد المجتمع. وتتمثل أهمية السياحة المستدامة في:[1]

- تشجع السياحة المستدامة على فهم أفضل لواقع السياحة على البيئة الطبيعية والثقافية والإنسانية؛
- تولد السياحة وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وبشكل غير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد، وتضمن توزيع عادل للعوائد والتكاليف؛
- تعزز السياحة قطاعات محلية مربحة مثل الفنادق وغيرها من أماكن الإقامة والمطاعم وغيرها من خدمات الطعام ونظم النقل والأعمال اليدوية وخدمات الدليل السياحي؛
- تسعى السياحة المستدامة إلى إشراك كل شرائح المجتمع في إتخاذ القرارات، كما تدمج بين التخطيط وتقسيم المناطق مما يضمن تنمية سياحية ملائمة لتحمل قدرة النظام البيئي؛
- تحفز على تحسين وسائل النقل والتواصل المحلية وغيرها من البنى التحتية الأساسية؛
- تنشئ مرافق للإستجمام التي يمكن للجماعات المحلية أن تستعملها إضافة إلى الزائرين، كما أنها تشجع على المحافظة على المواقع الأثرية والمباني والمناطق التاريخية؛
- تشجع السياحة الطبيعية على الإستعمال المنتج للأراضي التي تعتبر هامشية بالنسبة للزراعة؛
- تعزز السياحة الثقافية التقدير الذاتي للجماعات المحلية وتسمح بفهم أكبر وتواصل أفضل بين شعوب من خلفيات مختلفة؛
- تظهر السياحة المستدامة غير المضرة بالبيئة أهمية الموارد الطبيعية والثقافية بالنسبة إلى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي للجماعة ويمكن أن تساعد على الحفاظ على هذه الموارد؛
- تراقب السياحة المستدامة واقع السياحة وتقيمه وتديره كما أنها تطور أساليب موثوقة وتتصدى لأي أثر سلبي.

المطلب الثالث: السياحة كعامل في تحقيق التنمية المستدامة

تهدف إستدامة السياحة في القرن الواحد والعشرين إلى توعية السلطات الوطنية والمحلية بأهمية تنمية السياحة وإدارتها على نحو مستدام لكي تجعل القطاع السياحي أكثر إستدامة، حيث شددت منظمة السياحة العالمية على أهمية أخذ السياحة في أي إستراتجية وطنية. أي نقل مسؤولية التنمية السياحية أكثر فأكثر إلى السلطات المحلية مما يتيح لكل مجتمع محلي القيام بتنميته الذاتية ومنه الإنتقال إلى اللامركزية في هياكل الحكم من

[1] مروان صحراوي، وزاني محمد، الوعي السياحي سبيل لتجسيد السياحة المستدامة، مؤتمر دولي بعنوان: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، جامعة غرداية، الجزائر، يومي: 26-27 فيفري2013، ص 6.

أجل التخطيط للسياحة المستدامة وإدارتها. وهي بذلك مسؤولة عن تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية السياحية المستدامة (الجدوى الإقتصادية- الفوائد الإجتماعية للمجتمعات المحلية المضيفة- صون البيئة).[1]

وبتمحيص الدور الذي يتعين على الحكومات أن تقوم به بوجه خاص لجعل السياحة أكثر إستدامة، فإن المسؤوليات المترتبة على ذلك تتمثل في:[2]

1- **توفير القيادة والتنسيق:** وهذا ضروري، نتيجة للتشجيع الواسع النطاق للقطاع الخاص من أجل تشييد المنشآت. وحقيقة أن الكثير من الجوانب الموجودة في المقاصد القطرية والمحلية تؤثر في التجربة التي يخرج بها الزائرون وما تنطوي عليه السياحة من تداعيات بالنسبة للمجتمع والبيئة؛

2- **وضع إستراتيجية للسياحة المستدامة:** ينبغي للحكومات أن تعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لرسم طريق واضح لكي تمضي السياحة قدماً تستند على مبادئ الإستدامة؛

3- **إستحداث وإدارة بنية تحتية وموارد داخل الأراضي المملوكة ملكية عامة:** ففي الكثير من البلدان تكون البنية التحتية التي تعتمد عليها السياحة (مثل الطرق والنقل العام وإمدادات المياه ومعالجة النفايات وتوفير الطاقة، إلى غير ذلك) من مسؤولية الحكومة. وقد يشتمل هذا أيضا على المناطق الطبيعية ومواقع التراث الثقافي. وتوفير الإدارة لهذه الموارد له تأثير عميق على إستدامة السياحة؛

4- **توفير إطار تنظيمي:** كثير من الأدوات التي يمكن إستخدامها للتأثير على إستدامة السياحة كضوابط التخطيط وإصدار التراخيص ولوائح العمل تحتاج إلى تدخل من جانب السلطات؛

5- **تعزيز وتيسير الطرق الأخرى للتأثير على المنشآت والزائرين:** إذ يمكن إستخدام شتى الأدوات الإقتصادية الداعمة لجعل السياحة أكثر إستدامة. وعلى الرغم من أن الحكومات قد لا تحتاج إلى أن تكون وكالة تنفيذ لجميع هذه الأدوات فإن دعمها يكون غالباً أمراً مهماً للغاية من أجل تحقيق النجاح؛

6- **توسيع نطاق المعارف:** غالباً ما تكون الحكومات في وضع جيد يمكنها من بدء أو دعم البحوث في تأثيرات السياحة والإستدامة ونشر الممارسات الجيدة.

بإختصار، وحتى يمكن تحقيق التنمية السياحية المستدامة من الضروري تحقيق متطلباتها والتي تتمثل كما يحددها البعض فيما يلي:[3]

---

[1] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 157-162.

[2] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، قضايا السياسات العامة: السياحة والبيئة، دبي، الإمارات، 7 – 9 / 04 / 2005، ص ص: 7- 8.

[3] فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي(الاستراتيجيات، الأهداف، الأولويات)، عالم الكتب، مصر، 2004، ص ص 70- 71.

أ - **متطلبات تنظيمية:** وهي التي تتعلق بالعوامل التنظيمية والإدارية التي تحدد القواعد والضوابط التي تهم النشاط السياحي سواء وزارات أو أجهزة الثقافة أو القطاع السياحي بأكمله من تحديد الإختصاصات والمسؤوليات بين الأجهزة المعنية المختلفة.

ب –**متطلبات بيئية:** وهي التي تختص بحماية البيئة والحفاظ عليها لكي يكون المناخ ملائماً للنشاط السياحي كحماية الآثار والموارد السياحية الطبيعية من أخطار التلوث.

متطلبات إدارية: وهي المتعلقة بإدارة النشاط السياحي والعاملين في المجال السياحي من عمالة ومهندسين وإداريين، حيث يجب أن تتوافر فيهم الكفاءة والفاعلية والإلمام بالعمل السياحي ككل وخاصة بما يتعلق بالفنادق والإقامة والتنقل ومواصفاتها التي يجب أن تتوافر فيها.

د –**متطلبات عامة:** تتضمن الخدمات التي تقدمها الدولة وتضعها في خطتها العامة مثل: الخدمات التي تقدم لتنمية الحركة السياحية في الدولة، ولتنمية صناعة السياحة من قرارات وتشريعات وقوانين وتسهيلات للمشروعات السياحية والجمركية وغيرها.

المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة

تعتبر التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، كما تعمل على إيجاد نوع من التوازن الإقتصادي والإجتماعي في المناطق والمجتمعات السياحية، وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية، ومن هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الإقتصادية.

وتكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا للدور الذي تلعبه في نمو إقتصاديات العديد من دول العالم، ونتيجة لدور السياحة كقطاع إقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق التنمية الإقتصادية يعتبر أمرًا هامًا لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحة المستدامة.

المطلب الثاني: أشكال وأهداف التنمية السياحية المستدامة.

المطلب الثالث: محددات التنمية السياحية المستدامة ومعوقاتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية السياحة المستدامة

التنمية السياحية المستدامة هي أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة، وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة، وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة.

أولاً– تعريف التنمية السياحة المستدامة: هناك عدة مفاهيم للتنمية السياحية المستدامة يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالإستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية. ومنه سنتطرق إلى بعض المفاهيم التي تناولت موضوع التنمية السياحية.

– تعرف التنمية السياحية المستدامة على أنها: "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.[1]

– عرفت المنظمة العالمية السياحة: "التنمية المستدامة للسياحة" هي التنمية التي تلبي إحتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".[2]

– يعرف الإتحاد الأوربي للبيئة والمنتزهات القومية التنمية السياحية المستدامة على أنها "النشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الإقتصادي والإجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية". كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية.[3]

يعبر مصطلح التنمية السياحية المستدامة عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، فالتخطيط العلمي للتنمية السياحية هو السبيل الوحيد لتحقيق التنسيق والتوأمة بين مختلف القطاعات، وإيجاد التوازن بين المطالب المتنافسة والمتعارضة أحياناً على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تخفيف الآثار والنتائج السلبية.[4]

---

[1] نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (3)2006، ص 18.

[2] صلاح الدين خربوطلي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3] صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث: القانون والسياحة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 26-28 افريل 2016، ص 14.

[4] كافي مصطفى يوسف، صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات، 2006، ص106.

من التعاريف السابقة فإن التنمية السياحية المستدامة تحكمها عدة إعتبارات لابد من مراعاتها وهي كالأتي:[1]

- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب؛
- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة، الآثار التاريخية أو أي عامل تتميز به المنطقة السياحية؛
- تجنب تكرار المنتج السياحي والسعي إلى تنويعه وتوفير الخدمات اللازمة؛
- الإستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها، لتتمكن من مواكبة إحتياجات الطلب السياحي المحلي والدولي؛
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الإقتصادية للإستثمارات السياحية؛
- دعم الدولة للقطاع السياحي من خلال مساعدة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية؛
- توافق خطة التنمية السياحية مع خطة التنمية الإقتصادية لتحقيق نمو متوازن في القطاعات الأخرى؛
- تحديد المشاكل التي قد تعترض تنمية الصناعة السياحية ووضع خطط بديلة لمعالجتها؛
- دراسة السوق السياحية المحلية من أجل معرفة مواعيد السياح الوافدين وتفضيلاتهم للسعي إلى توفيرها؛
- توفير شبكة من الفنادق التي تتناسب لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات(الفقراء والأغنياء)؛
- أن تهدف التنمية السياحية إلى نيل زيادة متوازنة ومستمرة من الموارد السياحية، إضافة إلى ترشيد وتعميق درجة الإنتاجية في القطاع السياحة؛
- تؤدي النظافة والخدمات السياحية دوراً مهماً في تطوير التنمية السياحية، وذلك من خلال السهر على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب السياحي.

وفي الجدول الموالي نوضح مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة كما يلي:

[1] خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 136-137.

الجدول رقم(05): مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة.

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
مفاهيم عامة	
– تنمية سريعة	– تنمية تتم على مراحل
– ليس لها حدود	– لها حدود وطاقة استيعابية معينة
– قصيرة الاجل	– طويلة الأجل
– سياحة الكم	– سياحة الكيف
– إدارة عمليات التنمية من الخارج	– إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحلين
إستراتيجيات التنمية	
– بدون تخطيط	– التخطيط أولا ثم التنمية بعد ذلك
– تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	– تخطيط شامل متكامل
– تركز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	– مراعاة الشروط البيئية في البناء و تخطيط رضا التنمية
– مباني حضارية تقليدية	– أنماط معمارية محلية
– برامج خطط لمشروعات	– برامج خطط منبنية على مفهوم الإستدامة
مواصفات السائح	
– مجموع وأعداد كثيفة من السياح	– السياح حركة أفراد ومجموعات صغيرة
– فترات الإقامة قصيرة	– فترات إقامة طويلة
– ضوضاء وأصوات مزعجة	– رزانة وهدوء في الأداء
– في الغالب زيارة واحدة للمكان	– إحتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان
– مستويات ثقافية مختلفة	– مستوى عالي من الثقافة والعلمي

المصدر: مفاتيح يمينة، تسويق السياحة الإقليمية الصحراوية في ظل التنمية المستدامة– دراسة حالة إقليم الأهقار، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 74.

ثانياً– مبادئ التنمية السياحية المستدامة: لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحا في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والإجتماعية والإقتصادية من جهة أخرى تتمثل في:[1]

– وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية؛

[1] أحمد محمود مقابلة، مرجع سبق ذكره، ص 94- 96.

- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع؛
- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تنظم أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية دون إحداث أضرار بالبيئة؛
- ضرورة وجود طاقم بشري مكون من أجل إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها المحافظة على المكتنزات للأجيال القادمة؛
- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين بأهمية البيئة والمحافظة عليها، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على ذلك؛
- تحديد القدرة الإستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون إكتظاظ أو إزدحام، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والإجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى. وهناك عدة مصطلحات للقدرة الإستيعابية منها:
  - **الطاقة الإحتمالية المكانية:** تعتمد على قدرة المكان في إستيعاب الحد الأعلى من السياح حسب الخدمات المتوفرة في الموقع.
  - **الطاقة الإحتمالية للبيئة:** تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن إستقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة.
  - **الطاقة الإحتمالية للسياحة البيئية:** أي إستقطاب الحد الأعلى من السياح الذين يمكن إستقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات بدون إزدحام، على أن لا يؤثر عددهم في الحياة الفطرية والبيئية والإجتماعية في الموقع.
- دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً؛
- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة.

ثالثاً– أنواع التنمية السياحية: تعددت أنواع التنمية السياحية والتي يمكن حصرها في الآتي:[1]

1-**التنمية السياحية الشاملة:** وهي تنمية شاملة للنهوض بجميع الجوانب السياحية والإقتصادية والإجتماعية الثقافية والبيئية والحضارية والسكانية الموجودة في البلاد، وهي التنمية المنشودة التي تهدف إليها كثير من الدول وتسعى للوصول إليها وتتطلب الكثير من الجهد والعمل والأموال.

2-**التنمية المكانية:** والتي تقسم على أساس المستوى المكاني لتشمل:

– **تنمية سياحية محلية:** وتكون التنمية في هذا المستوى متخصصة وأكثر تفصيلاً من المستويات الأخرى، وتتضمن: خدمات البنية التحتية، مناطق الجذب السياحي، شبكات ونظام النقل، توزيع الخدمات السياحية.

[1] أوريسي هيبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 137.

- **تنمية سياحية إقليمية:** وتركز على جوانب عديدة كطرق العبور الإقليمية وكافة الخدمات السياحية والسياسات السياحية والإستثمارية والتشريعية وهياكل التنظيم السياحية الإقليمية. وتعتمد هذه التنمية على حجم الدولة أو الإقليم، والدولة الصغيرة قد لا تحتاج لهذه التنمية.

- **تنمية سياحية دولية:** وقد تقتصر على خدمات النقل وتطوير عناصر الجذب السياحي بين مجموعة من الدول المتقاربة، وقد تشمل البرامج والإتفاقيات والتبادلات السياحية وتيسير قدوم الأفواج وما يترتب عليه من إجراءات وترتيبات وتشارك في هذه التنمية أيضا الهيئات السياحية الدولية لتقديم الدعم المعنوي وتيسير قيام الرحلات والزيارات وتنظيم الأوقات وغيرها من الإعداد والتنظيم.

3- التنمية السياحية المستدامة: وتسمى أيضا بالتنمية البيئية، وهي التي تحول دون تدهور عناصر الجذب السياحي، وتعرف على أنها النشاط الإقتصادي الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية إلى أكبر قدر ممكن مع الحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة.

المطلب الثاني: أشكال وأهداف التنمية السياحية

إن عملية تنمية وتطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن إستخدامها في الصناعة السياحية وتقييمها بشكل علمي، بل وإيجاد مناطق سياحية جديدة تجذب إليها السياح، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية السياحية.

أولاً- أشكال التنمية السياحية: تأخذ التنمية السياحية أشكالاً متعددة منها:[1]

1- تطوير المنتجعات السياحية: وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الإكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والإستراحة والإستجمام.

2-**القرى السياحية:** وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة بكثرة في أوروبا، كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، فالحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، وهي بذلك تستهوي سكان المدن حباً في التغيير والبساطة. ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود أنشطة (التزلج، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى...). وتختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل: الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام. ويتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

[1] عماري سمير، بلحسين دلندة، التنمية السياحية في الجزائر "واقعها وآفاقها المستقبلية"، المؤتمر الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية: تقييم وإشراف، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2013، ص 05.

3- **منتجعات المدن:** يتطلب هذا النوع من المنتجعات دمج برامج إستعمالات الأراضي وبرامج التنمية الإجتماعية المنتظرة، مع عدم إهمال البعد الإقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الإستثماري للمشاريع في المنطقة وتحتاج عملية إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

4- منتجعات العزلة (Retreat Resorts): أصبح هذا النوع من المنتجعات من بين المناطق السياحية المفضلة في جميع أنحاء العالم، نظراً لما تتميز به من صغر حجمها ودقة تخطيطها وشموليتها. وعادة يتم إختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل: الجزر الصغيرة أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة.

5- السياحة الحضرية: وتوجد في المناطق الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الإقتصادي الوحيد في المنطقة. وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة، وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها، وقد أخذت كثير من الحكومات حالياً على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع الأثرية والتاريخية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى.

6- **سياحة المغامرة:** وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على طول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة. ولا يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة.

7- **سياحة الرياضة البحرية:** يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات)، تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب...الخ.

ثانياً- أهداف التنمية السياحة: إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر ألا و هو تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة. وتختلف أهداف التنمية السياحية وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر داخل نفس الدولة. ويرجع هذا إلى جملة من العوامل أهمها إختلاف الدول في مكونات عرضها السياحي وإمكانياتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الإقتصادية والإجتماعية و البيئية وغيرها.[1]

[1] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013،ص 99.

وفي الغالب يمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية إلى قسمين:[1]

1- **أهداف عامة:** وهي تشمل كل ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل:

- تحقيق نمو سياحي متوازن؛
- تدعيم المردودات الإقتصادية للسياحة؛
- زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة؛
- زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي؛
- زيادة الدخل القومي الإجمالي؛
- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للسائحين والمقيمين بالدولة؛
- الزيادة المستمرة في إستخدام المكون الوطني من سلع وخدمات في عمليات البناء وإدارة الكيان السياحي: فجل الدول السياحية تحرص علي إستخدام مواردها المحلية عند إقامة وتشيد وصيانة مكونات العرض السياحي؛
- المساهمة الفعالة في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية: بحيث تتميز صناعة السياحة ناجحة في أي دولة سياحية بقدراتها على التفاعل مع مشاكل المجتمع ومساهمتها في حل مختلف المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها الدولة. كذلك الحال بالنسبة لسياسة التنمية السياحية إذ لا نحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الليالي السياحية، بل من خلال دورها في حل مشكلات إجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة، تنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.

2- **أهداف محددة:** وتمثل التعريف بالمقومات الأثرية والدينية والتاريخية التي يزخر بها البلد والتعريف بالجانب الحضاري الذي يمتلكه البلد. ولبلوغ الأهداف السابقة هناك مجموعة من المحاور التي تمثل الإطار المتكامل الذي يجب أن تسير عليه سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وتتمثل في المحاور التالية:

- زيادة عدد السائحين: تسعى الدول من خلال سياسات التنمية السياحية إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين إليها سواء إلى المناطق التقليدية أو من خلال فتح مناطق جديدة، فبالنسبة للمناطق التقليدية وقصد توسيع حجم الطلب بها نحو البلد يجب عرض لمنتجات سياحية جديدة. أما عن فتح مناطق جديدة فيتم من خلال مد النشاطات التسويقية للدولة السياحية إلى مختلف الأسواق السياحية الجديدة.
- تمديد متوسط مدة الإقامة: يعد متوسط الإقامة من المعايير الفعالة في قياس مستوى النشاط السياحي في أي بلد إذ يعبر عن مدى قبول المنتج السياحي من قبل السائحين، وبما أن المغريات السياحية لا تقاس بالكم أو بالحجم بل بالكيفية والمستوى، فقد حرصت البلدان السياحية إلي زيادة فاعلية عناصر الجذب الإيجابية للحركة

[1] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

السياحية والتقليل المستمر من عناصر الطرد السلبية بهدف بناء صناعة سياحية متقدمة تحقق أعلى نسبة رضا من قبل السائحين، ويتم ذلك من خلال تحسين وتطوير المناطق السياحية التقليدية أولا، ثم التركيز علي خلق مناطق جديدة تكون مزودة بكافة المستلزمات وبأسعار تنافسية لما يقدمه الآخرون، وبعد ذلك يتحقق الرضا النفسي للسائحين مما يرفع من متوسط مدة إقامتهم بدولة العرض السياحي.

– زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح: إن لمتوسط الإنفاق اليومي للسائح دور هاما في تعظيم و تقليل الناتج الإقتصادي من السياحة، ويتوقف متوسط الإنفاق اليومي للسائح على عدة عوامل يتعلق بعضها بالسائح نفسه، في حين يتعلق البعض الآخر بمدي توافر مجالات الإنفاق التي تجذب السائحين، فالعرض هنا يخلق الطلب ويؤثر فيه، وتعمل مختلف الدول إلي الرفع من مستوي إنفاق السائح اليومي من خلال التركيز على إجتذاب السائحين ذوي الدخول المرتفعة أو العمل علي حث الطلب وذلك عن طريق إعداد مختلف المناطق السياحية وتهيئتها بمراكز البيع والإهتمام بكافة مجالات إنفاق السائحين.

ونظر لتعاظم دور وأهمية السياحة، تبنت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015 أجندة 2030 للتنمية السياحية المستدامة، وهى تمثل علامة مميزة في طريق الإهتمام بالتنمية السياحية المستدامة، وتقديم المساعدة والإرشادات للدول الأعضاء في هذا المجال الحيوي.

وتتضمن هذه الأجندة أهداف التنمية السياحية المستدامة، والإطار العام لهذه الإستراتيجية الذي يتجه نحو القضاء على الفقر المطلق في الدول النامية، وخاصة الأقل نموا والأكثر فقراً، ومحاربة التمييز وعدم المساواة، وتقليل مخاطر التغيرات المناخية والإحتباس الحراري حتى سنة 2030.

وترتكز أهداف التنمية السياحية المستدامة على التنمية البشرية في تكاملها مع إستراتيجيات التنمية لمختلف الدول، حسب ظروفها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، ويساهم قطاع السياحة بطريقة مباشرة وغير مباشرة فى تحقيق هذه الأهداف، التى يمكن حصرها فى أهداف إقتصادية وإجتماعية وبيئية، كما يلي:[1]

1-**الأهداف الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة:** تتعدد الأهداف الإقتصادية، مثلا قصد تعظيم مساهمة السياحة في الرخاء الإقتصادي، الذي يضم عناصر كثيرة منها تحقيق العمالة الكاملة والتنمية الإقتصادية الإقليمية والمحلية، وتحسين ميزان المدفوعات، الخ. ونجمل أهم الأهداف الإقتصادية فيما يلي:

– **القضاء على الفقر المطلق في العالم:** يمكن للسياحة كقطاع سريع النمو خلق وظائف وأماكن عمل جديدة، وللتنمية السياحية المستدامة تأثير كبير على كافة مستويات المجتمع المحلي، وعن طريق تبني هدف مكافحة الفقر بتشجيع إقامة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتدعيم الفئات الأكثر رعاية مثل النساء والبنات والشباب وكبار السن.

[1] صلاح زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص19-25.

– **القضاء على الجوع في العالم:** إن تحقيق الأمن الغذائي وتحسين نوعية الغذاء تشجع على تبني أساليب الزراعة المستدامة، ويمكن للسياحة المستدامة أن تدفع إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وذلك بتشجيع الإنتاج الزراعي المستدام، وعدم إستخدام الكيماويات الملوثة للتربة والمياه، وإستهلاك المنتجات الزراعية المحلية في الفنادق والمنتجعات السياحية، وإندماجها في سلسلة قيمة سياحية، وأساليب الزراعة الحديثة يمكن إندماجها مع الزراعة التقليدية الخالية من الكيماويات والمخصبات والملوثات. كما أن الدخل الإضافي المتولد في المجتمعات المحلية يمكنه أن يؤدي إلى تحسين وترقية قيمة الخبرة في التنمية السياحية المستدامة.

– **رفع كفاءة وإنتاجية العمل والنمو الاقتصادي:** إن تدعيم التنمية المستدامة بما فيها من نمو إقتصادي مستدام ومعدل مرتفع للتشغيل المنتج، هدف إقتصادي منوط بالتنمية السياحية المستدامة أن تحققه، لأنها قطاع إقتصادي رائد على المستويين العالمي والمحلي، ويشتغل على مستوى العالم واحد في قطاع السياحة من كل مشتغل، سواء بطرق مباشر أو غير مباشر. وتطبيق التنمية السياحية المستدامة يفتح آفاق جديدة وفرص عمل للنساء والشباب في مشروعات سياحية مستدامة، ويحافظ على المنتجات التقليدية من الإندثار ويرفع من شأن ثقافة المجتمع المحلي.

– **تطوير الصناعة والتكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية:** تعتمد التنمية السياحية المستدامة على بنية أساسية وبيئة مستدامة ومتجددة، وتساعد السياحة المستدامة الحكومات على صيانة وتحسين البنية الأساسية لتظل مستدامة ونظيفة وكوسيلة فعالة لجذب السائحين والإستثمارات الأجنبية، وهذا يسهل إقامة التصنيع والإنتاج المستدام الضروري للنمو الإقتصادي والتنمية المستدامة.

– **ضمان تحقيق إطار عام للاستهلاك والإنتاج المستدام:** إن قطاع السياحة يملك القدرة على تبني ممارسات فعالة للإستهلاك والإنتاج المستدام، ويحقق بذلك المشاركة الفعالة في التنمية المستدامة، خاصة بخلق وظائف جديدة تتماشى مع الإقتصاد الأخضر وحماية البيئة وتدعيم المنتجات التقليدية والثقافة المحلية. وقد أطلقت منظمة السياحة العالمية برنامج السياحة المستدامة والذي يعد المكون الأساسي لإطار برامج العشر سنوات لنماذج الإستهلاك والإنتاج المستدام، ويستهدف هذا البرنامج تطوير ممارسات السياحة المستدامة، ويشمل مبادرات تحث على كفاءة تشغيل مدخلات الموارد الطبيعية من أجل الحصول على مخرجات إقتصادية وإجتماعية مستدامة.

2-**الأهداف الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة:** تتمثل في النمو الإجتماعي والحضري للمواطنين، ورفع مستوى وعيهم وتعليمهم وتقديرهم لتاريخ بلادهم. وتعظيم فرص التمتع بالسفر والسياحة والترويح بالنسبة للسائحين الأجانب والمواطنين. ويمكن إيجازها فيما يلي:

– **رفع المستوى الصحي والشعور بالسعادة:** يعتبر هدف رفع المستوى الصحي والشعور بالسعادة لجميع الأعمار تحققه التنمية السياحية المستدامة، لأن الدخول المتولدة عن السياحة يمكن إعادة إستثمارها في الخدمات والرعاية الصحية، بهدف رفع مستوى الصحة العلاجية والوقائية، ومنع تفشي الأمراض المعدية وخفض معدل وفيات الأطفال. ويعتبر تعميم مشاعر السعادة هدفا نبيلا كما تدعو إليه الإستراتيجية المقترحة بأن يكون هدف

التنمية تحقيق السعادة لكل أفراد المجتمع. وقامت الأمم المتحدة بإصدار تقرير السعادة العالمي لحث الدول على تبني إستراتيجيات للتنمية تستهدف سعادة الإنسان والقضاء على العوامل المسببة للأمراض النفسية.

– **القضاء على الأمية وتحسين منظومة التعليم:** تظل مشكلة الأمية وتسرب الأطفال في مراحل التعليم الأساسي مشكلة إجتماعية حادة. ورغم أن الجهود المخلصة المبذولة أدت لخفض نسبة الأمية إلى حوالي 51%، إلا أن الأرقام المطلقة مفزعة حقا فمثلا في مصر يوجد نحو أربعين مليون إنسان أمي. لعل تقديم فرص التعلم وإعداد قوة العمل المدربة يعتبر أسلوبًا فعالاً للنهوض بالتنمية السياحية المستدامة، ويمكن لقطاع السياحة أن يقدم الحوافز في مجالات التعليم والتدريب، وبذلك يسهل إنتقال قوة العمل المؤهلة والمدربة داخل وخارج الوطن. ويمكن للشباب والنساء الإستفادة من برامج التدريب والتأهيل المهني في إطار مشروعات السياحة المستدامة.

– **منع التفرقة وتحقيق المساواة بين الجنسين:** تعمل السياحة المستدامة على تمكين المرأة بطرق مختلفة، منها خلق وظائف لهن وإتاحة فرص لتوليد الدخل بالعمل في المشروعات السياحية الصغيرة والمتوسطة، فيمكن أن تصبح السياحة المستدامة وسيلة فعالة لتشغيل النساء ومساعدتهن للقيام بدور فعال في المجتمع المحلى.

– **تطوير المجتمع المحلي وإحداث التوازن الإقليمي:** يمكن للسياحة المستدامة أن تكون أداة فعالة لتطوير المجتمع المحلى وتقليل الفوارق بين سكانه، وتساهم السياحة البيئية في التنمية الحضرية والريفية، وتقلل من عدم التوازن الإقليمي بإعطاء المجتمعات المحلية الفرصة لتطوير نفسها ذاتيا بما يلائم بنيتها الإجتماعية والثقافية. كما تعد السياحة أداه فعالة للتنمية المستدامة في كثير من البلدان لتلحق بالاقتصاد العولمي، ففي سنة 2014 بلغت الدخول المحصلة من السياحة في البلدان الفقيرة والأقل تطور نحو 16,4 مليار دولار، بعد أن كانت في سنة 2000 لا تتعدى 2,6 مليار دولار.

– **خلق مؤسسات قوية للعمل من أجل السلام والعدالة الاجتماعية:** إن تشجيع إقامة جمعيات ومنظمات تراعي التنمية المستدامة يعتبر مدخلاً هامًا لتحقيق العدالة الإجتماعية، فالأنشطة السياحية تجمع بين شعوب ذوي ثقافات متعددة، وبذلك تحقق السياحة فرصة عظيمة للتفاهم والثقة والتسامح بين مختلف الثقافات والروافد الحضارية، وبذلك يكون الطريق ممهدًا لتحقيق السلام العالمي وتقليل بؤر الصراع والعنف. والتنمية السياحية المستدامة تفيد في تطوير وتقدم المجتمعات المحلية، وتساعد بذلك في منع الاضطرابات والصراعات، وتساهم في إصلاح المجتمعات التي خرجت من أزمات الحروب الأهلية وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

3- **الأهداف البيئية للتنمية السياحية المستدامة:** يجري تبني الأهداف البيئية بمعنى العمل على حماية البيئة كسبيل رئيسي من سبل التنمية المستدامة، ويكون ذلك عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتفادي أسباب التلوث، وحماية البيئة الطبيعية عن طريق الإلتزام بالطاقة الإستيعابية القصوى للمناطق السياحية .ويمكن إيجازها فيما يلى:

– **حماية الأحياء المائية في البحار والمحيطات:** إن صون الطبيعة وحماية الأحياء المائية في البحار والمحيطات عنصر فعال لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل سياحة الشواطئ والأماكن البحرية عماد السياحة في الجزر

والبلاد الواقعة على البحار، ويجرى تأمين وحماية نظم بيئية بحرية لتبقى سليمة وصحية، ولذلك فإن التنمية السياحية المستدامة يجب أن تكون مندمجة مع إدارة المناطق السياحية البحرية والشاطئية، لكي تساعد على المحافظة على النظم البحرية وتكون وسيلة فعالة لتحقيق الاقتصاد الأخضر كثيف العمالة.

– **توفير الصرف الصحي والإمداد بالمياه النقية:** تلعب السياحة دوراً فعالاً في توفير الصرف الصحي وتدوير النفايات والإمداد بمياه الشرب النقية والرقابة على مصادر التلوث للمياه والهواء والتربة، وكذلك إستخدام تكنولوجيا نظيفة وآمنه للحفاظ على المياه والإستخدام الرشيد والمستدام لها.

– **الإستخدام الواسع لمصادر الطاقة النظيفة:** إن الإستخدام المتزايد لمصادر الطاقة النظيفة يمكن السياحة من أن تكون عاملا قويا للتحول من إستخدام مصادر الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة إلى مصادر الطاقة الجديدة أو المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. والتشجيع على إستخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة على المدى الطويل يساهم في تخفيض الانبعاث والإحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

– **إنشاء مدن ومجتمعات مستدامة:** "المدينة غير المريحة لمواطنيها ستكون كذلك للسائحين"، تلك مقولة صحيحة لحد كبير، لذلك فإن التنمية السياحية المستدامة سيكون لها القدرة على تجهيز بنية أساسية جيدة في المناطق الحضرية، وتشجع على حماية وصيانة التراث الحضاري الطبيعي والثقافي، وهى الأصول الثابتة التي ترتكز عليها السياحة، والإستثمار في البنية الأساسية والإقتصاد الأخضر يضيف إلى شبكة الطرق والمواصلات والنقل ويخفض من مصادر التلوث، ويحافظ على الأماكن الأثرية المفتوحة. إن إقامة العمارة الخضراء والمدن الخضراء ستكون مفيدة للمواطنين قاطنيها أولا وأيضا للسياح.

– **الحد من التغيرات المناخية:** السياحة تؤثر وتتأثر بالتغيرات المناخية، وتعد بذلك ذات مصلحة كبيرة في أن تلعب دوراً رائداً في الإستجابة العالمية لتحديات تغيرات المناخ .كما أن خفض إستهلاك الطاقة والتحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، خاصة في قطاع النقل والمواصلات، يجعل للسياحة السبق والفضل الكبير في مواجهة مشكلة حادة تعد من أكبر تحديات عصرنا.

– **المحافظة على الزراعة المستدامة والغطاء النباتي:** إن حماية وتشجيع الإستخدام المستدام للنظم البيئية، والإستغلال غير المفرط أو الجائر للغابات ومصادر الثروة الطبيعية، ومنع التصحر وتجريف الأرض الزراعية، سيحقق التنوع البيولوجي. إن التراث الطبيعي ملك للبشرية جمعاء، ويمكن للسياحة البيئية أن تلعب دوراً كبيراً، ليس فقط في حفظ التنوع البيولوجي، بل وأيضا حماية النظم البيئية وتحقيق التوازن البيئي، وذلك بتقليل النفايات وتدويرها وخفض الإستهلاك، وصيانة الموارد الطبيعية.

مما تقدم نخلص إلى القول أن التنمية السياحية تتطلب تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد نظرا لإرتباط السياحة مع مختلف تلك الأنشطة الأخرى مثل النقل والجمارك والتجارة والخدمات بصفة عامة.

وبإختصار تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عميلة التخطيط السياحي، في مجموعة من الأهداف كالتالي:[1]

الجدول رقم (06): الأهداف المختلفة للتنمية السياحية.

أهداف التنمية السياحية	
الإ**ستدامة *على الصعيد الاقتصادي***	– تحسين وضع ميزان المدفوعات. – تحسين البنية التحتية. – بعث إستثمارات جديدة. – زيادة مستويات الدخل. – تنويع العائد الإقتصادي ومصادر الدخل القومي.
الإستدامة على الصعيد الإجتماعي والثقافي:	– حماية وإشباع الرغبات الإجتماعية للأفراد والجماعات. – إحترام المكتسبات الثقافية والدينية – خلق مناصب شغل، والتقسيم العادل للمداخيل المحققة. – توفير تسهيلات ترفيه وإستجمام للسكان المحليين الإستدامة.
الإستدامة على الصعيد البيئي	– المحافظة على التوازن البيئي. – وضع ضوابط الترشيد السلوكي في إستهلاك الموارد.
الإستدامة على الصعيد السياسي	–نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب. –تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

المصدر: بن بوزيان محمد وبن حبيب عبد الرزاق، السياحة المستدامة كمحرك للتنمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 22- 23 نوفمبر، 2011، ص 7.

ثالثاً– الشروط الواجب توفرها في التنمية السياحية في الدول النامية: يجب أن توجه أهداف الخطة التنموية للنشاط السياحي في الدول النامية على زيادة أعداد السياح وعدد الليالي السياحية والعوائد الصافية التي يحققها قطاع السياحة وتنوع المنتج السياحي ويتم ذلك من خلال:[2]

– التركيز على سياحة المتاحف الأثرية والتاريخية والفنية والعلاجية والصحراوية والصناعات التقليدية المتوارثة؛

[1] بن بوزيان محمد، بن حبيب عبد الرزاق، السياحة المستدامة كمحرك للتنمية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 22- 23 نوفمبر، 2011، ص 7.

[2] موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 30.

- توسيع نطاق السياحة عبر كافة أراضي البلد التي لها مقومات سياحية شمالاً وجنوباً، وتقديم التسهيلات التي تشجع القطاع الخارجي على إستغلال المناطق النائية سياحياً وفندقياً؛
- إنشاء أماكن لإقامة السياح غير وسائل الإيواء الكلاسيكية(الفنادق) المرتفعة التكاليف وذلك من خلال تشجيع إقامة المخيمات وبيوت السياحة التي تكون أقل كلفة؛
- الإهتمام بالسياحة من ناحية تنظيم شروط تعامل الشركات السياحية مع السياح بحيث تتلاءم قدرة هذه الشركات على تقديم خدمات ممتازة للسياح بأسعار معقولة؛
- تشجيع شركات الفنادق السياحية العامة والخاصة بالإعتماد على المنتج السياحي المحلي، وفرض عقوبات في حالة المخالفة لإستيراد سلع منتجة محلياً؛
- عدم التوسع في إنشاء فنادق خمسة نجزم وتوجيه الإهتمام إلى الفنادق والمنشآت التي تناسب السياح من ذوي الدخول المحدودة مثل بيوت السياحة أو بيوت الشباب؛
- إلغاء القرارات التي تصدرها بعض الدول النامية والتي تقضي بدفع تكاليف إقامة السائح بالعملة الأجنبية مما يؤدي إلى إنخفاض تكاليف إقامة السائح بالفنادق، ويجب أن تتم العملية(المحاسبة) بالعملة الوطنية للدولة بوضع صرافات لتسهيل عملية الصرف(تغيير العملة).

المطلب الثالث: محددات التنمية السياحية ومعوقاتها

لإنجاح أي سياسة سياحية يجب أخذ بعين الإعتبار مجموعة من الإجراءات والإهتمام ببعض الجوانب وخاصة في الدول النامية، وهناك العديد من المحددات الأساسية للتنمية السياحية تتمثل أهمها فيما يلي:

أولا– محددات أساسية للنمو السياحي: تتمثل أهم المحددات فيما يلي:[1]

1– مستوى الدخل وتوزيعه: هناك علاقة مباشرة بين مستوى الدخل وطريقة توزيعه على مطالبه وحاجاته سواء كانت أساسية أو مكملة (الترفيه)، مع وجود الدافع للسفر السياحي، والدخل المرتفع يزيد الإنسان للسفر والترحال إلى أماكن غير موطنه، ويؤثر مستوى الدخل على الإنفاق السياحي.

2– ومستويات التعليم: يؤثر مستوى التعليم على النمو السياحي سواء بالنسبة للزائر أو المضيف. فكلما زاد درجة وعي وثقافة كل من السائح والمضيف، كلما ساعد ذلك على زيادة التدفق السياحي وبالتالي نمو حقيقي في المقاصد السياحية.

3– درجة التحضر: تقاس درجة التحضر بالتسهيلات والإمكانيات الخدمية ومشروعات البنية الأساسية من طرق وكهرباء ووسائل النقل، وكذلك فهم وإرتفاع مستوى ثقافة المضيف على إزدياد التدفق على المقصد السياحي.

[1] يسرى دعبس، اقتصاديات السياحة– دراسات وبحوث في الانثربولوجيا الاقتصادية، شركة الجلال للطباعة– العامرية– الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص ص: 624– 625.

4- الهيكل الاجتماعي: هناك علاقة بين اللوائح والقوانين الخاصة بالإجازات ودرجة النمو السياحي وزيادة عدد الرحلات السياحية الداخلية والدولية. فمع نظام سياحة الحوافز للعاملين المتميزين إزدادت حركة السياحة الداخلية والدولية. فنظام الإجازات المدفوعة الأجر مع تنظيم المؤسسات للرحلات الجماعية للعاملين بها كل هذا يؤدي إلى النمو السياحي خصوصا في مجال السياحة الداخلية.

ثانياً- محددات أساسية للتنمية السياحية بالدول النامية: فضلا عن المحددات الأساسية للنمو السياحي، فإن هناك محددات تتعلق بأوضاع الدول النامية تتمثل فيما يلي:[1]

1-**توفير التسهيلات السياحية:** بغض النظر عن مشروعات البنية الأساسية والتي تعد ضرورة ملحة للقيام بأي نشاط سياحي، من شبكة طرقات وسائل إتصال وكذا خدمات ذات كفاءة وتوفير الأمن، الخ، فإنه من الضروري توفير التسهيلات المتعلقة بالإقامة والإطعام وخدمات النقل السياحي فيما يتعلق بالأسعار بحيث تكون جيدة من حيث النوعية والتنافسية بالمقارنة بالمناطق السياحية الأخرى.

2-**الموقع الجغرافي:** يلعب الموقع الجغرافي دورا هاما في التدفق السياحي إلى المناطق السياحية المختلفة. يعتبر الموقع المناسب عاملاً أساسياً في صناعة السياحة الناجحة، فإذا علمنا أن نفقات النقل إلى المنطقة السياحية تمثل أهمية نسبية كبيرة في نفقات الرحلة، فإن الموقع بالنسبة للسائح يعتبر محدداً هاماً لنفقة الرحلة، إذ يلعب دوراً كبيراً في حركة السياحة الدولية. ويتوقف نجاح الدول النامية لمواجهة مشكلة بعد المسافة على التعاون بينها وبين شركات النقل الجوي من خلال إعطاء شركات النقل مزايا للتدخل في التسويق السياحي ووضع البرامج السياحية في مجال الرحلات الجوية أو القيام بدعم الأسعار.

3-**طبيعة ومصدر الإستثمارات في السوق السياحي:** نظراً لأن النشاط السياحي يتطلب موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية والمنشآت السياحية وغيرها من المشروعات التي تخدم القطاع السياحي والفندقي وبالتالي تتطلب حجماً كبيراً من التمويل.

ونظراً لطبيعة الإستثمارات في القطاع السياحي في الدول النامية تعتبر إستثمارات ضخمة، فإن مستثمري القطاع الخاص في البلدان النامية يترددون لممارسة الإستثمار السياحي والفندقي، فإن بعض الدول حاولت التغلب على هذه المشكلة من خلال تقديم قروض طويلة الأجل كما أسهمت المؤسسات المالية الدولية في تقديم قروض لهذا الغرض في دول نامية كثيرة، ومن هنا فإنه يكون ملائماً أن تتوخى الدول النامية تحقيق التوازن بين نوعين من الإستثمارات:

- إستثمارات القطاع العام وإستثمارات القطاع الخاص من أجل تنمية صناعة السياحة وإنعاشها، ويمكن أن تلعب الحكومة دوراً هاماً في توجيه الإستثمار في القطاع السياحي وخصوصا إذا كانت السياحة تعتبر قطاعاً أساسياً في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

[1] محيي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 44-48.

– الإستثمارات المحلية والإستثمارات الأجنبية، وإذا كانت الإستثمارات الأجنبية تلقى ترحيباً من الدول النامية للحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية فإنه يجب أن يراعى في ذلك أن المشروعات السياحية الأجنبية تحصل على معظم المكاسب السياحية.

4-**تقدير حوافز للمشروعات السياحية:** من الضروري أن تستهدف سياسة تقدير الحوافز في الدول النامية تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في المشروعات السياحية والفندقية، وتتنوع صور المساعدات المالية للمستثمرين في القطاع السياحي والفندقي فيما يلي:

أ– الإعانات: وهي تنقسم إلى إعانات نقدية وإعانات عينية.

– **الإعانات النقدية:** وهي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها الحكومة للمستثمرين للمساعدة على إقامة المشروعات السياحية والفندقية في المناطق التي تستهدف تنميتها سياحياً، وتكون هذه الإعانات في شكل نسبة من التكاليف الاستثمارية.

– **الإعانات العينية:** تتمثل هذه الإعانات بالنسبة للأراضي لإقامة المشروعات عليها، وتتخذ عدة أشكال، في شكل تقديم الأرض بدون مقابل أو تقديمها بأسعار منخفضة، أو قد تكون في شكل حق الإنتفاع لمدة معينة وبشروط مقبولة.

ب– القروض طويلة الأجل: يمثل هذا النوع من المساعدات أهمية خاصة في الدول النامية على إعتبار أن إنشاء المشروعات السياحية يتطلب إستثمارات كبيرة. وتتراوح آجال القروض من 20-25 سنة، كما يتراوح سعر الفائدة من2% إلى 3%.

ت– الإعفاءات الضريبية والجمركية: تقرر بعض الدول النامية إعفاءات ضريبية كاملة (ضرائب الدخل والضرائب العقارية) لمدة زمنية معينة 5- 15 سنة، ومن جهة أخرى تقرر بعض الدول النامية إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات اللازمة لإنشاء أو تجهيز المنشآت السياحية.

ث– المساعدات الفنية: تقوم بعض الحكومات بتقديم المساعدات الفنية إلى مستثمري القطاع الخاص من خلال مساعدتهم في دراسات الجدوى الإقتصادية للمشروعات السياحية، وتدريب العاملين في المجال السياحي في المعاهد الخاصة من أجل رفع كفاءتهم المهنية.

5– تقديم مزايا للإستثمارات الأجنبية: تحاول الدول النامية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في المجالات السياحية وتقدم لهم حوافز متنوعة، لذلك يجب عليها أن توفر المناخ المناسب للإستثمار الأجنبي وإرساء عوامل الإستقرار الإقتصادي والسياحي فيها.

6-**الأماكن الأثرية والتاريخية:** لها تأثير كبير على التطور السياحي وتعد جاذبة قوية للسياح، وتقسم إلى نوعين:

– **مواقع أثرية تاريخية:** والتي هي مرتبطة بكل الثقافات الإنسانية كالجرش الروماني بالأردن والأهرامات بمصر...

– **مواقع أثرية خاصة:** هي ليست معروفة من طرف عامة الناس، يتجه إليها الباحثون والدارسون، تجذب في العادة نسبة متوسطة من السياح.

ثانياً– معوقات التنمية السياحية: تختلف المشاكل التي تعترض تنمية وتطوير قطاع السياحة من بلد لأخر طالما أن لكل بلد مزاياه السياحية الخاصة به ومستواه التنموي، ويمكن تلخيص هذه المشاكل على النحو التالي:[1]

1-**نقص الدراية الفنية وضعف النشاط الترويجي:** على الرغم من توفر الوعي والدراية بالأهمية الإقتصادية التي تكتسبها السياحة كصناعة وما لها من أثر إيجابي كمصدر من مصادر العملات الأجنبية وفرص الإستخدام، فإنه في الكثير من الحالات يوجد نقص في المعرفة السياحية والكوادر المتخصصة. كذلك ضعف الدعاية والنشاط الترويجي للسياحة في مختلف وسائل الإعلام في الكثير من الأحيان، لنقص نظم الإتصالات ومحدودية الخدمات التكنولوجية المتوفرة.

2-**نقص البنى الأساسية السياحية:** يفتقر الكثير من البلدان إلى البنى الأساسية اللازمة لإرساء وتطوير قطاع سياحي مستدام، والتي من أهمها الفنادق وخدمات الإيواء والنقل والإتصالات والإستعلامات، مما يصعب إستيفاء المعايير الدولية للمنشآت والخدمات التي يحتاجها السائح.

3-**نقص الإستثمارات السياحية:** بينما يعتبر الإستثمار في الخدمات أحد النشاطات الإقتصادية الراسخة في البلدان المتقدمة، فإنه لا يزال متأخرا في البلدان النامية، فالإستثمار في المشاريع الخدمية وخصوصا السياحة منها، كثير ما ينظر إليه في البلدان النامية على أنه نشاط محفوف بالمخاطر، لذلك فعلى الرغم من تمتعها بالمقومات السياحية الطبيعية، فإنه من الصعب على كثير من البلدان الفقيرة والبلدان الأقل نموا أن تحصل على التمويل اللازم لمشاريعها السياحية حتى وإن نجحت في التعامل مع مشاكل تحديد وتخطيط تلك المشاريع.

4– غياب السياسات والاستراتجيات السياحية المتناسقة: لا يزال الكثير من البلدان تعاني من صعوبة إنتهاج سياسات سياحية متكاملة. ويرجع ذلك عموما إلى تضارب السياسات بين الإدارات الحكومية المعنية والوكالات السياحية الخاصة وتناقض مصالحهما، وكثيراً ما يكون هذا الوضع مصحوبا بنقص في مستوى الإدارة والتنظيم السياحيين.

5– نقص التنوع السياحي: يشهد النشاط السياحي العالمي الحديث إتجاهاً متزايدًا نحو التنوع والتغير مما يصعب على الكثير من البلدان، بما فيها تلك التي لديها قطاع سياحي متقدم نسبياً، أن تواكب التغيرات السريعة والمعقدة في متطلبات السياح. ومما لاشك فيه أنه في ظل المنافسة الحادة التي تعيشها السوق السياحية العالمية وظهور مراكز سياحية جديدة، فإن تهيئة الظروف من أجل قيام قطاع سياحي حديث ليست بالأمر الهين.

[1] نبيل دبور، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنطقة المؤتمر الإسلامي: الأفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، العدد الثالث، أنقرة، تركيا، 2006، ص ص: 25.26.

6- نقص الأمن السياحي: يأتي أمن وسلامة السياح في مقدمة الأسس التي ترتكز عليها أي صناعة سياحية ناجحة، لذا فمن الواجب أن يشكل الأمن أحد الأهداف الأساسية للتخطيط والإدارة السياحيين، فالمشاكل المتعلقة بأمن السائح تؤثر سلباً على سمعة البلد المضيف، وبالتالي فإن غياب الإستقرار السياسي يلعب دوراً سلبياً بالنسبة لآفاق السياحة.

بالإظافة إلى العوامل السابقة التي تعيق مسار التنمية السياحية هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها نوجزها فيما يلي[1]:

- الإفتقار إلى إستراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وآفاق تطورها، وعدم وضوح الرؤية السياحية على المستويات الكلية والجزئية، يمكن أن تؤثر على المستوى الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والموروث الحضاري.
- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل من أهميتها في إطار تواضع المخصصات المالية للسياحة، وينعكس ذلك في قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها، وضعف أداء السياسات العامة في تبني إستراتجيات واضحة المعالم للسياحة.
- النقص الواضح في البيانات والمعلومات خاصة معلومات الإحصاء السياحي، وغياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي.
- تراجع الخدمات المصرفية في البنوك وعدم ملاءمتها لمتطلبات سوق السياحة الخارجية.
- إنخفاض مستوى الخدمات المرفقية من وسائل نقل والمواصلات، والإتصالات الداخلية والخارجية، وإنخفاض عدد المطارات الوطنية والدولية وكذا الموانئ البحرية.
- إنخفاض القدرة التنافسية للصناعات المحلية والوطنية في الأسواق السياحية العالمية.
- عدم توافر خريطة سياحية كاملة وشاملة لمناطق الجذب السياحي الحالية والمرتقبة.
- إنخفاض درجة التأييد الحكومي للقطاع السياحي وقلة الإنفاق على النشاط السياحي.
- عدم توافر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للإستثمار السياحي بالدول النامية.
- عدم فعالية التسويق السياحي وغياب الهوية السياحية بالخارج من خلال:
  - عدم توفر الحد الأدنى من الجهود والأنشطة الإعلامية والتسويقية لتنشيط الحركة السياحية.
  - إقتصار دور المكاتب ووكلاء السياحة على تقديم معلومات خاصة بترويج السياحة لدول أجنبية، أي غياب الترويج للسياحة الوطنية.
  - إنخفاض عدد مراكز الإرشاد والتوجيه والإستعلام على المستوى الدولة.
  - نقص عدد المكاتب ووكلاء السياحة والسفر بالخارج.

[1] نرجي أمين، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك- دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة التسويقية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 61.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن التنمية المستدامة تقوم على فكرة التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم المساس بمستقبل الأجيال المستقبلية، ورغم حداثتها إلا أنها أضحت من بين أهم المعادلات التي تحاول الدول باختلاف درجات تقدمها الوصول إليها، حيث تسعى التنمية المستدامة إلى توجيه السياسات التنموية المستقبلية الفاعلة، ونظرا لإختلاف أهداف التنمية وتعددها تختلف مؤشرات التنمية المستدامة على التنمية التقليدية حيث ترتكز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، وبالتالي تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومتطلبات البيئة ومواردها.

بإعتبار التنمية السياحية هي جزء من التنمية المستدامة، إذ تتطلب التنمية السياحية تنسيق السياسات المختلفة داخل البلد، نظرا لإرتباط السياحة مع مختلف الأنشطة الأخرى، وبالتالي تعمل التنمية السياحية على إيجاد نوع من التوازن الإقتصادي والإجتماعي في المناطق والمجتمعات السياحية، وهي بذلك مسؤولة عن تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية السياحية المستدامة(الجدوى الإقتصادية- الفوائد الإجتماعية للمجتمعات المحلية المضيفة- صون البيئة)، ومنه فإن العمل على تحقيق التنمية الإقتصادية يعتبر أمرًا هامًا لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة.

تـمهـيد:

تعتمد صناعة السياحة على محور رئيسي هو جذب السائحين، وقد أصبح هذا المحور فناً وعلماً يرتبط بكافة مرافق الخدمات، فكلما تطورت هذه الأخيرة، كلما ساهم ذلك في تحقيق نتائج إيجابية. وتتضمن البنى التحتية ما للبلد من مقومات حضارية وتاريخية وخدمات متنوعة كالنقل والإتصال وتوفير الأمن والطمأنينة للسائح وغيرها. وتندرج هذه الأنشطة ضمن إستراتجيات الدولة الهادفة إلى إبراز مقومات الجذب السياحي، وتدعيم دورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وفي الواقع فإن المقومات السياحية تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، ويعتبر التمييز بين الدول في مدى توافر هذه الموارد والمقومات شرطاً ضرورياً، أو أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان.

تتباين الآثار الإقتصادية والإجتماعية المترتبة على صناعة السياحة من بلد لآخر تبعا لتباين الأنشطة والمقومات السياحية، وتبعا للمكانة التي تحضي بها السياحة في إقتصاديات البلدان. ويعد بناء قاعدة معلومات متطورة حول الواقع السياحي للجزائر وآفاقه المستقبلية الوسيلة الأساسية للتخطيط السليم للتنمية السياحية.

نسعى في هذا الفصل التعرف على مكانة القطاع السياحي في الإقتصاد الوطني للوقوف على واقع القطاع السياحي، وسيتم ذلك من خلال الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة في الجزائر. وإرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: العرض السياحي وتطوره في الجزائر.
المبحث الثاني: الطلب السياحي ونموه في الجزائر.
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر.

المبحث الأول: العرض السياحي وتطوره في الجزائر

إن المقومات السياحية تتمثل في مختلف الإمكانات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، ويعتبر التمييز بين الدول في مدى توافر هذه الموارد والمقومات شرطاً ضرورياً أو أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان، أما الخدمات السياحية تعتبر شرطاً لتحقيق الجذب السياحي.

تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على مقومات وإمكانيات سياحية هامة سواء كانت طبيعية من موقع إستراتيجي ومناخ، أو تاريخية من معالم تاريخية وحضارية تعبر عن تاريخ هذا البلد وإمكانيات مادية من فنادق ومواصلات... ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية.

المطلب الأول: المقومات السياحية الطبيعية.

المطلب الثاني: الموارد الثقافية والتاريخية والدينية.

المطلب الثالث: إمكانيات الاستغلال.

المطلب الأول: المقومات السياحية الطبيعية

تتمثل المقومات السياحية الطبيعية في كل ما له قيمة جمالية وعلمية متميزة، مما يستلزم تثمينها وحمايتها للإستفادة منها، والجزائر كغيرها من الدول الأخرى أنعم الله عليهما بموقع جغرافي هام، مما أضفى عليهما جمالاً طبيعي يتنوع بين الجبال والبحر والصحراء. وتعتبر الجزائر من بين الدول القلائل على المستوى العالمي التي تتمتع بجل مقومات السياحة التي تساعد على تفعيل النشاط السياحي، ونوجزها فيما يلي:

أولا– الموقع: تتميز الجزائر بموقع جغرافي إستراتيجي هام فهي تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9°غرب غرينتش، و12°شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالاً، مشكلة محور المغرب العربي وأهم جبهة جنوب البحر الأبيض المتوسط مقابلة بذلك أوروبا، تتربع على مساحة 2.381.741كلم^2، يبلغ إمتدادها الشمالي 1900كلم، أما إمتدادها الشرقي الغربي فيتراوح مابين 1200كلم على خط الساحل، و1800كلم على خط تندوف غدامس، مما يجعلها أوسع بلد إفريقي بعد تقسيم السودان.

تعد الجزائر البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر الأبيض المتوسط فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية والمتوسطية، تحيط بالجزائر عدة دول، ولهذا الموقع أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية، تجمع بين مميزات متنوعة إستمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر إتصال ومحور إلتقاء بين أوروبا وإفريقيا ومحوراً حيوياً للعديد من طرق الإتصال العالمية براً وبحراً وجواً.[1]

ثانياً– المناخ: تتحكم الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض وتوزيع اليابسة والماء والتضاريس وإتجاهاتها وإرتفاعها، وإتساع المساحة في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد، حيث تظهر ثلاثة نطاقات مناخية رئيسية كالآتي:[2]

أ– المناخ المتوسطي: يشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب، طقسه معتدل، ويتميز بفصلين متباينين الأول ممطر ودافئ وطويل في الشتاء، والثاني جاف وحار وقصير في الصيف، ويمكن التمييز ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب الذي يغطي منطقة القبائل من جرجرة إلى القل بسكيكدة وهو أكثر رطوبة، والنوع الثاني المناخ المتوسط الشبه الرطب الذي يغطي باقي مناطق التل، حيث يمكن القول أن المناخ الساحلي هو رطب حار، توفر الشمس أهم مكوناته في أيام السنة مدعمة بذلك مقومات السياحة الصيفية.

ب–المناخ الشبه الجاف"الإستبس": حيث يغطي الهضاب العليا والمناطق الداخلية ما بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وهو مناخ إنتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي يتميز بالبرودة والرطوبة أحياناً في الشتاء وبالحرارة صيفاً وبالجفاف في باقي أيام السنة، حيث تشهد تساقط الثلوج شتاءاً وتشهد درجات الحرارة أدنى مستوياتها خلال السنة مما يشجع فرص السياحة الشتوية المرتبطة بالثلج والرياضات المختلفة.

---

[1] محمد الهادي لعروق، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص12.

[2] صكوشي حاسين، مرجع سبق ذكره، ص 114.

ت–المناخ الصحراوي: يغطي أوسع مناطق الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، حيث نجد الإعتدال في درجة الحرارة والدفء في مناطق شمال الصحراء والواحات ومرتفعات الهقار والطاسيلي، والحرارة الشديدة في الصيف الطويل والبرودة المرتفعة في الشتاء والجفاف طوال أيام السنة، وعموما تعتبر الصحراء الجزائرية دافئة جافة تشكل أهم مغريات السواح الباحثين عن الدفء خلال أيام الشتاء الطويلة في المناطق الباردة.

ثالثاً–الساحل: تمتد الشواطئ الجزائرية على جنوب المتوسط من القالة شرقاً إلى الغزوات غرباً على طول 1644كلم، وهي سواحل تحتوي على أنظمة بيئية وبحرية ومناطق هامة قرب الغابات مكونة غالباً من تلال ومساحات رملية مما يفسر كثرة الموانئ والشواطئ الرملية والصخرية النادرة من حيث مناظرها ومناخها وخاصة صيفاً، حيث تساهم هذه السواحل بشكل كبير في إستقطاب السياح سواء من الداخل أو الخارج لما تعرفه من توافد أيام الذروة الأمر الذي تزدهر فيه إقامة المنتجعات السياحية.[1]

وأهم المناطق السياحية هي:[2]

- **المنطقة الساحلية القالة:** نجد لها نظام غابي وبحري خاصة عند بحيرة القالة لما تحتويه من ثروات حيوانية وغابية ومائية وطيور نادرة، وهي محمية وطنية وتعتبر أهم المزارات الطبيعية في الجزائر.
- **حظيرة غورايا (بجاية):** تمتد على مسافة 10كلم من الساحل مشكلة مناظر رائعة وغابات هامة ولها ثروات نباتية وحيوانية نادرة.
- حظيرة تازا (تيزي وزو) والمساحة البحرية لتيقزيرت.
- منطقة غرب العاصمة من سيدي فرج، زرالدة، والمركبات السياحية بتيبازة.
- الحظيرة الوطنية للشنوة (تيبازة): تمتد على 500 هكتار، والجبال الساحلية للشنوة في شرشال مكونة بعض الجزر الصغيرة.
- منطقة الأندلسيات: التي هي أهم قطب ساحلي في الغرب الجزائري.

ويمكن القول أن الساحل الجزائري كله مادة خام للاستثمارات بصفة عامة ولسياحة بصفة خاصة لما يوفره من وسائل العرض السياحي والمغريات النادرة الأمر الذي يفسر كثرة المدن والسكان، كما أن الساحل الجزائري يحتوي على مناطق زراعية وغابية هامة وسهول ممتدة بين البحر الأبيض وجبال الأطلس التلي كسهل: وهران، متيجة، عنابة، جيجل...

رابعاً– المناطق الجبلية: أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر وجود سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، حيث تقسم البلاد إلى ثلاثة أقسام فنجد بعد الشريط الساحلي جبال الأطلس التلي منها جبال الونشريس

[1] محمد الهادي لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] حميداتو محمد الناصر، السياحة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، تخصص الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، الجزائر، 2004-2005، ص 51.

والأطلس البليدي، جبال لالة خديجة، وغيرها المعروفة بإحتوائها على الغابات والثروات النباتية والحيوانية ويمتد الأطلس الصحراوي شمال الصحراء مشكلاً جبال شاهقة كجبال الأوراس التي تنحدر منها الوديان والمنابع المائية، ومابين السلسلتين الجبليتان مناطق الهضاب العليا التي تنتشر بها أهم المدن الداخلية.

وهناك مرتفعات الهقار والطاسيلي التي بها أكبر مرتفع في الجزائر حيث يبلغ علو(طاهات) 3003 متر على سطح البحر، إن خبايا المناطق الجبلية لا تقتصر على المغارات والمرتفعات والكهوف فحسب، و إنما تشكل الجبال أهم مرافق السياحة الشتوية عندما يكثر تساقط الثلوج مما يشجع على ممارسة الرياضات الشتوية، وكل هذه العناصر تعتبر بمثابة عوامل جذب للسياح، حيث تثير فيهم الرغبة والفضول في إكتشاف مختلف هذه المناطق، إلا أن نقص الإشهار السياحي حال دون زيادة فرص الإنجذاب نحوى القطاع السياحي.[1]

خامساً– الصحراء الجزائرية (الجنوب الجزائري): تتربع الصحراء الجزائرية على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على العديد من الواحات المتناثرة في الصحراء، تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وسهول خصبة، ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، واد سوف، عين صالح، ورقلة، جانت وتمنراست، وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة "**الأهقار والطاسيلي**" أين توجد محطة الإسكرم أعلى قمة في الأهقار، حيث أن محطة الطاسيلي تعتبر أول محمية صحراوية مصنفة عالميا.[2]

سادساً– الغابات والواحات: تشكل الغابات مساحة هامة من مناطق الشمال فهي توفر مناخاً رائعاً ومناظر خلابة ومورد سياحي كبير ومن هذه الغابات الشريعة بالبليدة وغابات سكيكدة وجيجل حيث تغطي الغابات مساحة 4 ملايين هكتار منها 700 ألف ذات تشجير حديث أنجز في إطار مشروع السد الأخضر، أما الغابات الطبيعية فهي متواجدة بصفة رسمية في الشمال وتغطي 650 ألف هكتار. أما الواحات فهي تتميز بطقس لطيف وتمتد على مساحة 110 ألف هكتار، منتشرة في شمال الصحراء بصفة كبيرة موفرة مرفق سياحي هام لما تحتويه من ثروات نباتية وحيوانية كالجمال والغزلان...[3]

سابعاً– المحطات المعدنية: تتوفر الجزائر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و07 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز للعلاج بمياه البحر، كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستعمل بطريقة تقليدية، وبالنسبة للحمامات المعدنية نذكر منها (حمام بوغرارة بتلمسان يبعد عن العاصمة بـ 500 كلم، بوحنيفية بمنطقة معسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام الشلالة بولاية قالمة، حمام قرقور بولاية سطيف، حمام الصالحين ببسكرة)، أما عن المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60% من المنابع المحصاة.[4](أنظر الملحق رقم 01).

---

[1] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] أوريسي هيبة الله، مرجع سبق ذكره، ص 231.

[3] حميداتو محمد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص52.

[4] حميدة بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ويمكن إبراز المقومات الطبيعية والجغرافية للمواقع السياحية في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11): المقومات الطبيعية والجغرافية للمواقع السياحية في الجزائر

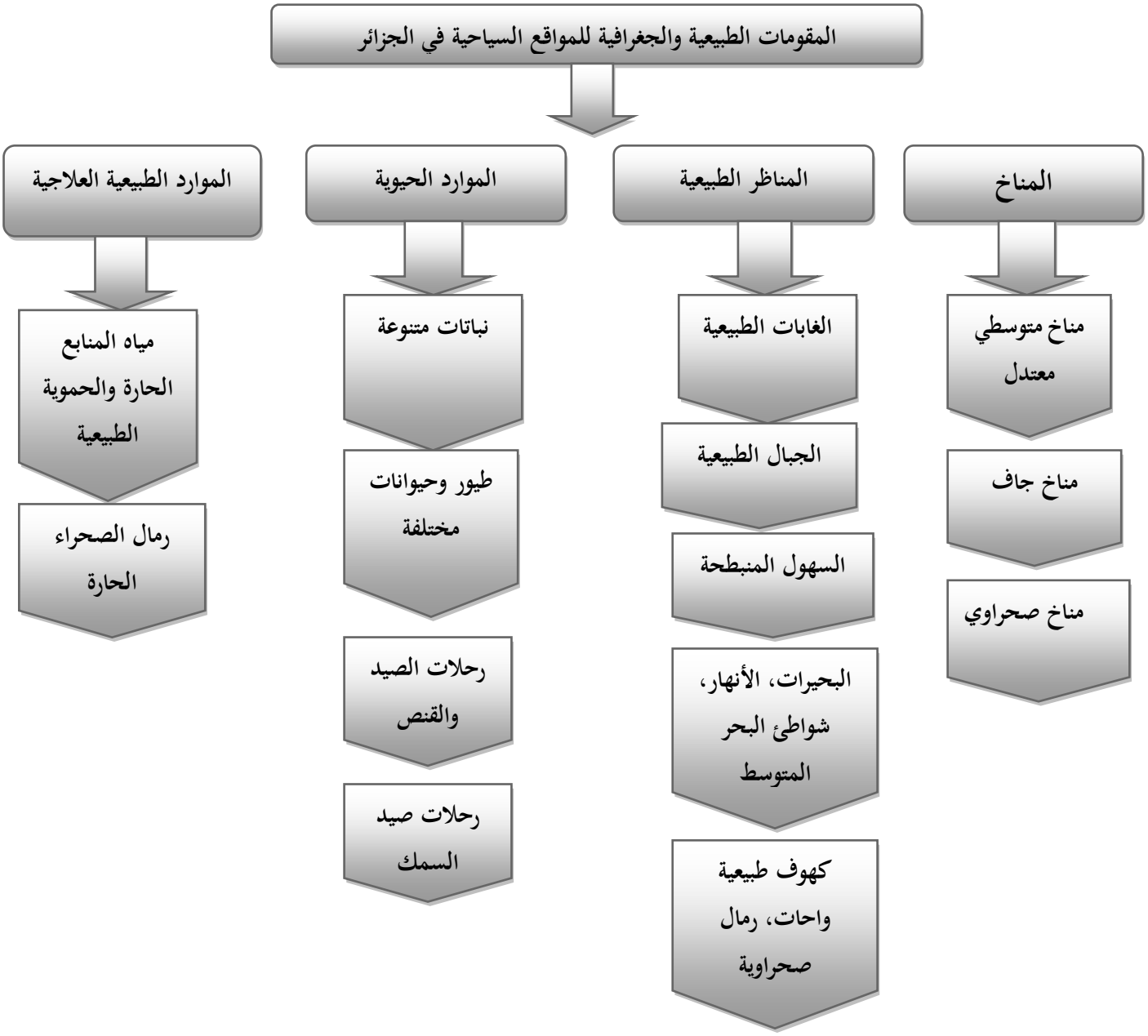

المصدر: بن الشيخ بوبكر الصديق، المنتج السياحيي في الجزائر: بين جاذبية المقومات السياحية وضعف الخدمات المكملة، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستديمة "دراسة تجارب بعض الدول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة (الجزائر)، يومي 24-25 أفريل 2012، ص03.

المطلب الثاني: الموارد الثقافية والتاريخية والدينية

تزخر الجزائر بعدة معالم تاريخية وثقافية جديرة بأن تلقى العناية والإهتمام الكافيين من طرف الدولة وكذا السياح. تحصي الجزائر حوالي 174 منطقة توسع سياحي، منها 140 تتوزع على 14 ولاية ساحلية وتغطي مساحة قدرها 32791.11 هكتار، منها ما هو مصنف عالمياً من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة في:[1]

- **تيمقاد:** تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور تراجان عام 100 م، تتواجد شرق ولاية باتنة، ويقام كل سنة مهرجان دولي للموسيقى والتراث لمدة 15 يوم، مما يخلق فرصاً لزيارة المرافق وتحصيل مداخيل وتنشيط الصناعة التقليدية المحلية.
- **تيبازة:** وهي من المدن الرومانية العتيقة ويكمن رونقها في توسطها الجبل والبحر.
- **جميلة:** تقع على بعد حوالي 50 كلم شمال مدينة سطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر.
- **موقع الطاسيلي:** يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000سنة قبل الميلاد، ويحتوي على أكثر من 15000 رسم على الصخر تعكس تحولات المناخ وهجرة الحيوانات وتطور الحياة البشرية في الصحراء، ويتدفق عليها عشرات الآلاف من السياح الوطنيين والأجانب ويتم تسويق الكثير من الصناعات التقليدية وغير ذلك.
- **قلعة بني حماد:** تقع ببشارة بالمسيلة وهي من المدن الإسلامية تأسست سنة 1007م وكانت عاصمة للدولة الحمادية.
- **قصر ميزاب:** أنشأ من طرف الإباضيين، يوجد بولاية غرداية وأدرجته منظمة اليونسكو في قائمة التراث الثقافي العالمي في سنة 1982م.
- **حي القصبة:** يوجد بالجزائر العاصمة وهي مدينة إسلامية بناها الأتراك، تعتبر مركزاً سياحياً هاماً لما تحتويه من آثار عريقة وقصور غاية في الجمال والتصميم.

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت بالجزائر على مر العصور تركت إرثاً ثقافياً وتاريخياً ودينياً يتواجد في أغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي:[2]

1. **الحضارة الرمانية:** إستقرت في الجزائر قرابة الخمسة قرون، توجد آثارها في العديد من المدن للبلاد مثل تيمقاد وجميلة، تيبازة، شرشال، قالمة وتبسة، الخ.

2. **الحضارة الإسلامية:** والتي تعاقبت من خلالها في بلدنا عدة خلافات منها الدولة الفاطمية، بنو حماد، المرابطون، الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا وفي الأخير الخلافة العثمانية.

[1] الأخضر عزي، صالح بزة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 03- 04.

[2] وزارة السياحة، الديوان الوطني للسياحة، السياحة الثقافية، دليل سياحي.

من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال قائمة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة، والمنصورة بتلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة، هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها الزاوية التجانية، الرحمانية، وزاوية كونتة والتي تعتبر موقع سياحي بارز.

3. **المرحلة الاستعمارية:** شيد الإستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوروبيين، بالإضافة إلى المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

هذا بالإضافة إلى التراث التقليدي الجزائري والذي يمتد بجذوره في أعماق التاريخ إذ يعد بمثابة التعبيرات الصادقة عن أنماط معيشة الجزائريين الذين عملوا على الحفاظ عليه وتداولوه بين الأجيال. فالصناعة التقليدية من بين الفنون الحرفية التي توارثها وتناقلت تقنياتها وطرق صناعتها وأشكالها الأجيال. وتختلف وتتنوع هذه الصناعات من منطقة إلى أخرى حسب العادات والتقاليد المختلفة التي ميزت هذه الجهات، وتتمثل الصناعات في صناعة الفخار التي تتواجد خصوصا في الشمال وصناعة السلال في الجنوب الغربي وصناعة الحلي الفضية بمنطقة القبائل والأوراس والجنوب الجزائري وكذلك الحلي الذهبية وصناعة الزرابي، التطريز على القماش وصناعة النحاس (مفخرة قسنطينة، وتلمسان) بالإضافة إلى اللباس التقليدي حيث أن لكل منطقة من الوطن لباسها الخاص. إن جمال الصناعة التقليدية وتنوعها هو محل حفلات وأعياد ومواسم سنوية تعرّف بالثروات الثقافية والسياحية التي تكتنزها الجزائر أهمها عيد الزربية بغرداية، عيد الحلي ببني يني، موسم تاغيت، ربيع الأهقار، أسبوع تميمون... الخ. [1]

المطلب الثالث: إمكانيات الاستغلال

من خلال ما سبق قمنا بإبراز أهم الموارد السياحية في الجزائر، وقد تبين لنا مدى كثرة وتنوع هذه الموارد وللوصول إلى هذه الموارد فإنه يتعين توفر الإمكانيات المرافقة للسياحة المتمثلة في خدمات النقل، الاتصالات، وكالات السياحية والسفر وقدرات الإستقبال.

أولاً– خدمات النقل: يعتبر النقل من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها القطاع السياحي لإستقطاب السياح، وذلك إعتماداً على جودة الخدمة وتكلفتها، لذا تسعى الجزائر لتطوير منظومتها الخدمية عن طريق تهيئة البنية التحتية من خلال المخطط التوجيهي الوطني للطرق "2005-2025" الذي أعدته وزارة الأشغال العمومية. وتتكون خدمات قطاع النقل في المحاور الرئيسية التالية:

1- **النقل البري (شبكات الطرقات):** تمتلك الجزائر شبكة من الطرق يقدر طولها بـ 696 112كلم، منها 29280 كلم طرق وطنية، وأكثر 4910 هيكل، إذ تعتبر واحدة من الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية.[2]

[1] قويدر لويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، تحليل اقتصادي، الجزائر، 2009-2010، ص146.

[2] سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 06، جوان 2017، ص 51.

كما هي في تطور مستمر من خلال برامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها: [1]

- الطريق السيار شرق-غرب والذي يمكن أن نعتبره العصب المحرك للتنمية الإقتصادية بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة. ويبلغ طوله 1216 كلم.
- الطريق الرابط بين (تيبازة- بومرداس) بطول 125 كلم.
- الطريق الرابط بين (عين الدفلى- المدية- البليدة- المسيلة- برج بوعريريج) بطول 300 كلم.
- الإنطلاق في إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم.
- مشروع الطريق السيار شمال-جنوب بطول 2790 كلم.

رغم أن الأشغال جارية لإنجاز مختلف المشاريع، إلا أنها تعاني نقص كبير، كما أن وضعية طرقاتها لا تراعي معايير السلامة الدولية، بالاظافة إلى أن أهم الطرق موجودة بالشمال بينما الجنوب معزولاً.

أما بالنسبة لشبكة السكك الحديدية يبلغ طولها 4500كلم منها 215 خطوط كهربائية، من بين مشاريع السكك الحديدية ذات الأولوية في آفاق 2025 كما يلي: [2]

- الخط الجديد مسيلة- برج بوعريريج - الخط الجديد السانية- أرزيو. - الخط الجديد عين التوتة – مسيلة - الخط الجديد تيزي وزو- واد عيسى	- الخط الجديد الرابط بين غليزان- تيارت – تسيمسيلت. -مضاعفة كهربة خط السكة الحديدية: عنابة- الجزائر- وهران. - مواصلة انجاز طريق السكة الحديدية للهضاب.

بالإظافة إلى ذلك تم إنجاز خطوط الترامواي في بعض المدن الكبرى "الجزائر، وهران، قسنطينة، سطيف وورقلة ..."، ويتراوح طولها بين 7,2 كلم و 23,2 كلم. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الشبكة تبقى ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية للوطن ويوجد جزء كبير منها بالشمال، وبالتالي تبقى الصحراء الجزائرية تحتاج لجهود أكبر من أجل تنميتها و تطويرها.

1- **النقل الجوي**: عرفت الهياكل القاعدية للنقل الجوي الجزائري في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً، إذ تمتلك 35 مطاراً موزعة عبر كافة تراب الوطن. تضمن هذه المطارات النقل على الخطوط الداخلية والخارجية من بينها 15 مطاراً ذو طابع دولي يتوزع على مجمل الأقاليم ويدعمها 20 مطاراً وطنياً. تغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 37 محطة عبر أوربا وإفريقيا والشرق الأوسط وحتى الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما توفر المطارات الداخلية رحلات من وإلى 13 مدينة داخلية وساحلية وخاصة المدن الصحراوية، إلا أن هذا يبقى غير كافي مع إرتفاع

[1] L'agence National des Autoroutes(ANA); les Autoroutes Algériennes Horizons et Développement (2005-2025); Algérienne; 2012.

[2] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحي(م ت ت س SDAT 2025)، الكتاب 01، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص 50.

الأسعار وتدني مستوى خدمات الخطوط الجوية الجزائرية. ومن أجل تطوير هذه الشبكة أكثر فتح المجال أمام الخواص، مما أدى إلى ظهور العديد من الشركات الجوية منها "الطاسيلي للطيران، التركية للطيران، الخطوط الجوية البريطانية، تونس للطيران، الخطوط الجوية المغربية، السعودية للطيران، الخ". وتبقى هذه الخطوط غير كافية بل لابد من تطويرها وتكثيف وتجديد الأسطول الجوي الجزائري وفتح محطات جديدة من أجل مسايرة الإحتياجات السياحية العالمية المتنامية.

2- **النقل البحري**: تمتلك الجزائر 12 ميناء ثلاثة منها فقط رئيسية ومتعددة النشاطات وتتمثل في ميناء الجزائر، عنابة ووهران أما الباقي فهي موانئ تجارية فقط. ويبقى النقل البحري الجزائري ضعيف جداً مقارنة بالساحل الذي يبلغ طوله 1200كلم.

ثانياً– الإتصالات: تلعب الإتصالات اليوم دور مهم في تدعيم وتنشيط قطاع السياحة، فبالإظافة إلى كونها أداة لربط السائح ببلده وإطلاعه على آخر المستجدات فهي أيضا أداة للترويج السياحي من خلال المواقع التي أصبحت تلعب دور الوكالة السياحية بحيث توفر ما يحتاجه السائح في المكان والوقت المناسب. لقد عرف قطاع الإتصالات في الجزائر تطورا ملحوظاً بعد إنفتاح السوق ودخول متعاملين أجانب سواء من حيث الأسعار أو الخدمات المقدمة خصوصاً مع إنتشار خدمت الإنترنت. لقد بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت والنقال 50,5 مليون مشترك سنة 2016 في خدمات الGSM الجيل الثالث والجيل الرابع مقابل 46,65 مليون مشترك سنة 2015 أي بنسبة نمو قدرها 8,2%. كل هذا التطور التكنولوجي يسمح بضمان راحة السائح وتلبية حاجياته.[1]

ثالثاً– وكالات السياحة والسفر: تلعب الوكالات السياحية دوراً هاماً خاصة فيما يتعلق بالسياحة الدولية، حيث توفر على السائح الوقت والجهد المبذولين في البحث عن الوجهات السياحية وكذا وسائل النقل والإيواء من خلال طرح برامج متكاملة وليس عليه إلا الإختيار، والجدير بالذكر أن الفترة الأخيرة عرفت إرتفاعاً محسوساً في عدد هذه الوكالات نتيجة تنامي ثقافة السفر والسياحة لدى المجتمع الجزائري، إلا أن أغلب أنشطتها موجهة نحو الخارج80 % عمرة وأسفار ، 10% إستقبال وكلات الجنوب و10% بيع تذاكر.[2](أنظر ملحق رقم02)

رابعاً– قدرات الاستقبال: تتنوع وسائل الإقامة في الجزائر بين الفنادق التي ملكيتها بين القطاعين العام والخاص والجماعات المحلية، والقرى السياحية الموزعة خاصة في المناطق الساحلية والمخيمات، وتتوزع حسب نوع المنتوج السياحي والصيغة القانونية للتصنيف.

[1] محمد احمد ناصر، اتصالات الجزائر، متاح على الخط: www.dzairmobile.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/23.

[2] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

إن من بين المؤشرات التي يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين هو حجم الطاقة الفندقية بهذا البلد، إذ أنها تعبر عن القدرة الإستيعابية لمختلف المؤسسات المعدة لإستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، وكذلك لكونها تمثل قدرة المنطقة على إمتصاص السياح والتطورات السياحية المصاحبة لها.[1]

1- تطور توزيع عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب فئة المؤسسة: يبين الجدول رقم"07" توزيع قدرات الإيواء حسب فئة المؤسسة خلال الفترة (2000- 2016) كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم"07" توزيع عدد الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب فئة المؤسسة للفترة (2000- 2016)

السنوات / الفئات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فنادق 5 نجوم	11	11	13	13	13	13	13	13	13	13	13	13	8	8	8	8	12
فنادق 4 نجوم	34	20	30	34	22	23	54	54	53	57	39	64	5	5	6	6	12
فنادق 3 نجوم	110	67	79	74	67	76	145	145	142	152	77	60	38	38	39	39	51
فنادق 2 نجوم	93	62	72	68	62	69	155	157	160	148	72	74	46	46	46	46	46
فنادق نجمة واحدة	72	43	62	53	42	57	97	97	99	101	58	58	116	149	149	158	158
فنادق غير مصنفة	507	724	725	800	851	867	670	674	680	680	893	893	-	-	-	-	-
فنادق بدون نجمة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	127	156	156	160	160
فنادق أخرى مصنفة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	157	225	226	226	226
فنادق قيد التصنيف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	658	549	555	552	566
المجموع	**827**	**927**	**981**	**1042**	**1057**	**1105**	**1134**	**1140**	**1147**	**1151**	**1152**	**1162**	**1155**	**1176**	**1185**	**1195**	**1231**

المصدر: - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات "ONS"

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم(07) أعلاه أن:

أولاً- بالنسبة للفترة(2000-2011): تشير الإحصائيات أن إجمالي عدد الفنادق في زيادة مستمرة ولكن بمعدلات ضعيفة جداً. أما فيما يتعلق بتصنيفها فنلاحظ أن الفنادق من دون تصنيف تحتل المرتبة الأولى ثم تليها الفنادق ذات ثلاثة نجوم ثم ذات نجمتان ونجمة واحدة، وهذا يعني أن الجزائر تهتم بزيادة العرض للفئات ذات الدخل المحدود بشكل كبير ثم يليه ذات الدخل المتوسط وبنسبة أقل ذات الدخل المرتفع.

ثانياً- بالنسبة للفترة (2012-2016): نلاحظ خلال هذه الفترة أن هناك إنخفاض كبير في عدد الفنادق المصنفة خاصة الفنادق ذات أربعة نجوم حيث وصل عددها إلى 05 فنادق فقط خلال الفترة (2012-2015) من أصل 64 فندق سنة 2011 ثم تليها فنادق ثلاثة نجوم ثم فنادق ذات نجمتان وفنادق خمسة نجوم بنسبة إنخفاض تفوق 35% لكل تصنيف مقارنة بسنة 2011، أما الفنادق ذات نجمة واحدة شهدت إرتفاعاً بنسبة تفوق 150% خلال الفترة محل الدراسة على ما كانت عليه سنة 2011. بالإظافة إلى ظهور تصنيفات أخرى كان لها الحصة الأكبر من

[1] يسري دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق: دراسات وبحوث في أنثروبولوجيا السياحة، سلسلة الدراسات السياحية والمتحفية، الإسكندرية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2003، ص 489.

الفنادق خاصة فنادق قيد التصنيف بنسبة 53%، تليها طاقات إيواء أخرى مثل المراقد وغيرها من الإقامات بنسبة 11,24%. كل هذا راجع إلى عملية إعادة تصنيف الفنادق من طرف السلطات المعنية من أجل تنظيم هذا القطاع إبتداءاً من سنة 2012، وهو ما أسفر عنه دحرجة بعض الفنادق لدرجات دنيا وترقية بعضها الآخر لدرجات أعلى. كل هذا يدل على ضعف جودة الخدمات الفندقية المقدمة من القطاع السياحي في الجزائر وتأثيره السلبي على السياحة الوافدة وبالتالي الإنفاق السياحي وجلب العملة الصعبة.

وبالتالي يمكن القول أن المؤسسات الفندقية الجزائرية لا تزال بعيدة وضعيفة من حيث تقديم الخدمات وتوفير الظروف المناسبة لإستقبال السياح، ومنه لم ترقى إلى الحد الذي تساهم في جعل السياحة معادلة هامة في التنمية الاقتصادية.

2- توزيع الطاقة الفندقية حسب تصنيف الفنادق والمؤسسات المماثلة لها خلال الفترة الممتدة مابين "2000-2017": يبين الجدول رقم "08" توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها حسب كل نوع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم"08" توزيع عدد الأسرة حسب تصنيف الفنادق خلال الفترة "2000-2017" الوحدة:سرير

السنوات	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	2 نجوم	1 نجمة	غير مصنفة	بدون نجمة	أخرى مصنفة	قيد التصنيف	المجموع
2000	4 604	3 222	21 310	5 519	2 541	29 891	-	-	-	67087
2001	4 506	3 187	19 272	4 882	2 563	11 332	-	-	-	45742
2002	4 832	3 592	14 659	5 454	2 084	41 946	-	-	-	72567
2003	4 959	3 757	14 740	5 424	4 212	44 381	-	-	-	77473
2004	4 590	3 383	14 857	5 415	2 315	51 474	-	-	-	82034
2005	4 590	3 383	14 807	5 800	2 315	53 000	-	-	-	83895
2006	5 455	3 743	11 225	5 843	2 378	56 226	-	-	-	84870
2007	5 455	3 743	11 225	5 843	2 378	56 356	-	-	-	85000
2008	5 455	3 743	11 601	5 843	2 378	56 856	-	-	-	85876
2009	5 455	3 950	11 700	6 044	2 378	56 856	-	-	-	86383
2010	3 948	3 560	14 090	8 070	3 804	58 905	-	-	-	92377
2011	4948	3750	13 180	8 070	3 804	58 985	-	-	-	92737
2012	4 242	1 600	5 775	4 605	8 407	-	6 250	7 536	58483	96898
2013	4 242	1 600	5 775	4 605	10 639	-	8 406	10924	52613	98804
2014	4 242	1 800	5 829	4 605	10 639	-	8 406	11198	52886	99605
2015	4 242	1 800	5 829	4 605	11295	-	8533	11198	54742	102244
2016	6 734	2 810	7 045	4 425	11295	-	8533	11198	55380	107420
2017	6 734	4 508	5 678	4 565	11335	-	8533	11198	59713	112264

المصدر: - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (08) أعلاه أن:

أولاً– بالنسبة للفترة (2000–2011): نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن عدد الأسرة في هذه الفترة جاءت كما يلي:

– هناك زيادة في إجمالي عدد الأسرة حسب تصنيف الفنادق في الفترة المدروسة ولكن بمعدلات ضعيفة ومتذبذبة، حيث إنتقلت طاقة الإستيعاب من 67087سرير سنة 2000 لتصل سعتها سنة 2011 في حدود 92737 سرير.

– عدد الأسرة في الفنادق المصنفة لسنة2011، تمثل فقط حوالي 36,39% من إجمالي هذه الطاقة، وهي نسبة أقل مقارنة مع نصيب الوحدات الفندقية غير المصنفة حيث يقدر عدد الأسرة بها حوالي63,60% لنفس السنة.

– ما يمكن ملاحظته أيضاً من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن نصيب الفنادق من صنف نجمة، نجمتان، خمسة وأربعة نجوم، كان ضئيلاً جدًا مقارنة بنصيب الفنادق من صنف ثلاثة نجوم.

ثانياً– بالنسبة للفترة (2012–2017): بناءاً على التصنيف المعتمد إبتدءاً من سنة 2012، نلاحظ التراجع الملفت للإنتباه في عدد الأسرة بالفنادق ذات (2)، (3)، (4) نجوم من إجمالي الطاقة الفندقية، بالمقابل هناك زيادة في عدد الأسرة في الفنادق ذات نجمة واحدة في نفس الفترة المذكورة، ويرجع ذلك إلى الجهود المبذولة والإجراءات الجديدة المتخذة من طرف السلطات المعنية من أجل تنظيم هذا القطاع، وهو ما أسفر عنه دحرجت بعض الفنادق لدرجات دنيا وترقية بعضها الآخر لدرجات أعلى.

كما نلاحظ أيضا أن توزيع الطاقة الإيوائية حسب تصنيف الفنادق لسنة 2017، وفق التصنيف الجديد المعتمد إبتداءاً من سنة 2012، أن نسبة 53,18% من إجمالي الطاقة الإيوائية هي قيد التصنيف، تليها طاقات إيواء أخرى (المراقد وغيرها من الإقامات) بنسبة 9,97% من إجمالي الطاقة الإيوائية، في حين سجلت الفنادق بدون نجمة ما نسبته 7,60 % من إجمالي الطاقة الإيوائية. أما فيما يتعلق بالفنادق المصنفة ذات نجوم فقد سجلت في مجموعها ما نسبته 29,23% من إجمالي الطاقة الفندقية. ويمكن التعبير عن تطور إجمالي عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية بالجزائر بالشكل الموالي:

الشكل رقم(12): تطور اجمالي عدد الاسرة في المؤسسات الفندقية في الجزائر للفترة "2000–2017"

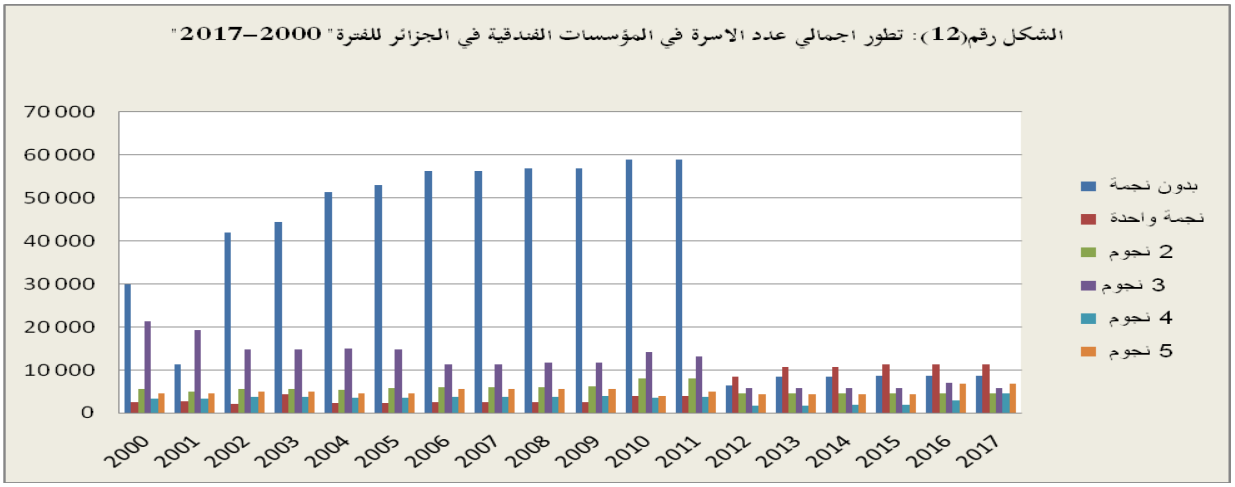

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

3- توزيع الطاقة الفندقية حسب نوع المنتج السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين (2000-2017): يبين الجدول رقم "09" توزيع قدرات الاستقبال حسب نوع المنتج السياحي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم "09": توزيع عدد الأسرة حسب نوع المنتج السياحي في الجزائر للفترة "2000-2017"

الوحدة: سرير

السنوات	حضري	ساحلي	صحراوي	حمامات	جبلي	المجموع
2000	31 506	19 723	7 679	6 335	1 844	67 087
2001	33 493	17 531	7 723	6 530	1 246	66 523
2002	43 424	19 308	3 214	5 236	1 385	72 567
2003	35 204	26 034	8 105	6 905	1 225	77 473
2004	48 680	21 770	4 431	5 742	1 411	82 034
2005	42 628	23 148	11 511	4 608	913	82 808
2006	44 561	23 148	11 639	4 608	913	84 869
2007	44 251	23 148	11 639	4 608	913	84 559
2008	56 491	15 427	10 635	3 757	332	86 642
2009	57 419	16 551	10 635	3 757	332	88 694
2010	52 085	31 322	3 770	4 111	1 089	92 377
2011	52 445	31 322	3 770	4 111	1 089	92 737
2012	54 186	29 886	5 954	5 467	1 405	96 898
2013	55 988	29 886	6 058	5 467	1 405	98 804
2014	61 012	27 962	4 547	4 259	1 825	99 605
2015	62 479	30 380	3 636	3 866	1 883	102 244
2016	66 155	30 500	4 780	4 102	1 883	107 420
2017	69 861	31 326	4 928	4 266	1 883	112 264
النسبة المئوية	%57,15	%28,10	%7,81	%5,50	%1,44	100,00%

المصدر: - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (09) أعلاه أن:

- توزيع الطاقة الإيوائية للمؤسسات الفندقية في الجزائر حسب المنتوج السياحي خلال الفترة (2000-2017) متفاوتة النسب.

- أن المنتوج الحضري يمثل حصة الأسد بنسبة 57%، من إجمالي الطاقة الإستيعابية لهذه الفنادق، على إعتبار تركز هذا النوع من الفنادق بالمدن الرئيسية للبلاد مثل الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة، سكيكدة، وهران، ثم يليها مباشرة المنتوج الساحلي بنسبة 28%، كما نلاحظ عدم الإستقرار بالنسبة لطاقة الإيواء في الفنادق الصحراوية، فبعدما كانت تتراوح بين 3000 إلى 8000 سرير خلال الخمسة سنوات الأولى من فترة الدراسة، سجلت إرتفاع ملحوظ حتى بلغت ذروتها خلال الخمسة سنوات الموالية بـ 11639سرير سنة 2007، لتتراجع من جديد خلال الخمسة سنوات الأخيرة من فترة الدراسة. وقد بلغت نسبتها 8% من إجمالي الطاقة الاستيعابية، وهي نسبة ضعيفة جداً رغم أن هذا النمط السياحي يحظى بإهتمام كبير من طرف السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر. ورغم الإمكانات التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال والتي من المفروض أن تحتل بها المرتبة الأولى كمقصد سياحي في منطقة شمال إفريقيا، إلا أن هذا النوع من السياحة يعاني من نقص في الهياكل السياحية ويسجل عجزاً في قدرات الإستيعاب، ثم تليها نسب 6% و1%، لكل من الفنادق الحموية والجبلية، وهو ما يؤكد قلة الإهتمام بهذا النوع من السياحة وبالتالي نقص هياكل الإستقبال فيها، رغم توفر الجزائر على ثروة حموية على درجة كبيرة من الأهمية وقد أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعديد من الأمراض، وتم إحصاؤها بـ 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982.

يمكن التعبير عن توزيع الطاقة الفندقية حسب نوع المنتوج السياحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2017)، بالشكل التالي:

الشكل رقم (13): توزيع عدد الاسرة في المؤسسات الفندقية بالجزائر حسب نوع المنتوج السياحي خلال الفترة "2000 – 2017"

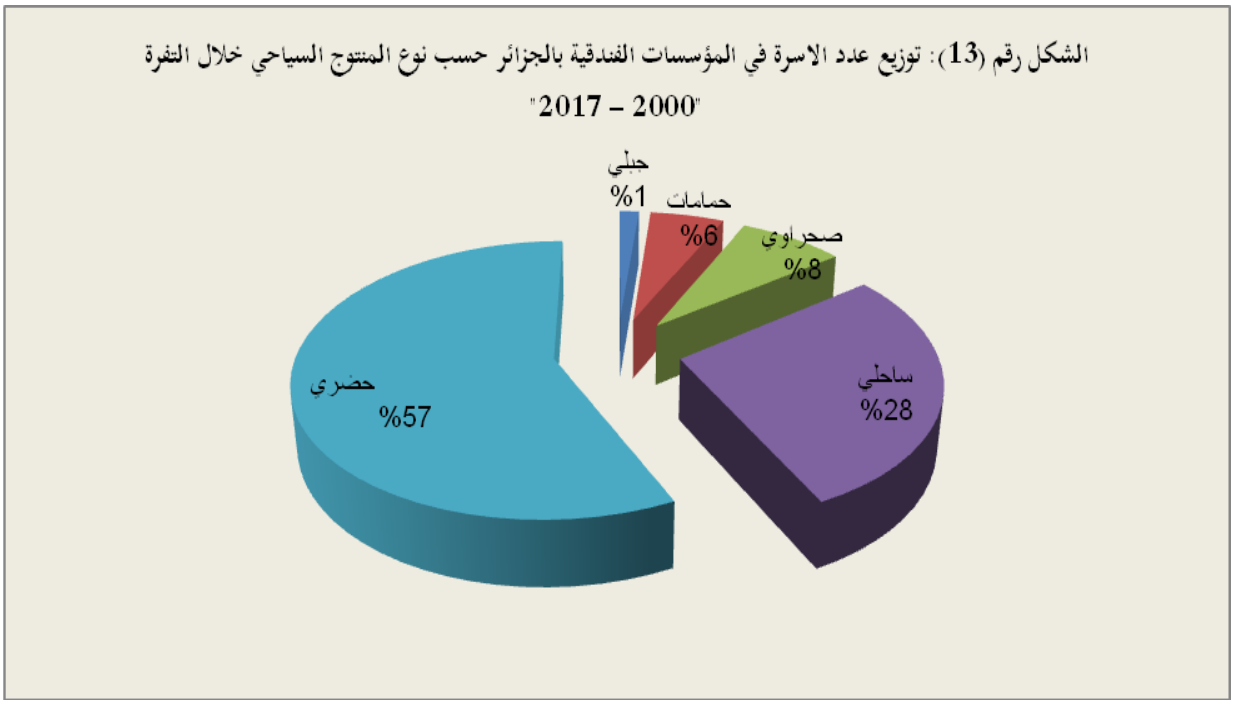

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

4.1-توزيع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب الإطار القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين (2000– 2017): يبين الجدول رقم "10" توزيع قدرات الإستقبال حسب نوع الملكية القانونية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم "10": توزيع الطاقة الفندقية في الجزائر حسب الملكية القانونية للفترة "2000–2017"

الوحدة: سرير

السنوات	عمومي	خاص	الجماعات المحلية	المجموع
2000	28 589	34 761	3 737	67 087
2001	28 589	34 197	3 737	66 523
2002	23 541	44 343	4 683	72 567
2003	25 650	47 140	4 683	77 473
2004	20 485	58 475	3 064	82 024
2005	21 453	58 622	2 733	82 808
2006	21 453	60 683	2 733	84 869
2007	21 453	60 373	22 733	104 559
2008	17 955	65 511	3 176	86 642
2009	17 955	67 563	3 176	88 694
2010	15 597	71 184	5 596	92 377
2011	15 795	72 420	5 878	94 093
2012	18 613	72 407	5 878	96 898
2013	18 613	74 313	5 878	98 804
2014	18 613	74 744	6 248	99 605
2015	18 613	77 383	6 248	102 244
2016	18 613	82 301	6 506	107 420
2017	18 613	87 145	6 506	112 264

المصدر: - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (10) أعلاه أن:

- توزيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الفندقية في الجزائر حسب الطبيعة القانونية خلال الفترة (2000-2016) متفاوتة النسب.

- القطاع الخاص يمثل أعلى حصة بنسبة فاقت 70%، من إجمالي الطاقة الإستيعابية لهذه الفنادق، كما سجل هذا الأخير زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة، وبلغت نسبة التطور 137% في سنة 2017 عما كانت عليه سنة 2000.

- القطاع العام يمثل نسبة 24,63% من إجمالي الطاقة الإستيعابية لهذه الفنادق، كما سجل إنخفاضاً مستمراً من سنة 2000 إلى 2011، ثم سجل إرتفاع طفيف مع الإستقرار التام في عدد الأسرة بهذه الفنادق حيث وصل

عددها 18613سريراً خلال الخمسة سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وقد بلغت نسبة الإنخفاض 35% سنة 2017 عما كانت عليه سنة 2000.

- الجماعات المحلية والمختلطة تمثل نسبة 5,02% من إجمالي الطاقة الإستيعاب، وهي نسبة ضئيلة جداً ولا تخدم السياحة في الجزائر.

يمكن التعبير عن توزيع الطاقة الفندقية حسب الطبيعة القانونية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2017)، بالشكل الآتي:

الشكل رقم (14):تطور توزيع الاسرة في المؤسسات الفندقية بالجزائر حسب الاطار القانوني خلال الفترة " 2000-2017

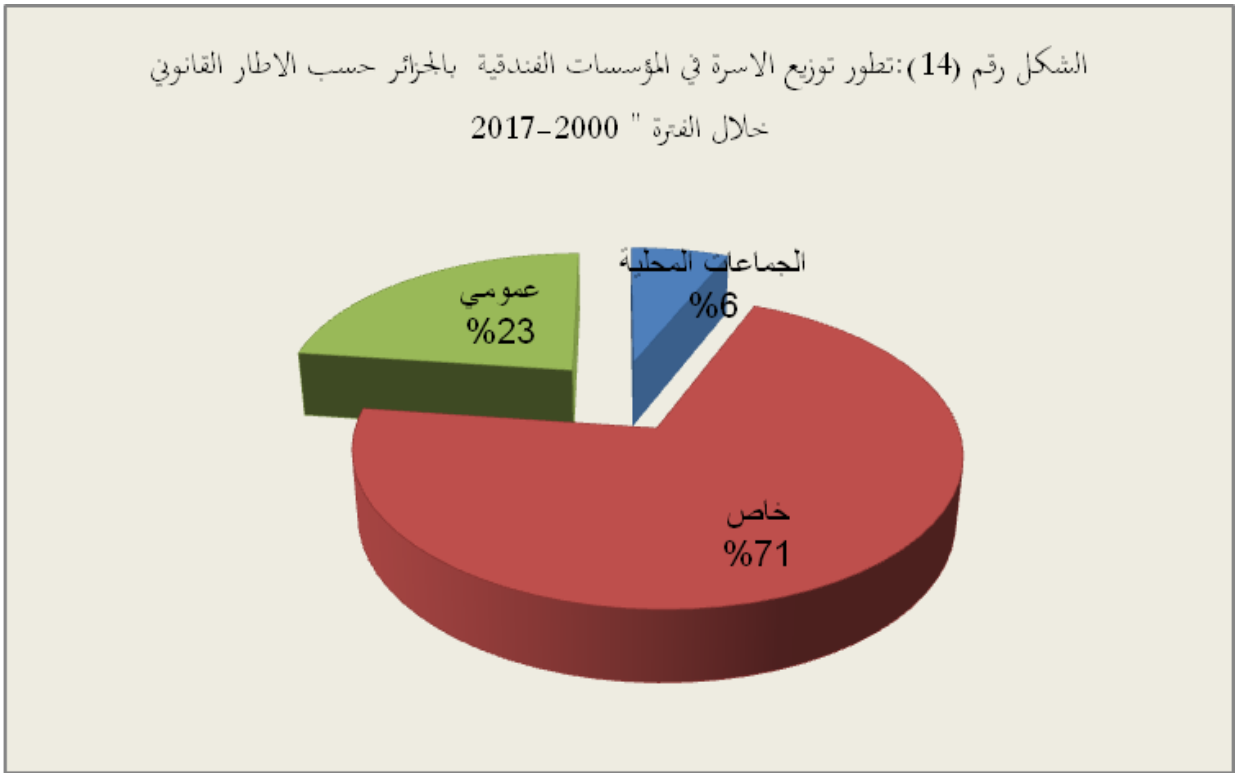

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

المبحث الثاني: الطلب السياحي ونموه في الجزائر

يعتبر الطلب في ميدان السياحة عاملا رئيسيا لتنميتها وتنشيطها فكلما زاد الطلب في هذا القطاع كلما إرتفعت عائداته وتعددت فرص تطوره والعكس صحيح.

كما أن الطلب السياحي شديد التأثر بعدة عوامل لاسيما الخدمة السياحية من إقامة وإستقبال ونقل ومواصلات.... وتعتبر هذه الخدمات شرطاً لتحقيق الجذب السياحي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الطلب السياحي شديد الإرتباط بالتطور الاقتصادي والقضايا السياسية خاصة الأمنية حيث أن إنعدام هذه الأخيرة تؤثر سلباً.

المطلب الأول: تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي.

المطلب الثاني: تطور الليالي السياحية في الجزائر.

المطلب الثالث: خروج السياح الجزائريين إلى الخارج " السياحة العكسية".

المطلب الأول: تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي

تعتمد صناعة السياحة على عامل رئيسي هو جذب السياح، من خلال المقومات السياحية المختلف، على غرار المقومات الطبيعية والحضارية والتاريخية للبلد، وكذا المقومات المادية من هياكل سياحية ومختلف الخدمات المتوفرة فيها، إضافة إلى الترويج السياحي وتوفر المعلومات اللازمة.[1]

رغم ما تشهده السياحة الدولية من تدفقات سياحية كبيرة، إلاّ أن نصيب الجزائر منها يبقى ضئيلاً جداً ولا يرقى لحجم الإمكانات الطبيعية والتاريخية لهذا البلد.

أولاً– العوامل التي ساهمت في تطور السياحة الدولية: لقد تطورت السياحة بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا نتيجة للتطور الذي شهدته مختلف وسائل النقل، وخاصة مجال النقل الجوي وما حققه من تقليص لعامل الزمن والمسافات بين الدول، كما أن الزيادة المطردة في ملكية السيارات الخاصة في معظم دول العالم ساعدت على زيادة السياحة الداخلية والسياحة الولية بين الدول المجاورة، كما هو الحال بين دول أوروبا الغربية، الجزائر وتونس، الخ، وفيما يلي نوجز أهم العوامل التي ساعدت على تطور السياحة:[2]

- التقدم الحاصل في المواصلات بكافة أنواعها، البرية، البحرية والجوية وإنخفاض تكاليفها، وما نتج عنها من سهولة وإمكانية القدرة على التنقل، خاصة خدمات النقل الجوي وما حققته من تقليص حاجز الزمن والمسافات بين الدول مما جعل العالم قرية واحدة.
- زيادة أوقات الفراغ والعطل السنوية المدفوعة الأجر، والناجمة عن توفير الجهد الإنساني وتحسن ظروف العمل نتيجة إستعمال التكنولوجيات الحديثة في طرق ووسائل الإنتاج، وهذا ما جعل الأفراد يتجهون نحو السياحة.
- زيادة متوسط دخل الفرد خاصة في البلدان المتقدمة صناعيا، مما إنعكس على زيادة الطلب السياحي الداخلي، وباقي دول العالم.
- إنتشار الثقافة بين شعوب العالم وخاصة بين شعوب الدول المتقدمة، مما أدى إلى إنتشار المعرفة وإرتفاع الوعي لدى الشعوب وزيادة الفضول للتعرف على الحضارات المختلفة.
- إدراك الدول المختلفة للأهمية الإقتصادية للسياحة مما جعلها تتجه نحو تخطيطها تخطيطا علميا مدروسا والعمل على تشجيع مشروعات التنمية السياحية وإزالة معوقات تنمية الحركة السياحية.
- إنخفاض أسعار الرحلات الجماعية وإستخدام الطيران العارض مع فتح أسواق جديدة.

[1] خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 20.

[2] فؤاد عبد المنعم البكري، مرجع سبق ذكره، ص 42.

– التطور الكبير في أنماط السياحة وظهور أنواع وإتجاهات حديثة كسياحية المجموعات والأفواج مما أدى إلى التقليل من النفقات الخاصة بكل سائح وتشجيع ذوي الدخول المتوسطة على برمجة رحلات سياحية إلى الأماكن التي تقدم عروض خاصة بهذه الفئات.

ثانياً– تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي للفترة "2000–2016": لقد عانت الجزائر خلال فترة الثمانينات والتسعينات من ظروف إقتصادية، سياسية وأمنية صعبة جداً، إنعكست بشكل سلبي على قطاع السياحة ككل. يمكن ملاحظة هذا في العدد الضئيل والمحدود للسياح الوافدين إلى الجزائر خلال هذه الفترة. لكن ومع بداية الألفية الجديدة، تم تسجيل تحسن ملحوظ في عدد السياح الوافدين إليها، والجدول الموالي يبين تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2000-2016).

جدول رقم (11): تطور إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000–2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد السياح	865984	901416	988061	1166287	1233719	1443090	1637582	1740000	1772000	1911506	2070496	2394887	2634056	2732731	2732731	1709994	2039444
النسبة التغير%	-	4,09	9,61	18,04	5,78	16,97	13,48	6,25	1,84	7,87	8,32	15,67	9,99	3.75	-15,78	-37,43	19,27

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

– الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (11) أعلاه، أن تدفق إجمالي عدد السياح الوافدين إلى الجزائر يشهد تطوراً مستمراً طيلة فترة الدراسة، ولكن بمعدلات ضعيفة كانت أعلاها سنة 2003 بنسبة تطور قدرت بـ 18.04%، كما سجلت سنتي 2014 و 2015 تناقص في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر مقارنة بسنة 2013 بنسبة إنخفاض 15.78% و37.43% على التوالي، إلا أن سنة 2016 سجلت إرتفاعاً في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر وصل عددهم 2.039.444 سائح بنسبة زيادة فاقت 19%. وللإشارة فإن أغلب السياح الوافدين إلى الجزائر هم جزائريون مقيمون بالخارج، ومع ذلك تبقى الحركة السياحية تجاه الجزائر متذبذبة وضئيلة مقارنة بدول الجوار أو من خلال عدد التدفقات السياحية الدولية في العالم. لا تستقطب الجزائر سوى نسبة 0.25% في أحسن أحوالها. ويعود ذلك لضعف البنية التحتية التي لا تستجيب لمستويات الطلب السياحي لاسيما الخارجي منه، ضف إلى ذلك أنها تكاد تقتصر على الوافدين المغتربين خارج البلاد. ويمكن التعبير عن عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2016)، بالشكل الآتي:

الشكل رقم (15): تطور عدد السياح الوافدين الى الجزائر خلال الفترة "2000-2016"

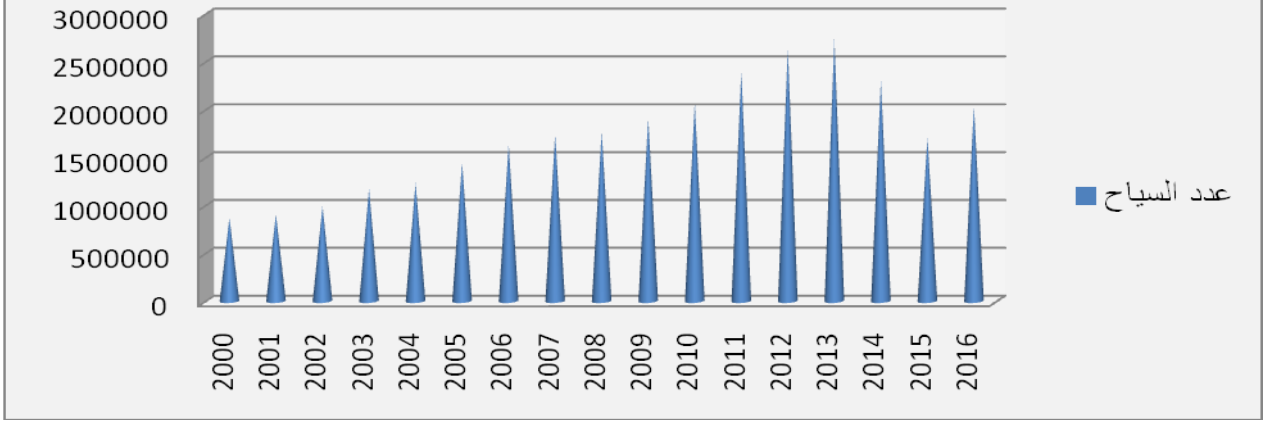

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

ثالثاً- تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي (2000-2016): رغم ما تشهده السياحة الدولية في العالم من تدفقات سياحية كبيرة جداً، إلاّ أن نصيب الجزائر منها يبقى ضئيلاً جداً ولا يرقى لحجم الإمكانات الطبيعية والتاريخية لهذا البلد. والجدول التالي يبين تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي سواء الجزائريين المقيمين بالخارج وكذا السياح الأجانب.

الجدول رقم(12): تطور نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي للفترة" 2000-2016"

السنوات	الأجانب	نسبة النمو%	الجزائريين المقيمين بالخارج	نسبة النمو%
2000	175.538	%24.62	690.446	%13.62
2001	196.229	%11.79	705.187	%2.13
2002	251.145	%27.99	736.915	%4.50
2003	304.914	%21.41	861.373	%16.89
2004	368.662	%20.87	865.157	%0.44
2005	441.206	%19.71	1.001.884	%15.80
2006	478.358	%8.42	1.159.224	%15.70
2007	511.000	%7	1.230.000	%6
2008	557.000	%8.9	1.215.000	%-1.37
2009	655.810	%17.80	1.255.696	%3.35
2010	654.987	%-0.12	1.415.509	%12.72
2011	901.642	%37.66	1.493.245	%5.49
2012	981.955	%8.91	1.652.101	%10.64
2013	964.153	%- 1.81	1.768.578	%7.05
2014	940.125	%-2.49	1.361.248	%-23.03
2015	1.083.121	%15.21	626 873	%-53.95
2016	1.322.712	%22.12	716.732	%14.33

المصدر: - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات" ONS".

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (12) أعلاه أن:

- **الجزائريين المقيمين بالخارج:** نلاحظ أن تطور نصيب الجزائر من السياح الجزائرين المقيمين بالخارج شهد تطوراً مستمراً خلال الفترة "2000-2013" إذ فاق عدد السياح الوافدين 1,7 مليون سائح سنة 2013. إلا أنه خلال ثلاثة سنوات الأخيرة من الدراسة لاحظنا إنخفاضاً في عدد السياح القادمين إلى الجزائر، حيث وصلت نسبة الإنخفاض 53,95% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 التي سجلت هي الأخرى نسبة إنخفاض بـ 23,03% مقارنة بسنة 2013. هذا الإنخفاض الكبير في عدد السياح الجزائريين المقيمين بالخارج مقارنة بحجم الجالية جزائرية بالخارج راجع في المقام الأول إلى إتجاههم نحو وجهات سياحية أخرى.
- **السياح الأجانب:** نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة توافد السياح الأجانب إلى الجزائر تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بنسبة قدوم الجزائريين المقيمين في الخارج، لكن رغم هذا سجل عودة النشاط والحيوية للقطاع وبدأت الوجهة السياحية الجزائرية تستقطب السياح الأجانب حيث شهد نمواً إيجابياً خلال الفترة محل الدراسة كانت أعلاها سنة 2011 بنسبة تطور قدرت بـ 37,66%. ورغم التراجع الملفت للإنتباه من حيث نصيب الجزائر من التدفق السياحي الأجنبي المسجل خلال سنتي 2013 و2014 بنسبة إنخفاض 1,81% و2,49% على التوالي مقارنة بسنة 2012، إلا أنه سجلت إرتفاعاً في عدد السياح الأجانب الوافدين خلال السنتين الأخيرتين، حيث فاق عددهم 1,3 مليون سائح سنة 2016 بنسبة تطور قدرت بـ 22,12% مقارنة بالسنة 2015.

هذا وتشير الإحصائيات أن أغلب السياح الأجانب القادمين إلى الجزائر سنة 2016 من تونس وفرنسا والمغرب كما يلي:

- عدد السياح القادمين من تونس يقدر بـ 792.112 سائح.
- عدد السياح القادمين من فرنسا يقدر بـ 76.234 سائح.
- عدد السياح القادمين من المغرب يقدر بـ 28.196 سائح.

رابعاً– حركة السياحة حسب الغرض من الزيارة: من خلال هذا العنصر يمكن معرفة الغرض أو هدف السائح من رحلته السياحية، وتعتبر من أهم النقاط في التحليل، يتم من خلالها تحديد نوع السوق السياحية، وبالتالي وضع الخطط والإستراتيجيات الإستثمارية التي تخدم وتنمي الطلب السياحي في ذاك السوق من خلال توفير العرض المناسب له كماً ونوعاً. والجدول الموالي يبين دوافع زيارة السياح الأجانب إلى الجزائر كما يلي:

الجدول رقم(13): دوافع زيارة الأجانب للجزائر خلال الفترة "2010–2016"

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الراحة والاستجمام	376.797	629.912	702.226	672.353	611.568	723.098	942.281
الأعمال	268.674	267.789	276.404	288.756	327.218	358.785	378.296
المهمات	9.516	3.941	3.325	3.044	1.339	1.238	2.135

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (13) أن دوافع زيارة الأجانب إلى الجزائر خلال الفترة "2010-2016" ترجع إلى:

– **الزيارة بدافع الراحة والاستجمام**: إن نصيب الجزائر من السياح الأجانب بدافع السياحة والإستجمام شهد نمواً متذبذباً خلال فترة محل الدراسة، حيث بلغت نسبة النمو مابين 2010 و2016 تفوق 150%، ويرجع ذلك إلى الإمكانيات السياحية التي تزخر بها البلاد وكذا الإهتمام الذي توليه السلطات المعنية بهذا القطاع الحساس، حيث وصل عدد السياح الأجانب الذين زاروا الجزائر 942.281 سائح سنة 2016، أي بنسبة فاقت 71,23% من إجمالي عدد السياح الأجانب.

– **الزيارة بدافع الأعمال**: تشير الإحصائيات المتعلقة بسياحة الأعمال في الجزائر أن عدد السياح الوافدين إليها في تزايد مستمر، حيث إنتقل عدد السياح من 268.674 سائح سنة 2010 ليصل عددهم 378.296 سائح سنة 2016، أي بنسبة زيادة 140%. ويمثل هذا الجانب من السياحة ما نسبته 28,60% من إجمالي عدد السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر سنة 2016.

– **الزيارة بدافع المهمات**: يبقى هذا الجانب من السياحة ضعيف جدا في الجزائر وهو في إنخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، حيث سجل أكبر عدد للسياح القادمين إلى الجزائر بدافع المهمات سنة 2010 بلغ عددهم 9.516 سائح ليصل عددهم إلى 2.135 سائح سنة 2016 أي بنسبة إنخفاض 56,77%. وعلى العموم السياحة بدافع المهمات إلى الجزائر لا تمثل سوى نسبة 0,16% من إجمالي عدد السياح الأجانب الوافدين سنة 2016.

المطلب الثاني: تطور الليالي السياحية في الجزائر

نحاول من خلال هذا المطلب، وصف تطور حركة الليالي السياحية في الجزائر، عن طريق تقسيم مختلف أصناف الطلب على المبيت في المؤسسات الفندقية الجزائرية وفقاً لمعيار الإقامة، أجانب مقيمين بالجزائر أو جزائريين مقيمين بالجزائر، جزائريين مقيمين بالخارج وأجانب مقيمين بالخارج، وهي تمثل الطلب الفعلي على الإقامة بالفنادق من قبل المقيمين وغير المقيمين، الجزائريين والأجانب.

أولاً– الليالي السياحية للمقيمين(جزائريين وأجانب): يعتبر السياح المقيمين داخل الوطن، والمتنقلين عبر ولاياتها لأي سبب من الأسباب، والحاجزين لغرف بالفنادق من محددات الطلب على المبيت. والجدول الموالي يوضح عدد الليالي السياحية للمقيمين في مختلف الفنادق الجزائرية.

الجدول رقم "14": تطور عدد الليالي السياحية للمقيمين بالفنادق الجزائرية خلال الفترة "2000-2017"

السنوات	مجموع الليالي السياحية	الليالي السياحية للمقيمين	النسبة المئوية
2000	3 748 135	3 545 230	%94,59
2001	4 028 286	3 802 634	%94,40
2002	4 119 630	3 827 700	%92,91
2003	4 306 621	3 935 745	%91,39
2004	4 543 057	4 149 426	%91,34
2005	4 705 637	4 222 305	%89,73
2006	4 905 216	4 376 625	%89,22
2007	5 119 940	4 546 085	%88,79
2008	5 346 543	4 750 796	%88,86
2009	5 645 828	4 971 372	%88,05
2010	5 939 334	5 185 231	%87,30
2011	6 329 472	5 484 105	%86,64
2012	6 640 181	5 703 550	%85,89
2013	6 921 234	5 926 968	%85,63
2014	7 053 744	6 215 932	%88,12
2015	7 146 572	6 307 411	88,26%
2016	7 276 521	6 238 910	85,74%
2017	7 406 470	6 260 409	84,53%

المصدر: – وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

– الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن عدد الليالي السياحية للمقيمين بالجزائر في إرتفاع مستمر خلال الفترة (2000-2017)، حيث بلغت سنة 2000 أزيد من3,5 مليون ليلة مبيت، وهي في إرتفاع طيلة فترة الدراسة حيث فاقت 6,3 مليون ليلة في نهاية سنة 2015، لتتراجع ليالي المبيت خلال السنتين الأخيرتين لتصل6.260.409 ليلة سنة 2017، هذا التحسن التدريجي في عدد الليالي السياحية يعود إلى تحسن الوضع الأمني، والمستوى المعيشي التي عرفته الجزائر في هذه السنوات، هذا ما شجع على السياحة المحلية، والتنقل بين أرجاء الوطن. ولتبيان أكثر لما ورد آنفاً سنقوم برسم بياني، لتوضيح أكثر لحركة الطلب على المبيت للسياح المقيمين بالجزائر، خلال الفترة "2000-2017" من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم(16) تطور عدد ليالي المبيت للسياح المقيمين بالجزائر خلال الفترة "2000-2017"

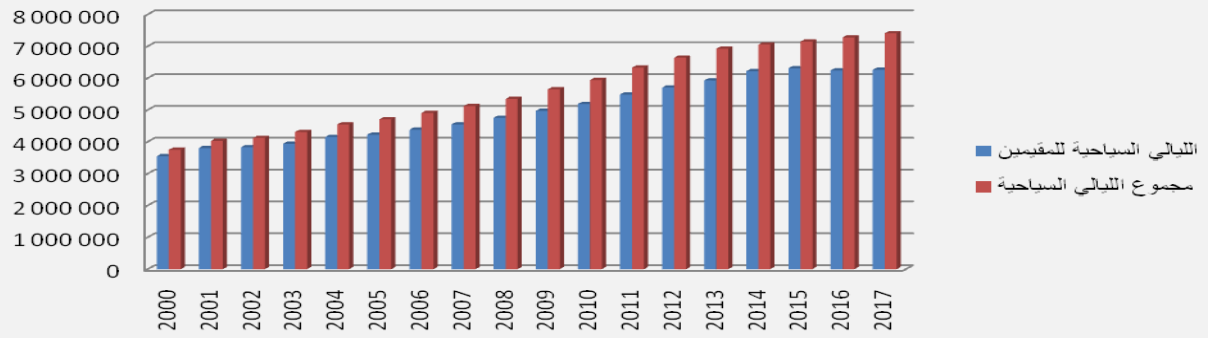

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول.

ثانياً- الليالي السياحية لغير المقيمين: تعتبر هاته الفئة من أهم الفئات، التي تعمل الدول السياحية على إستقطابها، نظرا لأهميتها الاقتصادية في جلب العملة الصعبة، ويعتبر الجزائريون المقيمون بالخارج سياحا لأوطانهم الأصلية، وحسب المنظمة العالمية يعتبرون سياحا أجانب، ومن خلال الجدول الآتي سنعرض تطور الطلب على الليالي السياحية لغير المقيمين.

الجدول رقم "15": تطور عدد الليالي السياحية بالجزائر لغير المقيمين خلال الفترة " 2000-2017"

السنوات	مجموع الليالي السياحية	الليالي السياحية لغير المقيمين	النسبة المئوية
2000	3 748 135	202 905	%5,41
2001	4 028 286	225 652	%5,60
2002	4 119 630	291 930	%7,09
2003	4 306 621	370 876	%20,35
2004	4 543 057	393 631	%8,66
2005	4 705 637	483 332	%10,27
2006	4 905 216	528 591	%10,78
2007	5 119 940	573 855	%11,21
2008	5 346 543	595 747	%11,14
2009	5 645 828	674 456	%11,95
2010	5 939 334	754 103	%12,70
2011	6 329 472	845 367	%13,36
2012	181 640 6	936 631	%14,11
2013	234 921 6	994 153	%14,36
2014	744 053 7	837 812	%11,88
2015	7 146 572	839 161	%11,74
2016	7 276 521	992 611	%13,64
2017	7 406 470	1 146 061	%15,47

المصدر: – وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

– الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن تطور عدد ليالي المبيت بالمؤسسات الفندقية بالجزائر لهاته الفئة طيلة الفترة "2000- 2017" عرفت تزايدا لكن بنسب قليلة جداً. لم يتجاوز نصيبها في المتوسط نسبة 12,05% من إجمالي الليالي السياحية، إذ بلغ أكبر عدد مبيت سنة 2017 بـ 1146061 ليلة مبيت بنسبة 15,47%. إن محدودية الليالي السياحية لغير المقيمين بشكل خاص مرده ضعف قدرة المنتوج السياحي في الجزائر على المنافسة في السوق السياحية الدولية وحتى البلدان المجاورة كتونس والمغرب، والشكل الموالي يبين تطور عدد الليالي السياحية لغير المقيمين بالجزائر.

الشكل رقم (17): تطور عدد ليالي المبيت للسياح الغير مقيمين بالجزائر خلال الفترة "2000-2017"

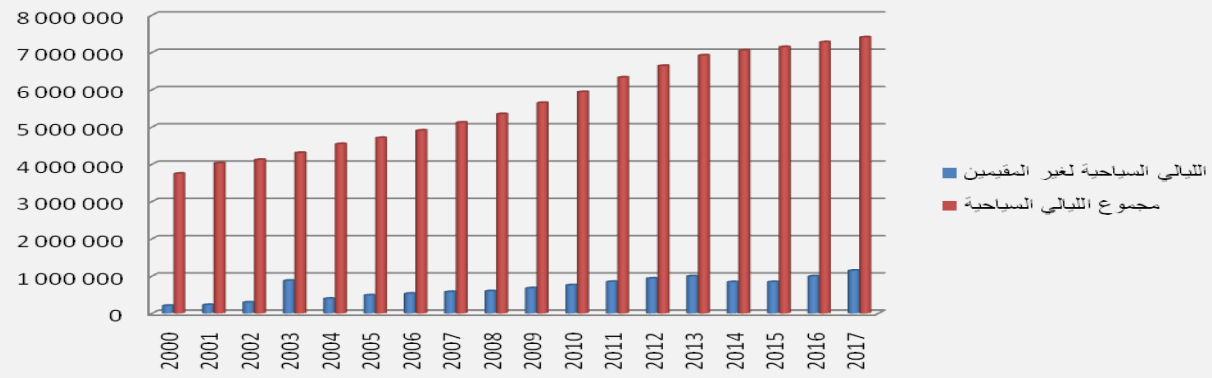

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

ثالثاً- الليالي السياحية للمسافرين غير المقيمين حسب الإقليم: يهدف هذا التحليل إلى معرفة أقاليم الوافدين من السياح الأكثر وجهة إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2011). والجدول الموالي يبين تطور ليالي المبيت لغير المقيمين في الفنادق الجزائرية حسب كل إقليم.

الجدول رقم"16": تطور عدد الليالي السياحية لغير المقيمين "الأجانب" في الفنادق بالفترة " 2000- 2011"

السنوات	الاتحاد الأوروبي	أمريكا	استراليا	آسيا	إفريقيا	المجموع
2000	98563	3207	213	13196	60359	**175538**
2001	107166	3220	254	15945	69644	**196229**
2002	140844	4626	285	25678	75672	**247105**
2003	157102	4949	374	21175	121332	**304932**
2004	198230	6830	378	22051	141073	**368562**
2005	227618	8117	501	31985	172985	**441206**
2006	252553	9724	736	42123	173222	**478358**
2007	270881	10271	786	58173	171077	**511188**
2008	267552	10939	683	69180	208343	**556697**
2009	283843	13120	662	83890	274295	**655810**
2010	241637	10945	775	20854	329997	**604208**
2011	218629	12265	832	23725	582995	**838446**

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

يتضح من خلال بيانات الجدول أن نصيب الجزائر من السياح الأجانب ضعيف جداً من خلال إجمالي

ليالي المبيت خلال الفترة (2000-2011). وتظهر البيانات أن أغلب ليالي المبيت حسب الأقاليم من القارة الإفريقية وصل عدد ليالي المبيت للسياح القادمين منها 582995 ليلة مبيت سنة 2011 بنسبة 69,53% من إجمالي الليالي السياحية، ثم يليها الاتحاد الأوروبي مسجلاً إرتفاعاً في عدد ليالي المبيت طيلة الفترة 2000 إلى 2009 لتصل 283843 ليلة مبيت، بإستثناء السنتين الأخيرتين سجلت إنخفاضاً بنسبة 14,86% و23% على التوالي مقارنة 2009. أما بالنسبة للسياح القادمين من القارة الآسيوية سجل أعلى ليالي المبيت بـ 83890 ليلة مبيت سنة 2009 لتنخفض خلال السنتين الأخيرتين لتصل 20854 و23725ليلة مبيت على التوالي. وفي الأخير تأتي الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وهما القارتان الأقل وجهة سياحية إلى الجزائر، وصل عدد الليالي المبيت من سياح القارتين 12265 ليلة مبيت و832 ليلة مبيت على التوالي سنة 2011. وكنتيجة لهذا التحليل نلاحظ، أن ضعف جودة الخدمات السياحية للسياحة الجزائرية بكل أنواعها، مقارنتاً بالدول المجاورة والمنافسة لنا سياحياً، مما إنعكس على السياح الوافدين إلى الجزائر. ولتوضيح ذلك أكثر من خلال الشكل البياني الآتي.

الشكل رقم (18):تطور عدد الليالي السياحية للأجانب" في الفنادق الجزائرية في الفترة " 2000-2011 "

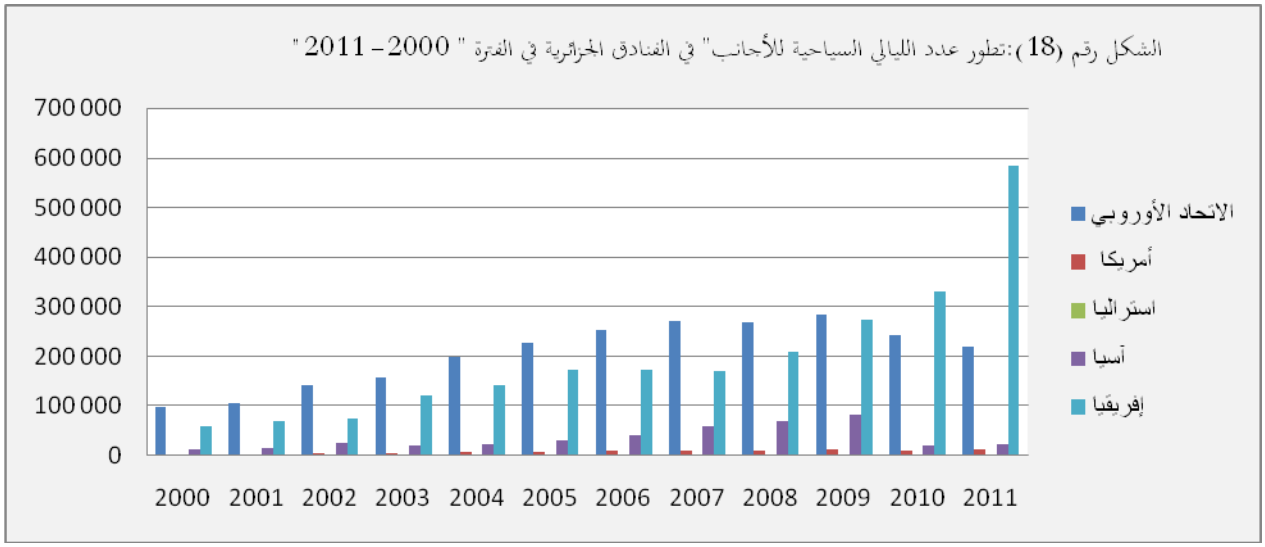

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

المطلب الثالث: خروج السياح الجزائريين إلى الخارج "السياحة العكسية"

تعد السياحة من أبرز محركات الإقتصاد الوطني إذا ما أستغلت جيداً من خلال تنميتها، إذ تشهد إهتماماً دولياً بفضل العائدات الكبيرة التي تحققها والتكاليف القليلة التي تستهلكها مقارنة مع باقي القطاعات. ولقد عكفت معظم الدول على إيلائها أهمية بالغة من خلال مخططات تنموية سعت إلى إستغلال ما أمكن من المقومات الذاتية، مع إعطاء أهمية بالغة للسائح الداخلي والذي يعد مفتاح إستقطاب السواح الأجانب. لذا شهد مصطلح السياحة الداخلية إهتماماً واسعاً في خطط التنمية في ظل المنافسة الشديدة بين الدول لجذب السياح الجدد والحفاظ على السياح الحاليين. الجزائر هي الأخرى سعت إلى وضع خطط تنموية تمس القطاع السياحي قصد الحفاظ على السائح الداخلي أولاً وإستقطاب السائح الأجنبي لاحقاً، من خلال السعي الجدي في تطبيق المخطط التوجيهي SDAT2025 .

وحتى نستطيع الوقوف على واقع حركة السياح المحليين داخل الجزائر(السياحة الداخلية)، لابد من معرفة عدد السياح المحليين الذين يفضلون السياحة الخارجية أي يفضلون مقاصد سياحية أخرى غير المقاصد السياحية الموجودة داخل الجزائر. والجدول الموالي يشير إلى خروج السياح الجزائريين نحو الخارج خلال الفترة (2000-2017) كما يلي:

الجدول رقم"17": خروج السياح الجزائريين إلى الخارج خلال الفترة " 2000– 2017"

السنوات	عدد السياح	نسبة النمو %
2000	1 006 382	%11.41
2001	1 189 910	%18.24
2002	1 256 515	%5.60
2003	1 253 901	%-0.21
2004	1 416 861	%13.00
2005	1 513 491	%6.82
2006	1 349 113	%-10.68
2007	1 500 000	11%
2008	1 539 000	% 2.71
2009	1 677 000	%9
2010	1 757 471	%4.79
2011	1 714 654	%-2.43
2012	1 910 558	%11.42
2013	2 135 523	%11.77
2014	2 839 104	%32.95
2015	3 638 140	%28.14
2016	4 529 524	%24.50
2017	5 058 404	11,67

المصدر: - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

- الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه أن تطور عدد السياح الجزائريين الذين غادروا أرض الوطن في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة، حيث إنتقل عددهم من1.006.382 سائح سنة 2000 ليصل عددهم 5.058.404 سائح سنة 2017 أي بنسبة زيادة فاقت 350% مقارنة بسنة 2000، هذا الإرتفاع في نسبة السياح المتوجهين

لمقاصد سياحية أخرى يفسر على أن الجزائريين أصبحوا يفضلون السياحة الخارجية على السياحة الداخلية. والشكل الموالي يبين خروج السياح الجزائريين إلى الخارج.

الشكل رقم (19): خروج السياح الجزائريين الى الخارج خلال الفترة "2000-2017"

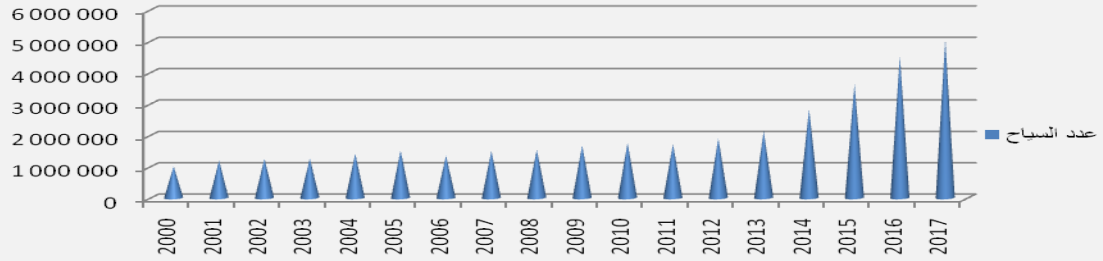

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

ثانياً- الدول الأكثر جذبا للسياح الجزائريين خلال الفترة "2010-2016": يبين الجدول الموالي الخمسة دول الأكثر جذبا للسياح الجزائريين خلال الفترة" 2010-2016"

الجدول رقم(18): الدول الأكثر جذبا للسياح الجزائريين خلال الفترة" 2010-2016"

السنوات / البلدان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تونس	908 365	693 681	780 506	953 404	1 235 449	1 389 828	1 847 943
فرنسا	347 551	462 676	533 530	560 000	723 992	1 161 162	1 428 149
المملكة العربية السعودية	147 348	182 863	210 567	195 197	212 394	177 188	234 156
تركيا	55 298	74 116	95 817	91 765	152 326	175 870	211 297
اسبانيا	72 707	91 653	77 879	99 658	177 984	228 330	276 675

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

يبين الجدول التالي الدول الأكثر جذبا للسياح الجزائريين خلال الفترة "2010-2016" كما يلي:

✓ **تونس**: نلاحظ أن تونس تمثل الوجهة الأكثر شعبية للسياح الجزائريين خلال فترة الدراسة، حيث وصل عددهم 908365 سائح سنة 2010 لتشهد انخفاض سنة 2011 ليصل 693681 سائح أي بنسبة نقصان تقدر بـ 23,63%، إلا أنها شهدت إرتفاع خلال السنوات اللاحقة ليصل عدد السياح إلى 1847943 سائح سنة 2016، والتي تشكل نسبة 40,79% من العدد الإجمالي للسياح الجزائريين المغادرين إلى خارج الوطن.

✓ **فرنسا**: تأتي في المقام الثاني بعد تونس، كما أنها شهدت زيادة في عدد السياح خلال السنوات "2010-2016"، حيث إنتقل عدد السياح من551 347 سائح سنة 2010 ليصل إلى 1428149 سائح، وتمثل نسبة 31,52% من العدد الإجمالي للسياح الجزائريين المغادرين إلى خارج الوطن.

✓ **المملكة العربية السعودية:** بلغ عدد السياح المتوجهين إلى المملكة العربية السعودية 147348 سائح سنة 2010 ليصل عددهم إلى 234156 سائح سنة 2016، أي بنسبة 5,16% من العدد الإجمالي للسياح الجزائريين المغادرين إلى خارج الوطن "الدافع الحج والعمرة".

✓ **اسبانيا:** نلاحظ من خلال الإحصائيات أن إسبانيا من الدول الخمسة الأكثر جذبا للسياح الجزائريين، حيث إنتقل عدد السياح من 72707 سائح سنة 2010 ليصل عدد السياح إلى 276576 سائح سنة 2016 بنسبة 6,10% من العدد الإجمالي للسياح الجزائريين المغادرين إلى خارج، كما أنها أصبحت تحتل المرتبة الثالثة من حيث جذب السياح الجزائريين سنة 2016.

✓ **تركيا:** تعتبر تركيا من الدول التي تحتل مكانة في الساحة السياحية الدولية، حيث نلاحظ أن عدد كبير من السياح الجزائريين يتجهون إلى هذا البلد السياحي حيث إنتقل عددهم في سنوات الأخيرة من 55298 سائح سنة 2010 إلى 211297 سائح سنة 2016 أي بنسبة زيادة تفوق بـ 280% أي ما يقارب أربعة أضعاف عما كانت عليه سنة 2010، وهذا راجع إلى الإستراتجية السياحية المعتمدة في تركيا.

هناك دول أخرى لها قدرة جذب للسياح الجزائريين كالمغرب، قطر، إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة وكندا حيث بلغ عدد السياح المتجهين نحو هذه الدول مجتمعة 311983 سائح سنة 2016. ومن خلال ما سبق فإن الشكل البياني يوضح أكثر ترتيب الدول الخمسة الأكثر جذبا للسياح الجزائريين خلال الفترة (2010-2016) كما يلي:

الشكل رقم (20):الدول الخمسة الأكثر جذبا للسياح الجزائريين خلال الفترة "2010-2016"

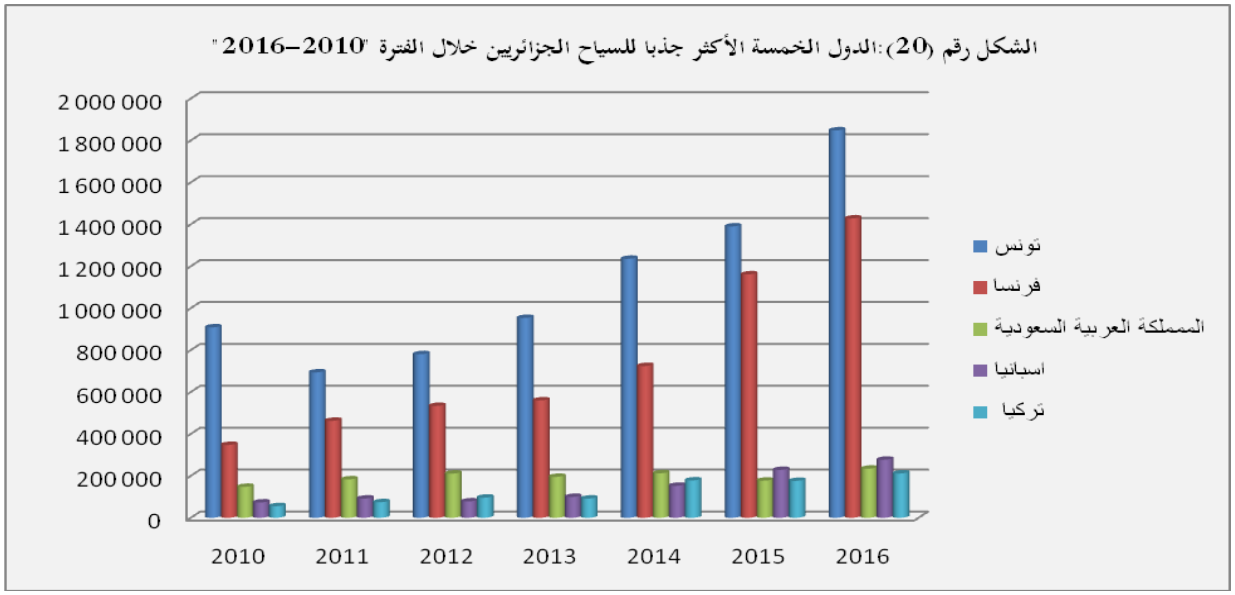

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر

لقد أثبتت السياحة بأنها دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجارب العديد من دول العالم على إختلاف مستوياتها والتي نجحت في زيادة مواردها. وحسب المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTT) فإن السياحة تمثل أكثر من 10,4 % من الناتج الوطني الخام(PIB) العالمي و319 مليون وظيفة أي 10% من إجمالي العمالة، وشكل القطاع 6,5% من إجمالي الصادرات العالمية، والتي تمثل عوامل مهمة في التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن السياحة لها أثر كبير على التوازنات الاقتصادية الكبرى منها العمالة، الإستثمار، توازن التبادلات الخارجية.[1]

الجزائر كغيرها من الدول تسعى ليكون القطاع السياحي جسر عبور وإنتقال للإقتصاد الوطني من وضعه الريعي المعتمد على قطاع المحروقات إلى وضع أرقى وأحسن إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وحضارياً...، ويتجلى ذلك من خلال مختلف البرامج التنموية والمتمثلة في الإستراتيجية السياحية الجديدة (SDAT2025)، لذا برزت أهمية دراسة الآثار الناجمة عن القطاع السياحي ومساهمتها في الاقتصاد الوطني وبالتالي تقييمها وتحليل نتائجها.

ومنه سنلقي الضوء في هذا المبحث على آثار القطاع السياحي الجزائري في كل من:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة.

[1]Gloria Guevara Manzo, President & CEO, Travel & Tourism Global Economic Impact& Trends 2019.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة

القطاع السياحي كأي قطاع من القطاعات الأخرى، فهو جزء لا يتجزأ من الإقتصاد الوطني، له دور ومكانة في تكوين الناتج المحلي ويختلف هذا الدور من خلال ما يجنيه من مداخيل سياحية سواء مباشرة أو غير مباشرة، ولكي تصبح الجزائر قطباً سياحياً بإمتياز يتوقف ذلك على مدى توفر الإرادة الحقيقية للنهوض بهذا القطاع الحساس، والتخلص من الطابع الريعي المعتمد بشكل رئيسي على قطاع المحروقات، وسنحاول من خلال هذا المطلب دراسة آثار القطاع السياحي في كل من:

- تطور حجم الإيرادات السياحة.
- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.
- أثر السياحة في ميزان المدفوعات.

أولاً– تطور حجم الإيرادات السياحة في الجزائر للفترة (2000–2017): يعتبر تنمية وتطوير القطاع السياحي أحد أهداف السياسة العامة للدولة الجزائرية بمختلف أنشطته، ويعد أيضاً من بين القطاعات التي توليها الحكومة إهتماماً واسعاً لتحسين أدائها الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، سيما إذا كانت هذه الإيرادات تشكل قدراً معتبراً من الناتج الوطني الإجمالي، بالإظافة إلى أنها من بين مؤشرات قياس مستوى تطور القطاع السياحي، إذ أصبح من الضروري التركيز على العوامل الأساسية المؤثرة في حجم الإنفاق، الذي يتوقف عليه حجم الإيرادات السياحية.

لقد لاحظنا فيما سبق التطور الطفيف والمتذبذب لعدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وكان ذلك نتيجة حتمية لضعف مكونات العرض السياحي من هياكل الإيواء وتدني مستوى الخدمات السياحية ...، وكذا الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد، كل هذا إنعكس سلباً على الإيرادات السياحية المحققة والتي تبقى ضعيفة جداً إذا ما قورنت ببعض تجارب الدول خاصة المجاورة كالمغرب وتونس هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما تُعانيه السياحة المحلية (الداخلية) من عزوف من قبل السياح الجزائريين وتفضيلهم لوجهات سياحية أخرى خارجية بحثا عن خدمات جيدة وبأسعار معقولة، وهو ما يُفسر إتجاه 5058404 سائح جزائري نحو الخارج خلال سنة 2017.[1]

والجدول الموالي يبين تطور حجم الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) كالآتي:

[1] وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، بدون سنة نشر.

الجدول رقم "19": تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	قيمة الإيرادات السياحية	الإيرادات السياحية كنسبة من الصادرات %
2000	102	-
2001	100	-
2002	111	-
2003	112	-
2004	179	-
2005	184	0,976
2006	215	0,685
2007	219	0,527
2008	325	0,580
2009	266	0,750
2010	219	0,534
2011	208	0,392
2012	196	0,392
2013	230	0,475
2014	258	0,496
2015	304	0,915
2016	209	0,751
2017	140,5	0,457

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD :03/04/2020 h16:00 تاريخ الاطلاع

من خلال بيانات الجدول رقم (19) أعلاه، نلاحظ على العموم الإرتفاع البسيط في حجم الإيرادات السياحية المحققة في الجزائر، ويمكن إرجاع سبب التحسن في الإيرادات السياحية إلى تحسن الأوضاع الأمنية التي عرفتها البلاد من جراء مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية الذي تم تنفيذه مما أدى إلى إسترجاع الجزائر لصورتها الخارجية. ورغم ذلك شهدت فترة الدراسة تذبذباً مستمراً في حجم الإيرادات السياحية، فبعدما كانت ترتفع بوتيرة مستمرة من سنة 2000 حتى سنة 2008 وهي السنة التي سجلت فيها أعلى مستوى بـ 325 مليون دولار بنسبة إرتفاع 48,40% عما كانت عليه من قبل، وبعدها في مرحلة أخرى سجلت تراجعاً ملحوظاً في الفترة 2009-2012، حيث تراجع حجم الإيرادات السياحية ليبلغ أدنى قيمة لها في هذه المرحلة بـ 196 مليون دولار، لترتفع من جديد في سنتي 2013 و2014، مسجلاً تطور بنسبة 17,35% و12,17% على التوالي، لتشهد تراجع خلال السنتين الأخيرتين لتبلغ أدنى قيمة لها بـ 140,5 مليون دولار سنة 2017 بنسبة إنخفاض 33%. وفي الأخير هذه الأرقام تبقى ضعيفة جداً مقارنة بالدول السياحية الأخرى، خاصة الدول المجاورة (تونس والمغرب)، وبالتالي

يمكن القول بأن الجزائر ليست بلداً سياحياً. والشكل الموالي يبين تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة"2000-2017" كالآتي:

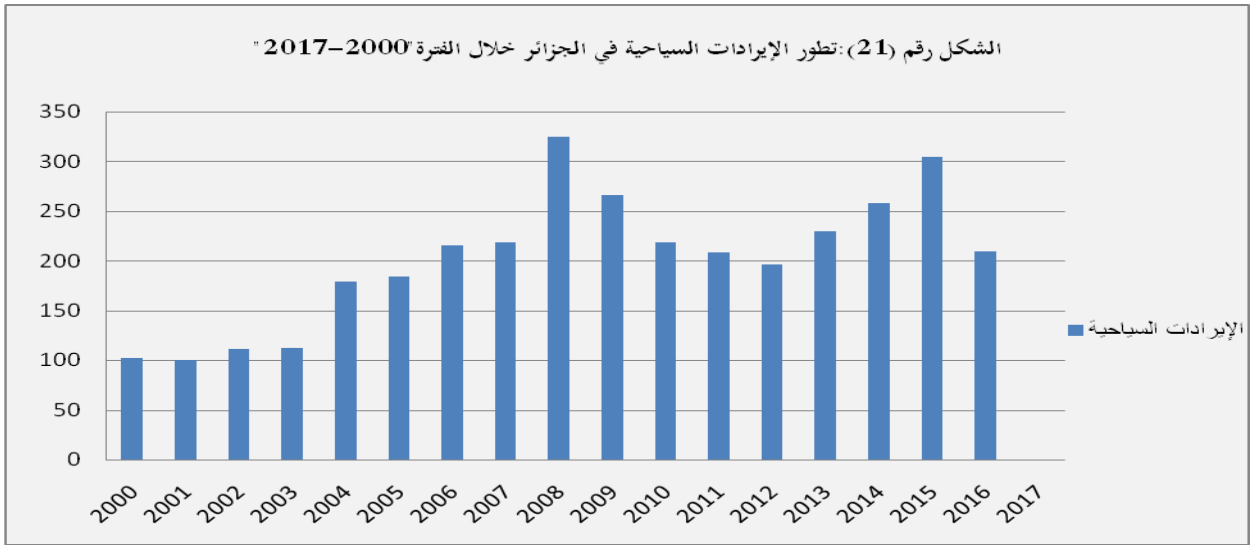

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

ثانياً– مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر قطاع السياحة من القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي، وبشكل ملحوظ في عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء. للإشارة فإن بعض الدول المصدرة للبترول مثل روسيا، الصين، السعودية، ماليزيا، ممثلة بشركاتها الوطنية "غاز بروم الروسية، أرامكو السعودية، بتروناس الماليزية ومؤسسة البترول الصينية"، بما فيها دول الخليج كالإمارات العربية المتحدة الغنية أعطت للسياحة أهمية متميزة ضمن قطاعاتها الإقتصادية، وتشير إحصاءات هيئة السياحة والسفر العالمية أن قطاع السياحة والسفر حقق 7,6 تريليون دولار أمريكي أي بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2014.[1]

بالمقابل نجد أن مساهمة قطاع السياحية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر لم يصل بعد إلى لعب دور هام في الإقتصاد الوطني، وذلك نظراً إلى حجم الإيرادات التي تم تسجيلها على مستوى القطاع التي تعد جد ضعيفة، ويتضح ذلك من الجدول الآتي:

[1] David Scowsill President & CEO WTTC, World Travel & Tourism ,Travel & Tourism Economic Impact Algeria,2015,p02.

الجدول رقم (20): تطور مساهمة الإيرادات السياحية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000 –2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة PIB	1.8	1.8	1.8	1.7	1.6	1.7	1.6	1.5	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.0	1.1	1.2	1.4	1.6

المصدر: – وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

– الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20) بأن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً، ولم تتجاوز نسبة 1,8% كحد أقصى خلال الفترة مابين 2000 و2017، حيث كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2013 وذلك بما يعادل نسبة 1% وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع الإمكانيات السياحية المتاحة، وقد أرجع الخبراء والمحللين الإقتصاديين ذلك الإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب أسعار النفط، وليس نتيجة لإنخفاض إيرادات قطاع السياحة فقط.

من هنا نستنتج أن ضعف القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساساً إلى أن هذا القطاع لم يكن له دور في التنمية الاقتصادية، ومرد ذلك الإعتماد الشبه الكلي على قطاع المحروقات وإهمال المردودية التي يمكن الحصول عليها من باقي القطاعات بما فيها القطاع السياحي.

يمكن التعبير عن معطيات مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000–2017) من خلال المنحنى البياني الممثل في الشكل الآتي:

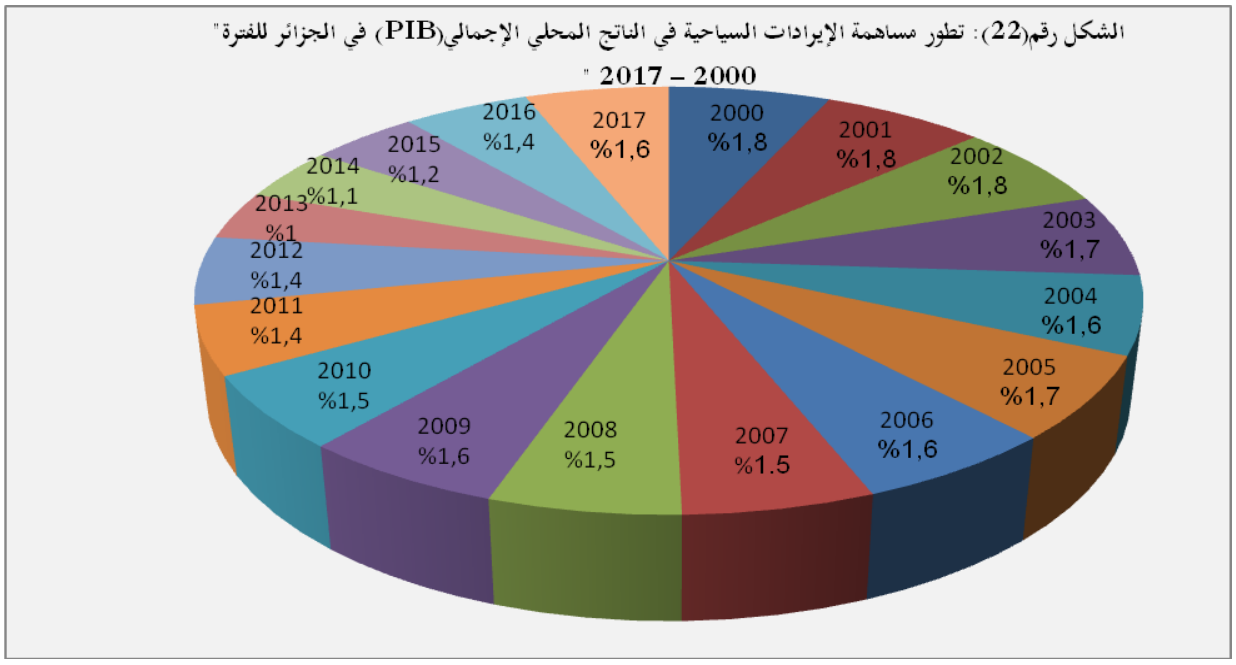

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول.

ثالثاً– أثر السياحية في ميزان المدفوعات: ذلك من خلال، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمارات في المشاريع السياحية، وما تستحقه السياحة من موارد نتيجة العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الأخرى، كما يساهم النشاط السياحي في جلب العملة الصعبة نتيجة الإنفاق السياحي للسياح الأجانب، مما يساهم في زيادة الناتج الوطني للدولة بشكل مباشر وغير مباشر. لذا فإن السياحة تعتبر مصدراً من مصادر الدخل الأجنبي، فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضاً بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي، ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري، سواء كانت إيجابية أم سلبية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية، وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض، أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية، وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية أيضا، فإنها تعزز النتيجة الصافية للميزان التجاري.[1] والجدول الموالي يبين مساهمة الإيرادات السياحية في ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة (2000-2017).

جدول رقم"21" تطور ميزان مدفوعات السياحة بالجزائر خلال الفترة " 2000– 2017"

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المداخيل	المصاريف	الرصيد
2000	102	193	-91
2001	100	194	-94
2002	111	248	-137
2003	112	255	-143
2004	178.5	340.9	-228.9
2005	184.3	370	-185.7
2006	215.3	380.7	-165.4
2007	218.9	376.7	-157.8
2008	325	469	-94
2009	266	457	-140
2010	219	574	-355
2011	208	502	-294
2012	196	428	-232
2013	230	410	-180
2014	258	611	-353
2015	304	677	-373
2016	209	475	-266
2017	140.5	580	-439.5

المصدر: – وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

– الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

[1] فلاق علي، التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، ص 68.

من خلال الجدول يتضح أن الميزان السياحي للجزائر يعاني عجز مستمر، وقد تضاعف للعديد من المرات خلال فترة الدراسة. حيث أن العجز إنتقل من 91 مليون دولار أمريكي إلى 228,9 مليون دولار أمريكي خلال سنة 2004، هذا قبل أن يعرف تدهورا حادا خاصة في السنوات الأخيرة ليصل العجز إلى 439,5 مليون دولار أمريكي سنة 2017. ويعود هذا العجز في الميزان التجاري السياحي الجزائري لأسباب عديدة نذكر منها:

- تعد الجزائر دولة مصدرة للسياحة مما يستوجب خروج للعملة الاجنبية.
- نقص في هياكل العرض السياحي (وسائل النقل المختلفة، هياكل الإقامة، المطاعم، الحدائق...)، وعدم مطابقتها للمعايير الدولية. بالاظافة إلى تدني جودة الخدمات السياحية وضعف نوعية المنتوج السياحي في الجزائر.
- الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي وبالتالي يعتمد على إستيراد مستلزمات القطاع السياحي مما يكبد الإقتصاد الوطني خروج العملة الصعبة.
- غياب إستراتيجية لتسويق وجهة الجزائر داخل وخارج الوطن.
- إرتفاع في أسعار الخدمات المقدمة للسكان المحليين، وبجودة أقل مقارنة ببعض دول الجوار كتونس مثلا.

يمكن التعبير عن معطيات مساهمة قطاع السياحة في الميزان التجاري السياحي في الجزائر للفترة "2000-2017" من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(23): تطور ميزان المدفوعات السياحي الجزائر للفترة "2000-2017"

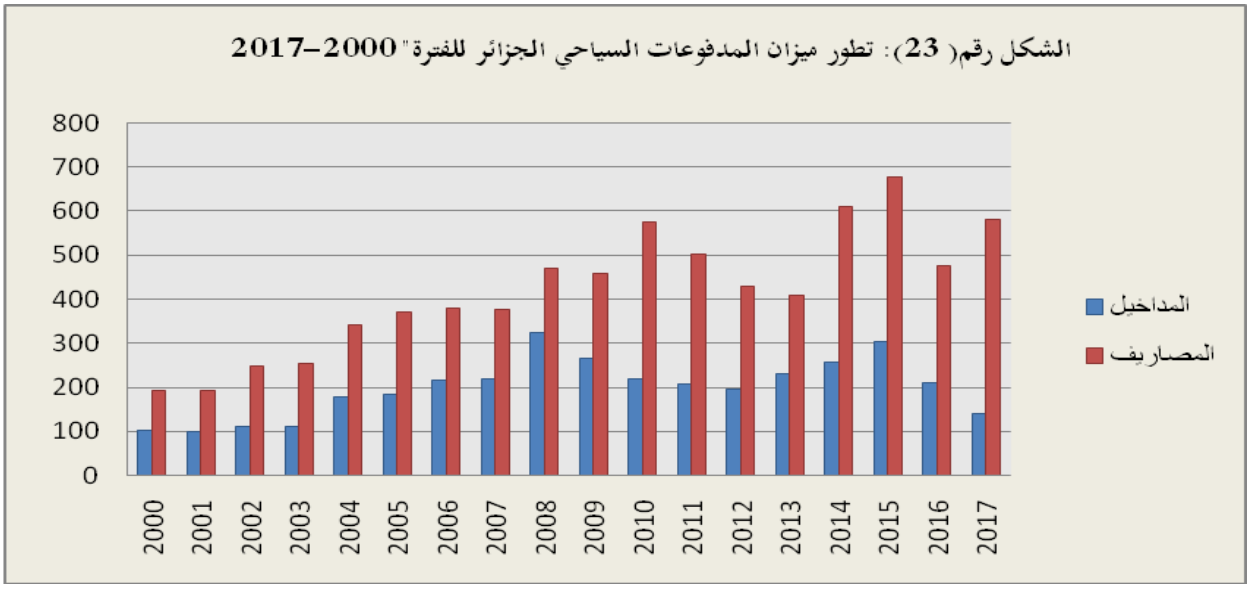

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للسياحة

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيراً لفرص العمل، حيث تستوعب حوالي 11% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وذلك كونها تعتمد بالدرجة الأولى على المورد البشري، وكذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى، وحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة والسفر بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة 277 مليون وظيفة أي بنسبة 9% في نهاية 2014.

إن من بين الأسباب التي أدت إلى تفوق القطاع السياحي في إستخدام العمالة هو إنتماء السياحة للقطاع الخدمي، الذي يعتمد على عنصر العمل، فبالنسبة للفنادق على سبيل المثال لا الحصر، هناك إحصائية تقول أن كل غرفة فندقية تولد ما يعادل 3.2 فرصة عمل، منها 1.7 فرصة عمل مباشرة و1.5 فرصة عمل غير مباشرة.[1]

وفي هذا المجال أكدت الدراسات على قدرة التنمية السياحية على إمتصاص البطالة وفسح المجال واسع أمام التشغيل وأوضحت الدراسة التي أجريت في دول أوروبية وأمريكا أن الإنفاق في قطاع السياحة يؤدي إلى خلق مناصب الشغل تعادل ضعف العمالة المتولدة عن نفس الإنفاق في أي قطاع أخر.[2]

أولاً: مساهمة القطاع السياحي في تحسين المستوى المعيشي لسكان الجزائر: تعكس الإيرادات السياحية التي تحققها أي دولة خلال فترة زمنية معينة مدى مساهمة القطاع السياحي في تحسين المستوى المعيشي للفرد، والجدول الموالي يعكس تطور مساهمة القطاع السياحي الجزائري في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

الجدول رقم (22) نصيب الفرد من الإيرادات السياحية المحققة بالجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: دولار امريكي

السنة	نصيب الفرد من الإيرادات السياحية
2000	3,27
2001	3,16
2002	3,16
2003	3,46
2004	5,42
2005	14,33
2006	11,64
2007	9,74
2008	13,58
2009	10,19
2010	8,99
2011	8,17
2012	7,87
2013	8,53
2014	8,91

المصدر: صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل لمرحلة ما بعد البترول- دراسة حالة الجزائر للفترة 1995- 2014 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018-2019، ص 271.

[1] يوسف شرع، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] عشي صليحة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99- 100.

من خلال بيانات الجدول يتبين أن نصيب الفرد من الإيرادات السياحية المحققة بالجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2014 عرفت تذبذباً، علماً أن أكبر قيمة قدرت 14,33 دولار أمريكي سجلت بسنة 2005، لتشهد إنخفاض طول فترة الدراسة ليصل نصيب الفرد الجزائري من الإيرادات السياحية 8,91 دولار أمريكي سنة 2014. وتعتبر هذه النتائج المحققة بعيدة جداً عن متوسط نصيب الفرد من الإيرادرت السياحية في الدول المجاورة (تونس والمغرب) حيث يصل في حدود 200 دولار أمريكي، كل هذا يعكس واقع القطاع السياحي الجزائري الذي يفتقد للنجاعة في ترجمة الإمكانيات المتاحة.

ثانياً– مساهمة السياحة في التشغيل بالجزائر: للسياحة قدرة فائقة على توليد فرص العمل تفوق بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهناك عدّة أسباب تعلل هذه القدرة الهائلة وهي:[1]

- إنتماء السياحة إلى القطاع الثالث القطاع الخدمي وإن لذلك أثر كبير يتجسد بالإمكانية المحدودة على إستيعابية للأماكن والمعدات محل عنصر العمل إذ يبقى النشاط السياحي نشاط خدمي يعتمد بالدرجة الأساس على عنصر العمل؛
- أن غالبية السياح هم من السكان الحضر والقاطنين في المدن وهم يعانون من التعامل الكثيف والرتيب مع الماكنة فإن السياحة بالنسبة لهم تعني الإبتعاد عن الماكنة واللجوء إلى الطبيعة والتعامل مع البشر، وكذا فإن السياح يرغبون أن يتلقون الخدمات السياحية من قبل البشر وليس من قبل الماكنة وهم بذلك يسعون للتعامل مع أجواء تختلف كليا عن الأجواء الرتيبة المعتادين عليها بالحياة اليومية؛
- القطاع السياحي كثيف التشابك القطاعي ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى وهذا يعني إمكانية توليد السياحة فرص عمل وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهز السياحة بمستلزمات الإنتاج حيث أن هناك إحصائية تؤكد أن كل غرفة في فندق تولد 100% فرصة عمل في الفنادق و 75% فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية وتولد 100% في القطاعات الأخرى.

إن مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالجزائر سواء تعلق الأمر بالعمالة المباشرة المرتبطة بالمؤسسات السياحية أو بالعمالة غير المباشرة الموزعة على القطاعات الاقتصادية المغذية للنشاط السياحي فقد جاءت موزعة على النحو المبين في الجدول الآتي:

[1] ناجي توني، دور القطاع السياحي في اقتصاديات الوطن العربي، معهد التخطيط، الكويت، 2002، ص05.

الجدول رقم "23": تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة "2000– 2016"

السنوات	عدد العمال	نسبة النمو %
2000	82000	-
2001	95000	%15.85
2002	98000	%3.16
2003	103000	%5.10
2004	165000	%60.19
2005	172000	%4.24
2006	180000	%4.65
2007	185000	%2.78
2008	182000	%-1.62
2009	198000	%8.79
2010	213000	%7.58
2011	220000	%3.29
2012	224028	%1.83
2013	256775	%14.62
2014	261289	%1.76
2015	265803	%1.73
2016	270317	%1.70

المصدر: - وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر.

– الديوان الوطني للإحصائيات" ONS"

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه، التطور الكبير الذي شهده القطاع السياحي في عدد العمال، إذ سجل تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة ولكن بنسب متفاوتة ويعتبر هذا مؤشراً إيجابياً، بإستثناء سنة 2008 التي سجلت نقص في عدد العمال بنسبة 1,62-%. إذ نلاحظ تطورها من 82000 عامل سنة 2000، إلى 270317 عامل سنة 2016، أي بمعدل نمو يقدر بـ 230 % طيلة 17 سنة.

إظافة إلى هذه الأعداد، يساهم القطاع السياحي في خلق مناصب شغل مؤقتة (موسمية) يتم إستحداثها سنوياً تكون في موسم الاصطياف.

ولتوضيح أكثر لمعطيات الجدول والتحليل أعلاه، سنقوم بالتمثيل البياني الآتي:

الشكل رقم(24): تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي بالجزائر للفترة "2000-2016"

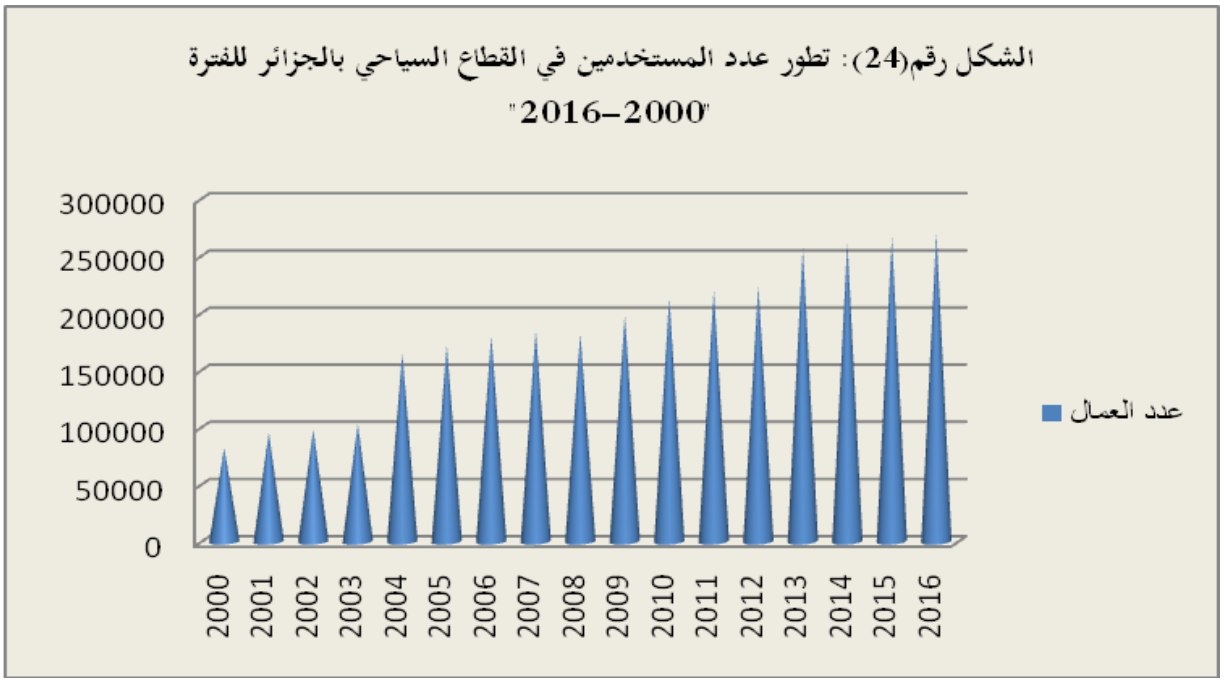

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول

إن تحليل هذه الإحصاءات يجعلنا نستنتج أن التشغيل في القطاع السياحي يبقى ضعيفاً حيث أنه لا يمثل سوى 1,8% من القوة العاملة في الجزائر، ولم يصل بعد إلى مستوى المعايير الدولية أو حتى مستوى الدول المجاورة، ويعود الضعف التشغيل في القطاع إلى عدة عوامل نذكر منها:

- العجز في هياكل الإيواء السياحي وغياب المنافسة.
- اللجوء إلى التشغيل غير المصرح به لاسيما على مستوى القطاع الخاص.
- نقص التأهيل في أوساط العاملين في ميدان التشغيل في القطاع السياحي.

خاتمة الفصل:

من خلال قيامنا في الفصل الثالث بإستعراض أهم المقومات السياحية وكذا تشخيص واقع القطاع السياحي تبين لنا أنه رغم امتلاك الجزائر لمنتجات سياحية ثرية ومتنوعة متمثلتاً في المنتجات المتعلقة بالعناصر الطبيعية (الموقع، الأقاليم، الشواطئ، الحمامات...وغيرها) والمنتجات السياحية المتعلقة بالأنشطة الإنسانية (المعالم الوطنية، المتاحف، الصناعات التقليدية والحرف)، إلا أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال بعيد كل البعد عن طموح جعله صناعة رائدة، هذا ما تظهره نتائج التحليل المتعلقة بالتجهيزات السياحية حيث سجلت ضعف كبير، كما أن نسبة السياح الوافدين لا يرقى للمستوى المطلوب وكذا الضعف المسجل في الإيرادات السياحية المحققة، ومدى مساهمة السياحة في الناتج المحلي العام ومساهمة القطاع السياحي في التشغيل.

ففي سنة 2017 تذيلت الجزائر الترتيب العالمي في تقرير حديث للمنتدى الإقتصادي العالمي لدافوس، حيث صنفت ضمن البلدان الإفريقية الأقل تنافسية في المجال السياحي حول عدد السياح القادمين إليها حيث حلت في المرتبة 118 عالمياً من بين 136 دولة شملتها الدراسة، يرجع ذلك إلى ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري نتيجة الضعف المسجل على المستوى الخدمات السياحية، بالإضافة إلى السياسة التي تبنتها الدولة الجزائرية في طريقة تسيير هذا القطاع.

تمهيد:

يعتبر القطاع السياحي قطاعا حيوياً والأكثر إهتماماً بالنسبة لدول العالم المتقدم والنامي في الوقت الراهن، لما يشهده من تطور متسارع بسبب طبيعته المركبة والمتجددة، فالكثير من الدول تسعى إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال. والجزائر كبقية الدول تصبو للإرتقاء بالسياحة من خلال إنتهاجها لسياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال جملة القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، وكذا المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030) حيث يمثل الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، الذي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وترقية الإستثمار السياحي.

تكتسي عملية الإستثمار في القطاع السياحي على درجة عالية من الأهمية وذلك لما تلعبه عملية الإستثمار السياحي في زيادة عناصر الجذب السياحي وبالتالي تنمية العرض السياحي بجميع تشابكاته، فقد حددت الجزائر من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جملة من الأهداف تدور أساسا حول تشجيع ودعم الإستثمار السياحي من أجل تعزيز القدرة الإيوائية كما ونوعا وتحسين جودة العروض السياحية ونوعية الخدمات التي يعرضها المتعاملون سواء في مجال الفندقة أو الأسفار، وتأهيل الموارد البشرية، إظافة إلى تثمين المقصد السياحي.

وحتى نتمكن من تشخيص واقع السياحة وأهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر، يتوجب علينا إجراء تقييم مرحلي كمي ونوعي لمخطط العمل الذي تم إنجازه منذ المصادقة عليه.

وعلى ضوء ما سبق، قسمنا هدا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: التنمية السياحية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
المبحث الثاني: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر في إطار الإستراتجية السياحية الجديدة.
المبحث الثالث: معوقات وفرص التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول: التنمية السياحية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تعد السياحة وستبقى محركاً طويل الأمد للنمو الاقتصادي لأي بلد، وعلى هذا الأساس وضعت الجزائر إستراتجية سياحية شاملة مستقبلية للوقوف على الخارطة السياحية العالمية، وذلك من خلال تنسيق جهود تطوير وتوجيه تنمية القطاع السياحي، وسوف توفر الإستراتيجية الوطنية للسياحة التوجه الضروري لكافة الجهات ذات العلاقة وتمهد– الطريق لتعزيز النمو المستقبلي لقطاع السياحة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: نظرة عامة حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

المطلب الثاني: أجندة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030).

المطلب الثالث: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز.

المطلب الأول: نظرة عامة حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تم إنتهاج سياسة جديدة على المستوى الوطني تعتمد على دراسات قوية لقطاع السياحة تتمثل في " المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) Le Schéma directeur d'aménagement touristique " الذي يمثل الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، إذ أنه يعلن نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى القصير (2009)، المدى المتوسط (2015)، المدى الطويل (2030) في إطار التنمية المستدامة، أي أنه يترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية قصد الإرتقاء بها لتصبح من الوجهات المميزة في المنطقة الأورومتوسطية.[1]

ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) جزءاً من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (SNAT2030) الذي يبرز الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، ومساندة البيئة على كامل التراب الوطني في إطار التنمية المستدامة.

أولًا– تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: يمكن تعريف الإستراتجية السياحية في الجزائر والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030) كما يلي:[2]

– هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، قصد الإرتقاء بها في منطقة الأورومتوسطية.

– كذلك هو التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث، التحقيقات، الدراسات، المشاورات والخبرات، بالتالي هو نتيجة لتفكير طويل وتشاور واسع مع الفاعلين الوطنين والمحليين العموميين والخواص، على إمتداد الندوات الجهوية والخلاصات التي توصلت إليها.

من التعريفين السابقين يتضح بأن ثمة رهان بالغ الأهمية لتنمية مستقبل الإقتصاد السياحي بالجزائر، يتمثل في ملائمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مع جميع مراحل تطوره (الإعداد، الإنجاز، المتابعة) من طرف المتعاملين والفاعلين المركزيين والمحليين في السياحة على مختلف المستويات (إطارات فندقية، أصحاب مطاعم، القائمين على الرحلات، المرشدين، الفاعلين والجمعيات).

وبالتالي يتضح أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو المرآة العاكسة التي تسعى الدولة من خلاله إلى تطوير والإستغلال الأمثل للمنتج السياحي.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س SDAT2030 »، الكتاب رقم 03، ص 03.

[2] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س SDAT2030 »، الكتاب رقم 04، ص 03.

ثانياً– أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030): ترتكز الإستراتجية السياحية في الجزائر وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمسة أهداف تتمثل في:[1]

1– السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي

- ترقية إقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛
- تنظيم العرض السياحي بإتجاه السوق الوطنية؛
- إعطاء الجزائر بعداً سياحياً دولياً وجعلها وجهة متميزة في حوض المتوسط للمساهمة وبصورة أساسية للإقتصاد العام للبلاد؛
- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والإستثمار، توازنات الميزانية).

2– الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات)

- النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل(النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) تأخذ بعين الإعتبار منطق جميع المتعاملين العموميين والخواص (الجزائريين والأجانب)؛
- الإنسجام مع إستراتجية القطاعات الأخرى وإحداث حركية شاملة على المستوى الوطني في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق SDAT 2030.

3– التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (الإقتران الإجتماعي بالإقتصادي والبيئة).

4 – تثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: هناك علاقة متينة بين الإقتصاد السياحي والإقليم، أي المكان المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، حيث أنها تمثل العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي(الإنساني، الطبيعي، المناخي، التاريخي...) الذي يشكل صورتها، جاذبيتها، موقعها وإنتاجها.

5 – التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية لجعلها سوقا هامة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

والشكل الموالي يبين أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر آفاق 2030 كما يلي:

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س SDAT2030 »، الكتاب رقم 01، ص 22.

الشكل رقم(25): أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030

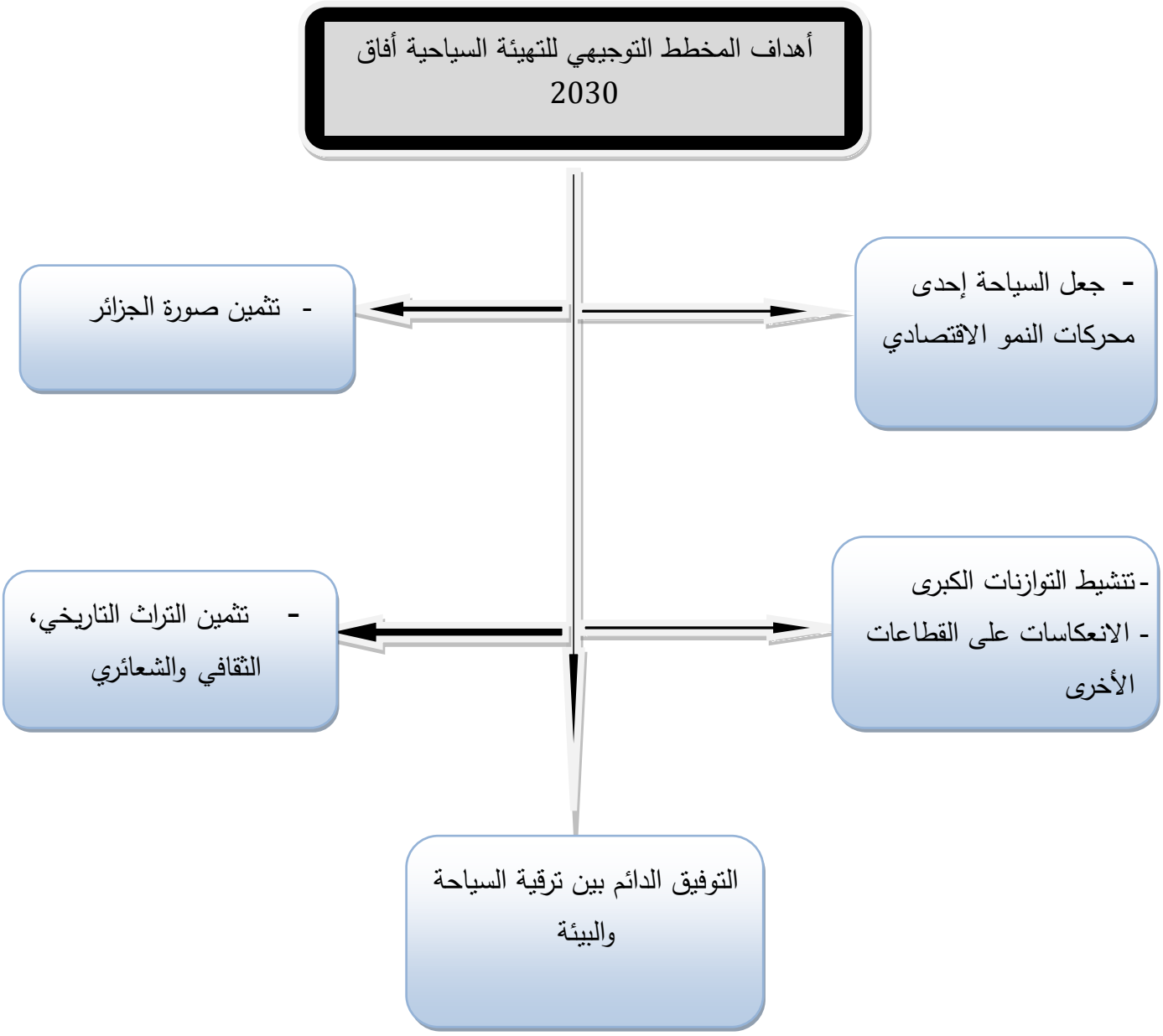

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س SDAT2030 »، الكتاب رقم 01، ص 24.

المطلب الثاني: أجندة تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030)

يمر تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030) عبر مجموعة من المراحل هي بمثابة ورقة الطريق تحدد إطار التنفيذ، الترتيبات التنظيمية، النشاطات التي يتعين القيام بها وكذلك المدة الزمنية، تتمثل مراحل المخطط كالآتي[1]:

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: المخطط العملي، ص 32-35.

- **المرحلة الأولى: وضع هيكل القيادة:** تعتبر الخطوة الأولى من المسار، بحيث يتم تعيين مدير الهيئة ومختلف رؤساء المهام والمكلفين المحليين بالمهام، ينظم إجتماع الإنطلاق من أجل:
  - تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وشرح أهدافه ومحتواه؛
  - تنظيم المستفيدين من المتعاملين في السياحة (الجلسات الجهوية والوطنية لتنمية السياحة لآفاق2030)؛
  - توضيح أدوار كل متدخلين؛
  - تحديد البرنامج التقديري لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية؛
  - تحديد طريقة سير الهيئة؛
  - تخطيط إجتماعات العمل.
- **المرحلة الثانية: تنظيم ورشات العمل لكل مشروع:** يتمثل هدف ورشات العمل في جميع كل أعضاء الخلية للعمل حول مشروع محدد، وتحديد الطريقة العملية المناسبة، كما تعالج ضمن الورشات مختلف الإشكاليات (الفروع العقارية، الهياكل المالية، فيما بين القطاعات والمتعلقة بكل مشروع ذو أولوية...وغيرها)، كذلك سيتم التطرق لكل مشروع، من مختلف أوجه موضوعاته والتي يمكن أن تكون، على سبيل المثال (الإيواء، الإطعام، تجهيزات سياحية وتسلية، ترقية إتصال، طريقة التسيير، مقاربة عمرانية، إعتبار التنمية المستدامة، قائمة غير شاملة يتعين تكييفها وفقاً للمشروع).

كما يتوجب على الورشات أن تسمح بتحديد مخطط العمل وأولويات التدخل وكذلك الحصة العمومية في الميزانية التقديرية (طرق الدخول، المنفعة التواصلية، الإنترنيت، الإضاءة العمومية، توسيع المطار...وغيرها) لإنجاز المشروع.

- **المرحلة الثالثة: تعريف الإستراتجية وفقاً لكل قطب سياحي:** بناء على ما تم تحديده في المرحلة الثانية، يتوجب على كل مكلف بمهمة محلية أن يحدد مراحل تنفيذ المخطط على مستوى قطبه، وهكذا سيبرز أولويات التدخل كما حددتها مختلف الورشات، لكن فقط تلك التي تخص القطب السياحي الذي يتولى التكفل به.

إنطلاقا من هذا، يحدد المكلفون بالمهمات، مخطط العمل لكل قطب، ويعدون رزنامة تقديرية يرسمونها فيما بعد مع رؤساء المهمات في إطار إجتماع عمل.

بهذه المناسبة يتم تحديد مختلف الدراسات الضرورية لإنجاز الأقطاب (دراسة السوق، دراسة قابلية الإنجاز، دراسات التهيئة...وغيرها).

- **المرحلة الرابعة: إنطلاق المرحلة قبل العملية للمخطط:** تتمثل في إجتماع إتصالي مع ممثلي القطاعات الأخرى، الفاعلين المحليين المعنيين بكل مشروع وممثلي مختلف الفروع، ثم الشروع في الدراسات، من خلال إختيار مقدمي الخدمات ومتابعة الدراسات، ووضع المرصد وأداة المتابعة وتقييم من طرف الأقطاب السبعة

السياحية للإمتياز(SPOET) والبحث عن المستثمرين المرقيين والمطورين، وتنظيم الفروع والمهنيين، الإجتماعيين.

- **المرحلة الخامسة: إنطلاق أول الورشات والمفاوضات:** الورشات الأولى هي الورشات ذات الأولوية لكنها الورشات التي تعترضها صعوبات خاصة كالعقار أو إعادة تأهيله، تنظيم مسابقات التحكم في الأعمال، إختيار مقدمي الخدمات، دراسات التنفيذ، إنطلاق الورشات.

كما يتعين على رؤساء المهام بمجرد إنطلاق الورشات الأولى والشروع في المفاوضات الضرورية لتنفيذ المشاريع الأخرى للمخطط التوجيهي للتهيئة، (إشراك القطاعات الأخرى، إقتناء العقار، البحث عن التمويل، دعم المرافقة، التعرف على الشركاء...وغيرها).

- **المرحلة السادسة: وضع إستراتجية للترقية والاتصال:** في المرحلة الأولى يتوجه الإعلام أولاً إلى المحترفين (المتعامل السياحي، وكلات السفر) لإستعادة الثقة وتجديد صورة الجزائر وإعطاء ضمانات بتنمية سياحة ذات نوعية. كذلك يجب أن تكون الإستراتجية، على مراحل متتالية (تحديد الأسواق المستهدفة، الأهداف حسب الأسواق، تعريف المنتجات الثنائية والأسواق وتحديد وسائل وركائز الاتصال).
- **المرحلة السابعة: إطلاق مخطط نوعية السياحة(PQT):** يجسد مخطط نوعية السياحة معرفة المؤسسات الفندقية (فنادق، مخيمات، إقامات) أصحاب المطاعم، الدواوين السياحية المحلية، وكالات السياحة والسفر والناقلين، والعمل على تصنيفها.

تشمل عملية (مخطط نوعية السياحة) 20% من الحظيرة الفندقية (200 وحدة مصنفة أو يعاد تصنيفها) بواسطة تنشيط الهيئات، النقابات المهنية (الإتحادية الوطنية للفندقيين، جمعية أصحاب المطاعم التي يجب إنشاؤها وتشجيعها)، كما يجب أن تدعم أيضاً بواسطة (عصرنة المؤسسات السياحية، التصنيف القانوني، مخطط التكوين).

- **المرحلة الثامنة: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030):** يجب على الحركية التي شرع فيها لإنجاز المشاريع المدعومة بمختلف الإجراءات المرافقة، بإرتكاز على المخططات العمل المحدد في المرحلتين الثانية والثالثة. كما يتعين على هيئة القيادة عقد إجتماع كل ستة أشهر، للوقوف على درجة تقدم المشاريع وإحصاء الاختلالات و إعادة ضبط طريقة العمل الضرورية.

كل هذه السياسات السياحية تستدعي تنظيماً وإدارة جديدة فالتنمية السياحية تمر بالفعل عبر ترقية وتأسيس إدارة سياحية جديدة ترمي إلى تشجيع إقامة تفاعل بناء بين الفاعلين الرئيسيين للتنمية السياحية. وتتولى الدولة تصميم السياسة السياحية على المستوى الوطني وتقوم الجماعات المحلية بتنفيذها على مستوى الجهوي والمحلي. هذه الإدارة مبينة في الشكل أدناه:[1]

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: المخطط العملي، ص 07.

الشكل رقم(26): الجهاز الإداري المكلف بتنمية السياحة بالجزائر

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الكتاب 04، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: المخطط العملي، ص 07.

المطلب الثالث: الأقطاب السياحية للامتياز

تهدف الحركية الرامية إلى تحقيق تحول الجزائر إلى بلد سياحي إلى هيكلة أقطاب سياحية قوية، معترف بها كنموذج من طرف السوق السياحية الدولية، ويتعين أن تسمح الأقطاب السياحية بهيكلة الإقليم الجزائري، والمساهمة بطريقة فعالة في تشكيل الصورة السياحية للجزائر.

تم من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تقسيم الجزائر إلى "07" أقطاب سياحية إعتماداً على معايير تنسيقية مع وضع مشاريع سياحية عبر مختلف هذه الأقطاب، تتمثل هذه الأقطاب في ما يلي:[1]

أولاً– القطب السياحي للإمتياز شمال–شرق: يتكون القطب السياحي للامتياز شمال شرق من (06) ولايات هي: "عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة". يمتد هذا القطب على مساحة قدرها 80347 كلم^2، كما أنه يتميز بأكثر من 300 كلم من الشاطئ و874000 هكتار من الغابات، يعتبر نقطة الإرتكاز وقاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوي ذات الهيمنة الإستجمامية، وكذا قدرات كبيرة للتنمية السياحة الغابية.

1– القوى الحقيقية للقطب السياحي للإمتياز شمال–شرق: يحتوي هذا القطب السياحي على امكانات سياحية هائلة تتمثل في:

1.1– القدرات الإجتماعية والثقافية: يحتوي القطب السياحي شمال شرق على عدة مواقع ثقافية وتاريخية، ويتوفر على تراث حضاري جد متنوع يروي فترة:

- ما قبل التاريخ (مواقع أثرية مبنية بالحجارة الضخمة في الركنية بولاية قالمة، نقوش حجرية بولاية تبسة، الحوانيت، نصب ما قبل التاريخ فوق عدد من الحجارة المنصوبة في جميع الولايات.
- النوميدية عبر جميع المنطقة (معالم وأثار، حجر الطحن، معاصر، نصب لشخصيات ورسوم)
- رومانية وبيزنطية: بقايا طرق، منشآت للسقي، مواقع ومعالم عبر جميع المناطق.
- إسلامية: جامع عبد المؤمن، مسجد المدينة للفترة العثمانية...
- تاريخية مرتبطة بالفترة ما قبل الاستعمار: على سبيل المثال خط شال وموريس الذي يمكن أن يبرز كمركز إهتمام بالنسبة لسياحة الإنتساب والتمحيص.

2.1– تراث مادي وروحي: يكمن في:

- خزان من موارد الحمامات المعدنية (أكثر من 30 ينبوع)؛
- القرب من الأسواق الرئيسية الموفدة؛
- شبكة هامة من منشآت المطارات والموانئ والسكك الحديدية والطرق الموجودة أو الجاري إنجازها؛

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س2030 SDAT »، الكتاب رقم 03، ص 05.

– يتوفر على ثمانية عشر (18) منطقة للتوسع السياحي معلنة رسميا بمساحة 10.000 هكتار؛

– برامج لتحسين وتطوير وتهيئة العقار السياحي، تم الشروع في إنجازه قصد وضعه تحت تصرف المستثمرين المهتمين بالقطب السياحي.

3.1– الصناعة التقليدية: تتمثل في:

– المنتجات: المرجان، الفخار، الزربية، الخزف، الفانتزية.....

– فن الطبخ: الأطباق التقليدية المتنوعة (الكسكسى، الشخشوخة، الشربة .....).

2– أهداف القطب السياحي: يهدف القطب السياحي إلى:

– توفير لسياح الدوليين والوطنيين منتجات إستجمامية ذات نوعية عالية الجودة "علاج و صحة"؛

– الإستجابة لتطلعات زبائن الأعمال من أجل تنمية سياحة الأعمال؛

– إقتراح ترفيه جواري، منتجات علاج، راحة ...

3– المشاريع القائمة والجارية: يعرف القطب السياحي للإمتياز شمال شرق حركية حضرية مردها مختلف الأعمال التي شرع فيها في إطار برامج التنمية.

1.3– الهياكل الكبرى القائمة:

- المطار الدولي رابح بيطاط عنابة.
- المطار الدولي العربي التبسي بتبسة.
- ميناء للمسافرين(عنابة) ميناءان للنزهة (سكيكدة وعنابة).
- شبكة سكك حديدية تغطي مجمل القطب.
- تتوفر المنطقة حاليا على أكثر من 8500 سرير للإيواء وعلى عرض تقديري بـ 6000 سرير (فنادق خاصة في عنابة، سكيكدة، الطارف).
- تتكون الحضيرة الفندقية من 137 فندق من بينها 25 فندقا مصنفا من نجمة إلى خمسة نجوم، بالإظافة إلى 41 وكالة للسياحة والأسفار.

2.3– المشاريع الجارية:

–كهربة الخط الحديدي شرق غرب.

– الطريق السيار شرق غرب.

– شبكة طرق مكثة ومتنوعة.

4– الانطلاق والتحول إلى قطب سياحي للامتياز: إن المشاريع المدرجة ضمن هذا القطب ذات الأولوية التي يعرفها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المعلن عن انجازها كالتالي:[1]

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س SDAT2030 »، مرجع سابق، ص 20.

1.4 – الفنادق الجديدة للقطب السياحي شمال–شرق التي شرع فيها أو بصدد الانطلاق:

1.1.4– فنادق الشبكة:

- فنادق أكور– مهري قسنطينة ← 640 سرير
- فنادق أكور– مهري سكيكدة ← 320 سرير
- فنادق أكور– مهري سطيف ← 320 سرير
- فنادق أكور– مهري عنابة ← 320 سرير

2.1.4– الفنادق الفخمة:

- فندق سمارة قسنطينة ← 406 سرير
- فندق عناني قسنطينة ← 304 سرير

3.1.4– فنادق معيارية:

79 فندقاً خاصاً (سكيكدة، عنابة، قسنطينة، الطارف) ← 3566 سرير

المجموع	5965 سرير

2.4– القرى السياحية للامتياز:

جيل جديد من الفنادق من خلال:

- مشروع حديقة بيئية وسياحية: حديقة دنيا– عنابة
- مشروع القرية السياحية مسيدة – الطارف ← 2240 سرير
- مشروع القرية السياحية سيدي سالم– عنابة ← 4938 سرير

ثانياً– القطب السياحي للإمتياز شمال–وسط: يضم القطب السياحي شمال– وسط عشرة (10) ولايات هي: "الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، البليدة، عين الدفلى، الشلف، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية". يتميز إقليمه بموقعه المركزي وبواجهة متوسطية تمتد على مساحة 615 كلم^2، أي 51% من الساحل الجزائري، ومساحة إجمالية تقدر بـ 33.877 كلم^2. بالإظافة إلى الجزائر كعاصمة سياسية وإقتصادية للبلاد، كما يتوفر هذا القطب السياحي على مقومات سياحية طبيعية وتاريخية وهياكل قاعدية متطورة، تضم تجهيزات إستثنائية ذات مستوى وطني ودولي.

1– القوى الحقيقية للقطب السياحي"شمال–وسط": يحتوي القطب على طاقات سياحية هائلة تتمثل في:

1.1– الإمكانات السياحية الطبيعية: يعتبر"الأطلس التلي" من الإمكانات الطبيعية الأكثر أهمية في هذا القطب الذي يمتد من الشرق إلى الغرب، والتي تصل أعلى قمة فيه إلى 2308 م بجبل جرجرة، بالإضافة إلى جبال أخرى منها: جبال الشريعة، تامزغيدة، عين النسور، ياما قورايا، تالاندا، تيكجدة، تالاغيلاف، أزور

الناظور، لالة خديجة...الخ، كما نجد هاويات آنواوفيتس، أسوال، مغارات مكشابي، بوزقزة، أولاد هلال، إضافة إلى المغارات العجيبة في أوقاس، وكذا عدد من المسطحات المائية الطبيعية والإصطناعية ذات الأهمية الوطنية والدولية، وهناك ثلاث حظائر وطنية مصنفة محميات عالمية (الحظيرة الوطنية لجرجرة، الحظيرة الوطنية للشريعة، الحظيرة الوطنية لقورايا).

1-2- المقومات التاريخية والثقافية: يحتوي هذا القطب على مواقع أثرية تشهد على وجود الإنسان منذ الأزمنة البعيدة، ويضاف إلى هذا التراث تعاقب الحضارات من الفنيقيون، الرومان، الوندال، البيزنطيون، العثمانيون والفرنسيون إذ تركوا مواقع أثرية صنف بعضها كتراث عالمي، من بين الآثار المتواجدة بالقطب منها "مشتى آفلو (بجاية)، نقوش حجرية في أزووا إيمديازن (تيزي وزو)، المقابر الفنيقية (المدية وتيبازة)، المدن الرومانية في تيبازة، الضريح الملكي الموريتاني (تيبازة)، موقع جواب (المدية)، القصبة بالجزائر العاصمة، كنيسة السيدة الإفريقية..."، أما على المستوى الثقافي يتميز إقليم القطب بثروة مرتبطة بالذات والعادات، ويتم تثمين هذا الإرث المتعدد الأعراق بواسطة إنتاج فني في حركة أبدية، تكشف التقاليد والأساطير،كما يقف وراءه إنتاج أدبي جد هام، وتراث موسيقي وفولكلوري غني وأصيل يبعث على الإعجاب، وكل ما يتعلق بالمعارف المحلية الممثلة بالإنتاج التقليدي المحلي المتنوع المتمثل في الزربية، الحلي، الفخار والخزف، الطرز....

3.1- الهياكل السياحية للقطب: تشكل العمود الفقري للنشاط السياحي وتتنوع الهياكل قيد الاستغلال على مستوى القطب على النحو التالي:[1]

1.3.1- الفنادق: يبين الجدول رقم(24) عدد الفنادق وطاقة الإستيعاب بالقطب السياحي شمال – وسط.

الولاية	الدائمة		الفصلية	
	العدد	طاقة الاسرة	العدد	طاقة الاسرة
الجزائر	140	17555	0	0
تيبازة	8	2654	14	6400
بومرداس	13	2893	10	5000
بجاية	69	3611	52	23553
الشلف	8	538	17	2638
تيزي وزو	43	2277	0	0
البويرة	7	580	0	0
المدية	11	531	0	0
البليدة	9	501	0	0
عين الدفلى	6	1012	0	0
المجموع	314	32152	93	37591

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س2030 SDAT»، الكتاب رقم 03، ص31.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.سSDAT2030 »، مرجع سبق ذكره، ص31.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول على أن أغلب الفنادق بهذا القطب السياحي تتركز بولايات: الجزائر العاصمة، بجاية و تيزي وزو بنسبة 80,25% من مجموع الفنادق، رغم وجود ولايات ساحلية كتيبازة، بومرداس وشلف، لها إمكانيات سياحية هائلة نجدها مهمشة في مجال الفندقة حيث أن طاقة الإستيعاب تقدر بـ 19% فقط، وحتى الولايات المجاورة كالمدية، البليدة وعين الدفلى لها خصوصياتها السياحية نجدها أيضاً ضعيفة جداً من حيث الطاقة الفندقية والتي بدورها تستطيع رفع الضغط على الجزائر العاصمة.

2.2.1–وكالات السياحة والأسفار: يبين الجدول الموالي توزيع وكالات السياحة والأسفار بولايات القطب السياحي مع بداية إنطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

الجدول رقم(25): توزيع وكالات السياحة والأسفار حسب كل ولاية للقطب السياحي شمال– وسط

الولايات	الجزائر	البليدة	المدية	البويرة	تيزي وزو	بجاية	بومرداس	الشلف	عين الدفلى	المجموع
عدد الوكالات السياحية	263	22	5	6	9	10	7	3	5	385

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.س2030 SDAT»، الكتاب رقم03، ص 32.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أعلاه أن معظم الوكالات السياحية تتركز بولاية الجزائر بـ 263 وكالة سياحية أي بنسبة تفوق 68% من مجموع الوكالات السياحية بالقطب، تليها ولاية البليدة بـ 22 وكالة سياحية. أما باقي الوكالات السياحية موزعة على الولايات الأخرى.

2– أهداف القطب السياحي للامتياز: يهدف القطب السياحي شمال وسط إلى:

– تقديم لزبائن الجوار الوطنيين والدوليين منتجات ذات نوعية؛

– جعل تيبازة واجهة لمعرفة السياحة الجزائرية؛

– الإرتقاء بتيبازة إلى مستوى عاصمة للهندسة السياحية المتوسطية ومخبر مفتوح.

3– المشاريع القائمة والجارية للقطب السياحي: يعرف هذا القطب السياحي حركية كبيرة من خلال إنجاز العديد من التجهيزات أو بصدد الإنجاز:

1.3– التجهيزات الكبرى القائمة: يحتوي القطب السياحي شمال–وسط على بنية تحتية هائلة من شأنها أن تتيح عرض سياحي متكامل بالقطب ما إن تم إستغلالها بشكل إيجابي، ومن بين التجهيزات الكبر بالقطب:

– المطار الدولي هواري بومدين، مطار بجاية والشلف؛

– المحطات البحرية للجزائر، بجاية والشلف؛

– طريق الجنوب والطريق السيار للشرق؛

– عدة موانئ ومخابئ للصيد، نوادي للرياضة المائية وحدائق للتسلية؛

– العديد من الفنادق "سوفيتا، الماركير، مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي، نزل السفير، هيلتون".

2.3- المشاريع الجارية: يعرف هذا القطب عدة ورشات للبناء والتجهيز وتم برمجة فيه مشاريع أقطاب التنافسية والإمتياز تتمثل في:

أ- **المدينة الجديدة سيدي عبد الله،** قطب عملي وتكنولوجي مزود بحظيرة أنترنيت، جامعة ومركز إفريقي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتكنولوجيات المتقدمة.

ب- **المدينة الجديدة بوينان:** تطوير قطب علمي وتكنولوجي، مركز دولي للأعمال ثقافي مزود بمركز للرياضة والترفيه تطوير فرع العلوم الحية والبيولوجيا لتوفير إطار حياة عالي النوعية.

ج- **المدينة الجديدة بوڤزول:** تطوير قطب خدمات رفيع المستوى، مركز تجاري كبير، مسبح اولمبي، تنشيط مركز الهضاب العليا.

كما يعرف القطب عدة مشاريع جارية الأشغال لتطوير المرافق الضرورية من البنية التحتية (توسيع شبكة الطرقات مثل تراموای الجزائر، ميترو الجزائر، كهربة خط السكة الحديدية شرق-غرب، طريق الساحل، إنجاز الطريق السيار شرق-غرب، المدرسة العليا للسياحة بتيبازة، تهيئة عدة موانئ منها: الجزائر، زموري، رأس جنات، تيبازة وتنس، الخ).

4- الإنطلاق وتحول إلى قطب سياحي للامتياز "شمال وسط" من خلال مشاريع أولوية للاستثمار:

إن المشاريع المدرجة ضمن هذا القطب ذات الأولوية التي يعرفها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تتمثل في:

1.4- فنادق الشبكة:

- فنادق ماريوت بقصر الصنوبر: ← 394 سرير
- فنادق ايبيس مهري باب الزوار: ← 231 سرير
- فنادق هيلتون (توسعة) المحمدية: ← 322 سرير
- فنادق أكور- مهري باب الزوار: ← 230 سرير
- نزل ايبيس مهري الجزائر آغا: ← 240 سرير
- فندق نوفوتل مهري الجزائر آغا: ← 360 سرير

2.4- الفنادق الفخمة:

- فندق لافيدر بئر خادم (LAFIDER): ← 274 سرير
- فندق تروست(TRUST) باب الزوار: ← 250 سرير

3.4- فنادق معيارية:

- **41** فندقا خاصا (الجزائر، بومرداس، البليدة، تيبازة): ← 8655 سرير

المجموع	9595 سرير

2.4- القرى السياحية للامتياز: جيل جديد من الفنادق من خلال:

- القرية السياحية فوروم الجزائر، موريتي 1 – الجزائر ← 2004 سرير
- القرية السياحية الساحل – الجزائر ← 460 سرير
- القرية السياحية سيدي فرج . الجزائر ← 360 سرير
- القرية السياحية زرالدة غرب . الجزائر ← 6885 سرير
- القرية السياحية عين الشرب- عين طاية- الجزائر ← 5985 سرير
- القرية السياحية العقيد عباس- تيبازة ← 1240 سرير
- القرية السياحية واد بلاح سيزاري- تيبازة ← 1426 سرير
- القرية السياحية الصغيرات- بومرداس ← 2697 سرير
- مشروع: MEDI SEA بودواو البحري- بومرداس ← 17510 سرير
- القرية السياحية اقريون بجاية ← 1282 سرير
- مشروع تهيئة منطقة التوسع السياحي (ZET)قريون ← 1282 سرير
- مشروع حدائق – دنيا – الجزائر

ثالثا- القطب السياحي للامتياز شمال- غرب: يتكون هذا القطب من الولايات الغربية: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس وغيليزان. تبلغ مساحته 35000 كلم^2، قطب سياحي له موقع إستراتيجي هام لكي يصبح الوجهة المفضلة في الخارطة السياحية للبلاد إذ يقع على بعد أقل من ساعتين من السوق الرئيسية الموفدة للسياح في أوروبا (فرنسا و إسبانيا).

1- القوى الحقيقية للقطب السياحي شمال – غرب: يتوفر بالقطب السياحي للإمتياز شمال-غرب على حظيرة فندقية من جميع الفئات بـ 296 فندقا بطاقة إستيعاب في حدود 22000 سرير أي بنسبة 26% من الحظيرة الفندقية الوطنية، من بينها 196 فندق بطاقة إيواء في حدود 18000 سرير تقع في منطقة الساحل، ومن جهة أخرى توجد في المنطقة 112 وكالة للسياحة والأسفار و13 ديوانا محليا للسياحة.

كما يحتوي القطب على قدرات سياحية هائلة تتمثل في شريط ساحلي يمتد على طول 400كلم، وشبكة هامة من الهياكل المينائية الجوية والمرفئية والحديدية والطرق، وله إرث إسلامي مغاربي واسع(فكري وسياحي)، ويعتبر خزان من موارد المياه المعدنية(50 ينبوع و08 محطات للمياه المعدنية).

2- أهداف القطب السياحي للامتياز: تتمثل في:

- تمكين السياح الدوليين والوطنيين من منتجات إستجمامية ذات نوعية؛
- الإستجابة لتطلعات زبائن الأعمال(سياحة الأعمال) التي هي في نمو متزايد؛
- إقتراح ترفيه جواري ، منتجات، علاج، وراحة وتسلية....الخ.

3- المشاريع القائمة والجارية للقطب السياحي: يعرف هذا القطب السياحي حركية كبيرة لإنجاز العديد من التجهيزات أو التي بصدد الانطلاق، وذلك من أجل تأهيله بالمرافق الضرورية للبنى التحتية، ومن بين المشاريع الجارية (كهربة خط السكك الحديدية شرق- غرب، تراموای وهران، الطريق السيار شرق- غرب، محطة تحلية مياه البحر..،الخ، بالإظافة إلى مشاريع سياحية من بينها صيانة وترقية جزر حبيباس، الحظائر اليكولوجية والسياحية، حديقة دنيا وهران...الخ.

4- الانطلاق وتحول إلى قطب السياحي للامتياز "شمال – غرب": إن المشاريع المدرجة ضمن هذا القطب ذات الأولوية التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تتمثل في:

1.4- القرى السياحية للامتياز "جيل جديد من الفنادق":

- مشروع: حدائق إيكولوجية وسياحية " حديقة دنيا وهران"
- المشروع: الحلم السياحي مداغ- وهران
- المشروع: قرية هيليوس – وهران ⟵ 220 سرير
- المشروع: القرية السياحية موسكاردا – تلمسان ⟵ 720 سرير

المجموع	940 سرير

رابعا- القطب السياحي للامتياز جنوب- شرق « الواحات »: يتكون هذا القطب السياحي من ثلاثة ولايات هي: "غرداية، بسكرة والواد"، يمتد على مساحة تقدر بـ 160000 كلم^2، له مناخ من النوع القاري بارد في الشتاء وحار في الصيف، ومن جهة أخرى تعتبر غرداية قطب كبير وبوابة الدخول إلى الصحراء.

1- القوى الحقيقية للقطب السياحي « الواحات »: يعتبر القطب السياحي للامتياز جنوب- شرق قطب سياحي ذو بعد عالمي، كما له مجموعة متنوعة من المناظر الصحراوية والواحات، وفيما يلي بعض المؤهلات السياحية:

- **وادي ميزاب(غرداية):** عادات وتقاليد ميزابية، الهندسة المعمارية المحلية، المواقع التاريخية الدينية، محطات للحممات المعدنية بالقرارة وبالريان، بالإضافة إلى واحات النخيل.
- **الزيبان:** تراث تاريخي روماني(بسكرة) وعربي إسلامي (ضريح الصحابي عقبة بن نافع)، محطات للحمامات المعدنية(حمام الصالحين).
- **واد سوف:** نخيل الغوط، الصناعة التقليدية، مناظر طبيعية ، مدينة الألف قبة " واد سوف "، الخ.

كما يتوفر القطب على مؤهلات ثقافية وشعائرية تعود إلى آلاف السنين ترسم تاريخ الإنسان الصحراوي من خلال النقوش والرسوم الحجرية وكذا طريقة الحياة الصحراوية.

3- المشاريع القائمة والجارية بالقطب السياحي: يعرف هذا القطب إعادة تهيئة المطارين الدوليين ببسكرة وغرداية ليكونا جسراً لعملية تدفق السياح نحو القطب، كما يتم إنجاز الطريق العابر للصحراء من أجل تسهيل عملية الإستثمار السياحي في المنطقة.

4- الانطلاق والتحول إلى قطب سياحي: إن المشاريع المدرجة ضمن القطب السياحي ذات الأولوية التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية تبقى قليلة مقارنة بالإمكانات السياحية التي يشملها القطب والقادرة على منح التنوع السياحي للسياحة عامة والسياحة الصحراوية خاصة.

1.4- الفنادق الجديدة للقطب السياحي« جنوب– شرق » التي شرع فيها آو بصدد الانطلاق:

- فنادق خاصة:26 فندقا خاصا (غرداية ، بسكرة ، الواد) ← 2092 سرير

المجموع	2092 سرير

خامسا- القطب السياحي للامتياز "جنوب – غرب" توات الغرارة: يتكون من ولايتي أدرار وبشار، يمتد على مساحة تقدر بـ 603.000 كلم^2، يبلغ عدد السكان فيه 900000 نسمة.

1- القوى الحقيقية للقطب السياحي للامتياز « جنوب – غرب »: يمتلك القطب مؤهلات سياحية هائلة من بينها:

- قصور الشمال "بوقايس، موغول، لحمر" الواقعة شمال مدينة بشار والتي تتميز بفلكلور مشترك يدعى الحيدوس؛
- تابلبلة: وتعرف بالسر الخفي لأضرحتها العملاقة التي يتراوح طولها بين 7 و8 أمتار ولهجة أهلها؛
- قصر قنادسة وقصر تاغيت وبني عباس التي تعتبر مراكز تاريخية حية؛
- نقوش ورسومات حجرية؛
- أضرحة تعود قبل ظهور الإسلام، قبور وشواهد جنائزية، بالإضافة إلى ذلك تأثير الحضارة الإسلامية في العمران ونمط الحياة والفنون الشعبية في الصحراء؛
- المولد النبوي والسبوع" بني عباس وتيميمون"، بالإظافة إلى موسم تاغيت.

2- أهداف القطب السياحي للامتياز: من بين أهداف القطب السياحي مايلي:

- منطقة تتميز بتجمعات جغرافية كبيرة مثل عرش الشاش العرق الغربي الكبير وجرف تانزروف؛
- بوابة نحو إفريقيا؛
- الربط بين إفريقيا السمراء وإفريقيا الشمالية؛
- تعتبر مكان إستراتيجي لملتقى الأجانب؛
- نماذج ثقافات مختلفة.

3- **المشاريع القائمة و الجارية بالقطب السياحي:** يتوفر القطب على ثلاثة مطارات (القرارة "تيميمون"، شيخ سيدي محمد بن لكبير" أدرار "وبرج باجي مختار)، أما فيما يتعلق بالطاقة الفندقية فإنها تتوزع كما يلي: توات 120 سرير بأدرار، القرارة 192 سرير بتيميمون، مركب البستان 60 غرفة على بعد 15كلم من بأدرار، وهناك فنادق غير مصنفة مثل فندق الجامعة الإفريقية وفندق مولاي الحسين، متحف الواحة الحمراء، المدينة القديمة لتيميمون.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الجارية يعرف القطب عدة مشاريع للتهيئة منها مشروع طريق القصور مشروع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ويندرج المشروع في إطار برنامج اليونسكو حول «صحراء الثقافات والشعوب » ويتضمن:

- شبكات سياحية وموضوعاتية؛
- جرد للتراث الروحي الصحراوي؛
- ورشات للتكوين حول التكوين على البيئة، وهياكل قاعدية وإعادة الإعتبار للسكنات التقليدية.

4 – الانطلاق والتحول إلى قطب سياحي «جنوب– غرب»: تم تفعيل التحول السياحي بمشاريع ذات أولوية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " عبر إنجاز فنادق وقرى سياحية جديدة.

1.4– الفنادق الفخمة:

- فندق رياض ماسين أدرار ⟵ 100سرير
- فندق قصر ماسين أدرار ⟵ 96 سرير

2.4– فنادق معيارية:

- 41 فندق خاص (بأدرار، بشار، البيض، النعامة) ⟵ 1317 سرير

المجموع	1513

2.4– القرى السياحية للامتياز: جيل جديد من الفنادق من خلال:

مشروع : قرية قصر ماسين ، تيميمون، بأدرار ⟵ 912 سرير.

سادسا– القطب السياحي المتميز للجنوب الكبير(طاسيلي ناجر): يقع القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير«طاسيلي ناجر» أساسا في ولاية إليزي، يمتد القطب السياحي على مساحة تقدر بحوالي 284618 كلم^2، تتضمن فضاءات القطب السياحي «طاسيلي ناجر» لنقوش صخرية ذات قيمة تاريخية عالمية، إذ أنها صنفت من طرف منظمة اليونيسكو في عام 1981م، وتقع الرسوم والنقوش الحجرية الأكثر شهرة في منطقة جانت، مغارة السفراء، نقوش منطقة قلتة دبران...الخ.

1- القرى الحقيقية للقطب السياحي « طاسيلي ناجر»: يعتبر قطب تراثي ذو بعد عالمي فيه ثروات وآثار عديدة وفريدة من نوعها من بينها (تامريت، سفار، جبارن، كسيوان، آساكاو، واد حرير...)، وكذا مختلف الأعياد بالمنطقة (عيد الطاسيلي، عيد سيدي علي بن نوي، عيد الأسيهار، عيد تافسيت....الخ.

كما تتوفر المنطقة على شبكة هامة من الهياكل المينائية الجوية "مطار جانت، إليزي، عين أم الناس" وشبكة طرق موجودة وأخرى في طور الانجاز، وتمتلك المنطقة على العقار السياحي الصالح للإستثمار بمنطقة التوسع السياحي بجانت، بالإظافة إلى 06 ينابيع للحمامات المعدنية على مستوى القطب.

2- المشاريع الجارية: تعرف منطقة جانت للتوسع السياحي عدة مشاريع سياحية تتمثل في:

- ستقدم 1600 سرير في إطار منطقة التوسع السياحي ذات رفاهية ودرجة عالمية تتم في شكل (خيم، أكواخ، مخيمات وبنايات مشيدة بمواد بناء محلية تنسجم مع الهندسة المعيارية المحلية).
- بناء ثلاثة فنادق من نوع " موتيل" «MOTEL » من 30 غرفة أي ما يعادل 300 سرير
- إنجاز خمسة مخيمات من نوع زريبة «ZRIBA» أهرير، أهرهار، وادمهرو بطاقة إستيعاب 250 سرير.
- إنشاء مركز للإرشاد يتكون من:
  - ✓ فضاء للإستقبال قادر على إستيعاب مجموعة من السياح.
  - ✓ تصميم ثلاثي الأبعاد لحظيرة للطاصيلي والمواقع الأكثر أهمية.
  - ✓ قاعة للعرض و قاعات للباحثين.
- إنشاء « دار الطاسيلي ناجر » شباك وحيد للسياحة والثقافة تجمع مصالح مديرية السياحة، الديوان الوطني للترقية السياحة والوكالة الوطنية للترقية السياحة، يجب بنائها بصفة يمكن رؤيتها وإستعمالها كإستقبال مركزي وبوابة للدخول.

3- الانطلاق والتحول إلى قطب سياحي: هذه المنطقة لم تعرف مشاريع كثيرة مقارنة بقيمتها السياحية العالمية، من بين المشاريع المبرمجة على مستوى القطب السياحي تتمثل في:

- فندق ملتقى الأجانب ⟵ 150 سرير.

المجموع	150سرير

سابعا: القطب السياحي المتميز للجنوب الكبير«الأهقار»: يقع بولاية تمنراست، يمتد على مساحة تقدر بحوالي 456200 كلم^2، به تراث مصنف عالميا وهو قطب سياحي إستراتيجي.

1- **القوى الحقيقية للقطب السياحي للجنوب الكبير:** يتميز القطب بمرتفعات جبلية تنتمي إلى القاعدة الإفريقية وهضبة مغطاة بالبلاط الحجري، كما له مواقع ذات أهمية سياحية مثل"الإسكرام، أدريان، عين أمقل،

طاسيلي الأهقار...الخ"، بالاظافة إلى ذلك شبكة هامة من المنشآت المينائية الجوية ذات نوعية جيدة منها الطريق العابر للصحراء و03 مطارات " تمنراست، عين صالح، عين قزام ".

2- الانطلاق والتحول إلى قطب سياحي للامتياز للجنوب الكبير: عرف هذا القطب برمجة أربعة فنادق خاصة بولاية تمنراست، إلا أنها تبقى قليلة مقارنة مع الإمكانات السياحية بالمنطقة.

3- فنادق خاصة "تمنراست" ⟵ 255 سرير.

المجموع	255سرير

والجدول الموالي يبين المشاريع المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (آفاق 2030) موزعة على الأقطاب السياحية السبعة على النحو التالي:[1]

الجدول رقم (26) :توزيع مشاريع المخطط التوجيهي للهيئة السياحية (آفاق 2030)

القطب السياحي	عدد المشاريع
القطب السياحي المتميز شمال – شرق	23
القطب السياحي المتميز شمال – وسط	32
القطب السياحي المتميز شمال – غرب	18
القطب السياحي المتميز جنوب شرق	4
القطب السياحي المتميز جنوب غرب	2
القطب السياحي المتميز الكبير (الطاسيلي)	1
القطب السياحي المتميز الجنوب الكبير (الهقار)	0
المجموع	80

المصدر:وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030-الكتاب05، ص06.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن صناع القرار(الفاعلين) في المجال السياحي قد أهملوا وبدرجة كبيرة التنمية السياحية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 بالأقطاب السياحية التي تنتمي للقسم الجنوبي للبلاد، حيث نجد أن المشاريع التي خصصت في الأقاليم الأربعة للقسم الجنوبي 07 مشاريع فقط أي بنسبة 8,75% من مجموع المشاريع بالرغم مما تزخر به هذه الأخيرة من مؤهلات سياحية كبيرة لا تقل أهمية عن السياحة الساحلية، أما الأقطاب السياحية بالشمال نلاحظ أن الإستراتجية السياحية بالجزائر ركزت بشكل كبير عليها، إذ نجد بها أغلب المشاريع 73 مشروع أي بنسبة 91,25 %.

[1] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « م.ت.ت.سSDAT2030 »، الكتاب رقم 05، ص 06.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار السياحي في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة

أظهرت السياسة السياحية الجديدة بالجزائر إهتماماً كبيراً بالإستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية على حد السواء، بإعتبارها أداة فعالة لتنفيذ الأهداف المادية للإستراتيجية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي آفاق 2030 والتي هي جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويتجلى ذلك في خلق بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمارات السياحية من خلال جملة القوانين والتشريعات وكذا التسهيلات التي تستفيد منها. وفي هذا الإطار تم الانطلاق في تجسيد مشاريع سياحية ضخمة من شأنها إنعاش السياحة المحلية والوطنية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي.

المطلب الثاني: واقع المشاريع السياحية في ظل الإستراتيجية السياحية.

المطلب الأول: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي.
المطلب الثاني: واقع المشاريع السياحية في ظل الإستراتيجية السياحية.

المطلب الأول: السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي

إتخذت الدولة الجزائرية جملة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية بهدف النهوض بقطاع السياحة كما يلي:

أ- الإجراءات القانونية: عمدت السلطات العمومية إلى سن مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية التي تنظم القطاعات الإقتصادية بما في ذلك قطاع السياحة، ومن أهم هذه التشريعات نذكر(أنذر الملحق رقم07):

1. **القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:** صدر الأمر رقم 01-03 بتاريخ 2001/08/20 الموافق عليه بالقانون رقم 01-16 الممضي بتاريخ 2001/10/21 المعدل بالأمر رقم 06-08 المؤرخ بتاريخ 2006/07/15 الموافق عليه بالقانون رقم 06-17 الممضي بتاريخ 2006/10/14 والمتعلق بتطوير الإستثمار،[1] يعتبر الإطار المرجعي للإستثمار في الجزائر قبل سنة 2016، هو مناخ الإستثمار وآلية عمله، هذا بغرض الوصول إلى إستحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الإمتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي:

- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي؛
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص؛
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 الممضي بتاريخ 2006/10/09 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 17-100 الممضي بتاريخ 2017/03/05 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وسيرها، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

بالإضافة إلى تحديد 25 جوان من كل سنة كيوم وطني للسياحة بموجب القرار المؤرخ في 2011/05/29.

2. **قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:** صدر القانون 01-20 بتاريخ 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة،[2] تهدف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة إلى تنمية الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي، كما تهدف إلى:

- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل؛
- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين؛
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والمدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في تاريخ 20 أوت 2001، العدد رقم 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22، ص 04.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-20 المؤرخ في تاريخ 12ديسمبر 2001، العدد رقم 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/5، ص 18.

- الحماية والتثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية وحفظها للأجيال القادمة؛
- حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه.

3. قانون متعلق بالتنمية المستدامة للسياحة: صدر القانون 03-01 بتاريخ 2003/02/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،[1] ويهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة؛
- إدماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الإيواء والاستقبال؛
- تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية؛
- تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية؛
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية؛
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية؛
- تثمين التراث السياحي الوطني.

4. **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** صدر القانون 03-02 بتاريخ 2003/02/17 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ،[2] يهدف هذا القانون إلى:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسباحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها؛
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجيات المصطافين من حيث النظافة الصحة والامن وحماية البيئة؛
- تحسين خدمات إقامة المصطافين؛
- تحديد نظام تسلية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

5. **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** صدر القانون 03-03 بتاريخ 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع السياحي،[3] يهدف إلى:

- الاستغلال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة؛
- إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشئات تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم؛
- حماية المقومات الطبيعية للسياحة؛

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 03-01، المؤرخ في 17 فبراير 2003، العدد رقم 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19، ص04.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 03-02، المؤرخ في17 فبراير 2003، العدد 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19، ص 08.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 03-03، المؤرخ في17 فبراير 2003، العدد11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19، ص 14.

- المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية؛
- إنشاء عمران مهيأ ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز.

6. **قانون ترقية الاستثمار لسنة 2016**: جاء هذا القانون إستجابة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية في الجزائر(الإعتماد الايجاري الدولي) وتكريس بعض المزايا الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني والإستثمارات المولدة لمناصب الشغل.[1] وقدم هذا القانون مجموعة من الضمانات الممنوحة للإستثمارات الأجنبية تتمثل في:

- مبدأ المعاملة المنصفة والعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة بإستثماراتهم؛
- عدم تطبيق الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون بأثر رجعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- التعويض العادل والمنصف في حالة نزع الملكية؛
- حق التحكيم والمصالحة عند نشوب نزاع قضائي؛
- ضمان تحويل رأسمال المستثمر والأرباح، والعائدات المرتبطة به(الفوائد وأرباح الأسهم)؛
- إستفادة المستثمر الأجنبي من الحقوق المكتسبة قبل صدور هذا القانون.

ب–إجراءات مؤسسية: قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي منها:

1. **وزارة السياحة والصناعات التقليدية**: تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963م، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في:

- التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته؛
- تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وإنجاز المخططات التنموية السياحية؛

2. **الديوان الوطني للسياحة**: أنشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988م والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992،يهدف إلى إعداد برامج ترقية السياحية والسهر على تنفيذها. ومن بين المهام الموكلة إلى الديوان منها:[2]

- جمع وتحليل وإستغلال المعلومات الإحصائية المتعلقة بترقية السياحة، وبالأخص تقييم نتائج الأعمال المقررة؛
- المشاركة في التظاهرات الدولية المرتبطة بالسياحة؛
- تنشيط وتطوير التبادلات مع المؤسسات والهيئات الخارجية في ميدان ترقية السياحة؛
- إجراء كل بحث أو دراسة بغية ضبط الأساليب وتحولات السوق السياحية الداخلية والخارجية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-09، المؤرخ بتاريخ 3 أوت 2016، العدد رقم46، الصادرة بتاريخ 03 أوت2016، ص 18.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 92-402، المؤرخ بتاريخ 31 أكتوبر 1992، العدد رقم79، الصادرة بتاريخ 02 نوفمبر1992، ص 06.

3. **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:** أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ 21 فيفري 1998، هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى مهمة تنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية تهدف إلى:[1]

-السهر على صيانة وحماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها؛

-تعمل على إقتناء الأراضي الضرورية للإستغلال السياحي وتخصيصها لإنشاء الهياكل السياحية وتقوم بدراسات الضرورية؛

- تقوم بالدراسات والتهيئة المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والحمامات المعدنية؛

-تسهر، بالتنسيق مع المؤسسات والهيئات المعنية على التسيير العقلاني للأماكن والتجهيزات ذات المنفعة المشتركة، وتقدم كل إقتراح يهدف إلى ضرورة تحسينها وتحديثها وتوسيعها.

4. **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:** أنشأت[2] بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى انجاز الدراسات لمعرفة القدرات (الطاقات) السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.

5. **اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية:** أنشأت[3]بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 جانفي 1994، تتمثل مهمة اللجنة في:

- إقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها.

- تعد الظروف المواتية لدخول السياح وإقامتهم وتنقلهم أي تعمل على تسهيل نمو التدفقات السياحية الوطنية والدولية.

- السعي إلى تطوير وتنمية موارد الصناعات التقليدية والفلكلور الوطني.

- تحفيز الوعي السياحي لدى السكان بكل عمل ملائم.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 98- 94، المؤرخ بتاريخ 10 مارس 1998، العدد رقم02، الصادرة بتاريخ 01 مارس 1998، ص 30.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 98- 70، المؤرخ بتاريخ 21 أفريل 1998، العدد رقم30، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1998، ص 06.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 94-39، المؤرخ بتاريخ 25 جانفي1998، العدد رقم05، الصادرة بتاريخ 26 جانفي1994، ص11.

– تعمل على تقديم كل اقتراح لحماية التراث الفني والثقافي والتاريخي وحماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها وإستغلالها.

المطلب الثاني: واقع المشاريع السياحية في ظل الإستراتيجية السياحية

إن إهتمام الدولة بالمنتجات السياحية ومحاولة تطويرها من خلال بعث مجموعة من المشاريع الاستثمارية السياحية، يعكس جهود الدولة في تطوير القطاع السياحي الذي يعتبر بمثابة القطاع البديل من الاعتماد على قطاع المحروقات، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على أهم المشاريع السياحية التي يمكن رصدها في أربع حالات (استثمارات سياحية طور الانجاز، استثمارات سياحية متوقفة، استثمارات سياحية غير منطلقة واستثمارات سياحية منجزة).

أولاً–وضعية المشاريع السياحية قبل صدور القانون التوجيهي للتهيئة السياحية: من خلال هذا العنصر نقف على حجم الإستثمارات السياحية قيد الإنجاز والمتوقفة وكذا طلبات الإستثمار السياحي خلال الفترة 2002 إلى غاية سنة 2007 أي قبل صدور القانون التوجيهي للتهيئة السياحية « SDAT 2030».

أ– مشاريع الاستثمار السياحي في طور الانجاز للفترة(2002–2007): يبين الجدول رقم (27) تطور توزيع مشاريع الاستثمار السياحي في طور الانجاز بالجزائر، وكذا الطاقة الفندقية المراد تدعيم القطاع السياحي بها والوظائف المتوقعة خلال الفترة "2002-2007" كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(27): مشاريع الاستثمار السياحي قيد الانجاز للفترة "2002–2007"

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المشاريع	388	257	288	270	353	287
معدل النمو	-	% -33,76	%12,06	% -6,25	%30,74	% -18,70
عدد الأسرة	35748	26201	27292	25372	35107	26752
معدل النمو	-	% -26,71	%4,16	% -7,04	%38,37	% -23,8
عدد الوظائف المتوقعة	13935	10017	9325	8009	13715	9664
معدل النمو	-	% -28,12	% -6,91	%14,11	%71,24	% -29,54

المصدر: وزارة التهيئة العمراني، السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر، جانفي 2019.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (27) تطور توزيع مشاريع الاستثمار السياحي قيد الانجاز خلال الفترة (2002-2007)، إذ شهدت هذه الأخيرة إجمالي حجم الاستثمارات السياحية بـ 1843 مشروع سياحي بتوفير طاقة إستيعاب فندقية تقدر بـ 176472 سرير، وقدر عدد المناصب التي يمكن إحداثها بـ 64665 منصب شغل، ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقاربة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـ 0,5 منصب شغل مباشر لكل سرير.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن توزيع المشاريع السياحية قيد الإنجاز على مختلف الولايات خلال الفترة(2003-2007)، تركز أغلبها في الولايات الساحلية للبلاد بنسبة 53,2 **%**، حيث أن الولايات التي سجل بها أكبر عدد من المشاريع هي كالتالي: (وهران، الطارف، الجزائر العاصمة، بجاية، وتيزي وزو، مستغانم، جيجل، بومرداس، سكيكدة) كلها ولايات ساحلية، بالاظافة إلى ولايتي ورقلة وغرداية سجلتا على التوالي 49 و52 مشروع سياحي من أصل 1843 مشروع سياحي أي بنسبتي 2.65% و2.82%.

أما بالنسبة إلى توزيع المشاريع الاستثمارية السياحية قيد الإنجاز حسب نوع المنتوج السياحي، تبين الإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة الوصية أنه خلال سنة 2007، توزعت هذه المشاريع بنسبة متفاوتة بين أنواع المنتجات السياحية المختلفة، حيث كان النصيب الأكبر للمنتج الحضري بنسبة 62**%** يليه المنتج الشاطئ بنسبة 23**%** والمنتج الحموي (المعدني) بنسبة 8**%**، أما نسبة المشاريع السياحية في باقي المنتجات كانت بنسب ضئيلة جدا حيث بلغت أدناها 2**%** بالنسبة للمنتج المناخي و3**%** بالنسبة للمنتج الصحراوي، هذا وتساهم هذه المشاريع السياحية بعد دخولها مرحلة الإستغلال بتزويد الطاقة الفندقية للبلد بطاقة إيواء إضافية تقدر بـ 26752 سرير، كما تساهم في توظيف ما يقارب 9664 منصب عمل.

ب- مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة للفترة (2002-2007): يبين الجدول رقم (28) توزيع المشاريع السياحية المتوقفة خلال الفترة محل الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(28): مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة للفترة "2002-2007"

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المشاريع	279	179	196	255	255	265
معدل النمو	-	%-35,84	%9,50	%30,10	%0,00	%3,92
عدد الأسرة	18074	14911	15370	19915	22740	22466
معدل النمو	-	%-17,50	%3,08	%29,57	%14,19	%-1,2
عدد الوظائف المتوقعة	7501	4606	4920	6047	7021	6710
معدل النمو	-	%-38,59	%6,82	%22,91	%16,11	%-4,43

المصدر: وزارة التهيئة العمراني، السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر، جانفي 2019.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (28) أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية المتوقفة بالقطاع السياحي خلال الفترة (2002-2007) وصل عددها 1429 مشروع سياحي متوقف أي ما يمثل 43,51 % من إجمالي المشاريع، وكان من المقرر أن تدعم الحظيرة الفندقية بطاقات إيواء جديدة بالقطاع السياحي تقدر بـ 113476 سرير، وتوفير 99805 منصب شغل.

أما فيما يتعلق بتوزيع المشاريع الاستثمارية السياحية المتوقفة حسب نوع المنتوج السياحي، فسجل خلال سنة 2007 أن أغلب المشاريع السياحية المتوقفة تتركز في المنتج الحضري والمنتج الشاطئي بنسبتي 63% و22% من إجمالي المشاريع السياحية المتوقفة، وكذا 9% من المشاريع المتوقفة الحموية(المعدنية)، أما باقي المشاريع السياحية المتوقفة لم تتجاوز نسبة 9%(الصحراوي والمناخي).

أما أسباب توقف هذه المشاريع فترجع أساسا إلى:[1]

- صعوبة الحصول على التمويل، حيث أن 59% من مجموع المشاريع توقفت لأسباب مالية، وهو راجع أساسا إلى غياب المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية، كما يتطلب هذا النوع من الاستثمارات تمويلا كبيرا وطويل المدى، تحجم معظم البنوك على تقديمه للمستثمرين لانعدام الضمانات الكافية لديهم. ويشير آخر تقرير صادر عن البنك الدولي حول ممارسة الأعمال إلى ترتيب الجزائر في المرتبة 175 في المؤشر الفرعي" الحصول على القروض " وذلك من مجموع 190 اقتصادا شملهم التقرير؛
- نسبة 24,8% من المشاريع السياحية توقفت لعدم تسوية الوضعية الإدارية، كالحصول على رخص البناء وشهادات المطابقة حيث يبلغ متوسط الحصول على هذه الرخصة في الجزائر 130 يوما مقارنة بـ 88,5 يوما في المغرب و93 يوما في تونس؛
- ما نسبته13,41% من المشاريع السياحية تعود إلى مشاكل داخلية بين الشركاء؛
- وأخيراً، 7,97% توقفت بسبب عدم الحصول على عقود الملكية والتي تسمح للمستثمرين بالحصول على قروض بنكية حيث جاءت الجزائر في المرتبة 162 في المؤشر الفرعي" تسجيل الملكية" بمجموع 10 إجراءات، مقارنة بالمرتبة 87 و92 للمغرب وتونس على التوالي.

ج- مشاريع الاستثمار السياحي المنجزة للفترة(2005-2007): إن من بين المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي هو حجم الطاقة الفندقية، إذ أنها تعبر عن القدرة الإستيعابية لمختلف المؤسسات المعدة لإستقبال السياح. والجدول الموالي يبين المشاريع الاستثمارية السياحية المنجزة.

[1] ساعد بوراوي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي(الجزائر، تونس والمغرب) –دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016 -2017، ص 135.

الجدول رقم(29): مشاريع الاستثمار السياحي المنجزة للفترة "2005-2007"

السنوات	2005	2006	2007
عدد المشاريع	4	4	4
عدد الأسرة	312	281	219
معدل النمو	-	%-9,94	%-22,06
عدد الوظائف المتوقعة	53	62	45
معدل النمو	-	%16,98	%-27,42

المصدر: وزارة التهيئة العمراني، السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر، جوان 2007.

تُظهِر بيانات الجدول رقم(29) أعلاه، أن عدد المشاريع المنجزة في الجزائر شهِدت استقراراً ولكنه بطيء وبمعدلات ضعيفة جداً، ففي نهاية سنة 2007 قدر عدد المشاريع المنجزة بـ 12 مشروع، وتعد حصة ضئيلة جدا تبلغ 0,36% من إجمالي المشاريع البالغ عددها 3284 مشروعا، يدل هذا المؤشر على الركود الحاصل في القطاع السياحي. والشكل الموالي يوضح وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2007.

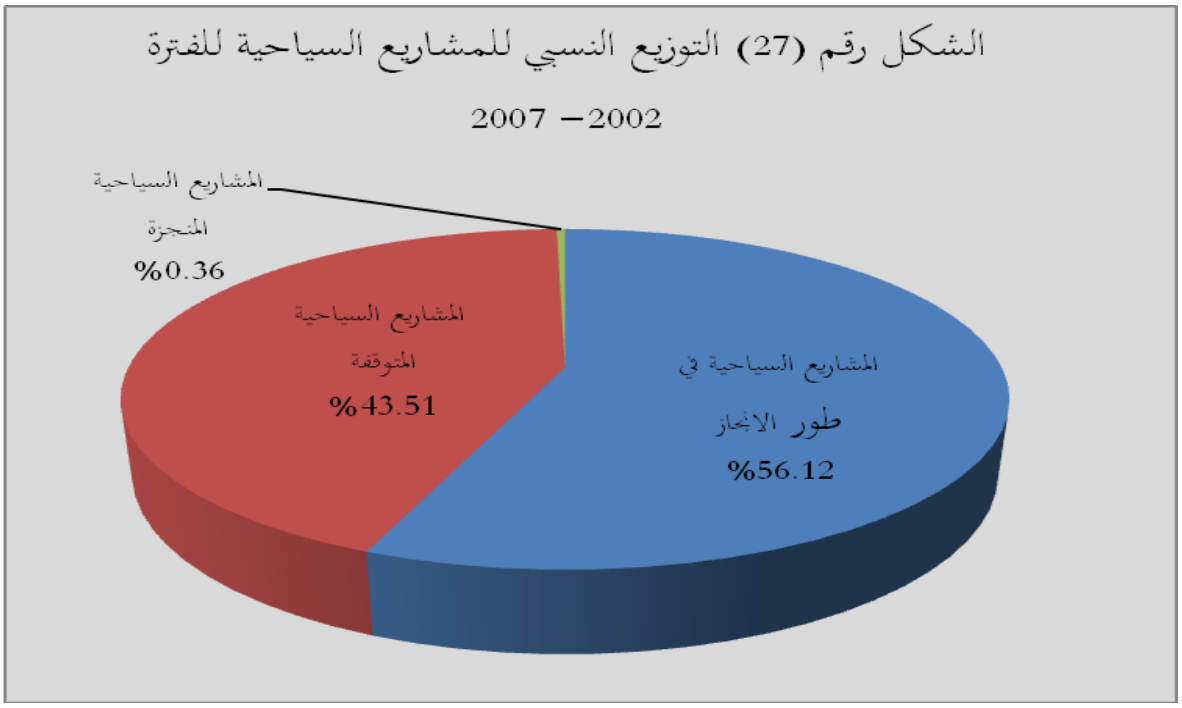

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات وزارة السياحة.

د- طلبات الاستثمار: تم رصد 882 طلب استثمار سياحي مسجل للثلاثي الأول لسنة 2007 وتتطلب هذه المشاريع الجديدة مساحة إجمالية تقدر ب 4975 هكتاراً، أما طاقات الإيواء المنتظر تحقيقها من خلال انجاز هذه الطلبات فقد قدرت بـ 239246 سريرا وإحداث 80604 منصب شغل، أما التقديرات المتعلقة بتكلفة انجاز الاستثمارات السياحية الجديدة فقد حددت بـ867 مليار دج، من بين هذه المشاريع الاستثمارية 33,45% تتعلق بانجاز فنادق و 20% تخص انجاز قرى سياحية.

والجدول رقم (30) يبين طلبات الاستثمار السياحي ودلك حسب نوع المتنوج السياحي كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(30): طلبات الاستثمار في المجال السياحي خلال سنة 2007

نوع المنتج السياحي	عدد الطلبات	عدد الأسرة	مناصب الشغل المقدرة	التكاليف المقدرة (مليون دج)
حضري	325	80391	23086	127221,14
شاطئ	377	142153	49367	718293,76
مناخي	11	585	634	2046,36
معدني	45	4566	1993	5289,89
صحراوي	92	8246	4023	8869,08
غير محدد	32	3305	1501	5118,83
المجموع	882	239246	80604	866839.05

المصدر: وزارة التهيئة العمراني، السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر، جوان 2007.

من خلال بيانات الجدول السابق، نلاحظ أن طلبات الإستثمار في المجال السياحي تركزت على الإستثمار في المنتوجين السياحيين الشاطئي والحضري بنسبة 80% من إجمالي طلبات الإستثمار، تليها طلبات الإستثمار في السياحة الصحراوية بنسبة 10% وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالمساحة الإجمالية لصحراء الجزائر التي تمثل 80% من المساحة الإجمالية للبلد، أما طلبات الاستثمار في باقي المنتجات السياحية الأخرى (المنتج المعدني و المنتج المناخي وغير محدد) لم تتجاوز نسبة طلب الإستثمار فيها 10%، وبالتالي فإن حجم طلبات الإستثمار السياحي بالجزائر تركزت على السياحة الساحلية وإهمالها لأنواع السياحة الأخرى.

ثانياً– وضعية المشاريع السياحية بعد صدور القانون التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030: من خلال هذا العنصر نقف على وضعية المشاريع الإستثمارية السياحية بالقطاع السياحي بالجزائر، حيث سنتطرق إلى حجم الإستثمارات السياحية قيد الإنجاز والمتوقفة وكذا المشاريع السياحية المنجزة والمشاريع السياحية التي لم تنطلق بعد خلال الفترة 2008 إلى غاية 2017، أي بعد صدور الإستراتجية السياحية المنتهجة من قبل الدولة والمتمثلة في القانون التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030).

أ– مشاريع الإستثمار السياحي قيد الانجاز للفترة(2008 إلى غاية 2017/12/31): يوضح الجدول رقم(31) حصيلة المشاريع الاستثمارية السياحية قيد الانجاز خلال الفترة "2008-2017" كما يلي:

الجدول رقم (31): مشاريع الاستثمار السياحي قيد الانجاز للفترة(2008 إلى غاية 2017/12/31):

السنوات / عدد المشاريع	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع	299	321	329	344	405	382	385	504	584	764
معدل النمو	%4.18	%7.36	%2.49	%4.56	%17.73	%5.68-	%0.79	30,91%	%15,87	%30,82
عدد الأسرة	28237	34931	35861	38731	49561	54311	54884	69138	76670	101772
معدل النمو	%5.55	%23.71	%2.66	%8.00	%27.96	%9.58	%1.06	25,97%	%10,89	%32,74
عدد الوظائف المتوقعة	10845	13424	12517	16866	23426	23648	25526	28835	32592	44840
نسبة تقدم المشروع	%12.22	%23.78	%-6.76	%34.74	%38.89	%0.95	%7.94	12,96%	%13,03	%37,58

المصدر: وزارة التهيئة العمراني، السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر، جانفي 2019.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (31) أعلاه، أن المشاريع السياحية قيد الانجاز مرت بثلاثة مراحل نوجزها فيما يلي:

أولاً: بالنسبة للفترة (2008–2012): شهدت هذه الفترة زيادة في عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز، ولكن بمعدلات نمو ضعيفة من سنة إلى أخرى، رغم أنه تم إطلاقها تماشيا مع بداية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2030)، وعلى العموم سجل خلال هذه الفترة إجمالي عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز بـ 1698 مشروع ، بطاقة استيعاب تقدر بـ 187321 سرير، بالاظافة إلى توفير ما يقارب أكثر من 77000 منصب شغل.

ثانياً: بالنسبة (2013– 2014): نلاحظ خلال هاتين السنتين نقص في عدد المشاريع السياحية الجاري انجازها مقارنة بسنة 2012 التي وصل عدد المشاريع السياحية بها 405 مشروع سياحي، حيث سجل خلال سنة 2013 عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز 382 مشروع سياحي بمعدل نمو 5,68- % لترتفع إلى 385 مشروع سياحي سنة 2014 بمعدل نمو 0,79%. ويرجع الانخفاض في عدد المشاريع السياحية بهذه الفترة إلى سياسة التقشف التي اعتمدها الدولة.

ثالثاً: بالنسبة للفترة (2015–2017): يتضح من خلال بيانات الجدول أن هذه الفترة شهدت زيادة معتبرة في عدد المشاريع السياحية قيد الانجاز قدرت بـ 1852 مشروع سياحي أي بنسبة 75% من مجموع المشاريع السياحية خلال الفترة (2008-2017)، أما طاقة الاستيعاب الفندقية تقدر بـ 247580 سرير، وكذا عدد الوظائف المتوقعة 106267 منصب شغل أي بنسبة 46% من مجموع مناصب الشغل المتوقعة.

إن هذا التذبذب في عدد المشاريع الاستثمارية السياحية بالارتفاع والانخفاض يفسر بغياب إستراتجية واضحة للدولة من اجل تطوير القطاع السياحي رغم وجود المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

ب- مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة للفترة (2008 إلى غاية 2017): يبين الجدول الآتي توزيع المشاريع السياحية المتوقفة بالقطاع السياحي خلال الفترة (2008-2017):

الجدول رقم (32): مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة خلال الفترة" 2008 – 2017"

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع	217	153	121	130	122	102	104	104	101	119
معدل النمو	%-18.11	%-29.49	%-20.92	%7,44	%-6.15	%-16.39	%1.96	%1,96	%-2,88	%17,82
عدد الأسرة	19231	15877	13179	20088	12631	8345	9123	9123	8591	13397
معدل النمو	%-14.40	%-17.44	%-16.99	%52.42	%-17.12	4%-3	%9.32	%9,32	%-5,83	%55,94
عدد الوظائف المتوقعة	5529	5913	5180	5672	5962	3092	3797	3797	3732	5003
نسبة تقدم المشروع	%-17.60	%0,5	%-12.40	%9.50	%5.11	%-48.14	%22.8	%22,80	%-1,71	%34,06

المصدر: وزارة التهيئة العمراني، السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر، جانفي 2019.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم(32) أن مشاريع الاستثمار السياحي المتوقفة خلال الفترة (2008-2017) وصل عددها 1273 مشروع سياحي أي بنسبة 52**%** من مجموع المشاريع السياحية قيد الانجاز، أما الأسباب التي أدت إلى توقف هذه المشاريع فترجع أساسا إلى:

- نسبة 50 % من مجموع المشاريع توقفت لأسباب مالية.
- لعدم تسوية الوضعية الإدارية (كالحصول على رخصة البناء).
- بسبب عدم الحصول على عقود الملكية والتي تسمح بالحصول على قروض بنكية.
- أسباب داخلية.

إن توقف هذه المشاريع وعدم انجازها يكلف البلد بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة فقدان طاقة فندقية ممثلة في 129585 سرير، وكذا عدد الوظائف المتوقعة بـ 47677 منصب شغل. بالاظافة إلى ذلك التكاليف المالية التي تم صرفها عليها من بداية المشروع إلى غاية توقفه(مصاريف الدراسات، تكاليف الإعلان عن المشاريع، قيمة الأرضي التي تقع عليها المشاريع ومختلف المصاريف الأخرى التي تم صرفها على المشاريع...).

ج- مشاريع الاستثمار السياحي لم تنطلق بعد للفترة(2009 إلى غاية 2017/12/31): يتضح من خلال الجدول رقم(33) المشاريع الاستثمارية السياحية التي لم تنطلق بعد خلال الفترة (2008-2017)، كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (33): مشاريع الاستثمار السياحي لم تنطلق بعد خلال الفترة (2009-2017):

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع	133	124	161	130	89	269	58	106	107
معدل النمو	-	% -6.77	%29.84	% -19.25	%-31.54	%232.58	%-23,68	%82,76	%0,94
عدد الأسرة	12419	7766	16516	15456	10047	33860	4241	9843	10162
معدل النمو	-	%-37.47	%112.67	% -6.42	%-35.00	%237.02	%33,50-	%132,09	%3,24
عدد الوظائف المتوقعة	5785	3615	7842	6976	4320	13006	1951	5049	4476

المصدر: وزارة التهيئة العمراني، السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر، جانفي 2019.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (33) أعلاه، أن عدد كبير من المشاريع السياحية لم تنطلق بعد، إذ وصل عددها 1177 مشروع سياحي خلال الفترة محل الدراسة، مخلفة بذلك عجز في الطاقة الفندقية بأكثر من 120 ألف سرير وكذا نقص في عدد الوظائف المتوقع تحقيقها من هذه المشاريع المقدرة بـأكثر من 53 ألف منصب شغل.

ففي سنة 2015 على سبيل المثال يرجع التأخر في انطلاق هذه المشاريع إلى التأخر المسجل في المصادقة على المخططات الولائية للتهيئة السياحية، حيث أحصت الوزارة 208 مخططاً ولائياً على المستوى الوطني منها (21 مخططا تم المصادقة عليها بمراسيم، 11 مخطط على مستوى الأمانة العامة للحكومة للمصادقة، 102 مخططا في طور الدراسة، 50مخططا في طور الانطلاق، 02 مخططات أنجزت ثم ألغيت و22 مخططا غير مصنف).[1]

أما الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم انطلاق هذه المشاريع الاستثمارية فترجع أساسا إلى:

- نسبة 41% من المشاريع الاستثمارية السياحية التي لم تنطلق بعد تعود أساسا إلى مشاكل إدارية.
- نسبة 14% من المشاريع الاستثمارية السياحية لم تنطلق ترجع لأسباب تقنية.
- نسبة 13% من بين المشاريع الاستثمارية السياحية لم ترى النور تعود إلى غياب التمويل.

رابعا: مشاريع الاستثمار السياحي المنجزة للفترة(2008 إلى غاية 2017/12/31): يوضح الجدول رقم(34) حصيلة المشاريع الاستثمارية السياحية المنجزة خلال الفترة "2008-2017" كما يلي:

[1] ساعد بوراوي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الجدول رقم(34): مشاريع الاستثمار السياحي المنجزة للفترة " 2008 –2017"

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المشاريع	14	11	23	67	56	38	76	58	106	107
معدل النمو	%250	%–21.4	%109	%191.3	%–16.4	%–32.1	%100	%–23,6	%82,76	%0,94
عدد الاسرة	729	607	1610	6421	4699	2626	6377	4241	9843	10162
معدل النمو	%232.8	%–16.7	%165.2	%298.8	–%26.8	%–44.1	%142.8	%–33,5	%132	%3,24
عدد الوظائف المتوقعة	228	278	914	2415	2013	988	2971	1951	5049	4476
معدل النمو	%406.6	%21.93	%228.7	164.2%	%–16.6	%–50.9	%200.7	%–34,3	%158,7	%–11

المصدر: وزارة التهيئة العمراني، السياحة والصناعة التقليدية، مديرية الإعلام والإحصاء، الجزائر، جانفي 2019.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (34) أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية المنجزة بالقطاع السياحي خلال الفترة (2008-2017) تختلف من سنة إلى أخرى بالزيادة والانخفاض لكن بمعدلات نمو ضعيفة جداً، حيث وصل عددها 556 مشروع سياحي منجز فقط، هذه المشاريع قدمت طاقة إيواء جديدة بالقطاع السياحي تقدر بـ47315 سرير، كما قامت بتوفير مناصب عمل جديدة تقدر بـ 21283 منصب شغل.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر عدد من المشاريع السياحية المنجزة سجل خلال السنتين الأخيرتين من الفترة محل الدراسة وصل عدد المشاريع السياحية المنجزة بهما 213 مشروع سياحي منجز أي بنسبة 38% من مجموع المشاريع السياحية المنجزة، مخلفة بذلك طاقة استيعاب فندقية جديدة تقدر بـ 20000 سرير وكذلك توفير مناصب شغل جديدة تقدر بـ 9525 منصب عمل.

والشكل الموالي يوضح وضعية المشاريع السياحية في الجزائر منذ بداية إنطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى غاية نهاية سنة 2017.

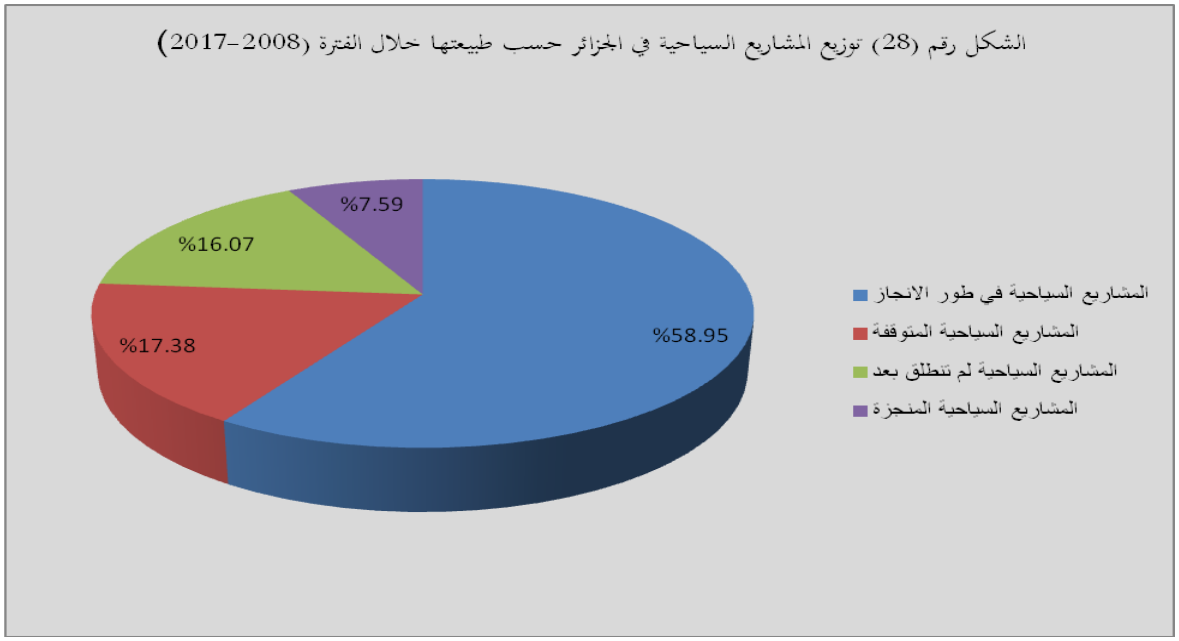

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على إحصائيات وزارة السياحة.

نلاحظ من خلال الشكل بصفة عامة الركود الحاصل في الاستثمار السياحي، حيث أن أغلب مشاريع الاستثمار السياحي في طور الانجاز أو لم تنطلق أو متوقفة تفوق نسبتها 92% في مجملها، في حين بلغت نسبة المشاريع المنجزة 7,59% من القيمة الكلية للاستثمارات السياحية.

أما فيما يتعلق بالطاقة الفندقية والقوة العاملة التي تم توفيرها من طرف المشاريع المنجزة لم تتعدى نسبة 5% من إجمالي عدد الأسرة وكذا عدد الوظائف المتوقعة من مختلف المشاريع السياحية خلال نفس الفترة محل الدراسة.

في الأخير، نستنتج مما سبق وجود عراقيل وصعوبات سوءا على الصعيد الوطني أو المحلي، أدت إلى فشل السياسة السياحية المنتهجة بنسبة كبيرة، والتي شارفت على نهايتها من خلال مرور أكثر من 10سنوات على إطلاق المخطط التوجيهي حيز التنفيذ.

المبحث الثالث: معوقات وفرص التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

إن تحسين الوجهة السياحية في الجزائر يكون بالاستفادة من الفرص والإمكانيات التي تتوفر عليها البلد، وكذلك التصدي للمعوقات التي تواجه القطاع السياحي، ويتجسد ذلك من خلال توسيع وتعميق الإهتمام والرعاية الحكومية والمجتمعية بهذا القطاع وفقا لأسس ومعايير واضحة ومحددة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، وكذا العمل على إعادة النظر في هذا القطاع من جديد وفي أساليب التنمية السياحية التقليدية.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: معوقات تنمية السياحة المستدامة في الجزائر.

المطلب الثاني: فرص تنمية السياحة المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: معوقات تنمية السياحة المستدامة في الجزائر

تمتلك الجزائر جل المقومات والإمكانات السياحية التي تجعلها من أوائل الدول السياحية في المنطقة المتوسطية، لكنها رغم ذلك يعاني القطاع السياحي بها من تراجع كبير في أدائه سواءا على مستوى الطلب المحلي أو الدولي، ومن بين الأسباب التي تحد من تنمية هذا القطاع يمكن حصرها في الآتي:

أولاً- تهميش القطاع السياحي واعتباره قطاعاً غير منتج(ثانوي): إن المتأمل في السياسات التنموية المتعاقبة بالجزائر منذ إستعادة سيادتها، إن جاز لنا تسميتها سياسات نستخلص أن مكامن الضعف في هذه السياسات نفسها. فقد كان للنهج الاشتراكي خلال العقود الماضية من القرن العشرين أثره الواضح على وتيرة الاستثمار في القطاع السياحي(المحلي والأجنبي) نتيجة المخاوف المصطنعة والأطروحات الخاطئة الممكن إجمالها في أن السياح مصدر تهديد للأمن الوطني ولقيم المجتمع، وعليه فإن البلد في غنى عما ينفقه هؤلاء الأجانب من العملة الصعبة، وتحمل القطاع العام المهمة. فكانت الاعتمادات المالية الممنوحة للقطاع السياحي خلال تلك الفترة غير كافية لتطوير القطاع حيث جاء في مؤخرة القطاعات المستفيدة من الميزانيات المخصصة لتسيير تلك الفترة مقارنة مع القطاع الصناعي والزراعي...الخ.[1]

كل هذا إنعكس سلباً على أداء القطاع السياحي ويظهر ذلك من خلال: [2]

1- ضعف نوعية الخدمات السياحية:

- تدني النظافة والصيانة في الفضاءات العمومية؛
- خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار؛
- غياب خدمات جذابة؛
- عدم الاهتمام بالمنتج المحلي والاعتماد على المنتجات المستوردة.

2- إيواء وفندقه جد ضعيفة وذات نوعية رديئة:

- عجز في طاقات الإيواء؛
- هياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبياً مقارنة بالخدمات المقدمة؛
- إيواء وفندقة جد ضعيفة وذات نوعية رديئة (10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية).

ومع بداية التسعينات دخلت الجزائر مرحلة الانفتاح الاقتصادي، حيث تخلت عن الاقتصاد الموجه وتحولت نحو إقتصاد السوق، حيث كثفت الدولة جهودها لتطوير القطاع السياحي بفتح المجال أمام القطاع الخاص الذي أثبت أن له دوراً هاماً في دعم الاستثمارات السياحية والفندقية على المستوى الدولي والمحلي.

---

[1] صالح فلاحي، أهم المشاكل السياحية التي تعاني منها بلادنا، متاح على الخط: www.4algeria.com، تاريخ الاطلاع 2020/01/18.

[2] عامر عيساني، مرجع سبق ذكره، ص 124-126.

وشرعت في عملية الخوصصة للقطاعات الاقتصادية وأدرجت السياحة على رأس القائمة ومن بين الأسباب التي أدت إلى خوصصت القطاع السياحي نذكر منها:[1]

- العجز والإخفاق في تقديم صورة حسنة عن الوجهة السياحية الجزائرية طيلة السنوات السابقة؛
- تسجيل 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة عمومية عجزاً مالياً نهاية سنة 1992؛
- ضعف مشاركة القطاع السياحي في خلق مناصب عمل وإمتصاص قدر من البطالة؛
- إرتفاع أسعار الخدمات المقدمة وتدنى مستواها؛
- إنعدام الصيانة للمرافق السياحية؛
- إنعدام الوعي والثقافة السياحية لدى مستخدمي القطاع.

عرفت هذه الفترة تراجعاً كبيراً في أداء القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع السياحي بشكل خاص وذلك تبعاً للظروف التي مرت بها البلاد وجعلتها تغرق في مستنقع من المشاكل الأمنية التي أدت إلى عزوف السياح القدوم إلى الجزائر.

ثانيا– غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية وإخفاق في تسويق الوجهة السياحية: منذ فترة بعيدة والوجهة السياحية الجزائرية تقدم نفس العروض حتى أن هذه العروض لم يتم تحديثها في ظل المنافسة الشديدة والنظرة العصرية لصناعة السياحة حيث عارضي الخدمات السياحية يتفننون بتقديم منتجات جديدة وأكثر تنافسية بعروض مغرية حتى تجذب اهتمام السياح عبر كافة أقطار العالم الذي أصبح قرية واحدة لا يعترف بالحدود الجغرافية، ولذلك على صانعي السياحة في الجزائر أن يقدموا منتجات جديدة مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز خاصة وأن بلادنا تملك من المقومات ما يساعد على ذلك مثل سياحة المغامرات والاستكشاف، سياحة الأعمال، السياحة الثقافية والدينية، السياحة الصحراوية... الخ.[2]

إن ضعف تنافسية المنتجات السياحية الجزائرية إنعكس سلباً على تسويق الوجهة السياحية فلا يمكن الترويج لوجهة تفتقد لعروض عصرية تستجيب لطلب نوعي متميز من حيث الجودة والسعر.

ثالثا– نقص تكوين وتأهيل المستخدمين: أظهرت إحصائيات السياحة الجزائرية أن أغلب مستخدمي القطاع هم إداريين وعلى وشك التقاعد في حين أن القطاع يحتاج إلى تقنين وعمال الميدان شباب، فحسب دراسة لمنظمة السياحة العالمية لا يجب أن يتعدى مستخدمين الإدارة في السياحة (7%) من مجموع المستخدمين فلطالما عانت الجزائر من نقص في مجال التكوين السياحي حيث توجد ثلاث مراكز متخصصة على مستوى البلاد أنظر الجدول الموالي:

[1] شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015،ص 155.

[1] نفس المرجع، ص 176.

الجدول رقم (35): مراكز التكوين السياحي والفندقي في الجزائر.

المركز	عدد المقاعد	نوع الشهادة الممنوحة
معهد الفندقة والسياحة بوسعادة	300	- تقني سامي في الإستقبال - تقني في الطبخ والإطعام
معهد الفندقة تيزي وزو	300	- تقني سامي في الاستقبال، - تقني سامي في الطبخ والحلويات - إدارة الفنادق والسياحة
معهد الجزائر(عين البنيان)	100	- ليسانس في التسيير الفندقي والسياحي

المصدر: عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 203.

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه، نقص التأهيل لمستخدمي المؤسسات السياحية (700 طالب في السنة) مقارنة بتنامي عدد الهياكل السياحية؛ كما أن نوعية التكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي حيث أنها تقتصر على الاستقبال والإطعام.

وكشف العديد من الخبراء عن النقص في اليد العاملة المؤهلة لضمان عناصر مؤهلة للمستقبل خاصة وأن 40% من مستخدمي القطاع أي 5000 عامل يفوق سنهم 45 سنة، وفي هذا السياق على مسؤولي القطاع العمل من أجل تكييف برامج التكوين في مهن السياحة خاصة في بعض الإختصاصات مثل "المرشد السياحي" الذي يعد حسب نفس الخبراء ضروريا بالنسبة للقطاع السياحي.[1]

رابعاً– عدم استقرار الإطار التنظيمي والتشريعي للنشاط السياحي: إن صدور ميثاق السياحة سنة 1966 أدى إلى إرساء سياسة سياحية تهدف إلى تطوير السياحة الخارجية وعملت كل البرامج المسطرة آنذاك والمؤسسات القائمة على القطاع على تجسيد ذلك على الواقع ولكن مع بداية 1970 والمخطط الرباعي الأول تم إعادة حل هذه المؤسسات وتأسيس مؤسسات أخرى وبصدور ميثاق1976 وتوجه المسؤولين نحو تطوير السياحة الداخلية وتحول في السياسة المنتهجة أدى إلى إعادة النظر في التنظيم القائم على رأس القطاع سنة 1980، هذا التنظيم الجديد الذي تعرض إلى تغيير وتعديل بعد ثلاث سنوات إلى أن تم إعادة هيكلة المؤسسات أو تصنيفها وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي خضعت له الجزائر، والذي أدى في كل مرة إلى إصدار قوانين تتماشى مع السياسة المنتهجة مما أسفر عن تضارب في الإختصاصات والتداخل في المهام بين

[1] عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 249.

المؤسسات القائمة على القطاع فانعكس سلبا حتى أن الوزارة القائمة على القطاع عرفت تغيرات كثيرة فمن وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى وزارة السياحة إلى وزارة تهيئة الإقليم.

إن عدم إستقرار التنظيم يؤدي إلى فشل التنظيم في أداء مهامه.

ثانياً– مشكل العقار السياحي: يمثل مشكل العقار عائقا أساسيا أمام المستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب والعقار السياحي على وجه الخصوص، فلقد أحصت الدولة 174 منطقة توسع سياحي بعد صدور القوانين اللازمة لتنظيم استغلال هذه المناطق أوكلت عملية تسييرها وإعداد الدراسات اللازمة لاستغلالها إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، لكن)رغم ذلك يبقى المستثمرون يعانون من مشاكل كثيرة أهمها:[1]

1- سوء التسيير فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من عدة منتجين (الوكالات العقارية، الجماعات المحلية، الإدارة السياحية ...) مما أدى إلى تسيير فوضوي لا يسمح للإدارة بالتصرف في أخذ قرار منح الأراضي وإقرار سياسة مناسبة للتنمية السياحية.

2- عدم دقة الدراسات في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الاعتمادات المالية الممنوحة لهذا الغرض مما أدى إلى وضعية صعبة وغير ثابتة للحماية والتحكم في العقار الخاص بمناطق التوسع السياحي مما ساهم في الإقامات الفوضوية والبناءات غير الشرعية والإضرار بالطبيعة والمواقع السياحية.

3- تأخر في تحضير مناطق التوسع وتهيئتها بسبب نقص إمكانيات الدراسات نتيجة لقوة وحجم إنجاز منشآت الاستقبال إضافة إلى ظهور السكنات الدائمة والنشاطات غير المتوافقة مع الطابع الإيكولوجي لهذه المناطق التي تقلل من قيمتها وغايتها السياحية.

4- المضايقات التي يواجهها المتعاملون للحصول على قطع أراضي والإنتفاع بها فأمام صعوبة الحصول عليها ظهر تأخر كبير في وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية لعمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة دخل مناطق التوسع السياحي وذلك خرقا للتشريع المتعلق بالبيئة والتعمير والعقار السياحي مما أدى إلى إرتفاع أسعار العقار السياحي وعزوف القطاع الخاص عن الإستثمار فيه (أجنبي ومحلي)، حيث بلغت طلبات الإستثمار السياحي 2% فقط من مجموع طلبات الإستثمار فمبلغ الحصول وإقتناء العقار السياحي يصل وحده إلى 30% من قيمة الإستثمارات الإجمالية.

5- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي فسن القوانين وحده لا يكفي فأهمية القانون تأتي عند تطبيقه على أرض الواقع، واتخاذ إجراءات ردعية ضد المضاربين ومدمري البيئة.

ثالثا– إشكالية التمويل: يتطلب الإستثمار السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية الأساسية وهو ذو مخاطر مرتفعة لأن الإستثمار يتم في أصول ثابتة لمدة طويلة كما أن المشروع السياحي يحتاج إلى مدة ثلاث سنوات من تاريخ الإستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية ولا يصل إلى مرحلة تحقيقها فعليا

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 177.

إلا بعد مدة تصل في المتوسط إلى ثمان سنوات، مما يتطلب تكييف الائتمان المصرفي مع هذه الخصوصيات من خلال تقديم منتجات مالية متميزة خاصة بالقطاع السياحي مع تخفيض معدلات الفائدة وإمكانية تأجيل الدفع.

إن هذه المنتجات المالية لا تتوفر في البنوك الجزائرية التي تنتمي أغلبها للقطاع العام وهي بنوك تجارية تمنح قروضا متماثلة لكل القطاعات ولا تراعي خصوصية القطاع السياحي، الأمر الذي صعب كثيرًا من مهمة القطاع الخاص الذي يحتاج إلى تمويل المشاريع الاستثمارية بنسبة كبيرة من تمويل البنوك الخاصة والمشجعة لمثل هذا النوع من الإستثمارات فنجد أن المستثمرين يشتكون أن القروض الممنوحة هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لا تتناسب مع طبيعة الإستثمار السياحي ضف إلى ذلك أن النشاط السياحي هو نشاط موسمي ودرجة المخاطرة تختلف من موسم إلى آخر كما أن التدفقات السياحية نحو الجزائر لا تشجع على المخاطرة بقروض فوائدها مرتفعة تفتقر إلى التشجيع والتحفيز في بيئة إستثمارية غير مستقرة.

كما أن عدم فاعلية السوق المالية الجزائرية أدى إلى عزوف المستثمرين الأجانب عن الإستثمار في القطاع السياحي الذي يحتاج إلى بورصة أموال فاعلة حتى تزيد من الإكتتاب والمشاركة في رؤوس أموال المؤسسات السياحية وتوزيع المخاطرة على عدة شركاء.

رابعاً– الفساد الإداري وغياب الشفافية: على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر، إلا أن الإدارة الجزائرية إدارة بيروقراطية تمتاز ببطء أداء الأعمال وتعقيد الإجراءات رغم التسهيلات التي قدمها المشرع الجزائري للمستثمرين من خلال القوانين المختلفة خاصة قانون 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، إلا أن المستثمرين الأجانب يشتكون من العراقيل الإدارية التي يتعرضون لها في الجزائر مقارنة بدول الجوار ويرون أن الفساد الإداري قد زادت حدته بسبب هذه العراقيل فكثير من المتعاملين يلجئون إلى طرق ملتوية للحصول على العقار وتخليص إجراءات البناء والجمركة وغيرها مما دفع بكثير من المستثمرين الأجانب إلى التخلي عن مشاريعهم الاستثمارية في مجال السياحة ومجالات أخرى بسبب مظاهر الفساد الإداري المتفشية في الإدارة الجزائرية كالرشوة، الوساطة، المحسوبية والتعصب..الخ، في كنف عدم الإستقرار التنظيمي والتشريعي للإدارة الجزائرية، مما أدى إلى غياب الشفافية وأصبح المناخ الاستثماري معقدا ومنفرا، وعن تجارب المستثمرين مع السلطات الجزائرية 62% من المستثمرين كانت تجربتهم مع السلطات الحكومية سيئة جدا. ففي تقرير مشترك بين اللجنة الأوروبية والمكتب الأمريكي (شلومبرغر) لسنة 2004 كشف عن جملة من العراقيل التي تحول دون القيام بالاستثمار في الجزائر حتى بعد التوقيع على اتفاق الشراكة، ويؤكد التقرير على وجود عقبات كبيرة ستظل موجودة حتى إذا دخل اتفاق الشراكة حيز التنفيذ وهي ذات الأسباب التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات إلى الجزائر. وإستند التقرير على مجموعة من الدراسات التي قامت بها معاهد ومراكز ودراسات متخصصة منها الوكالة الأمريكية (يو.أس.أي.دي) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك العالمي بالاظافة إلى التقارير الدولية

الصادرة سنة 1989، وأكد أن العراقيل والعوائق أمام الاستثمار لم يطرأ عليها أي تغيير حتى بعد صدور القوانين، كما لوحظ نقص في النشاط لدى الحكومات الجزائرية المتعاقبة اتجاه المقترحات والتوصيات التي كانت واضحة ودقيقة والمتصلة بالخطوات الواجب اتخاذها لتطوير مناخ الاستثمار، وتبادل التقرير عما إذا كانت هناك إرادة فعلية لدى السلطات العمومية والمجموعات النافذة والمؤثرة في اتخاذ القرارات لتحسين المناخ الاستثماري ومحاربة الفساد.[1]

خامساً– ضعف البنية التحتية: إن المنتج السياحي منتج مركب وعملية التنمية السياحية عملية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة القطاعات الأخرى ولكي تنجح هذه العملية على مختلف السياسات أن تأخذ بعين الاعتبار تنمية باقي القطاعات التي تساهم في إنجاح السياحة فضعف البنية التحتية إنعكس سلباً على القطاع السياحي من ناحيتين:[2]

–تتعلق الأولى بالمستثمرين الذين تؤثر عليهم كثيراً من ناحية زيادة التكاليف، فلا يمكن أن نقارن بين الاستثمار في دولة طرقاتها تصل إلى أبعد الأماكن ومطاراتها مجهزة وموانئها كثيرة والإجراءات فيها سريعة مع بيئة تفتقر إلى كل هذا، ضف إلى ذلك فالإجراءات في مناطق العبور عبر الحدود الجزائرية من أعقد الإجراءات المتعارف عليها دوليا ومناطق التوسع السياحي مازالت لم تهيأ وغير صالحة للاستغلال بسبب نقص الإمكانيات المادية الخاصة بالتهيئة من ناحية البنية التحتية (الصرف الصحي، الكهرباء، الطرقات...الخ).

–من ناحية ثانية عند قدوم السائح وتعرضه خلال رحلته لمشاكل كثيرة تجعل من رحلته مشقة وليست متعة فيروج للوجهة السياحية الجزائرية سلباً ويعزف هو وغيره عن إعادة التجربة ومن بين هذه المشاكل:

1– **إرتفاع تكلفة النقل:** تعتبر اليوم تكلفة النقل من أهم محددات السفر لذا تتسارع مؤسسات النقل عبر العالم ووكالات السفر في تخصيص العروض حتى تستطيع تقليص هذه التكلفة وجعلها هي المحفز الأول وراء برمجة رحلة السفر ،ولكن للأسف الشديد ليس هذا حال سعر تذكرة السفر لدى الخطوط الجوية الجزائرية، إذ ما أخذنا النقل الجوي الذي يعتبر أول وسيلة للسفر خارج حدود الدولة فأسعارها ملتهبة، عروضها الخاصة قليلة ومحدودة مقارنة بدول الجوار ونوعية خدماتها رديئة جدا كما يصرح بذلك المسافرين مع نقص أيضا الخطوط المباشرة الرابطة بين الدول المصدرة للسياح وإن تم إضافة خطوط مؤخرا بين كندا، الصين وغيرها.

إلا أن عدد الرحلات قليل كما أن الرحلات الداخلية نحو مناطق البلاد قليلة خاصة بين المطارات الدولية والجنوبية المنطقة الأولى التي يقصدها السياح الأجانب، أما فيما يخص النقل البحري الذي أصبح اليوم وسيلة النقل الأولى لتحفيز الوفود السياحية المنظمة (le tourisme de masse) الذي تستخدمه الوكالات السياحية لتنشيط الطلب السياحي في بعض المناطق ومع فئات سياحية محددة لأنه منخفض

[1] منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005، ص 139-142.

[2] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 181.

التكلفة كما أنه يخضع لإقتصاديات الحجم، غير أن الجزائر تفتقر إلى مقومات النقل البحري فهي لا تمتلك إلا ثلاث سفن خطوطها محدودة وأسعارها مرتفعة وخدماتها سيئة.

2- **تغلغل ضعيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال:** يظهر ذلك من خلال صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والإتصال في قطاع السياحة، حيث أصبحت السياحة الإلكترونية من أهم متطلبات التسيير العصري للسياحة، وأصبح التسويق الإلكتروني للسياحة يطغى على أساليب التسويق الكلاسيكية والمواقع الإلكترونية القليلة الموجودة مثل موقع وزارة السياحة وغيرها لا تروج للسياحة الجزائرية بما تستحقه، فلا يمكن أن ننجح في تسويق الوجهة السياحية الجزائرية دون أن تستعمل تكنولوجيا الإعلام والاتصال فعلى كل الفاعلين في قطاع السياحة من مؤسسات مسيرة وعلى رأسها وزارة السياحة ومؤسسات القطاع الخاص من فنادق، وكالات سفر، مطاعم، متاحف وغيرها ...) أن تدرج التسويق الإلكتروني كأولوية لبرامجها الإعلامية والترويجية لأننا أمام جيل جديد هو جيل الأنترنيت وشبكات التواصل الاجتماعي هي وسيلة التعرف على الشعوب والدول والمواقع الإلكترونية الموجودة لا تكفي وحدها إذا لم تدعم بوسائل الدفع الإلكترونية الآمنة التي تمكن السائح من الحجز والسفر دون عناء التنقل من كرسيه لا تؤتي ثمارها.[1]

كما أن غياب تكنولوجيا الإعلام والإتصال في القطاع السياحي الجزائري يظهر من خلال غياب المعلومة السياحية ونقص في المعطيات والإحصائيات في مجال السياحة الأمر الذي يشتكي منه المستثمرون خاصة الأجانب، فعلى القائمين على قطاع السياحة أن يفكروا في إنشاء بنك للمعلومات السياحية ونظام للإعلام السياحي من أجل جذب المستثمرين وتوفير كل المعلومات التي تهمهم دون عناء البحث عنها.

سادساً- إهمال دور قطاع الصناعات التقليدية في تنمية السياحة: إن السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع السياحي لم تولي أهمية لدور قطاع الصناعات التقليدية في تشجيع وتنمية الصناعة السياحية بالجزائر، بينما في دول كثيرة يعتبر المنتج الصناعي التقليدي أو الحرفي من أهم العناصر المكونة للمنتج السياحي، ويواجه الحرفيون الجزائريون مشاكل كثيرة تحول دون تطوير هذا القطاع رغم أن الحرف التقليدية كثيرة في الجزائر حيث أبهرت التحف التقليدية و الزرابي الجزائرية والألبسة التقليدية الجمهور في الصالونات الدولية ومن أهم هذه المشاكل:[2]

- ضعف برامج التكوين وعدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية تدعمه إجراءات تشجيعية وتحفيزية.

- عدم وجود شبكة تنظيمية لوظائف التموين والتسويق ملائمة مع خصوصية هذه الحرف لأن الحرفي لا يستطيع الحصول على بعض الموارد الأولية والتجهيزات بسهولة.

[1] شرفاوي عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية، الجزائر، العدد05، 2011، ص 95.

– صعوبة الحصول على قروض خاصة بالنسبة للحرفيين الذين يمارسون نشاطهم في البيت، فالبنوك ترفض تمويل الأنشطة الحرفية لارتفاع درجة المخاطرة على القروض الموجهة للحرفيين عند غياب الضمانات اللازمة.

ضف إلى ذلك مشاكل أخرى تتمثل في:

– وجود مشاكل إدارية وتنظيمية للحصول على ترخيص للعمل الحرفي مما يتطلب استيفاء صاحب الحرفة لإجراءات إدارية وأمنية تستغرق وقتا طويلا.

–خضوع الحرفيين إلى تقديرات جزافية من طرف إدارة الضرائب بسبب غياب التسجيل المحاسبي للنشاطات اليومية مما يعرضهم إلى ارتفاع الضريبة أحيانا.

–مشكل التسويق حيث يجد الحرفيون مشاكل عديدة عند تسويق منتجاتهم خاصة الحرفيين المتمركزين في الأرياف أكثر من المتواجدين في المدن مع نقص الوعي التسويقي ونقص الإمكانيات المادية للقيام بعملية تنشيط المبيعات.

سابعاً– ضعف الوعي السياحي والثقافة السياحية: إن الثقافة السياحية هي امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمثل في مجملها لغة مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل المظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح، ولقد أدرجت التنمية المستدامة لقطاع السياحة الاهتمام بنشر الوعي الثقافي السياحي من خلال الاهتمام بتنمية وتطوير نظام اجتماعي متكامل حيث يشارك كل أفراد المجتمع في عملية التنمية حتى ولو كان ذلك بنشر فكرة أو غرس شجرة وغيرها من مظاهر المحافظة على البيئة فالمجتمع الواعي لأهمية السياحة يعمل على إنجاح الخطط التنموية للسياحة ويكون ذلك من خلال إدراج الثقافة السياحية في البرامج الدراسية وفي الحملات الإعلانية والتحسيسية المختلفة التي توعي الأفراد بضرورة التعايش مع السياح الأجانب وحسن الضيافة، ومن خلال أيضا الحفاظ على البيئة لإعطاء صورة حسنة عن بلادنا واستغلال الموارد الطبيعية إستغلالاً عقلانياً للحفاظ عليها ومحاربة كل مظاهر العنف والجريمة السياحية ضد الطبيعة وضد الأشخاص.

ثامناً– تدهور المحيط الثقافي والطبيعي: رغم صدور قوانين التنمية السياحية المستدامة (قانون استغلال واستعمال الشواطئ السياحية، قانون حماية وتهيئة مناطق التوسع السياحي)، إلا أن الجزائر تعرف خروقات كثيرة في مجال الحفاظ على البيئة والموارد السياحية وسوء استغلال وتسيير الموروث الثقافي، فغياب الوعي لدى الجزائريين يدفعهم في بعض الأحيان إلى الإضرار بالطبيعة دون قصد وأحيانا عن قصد ومن بين المظاهر المنتشرة نجد:

–البناء الفوضوي في المناطق السياحية بدون ترخيص وانتشار النشاطات التجارية غير المرخصة.

–قنوات الصرف الصحي العشوائية المنتشرة في الأماكن السياحية والتي لا تراعي أدنى شروط النظافة وتم تهيئتها عشوائيا.

-الإستغلال السيئ للشواطئ التي تعاني من الإكتظاظ والإزدحام في مواسيم الإصطياف بسبب نقص المرافق الضرورية مما ينعكس سلبا على نظافة هذه الشواطئ.

-سرقة رمال الشواطئ والصحراء للإستغلال في البناء.

-تلوث مياه الشواطئ بسبب التخلص من النفايات فيها دون مراعاة الشروط العلمية في إتلاف النفايات والتخلص منها في البحر والبر.

-تعرض الغابات للسرقة والإتلاف بسبب الحرائق التي تتعرض لها هذه الغابات في الصيف بسبب الإهمال من المواطنين.

-الصيد العشوائي وغير المرخص الذي أدى إلى الإضرار ببعض الطيور والحيوانات.

-إن من مظاهر تلوث البيئة في الجزائر هو الانتشار العشوائي للبنايات في المدن دون طابع عمراني مميز ودون التفكير في إقامة أماكن ومناطق خضراء مما أفقد المدن طابعها العمراني والجمالي.

-تزايد حجم الضجيج بسبب النمو الديمغرافي وتمركز أغلب الجزائريين في المدن الكبرى.

-تعرض التراث الثقافي والحضاري للإهمال حتى أن بعض المناطق الأثرية قامت فيها بنايات فوضوية فغابت المعالم بسبب عملية الهدم والبناء بالإضافة لعمليات السرقة للآثار التي تحدث من حين لأخر بسبب الإهمال، ضف إلى ذلك عدم اهتمام الوزارة بترميم وحماية بعض المناطق التاريخية في الداخل وتعرض بعض المحميات الطبيعية إلى الإهمال أدى إلى إتلاف أصناف كثيرة من النباتات وغيرها.

تاسعاً- ضعف أداء الوكالات السياحية: تقوم الوكالات السياحية ببيع منتجات مقدمي المنتجات السياحية (من حجز الرحلة ببيع تذاكر السفر بكل أنواعها إلى غاية الإقامة، التأشيرة، وكل ما يتعلق ببرنامج السفر...) وأهم دور للوكالات السياحية اليوم خاصة في ظل المنافسة الشديدة هو الترويج للمقاصد السياحية وتقديم عروض تنافسية حتى يتم إغراء السائح، غير أن دور الوكالات السياحية في الجزائر اقتصر على تقديم عروض للجزائريين للسفر إلى الخارج بالإضافة إلى دورها الذي أصبح كلاسيكيا في التسابق لتنظيم رحلات العمرة والحج وأغلب هذه الوكالات تسير بطرق تقليدية تفتقد إلى الأساليب العصرية للتسيير الإلكتروني لتنظيم عمليات الحجز(النقل، الفنادق، المطاعم... الخ) وعدم التحكم في التقنيات الجديدة لاستشراف السوق السياحية الدولية. فحسب وزارة السياحة أن أنشطة هذه الوكالات تنحصر في 80% موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج (خروج الجزائريين نحو المقاصد الدولية) 10% استقبال وهذا خاص بوكالات الجنوب و10% بيع التذاكر.[1] كل هذه المشاكل في ظل غياب تنظيم لوكالات الأسفار وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة.

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الأول، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص 54.

عاشراً– تدنى وضعف أداء الجماعات المحلية والجمعيات السياحية: توجد في كل ولاية في الجزائر مديرية للسياحة تسهر على تسيير السياحة بالولاية، يقتصر دورها فقط على الإحصاء والمتابعة وأحيانا القيام بعمليات الصيانة لبعض الهياكل، ولكن السياسة السياحية وعملية التخطيط هي عملية مركزية لا تأخذ بعين الاعتبار اللامركزية في التخطيط والتسيير فنجد أن أغلب البلديات التي توجد فيها مواقع سياحية ليست لها ميزانية لتسييرها، لكن رغم هذا يمكن للبلديات أن تلعب دورها في تنمية السياحة من خلال الاستثمار في منشآت البنية التحتية مثل:

– تهيئة الطرقات العمومية والربط بين المناطق السياحية وأماكن الإقامة.

–إنشاء الحدائق العمومية والمساحات الخضراء.

–الإهتمام بتوفير المرافق الضرورية للحياة في البلديات كالإنارة، توفير المياه على مدار اليوم الكامل.

–إقامة التظاهرات الثقافية والرياضية والدينية التي من شأنها تنشيط السياحة بالمناطق المختلفة كعيد الزربية وعيد الفراولة مهرجان الأغنية الأمازيغية، مهرجان الفلكلور الشعبي وغيرها..)

إن تخصيص البلديات لميزانيات من أجل تنشيط النشاطات الثقافية يمكن أن يساهم في إقامة مهرجانات وطنية ودولية تستقطب أنظار السياح الذين تستهويهم السياحة الثقافية، كما أن للجماعات المحلية دورا هاما في نظافة المدن التي تترك انطباعا جيدا لدى السائح، الشيء الذي غاب عن مدننا حيث أصبحت مختلف البلديات تعاني من القمامات المرمية طيلة اليوم خاصة في كبريات المدن والمناطق الساحلية في الصيف التي تعج بالمصطافين يؤرقها كثيرا معاناة السكان من غلاء أسعار البضائع والسلع بسبب ارتفاع الطلب الأمر الذي يجب أن تأخذه مصالح البلديات بشيء من العناية ويساهم في مكافحته وتقضي على جشع الباعة والتجار.

أما فيما يخص نشاط الجمعيات السياحية فأكثرها نشاطا توعويا يهدف إلى نشر الثقافة السياحية لكي يشارك الجميع في عملية التنمية السياحية وتؤدي إلى تشجيع الاستثمار بزيادة الطلب على الخدمات السياحية والضغط على المؤسسات المالية لتوفير منتجات مالية متخصصة من خلال تكثيف الجهود والمشاورات مع البنوك والمؤسسات المالية ويوجد في الجزائر بعض الجمعيات السياحية منها :الفدرالية الوطنية لجمعيات وكلاء السفر والسياحة، الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة، الإتحاد الوطني لوكلاء السياحة، الفدرالية الوطنية للفنادق والمطاعم.

يقتصر دورها أحيانا في الجزائر على المشاركة في بعض المعارض الوطنية والدولية وعليها أن تلعب دورا تحسيسيا في الداخل من أجل الحفاظ على البيئة بتنظيم ندوات وأيام دراسية داخل المؤسسات التعليمية وفي الصحف والمجلات، وتساهم في إقامة تظاهرات وطنية ودولية لتسويق وجهة السياحة الجزائرية بمشاركة كل أطراف المجتمع المدني.

الحادي عشر– غياب الأمن السياحي: إن السياحة خدمة كمالية أو ترفيهية بالنسبة لكثير من المستهلكين يمكن أن يتخلى عنها السائح في حالة عدم تيقنه وإطمائنانه وراحته النفسية حيال الأوضاع في الوجهة السياحية التي يقصدها ويتوفر ذلك بثلاث مقومات هي :المقومات الطبيعية والحضارية، المقومات المتعلقة بالبنية التحتية والبنية السياحية والأمن الشامل بما في ذلك الأمن السياحي.

وانعدام الأمن يمكن أن يلغي تأثير توفر المقومات الأخرى حيث يمكن أن يتفهم السائح إمكانية وقوع حادثة طبيعية في وجهة سياحية معينة مثل حدوث زلزال أو إعصار أو فيضانات فهو يعلم أن حدوث هذه الكارثة ليس من فعل البشر وبعد زوال تلك الكارثة وآثارها يقوم بالتوجه نحو تلك الوجهة السياحية وهو على قدر كبير من الاطمئنان، لكن ما يقلل اطمئنانه وراحته بشكل كبير هو الحوادث والاختلالات الأمنية التي تحدث بفعل الإنسان فعدم الاستقرار السياسي، الإرهاب والجرائم الجنائية والسرقة وغيرها من الإختلالات الأمنية تجعل السائح يلغي فكرة السياحة فأشد أعداء السياحة هو عدم اليقين، ومثل هذه الحوادث الأمنية حدثت خلال العشرية السوداء في التسعينيات مما أدى إلى تصنيف الجزائر منطقة ذات درجة خطورة مرتفعة حتى أن الوكالات الأجنبية التي كانت تنظم رحلات إلى الصحراء الجزائرية ألغت وشطبت الوجهة الجزائرية من كل برامجها ولم يعد هناك وجود لوجهة اسمها" الجزائر "مما أثر سلبا على توافد السياح خلال تلك الحقبة. لكن بعد قانون المصالحة الوطنية عرفت الجزائر عودة وإستتباب الأمن إلا أن قدوم السياح الأجانب ظل محتشما بسبب الأعمال الإرهابية التي مازالت تستهدف بلادنا من حين لأخر (مقتل الرهبان الفرنسيين، حادثة تقنتورين، التوتر الحاصل في ليبيا ومالي ...)حيث يؤدي عدم الإستقرار السياسي إلى عزوف السياح عن زيارة الدول غير المستقرة سياسيا بما يصاحب ذلك من إنفلات أمني.

فالسياحة صناعة تزدهر في ظل توفر الأمن والاستقرار والشعور بالأمان من كل جوانبه وتفوق أهميته في هذه الصناعة أهميته في الصناعات الأخرى.

وفي مداخلة للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية السابق بمناسبة الجلسات الوطنية الثانية للسياحة كشف عن بعض الحقائق التي تعيق السياحة الجزائرية تتمثل في:[1]

- التأخر الكبير في إعداد والمصادقة على مخططات التهيئة السياحية PAT والمخططات التوجيهية للتهيئة السياحية الخاصة بالولايات، حيث أن 85 % من المشاريع السياحية الجاري انجازها تتواجد خارج مناطق التوسع السياحي، كما أن 98% من المساحة العقارية المتوفرة من هذه المناطق لم يتم إستغلالها لغاية اليوم؛
- الحاجة إلى مراجعة وتحسين آليات مرافقة وتمويل الاستثمارات السياحية وتخفيف الإجراءات الإدارية خاصة ما تعلق بالمصادقة على المخططات ومنح رخص البناء والإستغلال؛

[1] محمد بن مرادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية، بمناسبة الجلسات الوطنية للسياحة، قصر الأمم– نادي الصنوبر، 14 أفريل 2013، ص5.

- قدرات التكوين التي يملكها القطاع، لا تسمح له بالاستجابة للطلب المتعاظم على التكوين والتكوين المستمر الناجم عن تطور التشغيل في القطاع. وعلى سبيل المثال فإن الطلب على التكوين سيصل في آفاق 2015 في حدود 200 ألف منصب بيداغوجي سنويا في مختلف التخصصات؛
- كما أن نشاطات وكالات السياحة والسفر التي تعتبر أساس العرض السياحي، لا زالت ترتكز في معظمها على "تصدير "السواح الجزائريين إلى الخارج خصوصا في إطار سياحة الحج والعمرة، ولا زالت تعزف عن تطوير نشاطات السياحة الاستقبالية والداخلية.

المطلب الثاني: فرص تنمية السياحة المستدامة في الجزائر

ترتبط التنمية السياحية في الجزائر ارتباطا وثيقا بمدى إيمان الدولة بالسياحة كمورد اقتصادي بالغ الأهمية يجب ترقيته وتثمينه، وبما أن النشاط السياحي هو مسؤولية قومية وليس مسؤولية وزارة السياحة فقط، وعليه للقضاء على تلك المعوقات يجب أن تتضافر كل الأطراف (الأجهزة الحكومية والمحلية والمواطنين) لتحقيق تنمية سياحية ناجحة، وهذا من خلال إقرار سياسة سياحية شاملة تكون بمثابة وثيقة ملزمة لكل الأطراف.

ويمكن إبراز ذلك في النقاط التالية:[1]

أولاً– تعزيز استقرار البناء المؤسسي للسياحة وتحديث أجهزة الإدارة السياحية وتزويدها بالكفاءات والمهارات التخصصية واستكمال إصدار وتحديث منظومة التشريعات السياحية من خلال:

- تعزيز وتطوير قدرات الإدارة السياحية؛
- تحديث الأطر القانونية المشجعة والداعمة للسياحة والمنظمة للأنشطة السياحية المختلفة؛
- تحديد الهيئات الحكومية المتعاملة مع النشاط السياحي وإختصاص كل منها لمنع تضارب الاختصاصات فيما بينها، ومن ثم تحقيق السرعة في إنجاز الأعمال؛
- بناء القدرات والمهارات للعاملين بالإدارة السياحية؛
- تطوير أنظمة وتكنولوجيا المعلومات السياحية.

ثانياً–تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال:

- تحقيق التنمية المستدامة للموارد والإمكانيات السياحية البيئية الطبيعية وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية؛
- الاستغلال الأمثل للموارد والأصول السياحية الحضارية التاريخية والموروث الثقافي، وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها وإستدامتها؛

[1] وزارة السياحة، اتجاهات إستراتجية التنمية السياحية، اليمن، 2010-2025، ص 8-11.

- إشراك ومساعدة المجتمعات المحلية على المساهمة والاستفادة من التنمية السياحية.

ثالثاً– تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال:

- توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها؛
- تقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي؛
- تعظيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة بتحقيق زيادة إجمالية في مستوى الإنفاق السياحي، لتأمين الحد الممكن من العائدات الصافية (القيمة المضافة)في الاقتصاد الوطني؛
- توفير البيئة أو المناخ الاستثماري السياحي الآمن والشامل لجذب وعمل مزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والعربية والأجنبية؛
- تحقيق التكامل الاقتصادي لمختلف الأقاليم، ويساعد ذلك على تحقيق تعدد وتنوع مصادر الثروة والموارد الاقتصادية داخل كل إقليم مما يتيح له فرصة تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- توجيه الاستثمارات في المجال السياحي إلى المناطق ذات الأولوية في التنمية السياحية؛
- تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة وان تكون هذه الاستثمارات مبررة بإثبات سابق من دراسات جدوى جادة بدلا مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة أو المنطقة السياحية.

رابعاً–الارتقاء بجودة الخدمات السياحية بما يتوافق مع المواصفات الدولية، وتقديم الخدمات اللازمة للسياح في المواقع السياحية والمحيط السياحي من خلال:

- تطوير القدرة التنافسية على أساس تنويع عناصر المنتج السياحي وجودة الخدمات والأنشطة السياحية لتحقيق زيادة في الطلب السياحي على بلادنا؛
- تحسين مستوى جودة خدمات المنشآت السياحية الإيوائية وغيرها من الخدمات السياحية بما يتلاءم مع المستويات الدولية؛
- الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية المقدمة للسائحين وتوفير كافة التسهيلات والمتطلبات اللازمة لهم بما يكفل زيادة أعدادهم ومتوسط مدة الإنفاق اليومي للسائح؛
- تطوير خدمات الطعام والشراب والتنزه ووسائل النقل وكافة التسهيلات اللازمة لتحقيق الرضا والراحة للسياح؛
- تثبيت أسعار الإقامة بالفنادق وخاصة فنادق القطاع العام مع محاولة زيادة نسبة الأشغال في أوقات انحسار السياحة من خلال خفض الأسعار؛
- توجيه الاهتمام للعناية بالنظافة العامة وتجميل الشوارع والميادين خاصة بالمدن الكبرى و المناطق السياحية الأخرى؛
- تحسين بيئة الأعمال للمنشآت والأنشطة السياحية.

خامساً– زيادة عدد الموارد البشرية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي بما يتوافق والزيادة في حركة الاستثمارات السياحية من خلال: تأهيل الكوادر البشرية العاملة في المرافق والخدمات السياحية، وذلك من خلال:[1]

- زيادة الاهتمام بالعلوم السياحية الحديثة وتطوير مناهج كليات السياحة والفنادق بما يساير الاتجاهات الحديثة؛
- إعداد برامج تدريبية خاصة بمديري الفنادق ورؤساء الأقسام المختلفة؛
- الاستعانة بالعمالة الأجنبية المتخصصة ولكن في حدود ضيقة؛
- التوسيع في إنشاء مراكز التدريب للخدمات السياحية على أنواعها ومستوياتها والاستفادة من بعثات الخارجية للتدريب بمؤسسات المتخصصة؛
- رفع المستويات الإدارية والفنية للعاملين بالأجهزة المتصلة بالسياحة كالجمارك والجوازات وأجهزة الشرطة المتخصصة والمرشدين السياحيين؛
- الحد من الأمية من خلال وضع سياسة وطنية لمحو الأمية ونشر التعليم وتطويره مع تضمين المناهج الدراسية بموضوعات سياسية مختلفة؛
- الاهتمام بوسائل الاتصال الجماهيرية (التلفزيون، إذاعة، صحافة) لنشر السلوك الجماهيري السليم من حيث حسن الاستقبال للسائحين وحسن معاملتهم والحفاظ على البيئة ومستوى النظافة بالمناطق السياحية فضلا على حماية التراث القومي من التدهور؛
- زيادة الوعي السياحي بالنسبة لكافة ما يصدر من القرارات وما ينشر بواسطة الإعلام لتجنب الآثار السلبية للسياحة؛
- تعميق الاهتمام باللغات الأجنبية في كافة التعليم المختلف؛
- تطوير مناهج التعليم والتدريب السياحي بما يواكب متطلبات السياحة الحالية؛
- دعم إنشاء مدارس ومعاهد سياحية لمختلف المهن السياحية.

سادساً– تعزيز الأمن والاستقرار السياحي وتنمية الوعي السياحي المجتمعي من خلال:[2]

- تحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار السياحي كأساسٍ لتحقيق التنمية السياحية وتنشيط نمو حركة السياحة؛
- تنمية الوعي السياحي المجتمعي والرسمي بأهمية ودور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي، بما يحقق تغيير المفاهيم والسلوكيات والممارسات الخاطئة اتجاه السياحة وخلق بيئة ملائمة وصديقة للسياحة؛

[1] عامر عيساني، مرجع سابق، ص 181.

[2] وزارة السياحة، اتجاهات إستراتجية التنمية السياحية، اليمن، 2010-2025، مرجع سابق، ص 10.

- إيجاد إعلام سياحي فاعل يتمتع بالمهنية ويستخدم أكفأ الوسائل وأكثرها تقدماً لتقديم رسائل إعلامية توعوية ومعرفية وإقناعية باعتماد أفضل المداخل ويساهم في نشر الثقافة السياحية في الجزائر.

سابعاً– تطوير التسويق والترويج السياحي ودراسة الأسواق السياحية المستهدفة ومتطلبات الأسواق المصدرة للسياحة والترويج لها بما يكفل زيادة عدد السياح من خلال:

- إستخدام الوسائل المختلفة والفاعلة للترويج والتسويق السياحي وتوسيع وتنويع فعاليات وأساليب الترويج السياحي؛
- وضع إستراتيجية عملية مرنة للتسويق السياحي تقوم على دراسة الأسواق الدولية الحالية مع الاهتمام بفتح أسواق سياحية جديدة، وتشجيع المشروعات السياحية المشتركة مع المستثمرين والشركات السياحية الدولية بهدف مضاعفة العائد السياحي؛
- إعادة تخطيط المنهج السياحي بحيث يتم توزيعه لجذب أعداد ونوعيات جديدة من السائحين مع تطوير المنتجات الوطنية كالمصنوعات الجلدية والحريرية؛
- تحسين الصورة السياحية للجزائر في الأسواق المصدرة للسياحة؛
- دخول أسواق سياحية جديدة وواعدة لزيادة حصة الجزائر من السوق السياحي الدولي؛
- تحقيق زيادة في معدل النمو للسياحة الوافدة؛
- رفع معدل النمو في العائدات النقدية للسياحة الدولية؛
- تنشيط السياحة المحلية من خلال التركيز على وضع خطة متطورة لدفع السياحة الداخلية وتوسيع قاعدتها باعتبارها ركيزة أساسية من ركائز استقرار التنمية السياحية؛
- تسهيل وتشجيع الاستثمار السياحي بصفة عامة، بما في ذلك النظر في آليات تسمح بحل إشكالية توفير المساحات العقارية والتكفل بأشغال التهيئة، إضافة إلى مراجعة عملية التمويل المالي التي تواجه القطاع العام السياحي والمشروعات السياحية من خلال منح قروض للمشروعات السياحية بفائدة ضئيلة، ودعوة البنوك لبذل جهد لتسوية الديون المتعثرة للشركات السياحية، وتسهيل إجراءات الاستثمار السياحي وفتح نقاش مع المتعاملين والخبراء حول أنماط الهياكل السياحية و معايير الانجاز؛
- تفعيل ومتابعة وتقييم مخطط الجودة، بما يسمح الارتقاء بمستوى الخدمات والعروض السياحية إلى مستوى المقاييس العالمية ويضمن للمتوج السياحي الوطني التنافسية المطلوبة سواء على مستوى الأسواق المحلية أو الدولية وذلك من خلال تكوين الموارد البشرية، تحسيس المحيط ومواصلة ضبط معايير خدمات السياحة والفندقة، والنظر في آليات تسمح بتأهيل الحظيرة الفندقية الخاصة غير المصنفة؛
- دعم مسعى ترقية الجزائر كوجهة سياحية من أجل زيادة جاذبيتها لدى المستهلكين داخليا وخارجيا، والاهتمام خصوصا بالمناطق الداخلية بالنظر إلى شساعة التراب الوطني وتنوع المؤهلات السياحية بمختلف الأقطاب،مع أخذ بعين الاعتبار ضرورة الإبداع في تصور وتركيب عروض سياحية جديدة؛

- نشر الثقافة السياحية لدى كل مكونات المجتمع وكذا في كل المستويات الرسمية وغير الرسمية، بالنظر إلى خصوصية النشاط السياحي باعتباره نشاطا أفقيا مرتبطا بمختلف القطاعات والهيئات والحركة الجمعوية من خلال تأسيس ميثاق الشراكة الوطنية من أجل ترقية وتنمية سياحة وطنية مندمجة ومستدامة؛
- إعطاء الأولوية لتنمية وترقية السياحة الداخلية في سياق استغلال المؤهلات السياحية الوطنية بغرض الاستجابة للطلب المتعاظم، خصوصا لدى العائلات وفئة الشباب في ما يتعلق بالاستجمام والراحة.

خاتمة الفصل:

لقد كان رهان السلطات الجزائرية في السنوات الأخيرة على القطاع السياحي لتدارك التأخر المتراكم فيه، من خلال إدراكها لضرورة تطويره وتعزيز مكانته الحقيقية، وذلك لانتهاجها لسياسة سياحية جديدة تتمثل في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030)، تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، وكذا جملة القوانين والتشريعات الخاصة بدعم وترقية الاستثمار السياحي، إلا أن صناع القرار في المجال السياحي قد أهملوا وبدرجة كبيرة التنمية السياحية بالأقطاب السياحية التي تنتمي للقسم الجنوبي للبلاد، حيث نجد أن المشاريع التي خصصت في الأقاليم الأربعة للقسم الجنوبي تمثل نسبة 8,75% من مجموع المشاريع، بالرغم مما تزخر به هذه الأخيرة من مؤهلات سياحية كبيرة لا تقل أهمية عن السياحة الساحلية.

وفي الأخير ورغم امتلاك الجزائر لسياسة سياحية شاملة لتطوير السياحة، فقد سجل القطاع السياحي بصفة عامة الركود الحاصل في الاستثمار السياحي، من خلال بطؤ وتيرة إنجاز الهياكل السياحية حيث أن نسبة المشاريع السياحية المنجزة تقدر بـ 7% مقارنة مع مختلف المشاريع الاستثمارية السياحية الأخرى (مشاريع قيد الانجاز، المشاريع المتوقفة والمشاريع التي لم تنطلق بعد) خلال الفترة "2002-2017"، كل هذا اثر بشكل سلبي على حجم الطاقة الفندقية والقوة العاملة التي تم توفيرها من طرف المشاريع المنجزة.

تمثل السياحة صناعة هامة في إقتصاد العديد من دول العالم التي أعطت لها أهمية في مخططاتها التنموية، فهي تلعب دوراً فعالاً في تحقيق النماء الاقتصادي. مع حلول القرن الواحد والعشرين وما شهده العالم من تقدم صناعي وتطور تكنولوجي في شتى المجالات، ونظراً لتشابك القطاع السياحي مع بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، عرف القطاع السياحي تطوراً ونمواً مذهلين. ونتيجة لذلك أصبح يؤدي دوراً رياديا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول السياحية، ويتجلى ذلك من خلال الآثار الإيجابية والمتمثلة في الإيرادات السياحية التي تحصّلها الدول وتحسين موازين مدفوعاتها، وكذا خلق فرص عمل مباشرة في القطاع والأنشطة السياحية المختلفة الأخرى وفرص عمل غير مباشرة داخل القطاعات التي تمد النشاط السياحي بالسلع والخدمات، وبالتالي تعمل التنمية السياحية على إيجاد نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلدان السياحية.

وفي ظل التغيرات المعاصرة التي شهدها العالم من تقدم ورقي في مختلف المناطق والأقاليم، أحدث العديد من الأضرار نتيجة لسوء إستخدام الموارد الطبيعية وإستنزافها، كل هذا أدى إلى التفكير في الحلول التي تضمن إنسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورات الحفاظ على البيئة ومواردها. وفي خضم ذلك ظهر مصطلح التنمية المستدامة الذي يستند على فكرة التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم المساس بمستقبل الأجيال القادمة، ونتيجة لدور السياحة كقطاع إقتصادي رائد وفعال، فإن العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية يعتبر أمرًا هامًا لضمان نمو هذا القطاع بصورة مستدامة.

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية الكبرى للقطاع السياحي على المستوى العالمي من جهة وثراء بلادنا بالمنتجات السياحية التي تتميّز بالتنوع والتفرّد من جهة أخرى، والتي تؤهلها بأن تكون في مصاف الدول الأكثر جذباً للسياح، إلا أن القطاع السياحي لم يرق الى المستوى المطلوب نتيجة إهماله في مختلف المخططات التنموية. ومع بداية القرن الواحد والعشرين توجهت الدولة إلى وضع إستراتيجية سياحية جديدة والمتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2030)، تسعى من خلالها إلى تطوير وتنشيط القطاع السياحي بهدف تنمية وترقية المنتج السياحي، وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، إلا أن القطاع السياحي لا يزال بعيداً كل البعد عن الطموح الذي يجعله محركاً لنمو الإقتصاد الوطني.

وعلى سبيل المثال تذيلت الجزائر سنة 2017 الترتيب العالمي في تقرير حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي لدافوس، حيث صنفت ضمن البلدان الإفريقية الأقل تنافسية في المجال السياحي حول عدد السياح القادمين إليها. إذ حلت في المرتبة 118 عالمياً من بين 136 دولة شملتها الدراسة، ويرجع ذلك إلى ضعف تنافسية القطاع السياحي الجزائري نتيجة الضعف المسجل على المستوى الخدمات السياحية والبنى التحتية، بالإضافة إلى نقص إن لم نقل إنعدام الرغبة السياسة في تطوير القطاع.

إنعكس تهميش القطاع السياحي في الجزائر، وعدم إعطائه المكانة الحقيقية ضمن مخططات التنمية، إلى ظهور العديد من الآثار السلبية في القطاع السياحي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، هذا ما أظهرته نتائج التحليل لواقع مساهمة قطاع السياحة في الجزائر، ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام حتى بما هو كائن والمحافظة

عليه وصيانته من التدهور بل وحتى الزوال، كما سجل ضعف كبير في حجم الطاقة الاستيعابية للفنادق فهي غير كافية لإستقبال السياح الوافدين إليها كماً ونوعاً، ولا تستجيب للمعايير الدولية. تجسد كل ذلك في إنخفاض عدد السياح الوافدين إليها مقارنة بعدد التدفقات السياحية الدولية في العالم، فهي لا تستقطب سوى نسبة 0,25% في أحسن أحوالها، وبالمقابل خروج السياح الجزائريين إلى الخارج "السياحة العكسية" حيث فاق عددهم 5 مليون سائح سنة 2017 وهي في تطور مستمر، كل هذا أدى إلى ضآلة عائدات القطاع السياحي حيث سجلت سنة 2017 أضعف قيمة بـ 140مليون دولار خلال فترة الدراسة، وتسجيل عجز دائم في الميزان السياحي طوال فترة الدراسة (2000-2017)، بالاظافة إلى مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي(PIB) فهي نسبة متدنية جداً، وتبقى بعيدة كل البعد عن الأهداف المرجوة لجعل السياحة بديلاً إقتصادياً، أما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي فإن مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالجزائر يبقى ضعيفاً حيث أنه لا يمثل سوى 1,8% من القوة العاملة. وعلى العموم تبقى هذه الأرقام ضعيفة جداً مقارنة بالدول السياحية الأخرى، خاصة الدول المجاورة (تونس والمغرب).

وقد تم التوصل من خلال هذه البحث إلى بعض الإستنتاجات والتوصيات، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

أولاً– النتائج: تتمثل في:

1– ضعف مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني يعود أساساً إلى إهماله في مختلف البرامج التنموية سواء في المخططات التنموية السابقة وحتى المخططات التنموية الحالية، وإعتباره قطاع غير ذو أهمية مقارنة بالقطاعات الأخرى كالفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، الأشغال العمومية...، التي إلتهمت كتلاً نقدية ضخمة دون أن يكون لها مردوداً ملموساً، بالإظافة إلى إعتماد الاقتصاد الوطني إعتماداً كلياً على قطاع المحروقات؛

2– ساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي عدم الإستقرار السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي مما إنعكس سلباً على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والسياحة بصفة خاصة، إذ لا تزال العشرية السوداء تلقي بظلالها على السياحة وما خلفته من تدني حصة الجزائر من السوق السياحية الدولية. ورغم عودة الإستقرار النسبي للبلاد في بداية القرن الواحد والعسرين من خلال الوئام المدني والمصالحة الطنية، إلا أنها لم تنعم بإستقرار أمني نهائي سواء الداخلي فعلى سبيل المثال الهجوم على محطة الغاز بتيقنتورين سنة 2013، إختطاف وإعدام الرعية الفرنسي بمنطقة تيزي زوزو سبتمبر 2014، الحراك الشعبي بداية من فيفيري2019،الخ، إظافة إلى عدم الإستقرار الأمني في الدول المجاورة وما يحدث فيها كليبيا ومالي؛

3– ضعف تنافسية السياحة بالجزائر مرتبط بضعف القطاعات الأخرى ذات الصلة كقطاع النقل والبني التحتية والاتصالات، الخ، كل ذلك أضعف البلد كوجهة سياحية؛

4- ضعف نوعية المنتج السياحي الجزائري رغم المؤهلات المميزة له، من خلال إعتماده على المنتج السياحي الحضري والشاطئ وإهمال الأنواع الأخرى رغم أهميتها خاصة المنتج السياحي الصحراوي الذي يعتبر مصدر جذب للسياح الأجانب، إلا أنه يبقى غير تنافسي فيما يخص نوعية الخدمات السياحية المقدمة على مستوى المؤسسات الفندقية وهياكل الإستقبال التي تتميز هي الأخرى بضعف طاقاتها وعدم إحترامها للمعايير الدولية؛

5- عدم حصر وتشخيص لمختلف الإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها البلاد، من خلال تثمينها وإعادة إستغلالها وحمايتها من الهدر والإتلاف والسرقة؛

6- عدم وجود تنسيق بين الدوائر الوزارية التي لها علاقة مباشرة بالسياحة (وزارة السياحة، البيئة، الثقافة...)، بالاظافة إلى ذلك إختلال التنسيق داخل الوزارة الوصية والمديريات الولائية التابعة لها، من خلال عدم توفر الإحصاءات الكافية وحداثتها، بالاظافة إلى تضاربها مع الإحصاءات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات وحتى الوزارة الوصية نفسها. أدى غياب الإحصاءات الحقيقية للقطاع أثر سلبي على تحديد المعوقات والعراقيل الحقيقية للنشاط السياحي وعدم إعطاء الحلول المجدية للنهوض بالقطاع؛

7- غياب سياسة تسويقية للمنتج السياحي في الجزائر، إذ لا يحظى هذا الأخير بأي إهتمام في مختلف وسائل الإعلام والإتصال، وهذا ما جعل هذا المنتج غير قادر على المنافسة في السوق السياحية الدولية؛

8- سوء التسيير للمؤسسات السياحية والفندقية، وهو ناتج أساساً عن التدخل الكبير للدولة، من خلال الإعتماد على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات التكاليف الباهظة والتسيير البيروقراطي، وأهملت دور القطاع الخاص مما ساهم في تراجع القطاع السياحي؛

9- عدم توفر التمويل الكافي للمشاريع الاستثمارية السياحية، حيث أن أكثر من 50% من المشاريع السياحية المتوقفة تعود لأسباب مالية نتيجة لغياب المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذه الاستثمارات، بالاظافة الى تحجم البنوك على تقديم التمويل اللازم للمستثمرين لإنعدام الضمانات الكافية. وأشار تقرير صادر عن البنك الدولي حول ممارسة الأعمال إلى ترتيب الجزائر في المرتبة 175 في المؤشر الفرعي" الحصول على القروض" وذلك من مجموع 190 إقتصاد شملهم التقرير؛

10- لم تلعب الوكالات السياحية دوراً بارزاً في تنشيط حركة السياحة الوافدة (الأجنبية) أو الداخلية، نظراً لأن مجال العمل الأساسي لأغلبها هو تنظيم رحلات الحج والعمرة؛

11- عدم تسهيل إجراءات منح التأشيرات لدخول السياح الأجانب إلى الجزائر، إذ تعتبر الجزائر من أصعب الدول التي تمنح التأشيرة، بالاظافة إلى صعوبة تحويل العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية لغياب مكاتب رسمية لصرف العملات تعمل بنظام الدوام هذا فيما يتعلق بالسياح الأجانب. أما السياح الجزائريين المتجهين نحو الخارج (السياحة العكسية) يجدون صعوبة في تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية من خلال القيود المفروضة من قبل الدولة إذ تسمح لهم بتحويل مبلغ 15000دج أي ما يقارب 100 أورو سنوياً في الوقت الذي يحصل فيه المغربي على 3500 أورو والتونسي 3000 أورو، مما يجعل السياح الجزائريين يلجؤون إلى

السوق السوداء للحصول على العملة الأجنبية. كل هذا يحرم الاقتصاد الوطني من الإستفادة من التحويلات المالية للجالية المقيمة بالخارج أو التحويلات المالية للجزائريين المتجهين نحو الخارج؛

12- عدم إستقرار الجهاز الاداري والتنظيم القائم على القطاع، وتداخل المهام بين أجهزته وتضارب الاختصاصات بين المسيرين مع وجود مركزية شديدة في إتخاذ القرارات وغياب التنسيق والتشاور مع الأطراف الفاعلة في القطاع السياحي؛

13- رغم الإهتمام الذي ظهر في السنوات الأخيرة بالقطاع السياحي من أجل ترقية وتطوير السياحة الجزائرية، من خلال الاستراتيجية السياحية المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والتي شارفت على نهايتها، إلا أنها واجهت هي الأخرى عراقيل حالت دون التطبيق الفعلي لها، ويظهر ذلك من خلال الركود الحاصل في مشاريع الاستثمار السياحي. وكذا بطؤ وتيرة إنجاز الهياكل السياحية خلال الفترة "2002-2017" ويعود ذلك الى:

- عدم إحترام مدة إنجاز المشاريع المسطرة وفق الفترة المحددة لها.
- وجود عراقيل مالية: أكثر من 50 % من مجموع المشاريع توقفت لأسباب مالية أو لم تنطلق بعد.
- عراقيل إدارية: كعدم تسوية الوضعية الإدارية لمعظم المشاريع السياحية من خلال (عدم الحصول على عقود الملكية، أسباب داخلية...).

ثانياً- التوصيات: وعلى ضوء هاته النتائج نورد بعض المقترحات لتطوير وترقية القطاع السياحي في الجزائر منها:

1- العمل على تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال الإستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات السياحية (الطبيعية، التاريخية، الحضارية والموروث الثقافي...) وحمايتها من السطو والهدر والإستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية، وصيانتها والحفاظ على جاذبيتها وإستدامتها؛

2- ترقية المنتوج السياحي المحلي إلى المستوى الذي يجعله قادراً على المنافسة في السوق الدولية، من خلال الإهتمام بالصناعة التقليدية وتطويرها، حيث أنها تعبر عن تاريخ وثقافة وعادات مختلف المناطق الجزائرية، ما يساعد على أن تكون الجزائر وجهة سياحية في المنطقة العربية مستقبلاً؛

3- الإرتقاء بجودة الخدمات السياحية بما يتوافق مع المواصفات الدولية، وتقديم الخدمات اللازمة للسياح في المواقع السياحية من خلال تحسين مستوى جودة خدمات المنشآت السياحية الإيوائية (الطعام، الشراب، تخفيض أسعار الإقامة، الخ، وغيرها من الخدمات السياحية لتحقيق الرضا والراحة للسياح؛

4- ضرورة الإستمرار في عملية إحصاء المؤسسات الفندقية وتصنيفها وفق المعايير المعتمدة دولياً، حتى تقدم خدمات فندقية ذات جودة عالية ترقى لتطلعات السياح وبأسعار مناسبة، إذ تعرف أسعار هذه الأخيرة

غلاءاً فاحشاً هذا ما يثقل كاهل السائح الجزائري في تحمل هذه النفقات، وبالتالي التفكير في تغيير الوجهة السياحية إلى دولة أخرى؛

5- زيادة عدد الموارد البشرية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي بما يتوافق والزيادة في حركة الاستثمارات السياحية وذلك من خلال الإهتمام بتكوين وتدريب العاملين في هذا القطاع من خلال رفع مستواهم التعليمي والتأهيلي في مراكز خاصة وكليات متخصصة في مجال السياحة والفندقة، وكذا الإهتمام باللغات الأجنبية بالنسبة للمرشدين السياحيين؛

6- تعزيز الأمن والإستقرار السياحي كأساس لتحقيق التنمية السياحية، وتنمية الوعي السياحي المجتمعي بأهمية ودور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي، بما يحقق تغيير المفاهيم والسلوكيات والممارسات الخاطئة تجاه السياحة وخلق بيئة ملائمة وصديقة للسياحة؛

7- إيجاد إعلام سياحي فاعل يتمتع بالمهنية، ويستخدم أكفأ الوسائل وأكثرها تقدماً لتقديم رسائل إعلامية توعوية ومعرفية وإقناعية لتحسين الصورة السياحية للجزائر على المستويين الداخلي والخارجي؛

8- ضرورة الإستمرار في التطبيق الفعلي لبرنامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بإعتباره خارطة الطريق لنهوض بالسياحية، من خلال العمل على إعادة إنطلاق المشاريع الإستثمارية السياحية المتوقفة والتي لم تنطلق بعد، و تذليل العراقيل السابقة التي كانت سبباً في ذلك من خلال:

- إحترام مدة الانجاز وفق الفترة المحددة لها في العقود المبرمة.
- القيام بمختلف الدراسات اللازمة للمشاريع الاستثمارية.
- تذليل كل العقبات التي تقف أمام إنجاز المشاريع السياحية (مشكل العقار، مشكل التمويل...).
- إحترام المقاييس المسطرة في تنفيذ المشاريع، بما يتماشى مع المواصفات العالمية.
- فرض رقابة صارمة ومتابعة مستمرة من قبل الهيئات المختصة على إنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية.

9- إعادة النظر في مختلف القوانين والتشريعات التي تنظم القطاع السياحي، وذلك بإصدار مختلف المراسيم التنفيذية والقرارات الوزارية المشتركة من أجل السير الحسن للقطاع السياحي، وبالتالي تذليل كل العقبات التي تواجه الاستثمار السياحي خاصة مشكل العقار السياحي، إذ تبقى هذه القوانين غير كافية ما لم يتم السهر على تنفيذها؛

10- الإهتمام الفعلي والحقيقي بالسياحة الداخلية، ومحاولة إحياء الرغبة لدى السائح المحلي بالتعرف على خبايا الوطن، وذلك من خلال دراسة رغبات السياح المحليين ووضع جل التسهيلات المقدمة لهم في مختلف الهياكل السياحية، خاصة مراجعة أسعار الخدمات السياحية المقدمة لهم، إذ تعرف أسعار هذه الأخيرة غلاءاً فاحشاً، مما أدى إلى توجه السياح المحليين إلى الدول المجاورة خاصة تونس؛

11- تسهيل إجراءات منح التأشيرات لدخول السياح الأجانب إلى الجزائر، إذ تعتبر الجزائر تقريباً من أصعب الدول التي تمنح التأشيرة، بالاظافة إلى وضع صرافات من أجل تسهيل تحويل العملات الأجنبية إلى العملة الوطنية وبوضع نظام الدوام؛

12- تحفيز وكالات السياحة والسفر على الترويج لسياحة الجزائرية سواء داخل الوطن أو خارجه، والتي تعتبر أساس العرض السياحي، والتي ترتكز في معظمها على تصدير السياح الجزائريين إلى الخارج؛

13- تفعيل دور الجامعات من خلال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي من مذكرات دكتوراه وماجستير وملتقيات علمية،الخ، التي تصب بحوثها على الجانب السياحي؛

14- العمل على إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في خلق مناصب شغل والعمل على تأهيل هذه المؤسسات حتى تتمكن من تحسين مستوى أداء الخدمات السياحية؛

15- العمل على توفير وسائل النقل والمواصلات المريحة بمختلف أنواعها (بر- بحر - جو)، لتسهيل تنقل السياح بين مختلف المناطق السياحية، بالإضافة إلى مراجعة أسعار النقل ونوعية خدماتها وجعلها هي المحفز الأول لبرمجة رحلات السفر؛

16- الإستفادة من تجارب البلدان الرائدة في المجال السياحي، وعلى سبيل المثال لا الحصر دولة الإمارات أصبحت في وقت قريب من البلدان الرائدة سياحياً، وذلك من خلال إستثمارها لرأس المال المالي الناتج عن المحروقات في المشاريع الاستثمارية السياحية؛

17- رقمنة القطاع السياحي ووضع سياسات إستشرافية وخطط عملية تسمح بتفعيل الرقمنة في مجال السياحة، من خلال الترويج لمختلف المناطق والخدمات، وتأهيل وتكوين الأيدي العاملة، والتي يجب أن تراعي المقاييس العالمية، بما يسمح بإستقطاب السياح داخلياً وخارجياً، أي البحث على بدائل أقل تكلفة وأكثر فعالية وسرعة للدفع بقطاع السياحة إلى الأمام. وتشير إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة أن 80% من المعاملات التي تتم في قطاع السياحة العالمية تتم بطريقة رقمية.

آفاق البحث:

وفي الأخير ونظراً للإهتمام الذي أولته السلطات العمومية بالقطاع السياحي، كان لزاماً منها التعامل بصرامة وحزم أكثر في تسيير ومتابعة الاستثمارات السياحية حتى تتمكن من إستغلال قدراتها السياحية، وبالتالي تحقيق تنمية سياحية، وتحقق من ورائها تنمية إقتصادية متوازنة، وبالتالي أتاحت لي هذه الدراسة النظر في عدة جوانب مرتبطة بالقطاع السياحي، تعتبر نقطة إنطلاق لدراسات مستقبلية، نراها جديرة بالدراسة والتحليل منها:

1. واقع السوق السياحية في الجزائر وسبل تفعيلها؛
2. واقع وآفاق إستراتجية تطوير القطاع السياحي في الجزائر في ظل الظروف الراهنة؛
3. تقييم السياسة السياحة في الجزائر في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة.

أولا–المراجع باللغة العربية:

1– الآيات القرآنية:

1	**القران الكريم**

2– الكتب:

2	إبراهيم بظاظو وآخرون، السياحة البيئية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
3	أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
4	أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
5	أحمد ماهر، عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشات السياحية والفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
6	أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، الطبعة الأولى، دار كنوز المصرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
7	أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية "الأسس والمرتكزات"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
8	خالد بن عبد الرحمن آل دغيم، الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
9	خالد كواش، السياحة: مفهومها– أركانها–أنواعها، الطبعة الأولى، دار التنوير للنشر والتوزيع 159 شارع طرابلس، حسين داي الجزائر، سبتمبر 2007.
10	خالد مقابلة، فيصل الحاج ذيب، صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
11	دوجلاس موس شيت، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2000.
12	صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر، الطبعة الأولى، دار حازم للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2002.
13	عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

14	عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنا، التخطيط السياحي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
15	عصام حسن الصعيدي، التسويق والترويج السياحي والفندقي- دراسات للتسويق السياحي والفندقي في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
16	علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000.
17	علي فلاح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي: مدخل صناعة السياحة والضيافة، الطبعة الأولى، دار المنير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013.
18	فضل أحمد يونس، الجغرافيا السياحية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993.
19	فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي(الاستراتيجيات، الأهداف، الأولويات)، عالم الكتب، مصر، 2004.
20	ماهر عبد الخالق السيسي، صناعة السياحة (الأساسيات والمبادئ)، مطابع الولاء الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2002.
21	ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
22	محمد الصيرفي، السياحة والبيئة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
23	محمد الهادي لعروق، أطلس العالم والجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2002.
24	محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.
25	محمد عبد البديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين، مصر، 2000.
26	محيي محمد مسعد، الاتجاهات الحديثة في السياحة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.
27	مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة كأحد الخيارات الإستراتجية للتنمية الاقتصادية، دار الفرات، 2006.
28	مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
29	منى طه الحوري، السيد إسماعيل محمد الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

30	موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
31	ناجي توني، دور القطاع السياحي في اقتصاديات الوطن العربي، معهد التخطيط، الكويت، 2002.
32	نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2007.
33	هدى سيد لطيف، السياحة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994.
34	يسرى دعبس، السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة، مصر،2001.
35	يسرى دعبس، اقتصاديات السياحة- دراسات وبحوث في الانثربولوجيا الاقتصادية، الطبعة الأولى، شركة الجلال للطباعة- العامرية- الإسكندرية، مصر، 2008.
36	يسري دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دراسات وبحوث انتروبولوجيا السياحة الملتقي المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، مصر، 2003.

3- الأُطروحات والمذكرات الجامعية:

أ- مذكرة الماجستير

37	أوريسي هيبة الله، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012.
38	بهاز الجيلالي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2008.
39	حميداتو محمد الناصر، السياحة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للتدفقات السياحية، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، جامعة الجزائر، 2004-2005.
40	حميدة بوعشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012.
41	حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ماي 2006.
42	ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن والأفاق المستقبلية، مذكرة ماجستير في علوم

	الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
43	صكوشي حاسين، مدى مساهمة القطاع السياحي في تطوير الإيرادات العامة- دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن "2000-2010"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، الجزائر، 2012.
44	الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2007.
45	علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، الجزائر، 2001-2002.
46	عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013.
47	كواش خالد، مكانة وأهمية القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر،1997.
48	مجد عمر حافظ ادريج، استراتجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح في نابلس، فلسطين، 2005.
49	مفاتيح يمينة، تسويق السياحة الإقليمية الصحراوية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة إقليم الأهقار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسويق الخدمات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
50	نرجي أمين، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك- دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الإدارة التسويقية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

ب-أطروحات الدكتوراه:

51	حدة متلف، دور الموارد البشرية في صناعة السياحة في الجزائر- دراسة ميدانية بوكالات السياحة لولاية باتنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2015-2016.
52	ساعد بوراوي، تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) - دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016-2017.
53	شرفاوي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014-2015.
54	صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل لمرحلة ما بعد البترول - دراسة حالة الجزائر للفترة 1995- 2014 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018-2019.
55	عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة - حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010.
56	عليان فتحي، دراسة تحليلية لسلوك السائح الجزائري نحو المنتجات السياحية الداخلية - دراسة ميدانية في ولايات "البليدة، تيبازة وبومرداس"، أطورحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص الاتصال في التسويق، جامعة البليدة، الجزائر، 2016.
57	عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2013.
58	قويدر لويزة، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2009-2010.
59	كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2004.
60	يوسف شرع، التخطيط لتنمية العرض على السياحة من خلال الطلب، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2016-2017.

4-المجلات العلمية:

61	خالد كواش، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة حالة الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 13، الجزائر، 2005.
62	سالم حميد سالم، طارق سلمان، الأصالة التفاعلية بين السياحة والبيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، العدد 02، العراق، 2009.
63	سيد فتحي أحمد الخولي، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة في الدول العربية، مجلة جامعة عبد العزيز- الاقتصاد والإدارة، جدة، السعودية، 2000.
64	شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، العدد 05، 2011.
65	عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، جوان 2016.
66	فلاق علي، التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.
67	مبارك بلالطة، كواش خالد، سوق الخدمات السياحة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 04، جامعة الجزائر، 2008.
68	منصوري الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ماي 2005.
69	ناصف عبد الخالق، تخطيط وتنمية القوى البشرية لأغراض التنمية المحلية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الحادي والعشرون، العدد الخامس، الأردن، 2006.
70	نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 03، 2006.
71	نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، نوفمبر 2005.
72	يحي سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، 2013.
73	سمير بوختالة، محمد زرقون، نوال بن عمارة، واقع وآفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 06، جوان 2017.

5- القوانين والمراسيم:

74	الأمر رقم 01-03 المؤرخ في تاريخ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 47، الصادرة بتاريخ 2001/08/22.
75	قانون رقم 01-20 المؤرخ في تاريخ 12ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 77، الصادرة بتاريخ 2001/12/5.
76	قانون 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19.
77	قانون رقم 03-02، المؤرخ في17 فبراير 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19.
78	قانون رقم 03-03، المؤرخ في17 فبراير 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 11، الصادرة بتاريخ 2003/02/19.
79	قانون رقم 16-09 المؤرخ بتاريخ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 46، الصادرة بتاريخ 03 أوت2016.
80	مرسوم تنفيذي رقم 92-402 المؤرخ بتاريخ 31 أكتوبر 1992، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 79، الصادرة بتاريخ 02 نوفمبر 1992.
81	مرسوم تنفيذي رقم 98- 94 المؤرخ بتاريخ 10 مارس 1998، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 02، الصادرة بتاريخ 01 مارس 1998.
82	مرسوم تنفيذي رقم 98- 70 المؤرخ بتاريخ 21 أفريل 1998، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 30، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1998.
83	مرسوم تنفيذي رقم 94-39 المؤرخ بتاريخ 25 جانفي1998، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 05، الصادرة بتاريخ 26 جانفي1994.

6- الملتقيات العلمية:

84	الأخضر عزي، صالح بزة، مقارنة حول موضوع السياحة كقطاع اقتصادي متكامل في التنمية المستدامة، تحليل واقع وآفاق ترقية مناطق التوسع السياحي في ولاية المسيلة، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي 2010.
85	بن الشيخ بوبكر الصديق، المنتج السياحيي في الجزائر: بين جاذبية المقومات السياحية وضعف الخدمات المكملة، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستديمة "دراسة تجارب بعض الدول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة (الجزائر)، 24-25 أفريل 2012.

86	بن بوزيان محمد، بن حبيب عبد الرزاق، السياحة المستدامة كمحرك للتنمية، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، يومي 22- 23 نوفمبر، 2011.
87	نبيل دبور، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنطقة المؤتمر الإسلامي: الأفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، العدد الثالث، أنقرة، تركيا، 2006.
88	صلاح زين الدين، دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث: القانون والسياحة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، 26-28 أفريل 2016.
89	بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة وحقيقي صليحة، السياحة البيئية كأداة لتفعيل وإرساء أبعاد التنمية المستدامة- دراسة حالة الجـزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة (الجزائر)، 24-25 أفريل 2012.
90	بوشنافة أحمد، بحوصي مجدوب، مداخلة بعنوان: دور السياحة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر دراسة حالة الجنوب الغربي، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي 2010.
91	بوفليح نبيل، تقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس ، المغرب، الملتقى الوطني الأول: حول السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي 2010.
92	جنان عبد المجيد، صباح حصيد، سياحة الأعمال خيار استراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية، المؤتمر العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستديمة (دراسة تجارب بعض الدول)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة (الجزائر)، 24-25 أفريل 2012.
93	سامية لحول، راوية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 11-12مارس 2013.

94	عبد الرزاق براهيمي، عبد الحفيظ مسكين، أثر ممارسة الأنشطة التسويقية في دعم وتنمية القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي 2010.
95	عدمان مريزق، كريم قاسم، واقع السوق السياحية الجزائرية للفترة (2003-2008) وسبل ترقيتها، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي 2010.
96	عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.
97	عماري سمير، بلحسين دلندة، التنمية السياحية في الجزائر "واقعها وآفاقها المستقبلية"، المؤتمر الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية: تقييم وإشراف، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 26-27 فيفري 2013.
98	فاتح بن تونة، الطاهر خامرة، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.
99	لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2008.
100	مروان صحراوي، وزاني محمد، الوعي السياحي سبيل لتجسيد السياحة المستدامة، المؤتمر الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية: تقييم وإشراف، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 26-27 فيفري 2013.
101	مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.
102	موسى رحماني، حدانة أسماء، تسويق المنتوج السياحي الصحراوي الجزائري في ظل التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول: السياحة في الجزائر- الواقع والآفاق، جامعة البويرة، الجزائر، 11-12 ماي 2010.

7- التقارير والنشرات الإحصائية:

103	الديوان الوطني للإحصائيات"ONS".
104	محمد بن مرادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية، بمناسبة الجلسات الوطنية للسياحة، قصر الأمم- نادي الصنوبر، 14أفريل 2013.
105	وزارة السياحة، اتجاهات إستراتجية التنمية السياحية، اليمن، 2010-2025.
106	نبيل دبور، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنطقة المؤتمر الإسلامي: الأفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، العدد الثالث، أنقرة، تركيا، 2006.
107	مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، قضايا السياسات العامة: السياحة والبيئة، دبي، الإمارات، 7– 9 أفريل 2005.
108	وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية « SDAT2025 »، الجزائر، 2008.
109	عمل مشترك بين وزارة الشؤون البيئية السورية ووزارة البيئة اللبنانية (كتيب)- خطة إدارة لتطوير قطاع السياحة.
110	L'agence National Des Autoroutes(ANA); les Autoroutes Algériennes Horizons et Développement (2005-2025) ; Algérienne ; 2012.
111	وزارة السياحة، الديوان الوطني للسياحة، السياحة الثقافية، دليل سياحي.
112	صندوق النقد العربي، الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في قطاع السياحة، 2008.
113	محمد إسماعيل، جمال قاسم، اثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أكتوبر 2020.
114	منظمة التعاون الإسلامي، السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، 2017.
115	David Scowsill President & CEO WTTC, World Travel & Tourism , Travel & Tourism Economic Impact Algeria, 2015.
116	Gloria Guevara Manzo, President & CEO, Travel & Tourism Global Economic Impact& Trends 2019.
117	وزارة السياحة والصناعات التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائيات، الجزائر، بدون سنة نشر.

8- المواقع الالكترونية:

118	خير الدين بوزرب، عمار عريس، تنمية السياحة العلاجية كمدخل لتطوير القطاع السياحي- قراءة في بعض التجارب الدولية الرائدة مع إمكانية إستفادة الجزائر منها، كتاب، 2017، تاريخ الاطلاع: 2019/12/29، متاح على الخط: https://www.researchgate.net/publication/332082845_tnmyt_alsyaht_allajyt_wdwrha_fy_ttwyr_alqta_alsya
119	تاريخ الاطلاع :https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.RCPT.CD 03/04/2020 h 16:00
120	محمد أحمد ناصر، اتصالات الجزائر، متاح على الخط: www.dzairmobile.com، تاريخ الاطلاع: 2018/04/23.
121	جلال خشيب، النمو الاقتصادي متاح على الخط: www. Alukah.net، تاريخ الاطلاع: 2018/04/22.
122	مجد فرارجة، مفهوم التنمية الاقتصادية، متاح على الخط: www, mawdoo3.com، تاريخ الاطلاع، 2018/04/23.
123	صالح فلاحي، أهم المشاكل السياحية التي تعاني منها بلادنا، متاح على الخط: www.4algeria.com، تاريخ الاطلاع 2020/01/18.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1- الكتب:

124	Lozato Giotart, Jean Pierre, Gèographie du tourisme, Pearson èducation, France, 2003.
125	Mesplier Alain, Durafour Bloc Pierre Le tourisme dans le monde Breal, paris , France, 2002.
126	Robert lanquard, le tourisme international, séri que sais-je, NO1694, france,1981.
127	Alain Jounot, le développement durable (100 questions pour comprendre et agir), AFNOReditions, 2004.
128	*Edward Barbier*; The concept of Sustainable economic development,1987.

ملحق رقم (01): حصيلة النشاطات الحموية لسنة 2017.

النشاطات الحموية	عدد المنابع الحموية الإجمالي	عدد المنابع الحموية المستغلة	عدد المؤسسات الحموية المستغلة	عدد المشاريع طور الإنجاز	عدد المشاريع المتوقفة	عدد الحمامات المعدنية التقليدية	مجموع المستجممين
أدرار	01	00	/	/	/	01	/
الشلف	07	00	00	01 مركز المعالجة بمياه البحر	00	00	00
الأغواط	00	00	00	00	00	00	/
أم البواقي	00	00	00	00	00	/	/
باتنة	06	02	00	02	00	01	/
بجاية	03	03	00	00	00	03	/
بسكرة	12	05	03	1	1	02	149599
بشار	00	00	00	00	00	00	00
البليدة	06	01	01	00	00	00	38033
البويرة	04	01	01	00	00	00	178624
تمنراست	05	00	00	00	00	00	00
تبسة	02	02	00	00	00	02	/
تلمسان	08	03	01	00	00	02	172481
تيارت	02	01	00	00	00	01	/
تيزي وزو	00	00	00	00	00	00	00

الجزائر	00	00	01 مركز المعالجة بمياه البحر	00	00	00	00
الجلفة	03	02	00	03	01	01	/
جيجل	00	00	00	00	00	/	/
سطيف	08	04	07	04	00	04	363901
سعيدة	06	03	01	00	00	02	12125
سكيكدة	06	02	00	00	00	02	/
سيدي بلعباس	00	00	00	00	00	/	/
عنابة	00	00	00	00	00	/	/
قالمة	14	05	05	06	1	05	368676
قسنطينة	01	00	00	00	00	/	/
المدية	24	01	00	00	00	01	/
مستغانم	01	00	00	00	00	/	/
المسيلة	04	01	00	00	02	/	/
معسكر	10	01	01	01	00	01	938612
ورقلة	39	03	00	03	00	/	/
وهران	04	02	01	02	00	01	/
البيض	01	01	00	00	00	00	00
إيليزي	08	00	00	00	00	00	00
برج بوعريريج	10	02	00	00	00	02	74702
بومرداس	01	00	00	00	00	00	00

الطارف	09	03	00	03	00	02	/
تندوف	00	00	00	00	00	/	/
تسمسيلت	04	01	01	00	00	01	69980
الوادي	03	01	00	00	01	/	/
خنشلة	07	02	00	00	00	02	180693
سوق أهراس	08	03	01	01	01	/	4649
تيبازة	00	00	00	00	00	00	00
ميلة	23	11	00	05	06	05	245193
عين الدفلى	08	02	01	00	01	01	365870
النعامة	01	01	00	00	00	01	8066
عين تموشنت	02	01	01	00	00	01	33122
غرداية	02	02	00	00	00	02	3538
غيليزان	21	00	00	00	00	00	/

ملحق رقم (02): عدد وكالات السياحة والسفر بالجزائر حسب الولايات.

Wilaya	2016-12-31			2017-12-31
	Nombre d'agences		Total d'agences	Nombre d'agences
	« A »	« B »		
Adrar	11	2	13	15
Chelef	7	15	22	16
Laghouat	4	7	11	9
Oum El Bouaghi	5	19	24	15

Batna	15	33	48	42
Bejaia	17	21	38	50
Biskra	11	15	26	23
Bechar	6	7	13	9
Blida	13	52	65	78
Bouira	9	10	19	19
Tamnrasset	67	1	68	67
Tebessa	4	11	15	13
Telemcen	25	33	58	57
Tiaret	7	14	21	19
Tizi-ouzou	17	21	38	45
Alger	161	508	669	852
Djelfa	2	9	11	9
Jijel	7	8	15	15
Setif	29	69	98	80
Saida	3	11	14	17
Skikda	11	14	25	28
Sidi Bel Abbes	8	25	33	33
Annaba	13	44	57	57
Guelma	6	17	23	22
Constantine	36	49	85	79
Medea	7	11	18	17
Mostaganem	10	13	23	25
M’sila	5	16	21	15
Maskara	7	23	30	27
Ouargla	10	13	23	24
Oran	57	90	147	151
EL-Bayadh	2	1	3	4
Illizi	39	0	39	37

Bordj BouArreridj	6	17	23	28
Boumerdes	5	19	24	26
El-Taref	2	11	3	9
Tindouf	0	2	2	2
Tissemsilt	0	5	5	6
El-oued	5	15	20	11
Khenchla	5	8	13	12
Souk-Ahrass	3	6	9	11
Tipasa	7	16	23	20
Mila	1	8	9	14
Ain Defla	4	18	22	28
Naama	0	8	8	9
Ain Temouchent	6	8	14	27
Ghardaia	14	13	27	23
Relizane	3	13	16	25
Total	**692**	**1349**	**2041**	**2220**

ملحق رقم (03): توزيع الفنادق والمؤسسات المماثلة لها بالجزائر وطاقتها الاستيعابية حسب الولايات.

Wilaya	31-12-2016		31-12-2017	
	Nombre d'Etablissements hôteliers	Capacité en lits	Nombre d'Etablissements hôteliers	Capacité en lits
Adrar	21	1249	22	1337
Chelef	14	1147	15	1342
Laghouat	8	444	8	454
Oum El Bouaghi	11	770	13	904
Batna	10	779	11	853
Bejaia	88	4607	89	4637
Biskra	14	1433	22	1871

Bechar	22	1513	22	1513
Blida	13	1056	14	1096
Bouira	8	1132	8	1220
Tamnrasset	20	1487	20	1501
Tebessa	18	1042	19	1068
Telemcen	46	3544	58	3876
Tiaret	9	947	10	947
Tizi-ouzou	48	2440	47	2637
Alger	180	20108	182	20924
Djelfa	12	777	12	777
Jijel	42	4949	43	5060
Setif	66	3798	66	3798
Saida	5	570	5	570
Skikda	31	2523	30	2545
Sidi Bel Abbes	14	889	14	936
Annaba	44	4498	48	4612
Guelma	12	1466	15	1526
Constantine	22	2341	26	2524
Medea	9	548	9	548
Mostaganem	24	2585	31	3014
M'sila	9	862	9	864
Maskara	45	2319	45	2319
Ouargla	27	1635	29	1779
Oran	161	15097	161	15097
EL-Bayadh	7	313	7	313
Illizi	6	345	8	411
Bordj BouArreridj	10	568	10	572
Boumerdes	19	2949	22	3163
El-Taref	21	1741	21	1741
Tindouf	4	219	4	339

Tissemsilt	4	205	09	513
El-oued	9	2362	9	1824
Khenchla	5	453	5	503
Souk-Ahrass	7	346	7	346
Tipasa	10	2733	12	2844
Mila	9	361	9	361
Ain Defla	8	1252	8	1252
Naama	4	311	5	382
Ain Temouchent	20	2927	24	3912
Ghardaia	25	1860	28	2054
Relizane	10	579	11	604
TOTAL	1231	107420	**1302**	**113283**

ملحق رقم (04): خروج السياح الجزائريين إلى الخارج حسب البلد لسنة 2016.

	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	juillet	août	septembre	octobre	novembre	décembre	Total
Allemagne	2 157	1 665	2 332	3 113	2 568	1 569	3 694	6 262	4 777	3 909	1 488	262	**33 796**
Arabie Saoudite	18 587	17 175	34 180	22 393	22 748	45 754	1 165	23 236	5 900	9	3 722	39 287	**234 156**
Belgique	1 906	2 082	2 187	2 609	2 488	1 679	2 269	4 312	3 430	2 761	1 786	1 755	**29 264**
Canada	3 030	1 673	2 920	3 136	3 076	2 951	6 989	7 823	5 900	3 474	1 573	1 294	**43 839**
Egypte	3 359	3 020	4 114	5 038	4 417	2 141	3 585	5 654	2 782	2 113	1 401	5 333	**42 957**
Emirats	5 579	4 700	7 051	5040	4 657	2 158	3 835	8 216	5 600	4 722	3 480	5 605	**60 643**
Espagne	17 578	13 597	22 289	19 104	20 557	10 118	37 318	62 092	27 031	18 365	12 726	15 900	**276 675**
France	101 326	82 443	123 936	117 612	133 649	63 395	126 101	205 212	159 010	130 845	90 657	93 963	**1 428 149**
Grande Bretagne	3 784	2 989	3 504	4 636	3 532	2 358	4 638	6 982	6 586	4 405	2 198	2 308	**47 920**
Italie	4 658	3 802	5 299	5 402	5 208	2 772	5 095	8 804	7 462	4 872	3 150	2 765	**59 289**
Jordanie	2 143	1 956	3 287	3 475	2 242	1 773	783	1 821	782	638	514	1 852	**21 266**
Liban	104	165	209	179	225	130	252	412	277	181	83	248	**2 465**
Libye	55	11	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	**68**
Mali	94	99	121	78	127	66	89	121	170	150	108	121	**1 344**
Maroc	4 533	4 987	8 431	7 333	6 646	2 879	9 232	10 163	6 118	6 691	4 338	4 925	**76 276**

Mauritanie	94	81	126	123	114	79	102	126	120	186	95	103	**1 349**
Niger	63	37	128	65	73	107	136	127	73	90	211	76	**1 186**
Qatar	5 048	4 101	6 686	7 757	7 160	5 720	5 369	9 437	6 739	4 958	3 454	5 507	**71 936**
Russie	10	5	14	92	70	159	98	295	178	122	88	5	**1 136**
Sénégal	50	35	37	103	58	32	76	53	85	71	59	59	**718**
Suisse	1 540	1 364	1 470	2 372	1 903	1 149	2 151	2 890	2 302	2 014	793	842	**20 790**
Syrie	26	30	22	21	72	25	63	57	49	27	26	14	**432**
Tunisie	68 614	68 087	102 460	90 453	113 389	61 641	198 403	471 143	137 792	135 520	151 049	249 392	**1 847 943**
Turquie	18 172	15 333	19 952	24 582	20 773	10 685	15 431	25 470	12 329	17 389	11 679	19 502	**211 297**
Autres pays	706	612	1 089	709	744	1 057	1 683	3 170	1 887	1 396	659	918	**14 630**
total	**263 216**	**230 049**	**351 844**	**325 426**	**356 496**	**220 397**	**428 557**	**863 879**	**397 379**	**344 908**	**295 337**	**452 036**	**4 529 524**

ملحق رقم (05): نصيب الجزائر من التدفق السياحي الدولي حسب البلد لسنة 2016.

	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	juillet	août	septembre	octobre	novembre	décembre	Total
Afrique	**63 690**	**66 839**	**67 025**	**72 081**	**81 600**	**85 599**	**73 259**	**70 315**	**75 125**	**78 647**	**84 200**	**90 832**	**909 212**
Afrique du nord	**61 357**	**64 130**	**64 311**	**69 300**	**79 136**	**83 440**	**70 698**	**68 029**	**70 503**	**76 107**	**81 572**	**89 137**	**877 720**
Maroc	5 464	6 939	4 524	4 640	5 745	3 642	6 282	3 642	3 161	3 518	5 416	2 436	55 409
Tunisie	53 969	56 642	59 518	64 255	73 019	79 223	63 821	63 681	66 543	71 494	75 470	86 089	813 724
Libye	1 924	549	269	405	372	575	595	706	799	1 095	686	612	8 587
Afrique de l'ouest	**1 371**	**1 838**	**1 705**	**1 904**	**1 610**	**1 432**	**1 549**	**1 388**	**2 693**	**1 885**	**1 682**	**1 041**	**20 098**
Mali	756	1 291	976	1 056	710	784	751	528	1 054	628	761	522	9 817
Mauritanie	512	496	714	812	770	608	708	795	1 233	950	770	432	8 800
Niger	103	51	15	36	130	40	90	65	406	307	151	87	1 481
Autres pays d'Afrique	**962**	**871**	**1 009**	**877**	**854**	**727**	**1 012**	**898**	**1 929**	**655**	**946**	**654**	**11 394**
Amérique	**1 091**	**809**	**961**	**982**	**1 107**	**1 036**	**1 370**	**1 210**	**1 105**	**978**	**805**	**743**	**12 197**
Amérique du nord	**873**	**657**	**772**	**730**	**899**	**752**	**1 173**	**1 008**	**828**	**771**	**626**	**585**	**9 674**
Mexique	26	22	11	23	25	46	33	28	29	37	30	11	321
Canada	404	243	306	327	333	303	471	449	339	339	249	170	3 933
U.S.A.	443	392	455	380	541	403	669	531	460	395	347	404	5 420
Amérique du sud	**42**	**49**	**44**	**53**	**49**	**43**	**45**	**32**	**60**	**23**	**37**	**28**	**505**

Argentine	11	15	19	16	15	20	13	11	27	3	14	11	175
Brésil	31	34	25	37	34	23	32	21	33	20	23	17	330
Autres pays 'Amérique	176	103	145	199	159	241	152	170	217	184	142	130	2 018
Asie /Océanie	**4 656**	**3 530**	**5 995**	**4 988**	**4 704**	**3 901**	**4 443**	**4 311**	**4 896**	**6 300**	**6 052**	**3 686**	**57 462**
Asie	2 259	1 472	3 609	2 304	2 426	2 252	2 221	2 527	3 202	3 332	3 321	2 632	31 557
Chine	2 111	1 326	3 470	2 163	2 258	2 168	2 105	2 452	3 069	3 209	3 166	2 469	29 966
Japon	148	146	139	141	168	84	116	75	133	123	155	163	1 591
Océanie	71	83	67	115	52	79	78	85	45	57	87	56	875
Australie	60	68	59	74	29	59	60	39	37	39	72	44	640
Nelle Zélande	11	15	8	41	23	20	18	46	8	18	15	12	235
Autres pays d'Asie	**2 326**	**1 975**	**2 319**	**2 569**	**2 226**	**1 570**	**2 144**	**1 699**	**1 649**	**2 911**	**2 644**	**998**	**25 030**
Europe	**23 084**	**24 942**	**24 656**	**31 580**	**27 988**	**19 809**	**30 530**	**31 303**	**24 767**	**25 903**	**23 171**	**23 096**	**310 829**
Europe du nord	**807**	**802**	**967**	**1 033**	**912**	**913**	**1 008**	**1 130**	**995**	**910**	**907**	**440**	**10 824**
Danemark	117	63	51	52	81	91	26	74	160	63	48	55	881
Finlande	39	24	44	25	53	46	34	22	76	41	58	27	489
Norvège	88	46	60	163	84	107	28	62	136	86	83	25	968
Suède	103	110	89	138	90	145	150	137	130	163	108	67	1 430
Grande Bretagne	460	559	723	655	604	524	770	835	493	557	610	266	7 056
Europe du sud	**5 537**	**4 789**	**5 689**	**6 166**	**6 182**	**5 030**	**5 587**	**5 027**	**5 599**	**6 250**	**6 285**	**6 115**	**68 256**
Grèce	162	82	130	92	113	94	69	50	105	100	98	98	1 193
Italie	1 702	1 619	1 862	1 879	1 757	1 546	1 730	1 527	1 738	1 884	2 220	2 144	21 608
Portugal	993	413	410	798	882	749	670	743	777	765	729	298	8 227
Espagne	2 680	2 675	3 287	3 397	3 430	2 641	3 118	2 707	2 979	3 501	3 238	3 575	37 228
Europe occidentale	**13 211**	**15 182**	**14 326**	**20 315**	**16 853**	**10 433**	**20 341**	**21 733**	**14 433**	**15 372**	**12 450**	**14 254**	**188 903**
Autriche	61	80	104	102	74	59	71	111	72	73	148	39	994
Belgique	304	320	396	441	470	302	431	610	251	487	388	291	4 691
France	11 806	13 771	12 610	18 510	14 832	9 123	18 593	19 648	12 932	13 278	10 821	13 112	169 036
Allemagne	664	683	813	811	817	692	884	994	820	951	784	587	9 500
Luxembourg	2	9	7	7	118	6	9	11	8	164	3	8	352
Hollande	135	109	141	113	231	78	93	161	107	148	129	83	1 528
Suisse	239	210	255	331	311	173	261	198	243	271	177	134	2 803
Europe de l'est	**2 456**	**3 244**	**2 646**	**2 662**	**2 827**	**2 434**	**2 471**	**2 295**	**2 688**	**2 146**	**2 662**	**1 616**	**30 147**
Turquie	2 456	3 244	2 646	2 662	2 827	2 434	2 471	2 295	2 688	2 146	2 662	1 616	30 147

Autres pays d'Europe	1 073	925	1 028	1 404	1 214	999	1 122	1 118	1 052	1 225	867	671	12 698
Total des étrangers	**95 661**	**98 887**	**101 575**	**112 268**	**118 021**	**112 496**	**112 330**	**110 183**	**109 566**	**113 876**	**117 014**	**120 835**	**1 322 712**
Algériens résidents à l'étranger	**32 774**	**38 922**	**41 081**	**53 403**	**45 003**	**56 430**	**140 845**	**77 767**	**51 662**	**54 880**	**56 445**	**67 520**	**716 732**
Total Général	**128 435**	**137 809**	**142 656**	**165 671**	**163 024**	**168 926**	**253 175**	**187 950**	**161 228**	**168 756**	**173 459**	**188 355**	**2 039 444**

ملحق رقم (06): مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بالجزائر .

N°	WILAYA	DENOMINATION DE LA ZET	SUPERFICIE(HA)	OBSERVATION
1	**TLEMCEN**	Marst Ben M'hidi	22.25	Décret exécutif n°88-232 du 5/11/1988
2		Moscarda	15,56	
3		Ain Adjeroud	105	
4		Sidi Lahcène	100	
5		Bekhata	90	
6		SidnaYouchaa	57	
7		Honaine	107	
8		Tafsout	45	
9		Hammam Boughrara	7.24	Décret exécutif n° 10-131 du 9/04/2010
10		M'Khalled	111	Décret exécutif n°16-308 du 8/11/2016
s/ total wilaya		**10**	**660.05**	**-**
11	AÏN TEMOUCHENT	Rachgoune	50	Décret exécutif n°88-232 du 5/11/1988
12		Chat El HillalSidiDjelloul	250	
13		Terga	120	
14		Sassel	36	
15		Sbiaat	180	
16		Bouzedjar	400	
17		Hammam Bouhadjar	72	Décret exécutif n°09-226 du 29/06/2009
18		Madagh 3	284	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
19		Sidi Yakoub	240	
20		El OuardaniaMalous	269	

s/ total wilaya		**10**	**1901**	**-**
21	**ORAN**	Madagh	180	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
22		Cap Blanc	312	
23		Les Andalouses	455	
24		Cap Falcon	335	
25		Ain Franine	87	
26		Kristel	110	
27		Cap Carbon	105	
28		Marsat El Hadjadj	410	
29		Madagh 2	110	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
S/Total Wilaya		**09**	**2 104**	**-**
30	**MOSTAGANEM**	El Macta	75,5	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
31		Stidia Plage	48	
32		OureahSabettes	240	
33		Kharouba	41,3	
34		Cheliff Plage	525	
35		Cap Ivi	883	
36		Ramdane Plage	182	
37		Hadjadj Plage	450	
38		El Asfer	579	
39		Petit Port	327	
40		Brahim Plage Oued Roumane	325	
41		Zerrifa	220	
42		Kef Kadous	68	
43		Sidi Abdelkader	300	
44		Bahara	360	
45		Sekhra	101	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
S/Total Wilaya		**16**	**4 724,80**	-
46	**CHLEF**	El Guelta	156	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988

47		El Marsa-Ile Colombis	500	
48		Ain Hammadi Oued Desbes	270	
49		Oued Mellah	41	
50		Mainis	260	
51		Teranania	180	
52		Boucheral	45	
53		Doumia	76	
54		Béni - Haoua	63,5	
55		Oued Tighza	100	
S/Total Wilaya		**10**	**1 691,50**	**-**
56		Colonel Abbès	150	
57		Bouharoun	13	
58		Tipaza (C.E.T)	87,5	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
59		Tipaza Matares/ Chenoua	157	
60		Corniche Chenoua	425	
61		Oued Bellah	131	
62		Sidi Ghiles	12,5	Décret exécutif n° 09-66 du 07/02/2009
63		Petite et Grande Vichy	67	
64		Gounine	13	
65	**TIPAZA**	Oued SebtMesselmoun	175	
66		Bounam	19	
67		Bois Sacré	57	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
68		Sidi Brahim	69	
69		Oued Mellah Est et Ouest	61	
70		Aghzout	62,5	
71		Damous	75	
72		Khechini	173	
73		Pointe des oliviers	71	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
74		Sidi Ghilès 2	32	

75		Gounini 2	26	
76		Oued Bellah 2	26	
77		Bou Haroun 2	47,5	
S/Total Wilaya		**22**	**1 950**	**-**
78	**ALGER**	Ain Chrob	881	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
79		Ain Taya	163	
80		La Marsa	162	
81		Bordj El Bahri	324,25	Décret exécutif n° 09-66 du 07/02/2009
82		La Fontaine	57	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
83		Chéraga Plage	25	
84		Club des Pins	150	
85		Sahel (Moretti)	188	
86		Sidi Fredj	69	
87		Palm Beach / Azur Plage	75	
88		Zéralda Ouest	356	
89		Zéralda	78,5	Décret exécutif n°16-01 du 03/01/2016
90		AïnChrob 2	194	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
S/Total Wilaya		**13**	**2 722,75**	**-**
91	**BOUMERDES**	Salines	137,5	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
92		Takdempt	162,5	
93		Oued Sebaou	520	
94		Cap Djinet	463	
95		Zemmouri est	1862	
96		Zemmouri ouest	406	
97		El Karma (Sgheirat)	194	
98		El karma (Boumerdes)	175	
99		Corso	173	
100		Boudouaou	419	

101		Corso 2	226	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
102		Hammam Thellat	15,3	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
103		El Kahla (Zima)	140	
S/Total Wilaya		**13**	**4 893,30**	**-**
104	**TIZI OUZOU**	Sidi Khelifa	637,5	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
105		Azzefoun	25	
106		Blerouna	637,5	
107		DjemaatNerbat	171	
108		Plage Zeguezou	147	
109		Plage Abéchar	116,4	
110		Plage Faraoun	70,6	
111		Tighzirt ouest (Tasselast)	168	
112		TiziOudjaboub	118	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
S/Total Wilaya		**09**	**2 091**	**-**
113	**BEJAÏA**	Falaises	33	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
114		Agrioune	32	
115		Aokas plage	61	
116		Boukhlifa (Acherchour)	80	
117		Gouraya	134	
118		Adrar Imoula	61	
119		Boulimat	74	
120		Pointe des Moules	52	
121		Daas	105	
122		Assif N'taida	82	
123		La Pointe K' sila Ouest	30	
124		Tighremt	29	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010

125		Oued Zitouna	90,5	
126		La pointe Ksila 2	391	
S/Total Wilaya		**14**	**1 254,50**	**-**
127	**JIJEL**	Oued Z'hor	1327	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
128		Ben Belaid	482	
129		Sidi Abdelaziz	203	
130		El Kennar	480	
131		Bazoul (Ex : El Achouet)	109	Décret exécutif n° 09-338 du 22/10/2009
132		Tassoust	391	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
133		Adouane Ali	116	
134		Casino	73	
135		Beni Laid	116	
136		OuledBounar	26	
137		Ras Afia	55	
138		Blida	122	
139		Arbid Ali	140	
140		El Aouana	167	
141		Les Aftis	67	
142		Taza	62	
143		Dar El Oued	88	
144		El Ouledja (Ziama)	141	
145		Boublatène (Plage rouge)	67	
S/Total Wilaya		**19**	**4 232**	**-**
146	**SKIKDA**	Sidi Akkacha	110	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
147		El Marsa	112	
148		Ruines Saintes	180	
149		Ben Mhidi Platanes	206	
150		Grande Plage	140	
151		Oued Bibi	788	

152		Baie de Collo	400	
153		Tamanart	81	
154		MarsetEzzitoun	65	
155		Beni Saïd	600	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
156		Hammam Essalhine	318	
S/Total Wilaya		**11**	**3 000**	**-**
157	**ANNABA**	Corniche Annaba	356	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
158		Oued Begrat	1 375	
159		Baie Ouest de Chetaibi	328	
160		Chetaibi Sidi Salem	331	
161		Sidi Salem	36	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
S/Total Wilaya		**05**	**2 426**	**-**
162	**EL TARF**	La Messida	565	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
163		Cap Rosa	900	
164		Hannaya	870	
165		Mafragh Est	1 600	
166		Mafragh Ouest	1 075	Décret exécutif n°11/77 du12/02/2011
S/Total Wilaya		**05**	**5 010**	**-**
167	**AÏN DEFLA**	Hammam Righa	40,64	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
168		Sed Ghrib	35	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
S/Total Wilaya		**02**	**75,64**	**-**
169	**MEDEA**	Hammam Salhine	107	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
170		Tibhirine	55	
171		Source Ksar El Boukhari	12,5	
172		Forêt Hannacha	182	
173		Forêt Deux Bassins	61	
174		Ruine RapidiumDjouab	42	
175		Barrage Boulardjem	7	

176		Forêt Djouab	18	
S/Total Wilaya		**08**	**484,5**	**-**
177	**MASCARA**	Bouhanifia	428	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
178		Ain Hammat	30,12	
S/Total Wilaya		**02**	**458,12**	**-**
179	**SAÏDA**	Saida	35	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
180		Hammam Rabi	62,5	
181		El Mardja	768,8	
182		Tiffrit	100	
183		Ain Skhouna	150	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
S/Total Wilaya		**05**	**1 116,30**	**-**
184	**SETIF**	Hammam Guergour	400	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
185		Megress	215,5	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
S/Total Wilaya		**02**	**615,5**	
186	**M'SILA**	Barrage Ksob Source Belaibi	10	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
187		Boussaada	45	
188		Maadid	12	
S/Total Wilaya		**03**	**67**	
189	**BATNA**	Saïda (N'Gaous)	69,76	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
190		Timgad	852	
191		Ghoufi	393,4	
192		Arris	770,73	
S/Total Wilaya		**04**	**2 085,89**	**-**
193	**KHENCHELA**	Hammam Essalihine	327,7028	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
S/Total Wilaya		**01**	**327,7028**	**-**
194	**SOUK AHRAS**	Madaure	275	Décret exécutif n°16-308 du 28/11/2016
S/Total Wilaya		**01**	**275**	**-**
195	**DJELFA**	Senalba	12,5	Décret n°88-232 du 05/11/1988

196		Messaad	4,5	
197		Hammam El Mosrane	60	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
198		HammamCharef	70	
S/Total Wilaya		**04**	**147**	**-**
199	**EL BAYADH**	El Bayadh	33,8	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
S/Total Wilaya		**01**	**33,8**	**-**
200	**NAÂMA**	Ain Sefra (El Mekhter)	20	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
201		Sidi Boudjemia	52,5	
202		Ain Ouarka	2 324	
S/Total Wilaya		**03**	**2 396,50**	**-**
203	**BISKRA**	Tolga	97,4	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
204		Hammam Salihine	27,041	Décret exécutif n° 10-131 du 29/04/2010
205		Foum El Gharza	71,6792	
206		AïnBenaoui	51,952	
207		Chegga	24,2146	
S/Total Wilaya		**05**	**272,2868**	**-**
208	**EL OUED**	El Oued	67	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
S/Total Wilaya		**01**	**67**	**-**
209	**OUARGLA**	Merdjadja	16	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
210		Temacine	14	
211		Ain Es Sahara	29	
212		Touggourt Centre	13	
S/Total Wilaya		**04**	**72**	**-**
213	**GHARDAÏA**	Zelfana	86	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
214		Guerrara	40	

215		Zelfana 2	100	Décret exécutif n°09-226 du 29/06/2009
S/Total Wilaya		**03**	**226**	**-**
216	**BECHAR**	Béni Abbes	72	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
217		Béchar	77	
S/Total Wilaya		**02**	**149**	**-**
218	**ADRAR**	Berbaa	117,33	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
219		Taourirt	48	
220		Bordj de ZaouietDebbagh	1,5	
221		Charef Sidi Aissa	12,5	
222		Tadlest	94,59	
S/Total Wilaya		**05**	**273,92**	**-**
223	**TAMANRASSET**	Tamanrasset	45	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
224		Idelès	23	
S/Total Wilaya		**02**	**68**	**-**
225	**ILLIZI**	Djanet	8 600	Décret exécutif n°88-232 du 05/11/1988
S/Total Wilaya		**01**	**8 600**	**-**
Total Général		**225**	**56 472,0596**	**-**

ملحق رقم (07): النصوص التشريعية والتنظيمية التي تنظم قطاع السياحة

النصوص التنظيمية	سنة صدور الجريدة	رقم الجريدة
1- الأمر رقم 01-03 المؤرخ 2001/08/20 الموافق عليه بـ قانون رقم 01- 16 مضي2001/10/21 المتعلق بتطوير الاستثمار 2001. معدل	2001	62
أمر رقم 06-08 ممضي في 07/15/ 2006 الموافق عليه بـ قانون 06-17 ممضي 2006/11/14 المتعلق بتطوير الاستثمار.	2006	72
مرسوم تنفيذي رقم 06-357 ممضي في 2006/10/09 يتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها.	2006	64
قرار وزاري مشترك ممضي في 2008/06/25 يتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 01-03.	2008	57
مرسوم تنفيذي رقم 12-122 ممضي في 2012/03/19 يحدد كيفيات تنفيذ نفقات الاستثمارات العمومية ذات الطابع النهائي من طرف الصندوق الوطني للاستثمار.	2012	17
مرسوم تنفيذي رقم 13-320 ممضي في 2013/09/26 يحدد كيفيات اللجوء إلى التمويل الضروري لإنجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة.	2013	48
قرار وزاري مشترك ممضي في 2014/03/02 يحدد قائمة التجهيزات والتأثيثات غير المنتجة محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل، تطبيقا لمخطط "جودة السياحة الجزائر" التي تستفيد من المعدل المخفض للحقوق الجمركية.	2014	39
مرسوم تنفيذي رقم 15-205 ممضي في 2015/07/27 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-143 الذي عنوانه "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.	2015	41
مرسوم تنفيذي رقم 16-163 ممضي في 2016/06/02 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية".	2016	34

مرسوم تنفيذي رقم 18-169 ممضي في 2018/06/26 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 16-163 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 124-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية".	2019	39
2- قانون رقم 16-09 ممضي في 2016/0/03 يتعلق بترقية الاستثمار.	2016	46
مرسوم تنفيذي رقم 17-101 ممضي في 2017/03/05 يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفيات تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات	2017	16
مرسوم تنفيذي رقم 17-102 ممضي في 2017/03/05 يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به	2017	16
مرسوم تنفيذي رقم 17-103 ممضي في 05 /2017/03 يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفيات تحصيله	2017	16
مرسوم تنفيذي رقم 17-104 ممضي في 05 /2017/03 يتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم إحترام الإلتزامات والواجبات المكتتبة.	2017	16
مرسوم تنفيذي رقم 17-105 ممضي في 05 /2017/03 يحدد كيفيات تطبيق المزايا الإضافية للإستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب شغل.	2017	16
مرسوم تنفيذي رقم 19-149 ممضي في 2019/04/29 يتضمن بمعاينة الشروع في مرحلة الاستغلال للاستثمارات.	2019	31
مرسوم تنفيذي رقم 19-166 ممضي في 2019/05/29 يتضمن تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار وتنظيمها وسيرها.	2019	37
مرسوم تنفيذي رقم 01-281 ممضي في 2001/09/24 يتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للإستثمار وتنظيمه وسيره.ملغى بـ	2001	55
مرسوم تنفيذي رقم 06-355 ممضي في 10/09/يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره.معدل بـ	2006	64
مرسوم رئاسي رقم 06-185 ممضي في 2006/05/31 يعدل المرسوم التنفيذي 01-281 والمتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه	2006	36

وسيره.		
مرسوم تنفيذي رقم 01-282 ممضي في 2001/09/24 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها.ملغى بـ	2001	55
مرسوم تنفيذي رقم 02-314 ممضي في 2002/14/14 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-282 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.	2002	68
مرسوم تنفيذي رقم 06-356 ممضي في 2006/10/09 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.معدل بـ	2006	64
مرسوم رئاسي رقم 06-186 ممضي في 2006/05/31 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 01-282 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.	2006	36
قرار ممضي في 2002/11/03 12يحدد تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	2002	73
نظام رقم 05-03 ممضي في 2005/06/06 يتعلق بالاستثمارات الأجنبية.	2005	53
قرار ممضي في 2007/03/11 تضمن تعيين أعضاء مجلس الإدارة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .	2007	36
قرار وزاري مشترك ممضي في 2008/02/09 يحدد التنظيم الداخلي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	2008	15
قرار وزاري مشترك ممضي في 2009/02/24يتعلق بالكشف السنوي لتقدم مشاريع الاستثمار	2009	25
قرار ممضي في2010/09/21 تضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	2010	63
قرار ممضي في 2014/01/13 تضمن تعيين أعضاء مجلس الإدارة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	2014	51
قرار ممضي في 2017/05/11 يتضمن تعيين رؤساء مراكز تسيير المزايا لدى الشبابيك الوحيدة اللامركزية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	2017	55
قرار ممضي في 2017/12/19 يتضمن تعيين أعضاء مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	2018	14

3– قانون رقم 01-20 ممضي في 2001/12/12 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة	2001	77
مرسوم تنفيذي رقم 05-416 ممضي في 2005/10/25 يحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ومهامه وكيفيات سيره.	2005	72
قرار وزاري مشترك ممضي في 2006/06/09 يحدد تشكيلة اللجنة المركزية لإعداد مشروع المخطط التوجيهي القطاعي للتهيئة السياحية وكيفيات عملها.	2006	65
4– قانون رقم 03-01 ممضي في 2003/02/17 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة	2003	11
مرسوم تنفيذي رقم 04-81 ممضي في 2004/03/14 يحدد كيفيات وضع بنك معطيات للسياحة.	2004	15
قرار ممضي في 2006/10/23 يحدد كيفيات إرسال المعطيات المجمعة من قبل المديريات الولائية للسياحة والديوان الوطني للسياحة والوكالة الوطنية للتنمية السياحية وكذا الجمعيات التي تنشط في المجال السياحي.	2007	14
قرار ممضي في 2006/10/23 يحدد نموذج الرزنامة المتعلقة بالمعلومات والبيانات والمؤشرات التي تحوزها المؤسسات الوطنية والإدارات العمومية والهيئات العمومية المتخصصة، لتزويد بنك المعطيات السياحي.	2007	14
مرسوم تنفيذي رقم 07-69 ممضي في 2007/02/19 يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية. معدل بـ	2007	13
مرسوم تنفيذي رقم 12-205 ممضي في 2012/05/06 يعدل المرسوم التنفيذي مرسوم تنفيذي رقم 07-69 الذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية	2012	29
مرسوم تنفيذي رقم 19-150 ممضي في 2019/04/29 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 07-69 الذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية.	2019	31
قرار ممضي في 2009/01/12 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية للمياه الحموية.	2009	19
قرار ممضي في 2012/04/18 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية للمياه الحموية.	2013	9

قرار ممضي في 2015/06/10 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية للمياه الحموية.	2015	31
قرار ممضي في 2018/04/23 يتضمن تعيين أعضاء اللجنة التقنية للمياه الحموية.	2018	36
5- قانون رقم 03-02 ممضي في 2003/02/17 يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.	2003	11
مرسوم تنفيذي رقم 04-111 ممضي في 2004/04/18 يحدد شروط فتح ومنع الشواطىء للسباحة	2004	24
مرسوم تنفيذي رقم 04-112 ممضي في 2004/04/13 يحدد مهام اللجنة الولائية المكلفة باقتراح فتح ومنع الشواطىء للسباحة وتنظيمها وكيفيات سيرها.	2004	24
مرسوم تنفيذي رقم 04-274 ممضي في 2004/09/05 يحدد شروط الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة وكيفيات ذلك.	2004	56
قرار وزاري مسترك ممضي في 2006/05/18 يحدد نماذج الاتفاقية ودفتر الشروط المتعلق بامتياز الاستغلال السياحي للشواطئ المفتوحة للسباحة.	2006	70
مرسوم تنفيذي رقم 06-249 ممضي في 2006/07/09 يحدد شروط تنظيم المنافسات الرياضية الممارسة على الشاطئ وكيفيات ذلك.	2006	46
مرسوم تنفيذي رقم 06-224 ممضي في 2006/06/21 يحدد شروط ممارسة نشاط الدليل في السياحة وكيفيات ذلك.	2006	42
قرار ممضي في 2008/03/18 يحدد الاعتمادين النموذجيين للدليل في السياحة وكذا بطاقة الدليل في السياحة.	2008	27
6- قانون رقم 03-03 ممضي في 2003/02/17 يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.	2003	11
مرسوم تنفيذي رقم 04-421 ممضي في 2004/12/20 يحدد كيفيات الاستشارة المسبقة للإدارات المكلفة بالسياحة والثقافة في مجال منح رخصة البناء داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.	2004	83
مرسوم تنفيذي رقم 06-385 ممضي في 2006/10/28 يحدد كيفيات ممارسة الوكالة الوطنية لتنمية السياحة حق الشفعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.	2006	70
قرار ممضي في 2008/03/18 يحدد نموذج التصريح المسبق لبيع ملك واقع داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية	2008	25

مرسوم تنفيذي رقم 07-23 ممضي في 2007/01/28 يحدد كيفيات إعادة بيع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها.	2007	8
قرار ممضي في 2007/05/02 يحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة الخاصة المكلفة بالبت في المشاريع المقدمة من طالبي اقتناء الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية أو منح حق الامتياز عليها.	2007	57
مرسوم تنفيذي رقم 07-86 ممضي في 2007/03/11 يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية. معدل بـ	2007	17
مرسوم تنفيذي رقم 15-78 ممضي في 2015/03/02 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 07-86 الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.	2015	12
مرسوم تنفيذي رقم 16-308 ممضي في 2016/11/28 يتضمن تحديد مناطق التوسع والمواقع السياحية والتصريح بها وتصنيفها.	2016	70
مرسوم تنفيذي رقم 18-186 ممضي في 2018/07/10 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 065-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للبيئة والساحل."	2018	42